إنهيار الإمبراطورية الأمريكية

تأليف
الأستاذ الدكتور
عبد علي كاظم المعموري



إنهيـــار
الإمبراطوريـــة الأمريكيـــة

الطبعـــة الأولـــى

1432هـ - 2012م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جـــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2011/8/3110

رقم التصنيف: 973

المؤلف ومن في حكمه:

عبد علي كاظم المعموري

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

إنهيار الإمبراطورية الأمريكية

الواصفات:/ الولايات المتحدة / / التاريخ الأمريكي/ /

ISBN :978-9957-449-42-1

إنهيار الإمبراطورية الأمريكية

تأليف

الأستاذ الدكتور عبد علي كاظم المعموري



الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى...

بغداد المفجوعة على مر التاريخ

أنين الأمهات العراقيات في جوف الليل

كل طفل عراقي اغتال الأمريكان أحلام طفولته

كل ذرة تراب دنستها أقدام مرتزقة الحضارة الجديدة

كلمة المؤلف

قد يرى من يقرأ هذا الكتاب أنه كان يحمل بصمة ما، ومن المؤكد أنه من الصعوبة بمكان أن يتجرد أي كاتب أو باحث عن الكثير مما يغزو فكره أو يحاول أن يصوغ اتجاهات تفكيره، ربما في بعضها لا شعورياً، وعندما يكون الكاتب محاصراً بهمومه حد التعايش والتساكن الدائم، عندما يرى كل فواجع الزمن في إطلالاته عبر كل المراحل / مذ عصر الكتابة إلى عصر الهمجية المشرعنة زوراً، في وطن تراوحت عليه كل المحن بدء من محنة الهوية والتوحد إلى محنة الوجهة والتشرذم، من دفق التاريخ الذاهب عمقاً في كننه رفعةً ومتراساً للبناء، وتأصيلاً تتهافت نفوس الآخرين لمثله، إلى تاريخ حاضر غائب عما قبله، مزيج من درنات التخلف وسقطات من حضارة الأنا، وهوس لإثبات الذات المريضة، قبول للأجنبي ورفض للوطني، صعود للفئوية وانكساراً مريعاً للجماعوية، تشضي وابتذال للفكرة وتوحد للحج خارج الكون، رفضاً غير مسبب لانكسارات الزمن السابق، وتهافت على تزيف الزمن القابل.

في كل هذا الذي يحتضنني بتموج شديد إلى حد الصعوبة في البقاء، كيف لي أن لا أكون مع وطني الذي تلفه كل الجراحات المتأتية من كل شرور الأرض وكان صندوق باندورا لا ينفتح إلا على أرضه، هذه الجراحات بعرض السماوات، لا تكفي كلماتي ولا تنهدات وحسرات أشقائي ولا دماء أبناء

وطني ولا أنين الثكالى ولا دموع أطفال بلادي، فوطني مفجوع بأبناءه مفجوع بتاريخه، مفجوع بحاضره.

لهذا لا يمكن لمن يتعايش في وطنه المحتل والمسلوب الإرادة، إن لا يرى بأن أمريكا وحلفائها ارتكبوا همجية تماثل إبادة الهنود الحمر، استباحوا وطن وأذلوا شعب، استهتروا بأرواح الناس وسرقوا التاريخ، زرعوا الفتنة ووزعوا الجريمة، قتلوا، هجروا، نهبوا، سرقوا، باسم الحرية، كل ذلك حدث ويحدث في بلدي العراق

بلد أور وبابل والوركاء

أرض الحضارة والكتابة والفسيفساء

وطن الجماجم والعلم والنماء

والزقورة والمئذنة وزرقة السماء

لم يبقى فيه ماء ولا هواء

إلا الموت الذي يجوب شوارعه

صباح مساء

شكري لمن اشدد بهم أزري ممن لم يداهنوا أو يلتووا وهم كثر من العراقيين الأصلاء، وإلى الأخت الفاضلة الدكتورة وصال العزاوي، التي بذلت جهداً مميزاً في نشر هذا الكتاب، والشكر في خواتيمه لعائلتي التي تحملت تنهداتي، فهم حجتي في صبري وبقائي، زوجتي العزيزة وولدي سلوان وبناتي (غفران – وديان – بان – زينب).

بابل– العراق

2010

مُقَدِّمَة

تنتاب الوضع الأمريكي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً الآن، علائم قوية إيذاناً بدخول مرحلة جديدة، على خلفية عقدين من المخرجات السياسية والاقتصادية التي راكمت العديد من مظاهر الوهن، على مختلف الأصعدة، مما يفتح المجال واسعاً لمراجعة شاملة لحصاد التهور والعنجهية الدولية والفشل في الإدارة على كافة المستويات، هذا الحصاد الذي تركته (إدارة بوش- تشيني)، لإدارة (أوباما - بايدن)، لم تكن أكلوه مثمرة للشعب الأمريكي وشعوب العالم، بل كانت حزمة من المآسي الإنسانية والفقر والجوع ومشاكل اقتصادية وسياسية جدُ معقدة، فالصورة التي تختزنها الذاكرة الإنسانية لأمريكا، يصعب تغييرها من نظراً لطبيعتها الدموية والوحشية، فهي صورة بشعة - لا انسانوية - متناقضة - تزيفية - وذرائعية.

نعتقد أن عوامل التآكل في منظومة النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي، باتت تفعل فعلها، وهو ما يأذن ببدء تدهور الإمبراطورية السادسة، وعلى وفق ثلاثية ابن خلدون، وهي في هذا تعد أسرع الإمبراطوريات التي انتابتها الشيخوخة المبكرة، لتخرجها من سطوة العالم.

لم يعد بمقدور الرئيس الأمريكي الجديد (أوباما)، بعد من مرور سنة من الحكم أن يصلح ما افسد سابقه، فكلاهما يستند على فريق عمل من المحافظين

أو من المتطرفين، والفرق بينهما هو أن أوباما يستخدم لغة ناعمة مع التلويح أحياناً بالقوة، في حين كان سابقه يزعم أن له صلة بالرب، ويوحي له باحتلال هذا البلد أم ذاك، ونشر الديمقراطية هنا وهناك.

من المؤكد أن الرئيس بوش بقي متأثراً ومنقاداً من دون وعي إلى الشعوذة التي جرى تلقينه إياها على يد أباء (الكنيسة المعمدانية) والإنجيليين الجدد، وهو ما أريد منه تزييف عقل المواطن الأمريكي، الذي لا هم له إلا المحافظة على نمط عيشه أو أن يكون قادراً على تأمين أقساط سيارته وبيته المرهونة إلى المصارف.

مثلما لم فشل بوش في استجلاب الخير والأمان والحرية والديمقراطية للعراق على خلفية قراره باحتلاله، فأنه فشل في إيقاف السلوك الصهيوني الهمجي تجاه الفلسطينيين، ولم يصدق في قوله أنه ولايته الأولى ومن ثم الثانية، ستشهد ظهور الدولة الفلسطينية المنتظرة.

بينما أوباما كان أقل فعلاً وأكثر ضعفاً، فكلامه المنمق ومحاولته لتصدير أسلوب القوة الناعمة، هي الأخرى لم تقدم شيئاً، ولم تعد تحظى بالمقبولية، فلا العراقيين تخطوا أوضاعهم البائسة في ظل الاحتلال الأمريكي، ولم تتوافر للفلسطينيين أمكانية إيقاف التلاعب المتكرر للحكومات الصهيونية بالاتفاقات التي جرت بمباركة أمريكية، بل ازداد الحال سوءً، فلا الإبادة الإنسانية من خلال التجويع عبر الحصار على غزة قد جرى إيقافها، وكذا الأمر مع عمليات الاستيطان الجديد التي تحاول (إسرائيل) فرضها كأمر واقع لم يكن بمقدور الإدارة الأمريكية إيقافها.

بيد أن ما يتم تأشيره كإرث للإدارات الأمريكية المتعاقبة، وعلى لسان الكتاب الأمريكان وحلفائهم الأوربيين، من أن سياسات أمريكا بعد الحرب

الباردة عملت على تدنية (Minimization) منافع الفرصة السانحة التي أتيحت لها، وان نتائج تلكم السياسات المزيد من الاستغلال للشعوب وإذلالها وازدياد مساحة الكراهية على النطاق العالمي، هذا خارجياً، وفي الداخل الأمريكي المزيد من الفقر والتراجع في تأمين الحاجات الأساسية لأغلب السكان، والجهة التي استفادت تماماً من السلوكيات الأمريكية بامتياز هي(إسرائيل)، حتى غدت ظل أمريكا في الأرض، فمن العراق إلى إفريقيا إلى جورجيا وإلى الأرجنتين وأمريكا الوسطى، تجد أن هناك تواجد وتدخل وفعل إسرائيلي.

إن مظاهر التهتك في الممكنات الأمريكية باتت لا تحتاج إلى دلالات، فالقوة العسكرية الأمريكية على الرغم من حجمها وأهميتها، إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً في حسم !الأمور سواءً في العراق أم في أفغانستان، كما أن بالونة (أزمة) الرهن العقاري والفقاعة المالية، كشفت عن الوهن الذي ينتاب الاقتصاد الأمريكي، مما يدلل على أن أمريكا دخلت عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية باقتصاد كبير وقطاع صناعي حجمه (39٪) من أنتاج العالم وعملته (الدولار) عملة التسويات الدولية، وبعد أكثر مرور ما يقارب (60) عاماً، لا نجد أي من هذه الممكنات ذات فاعلية تذكر، مما يعني أن أمريكا تخضع.العالم لمشيئتها من دون أية مزيات حقيقية، حتى افتقرت سلوكياتها تجاه شعوب العالم إلى أبسط المعايير الأخلاقية الحاكمة لخطابها السياسي.

ونعتقد أن أدارة أمريكا الحالية (وبعد مرور أكثر من سنة)، وعلى تراث الغلواء في الذاتانية الأمريكية، يجب أن تدفع الثمن، وسيكون كبش الفداء على مذبح الإمبراطورية الآفلة لنجمها مبكراً، والتكاليف الإنسانية العالية، سيان سواء أكان جمهورياً أم ديمقراطياً، ولا خيار بديل، ففي الحالتين، إما فقدان أمريكا لفرصتها (هزيمة مشروعها) في تسيد العالم، أم انكفاء ممنهج.

لا أحد يختلف على أن سنوات ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد حملت هموماً إنسانية مضافة لما شهدته طوال القرن الماضي بدمويته المعروفة، فقد شهد العالم قيام حربين عالميتين، ومئات الصراعات المسلحة، وأنتج في هذا القرن من أسلحة الدمار الشامل ما يفني البشرية عدة مرات، وبجانب ذلك كله فأن الانجازات العلمية فاقت في حجمها وعمقها ما أنجزته البشرية على طول تاريخها.

هذا كله كان يحتضن في جنباته صراعاً كبيراً وقاسياً بين مختلف الأطراف التي تواجدت على الساحة العالمية، فبينما خاضت البلدان (الفقيرة) التي تم إخضاعها بالقوة من قبل البلدان الأوربية الرأسمالية (**في سعيها للسيطرة على الأسواق والبحث عن الثروات**)، نضالاً شاقاً لفك أسار استعمارها، نجد أن البلدان المتقدمة تتصارع فيما بينها لفرض الهيمنة لأحد أطرافها، وهو ما أدخلها في صراع دموي كانت حصيلة أكثر من (78) مليون قتيل، ثم ما لبث أن تعاهدت البلدان الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية (**التي استطاعت أن تخرج منها أمريكا الرابح الأكبر**) على أن تنبذ الحرب نهائياً فيما بينها.

إن الشعوب المفجوعة بسيادتها ومستقبلها بتراثها وأبناءها، هي شعوب مقهورة تحت عناوين التحضر الغربي، ثقافياً وتكنولوجياً واقتصادياً، فسياسة التجويع باستخدام الغذاء، وسياسة التجويع بالديمقراطية ذات المقاسات الغربية- أو الأمريكية، والتجويع تحت ضغط القوة العسكرية الهمجية، كلها جعلت من هذه شعوب هذه البلدان تبحث عن ملاذات جديدة، طالما أنها غير قادرة بفعل نظمها السياسية الخانعة والمتمركة حد النخاع، إلى أن تنظم قواها بسرعة لمجابهة الطوفان الأمريكي- الأوربي الموحد، والذي يستهدف محو كل هويتها واستبدالها بهوية يقال عنها عالمية، كيما يراد منها أن لا تمتلك أي شيء، ولتستهلك كل شيء، ولا تعترض على أي شيء.

هذه الشعوب المقهورة ترى بأن أمريكا استطالت بتعسف على مجتمعات الأرض كافة، وبنت انجازاتها التي يمكن أن يرتقي الشك فيها، على أكتاف الأفارقة والملونين، ونهبت ممكنات الشعوب الأخرى علانية أو بأساليب، وأنتجت لشعوب العالم الثالث أعتى الديكتاتوريات المعروفة، وبدل أن تساعد البلدان الفقيرة وشعوبها الجائعة، وزعت القتل المنظم وغير الرحيم عليها، فما بال أمريكا أن تنتظر من كل هذا السجل الدامي، إلا أنها لعنت الشعوب، فقبلها ذاقت الإمبراطوريات طعم الارتداد والنكسة والانكفاء والهزيمة، فروح الشعوب الحية، تظل تقاوم حتى وأن كانت تحت ظلم الداخل وقهر الخارج.

شكراً لجيمس بل الذي صور لنا قهر الأمريكان للزنوج من خلال قصيدته الرائعة:

انك تتباهين بأنك أرض الحرية

إليك أرفع أغنيتي

انك أرض الدم والجريمة والخطأ.

* * *



الفصل الأول

التحضير للدور العالمي

الفصل الأول

التحضير للدور العالمي

تمهيد:

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية لا يماثله تاريخ دولة ما، إلا في جزء يسير منه، فهو تاريخ حامل لأحداث لا يمكن أن تحدث أو تتكرر، فهو تاريخ كل المتناقضات، فالتواجد البشري الذي تدفق على هذه البلاد متنوع ومتناقض ومتقاطع، إلا أنه تسامح وتسامى، من اجل البقاء، تجاوز حتى الظلم الذي عاشته هذه الأقوام في بلدانها الأصلية، إذ عملت بانتهازية عالية، فقد اصطفت جميعاً على ظلم السكان الأصليين، بل واستئصالهم، واصطفت وسائل أقل ما يقال عنها همجية في إبادة سكانها.

هذا البلد الذي يعد قارة في سعته وتنوع مناخه وطبوغرافية أرضه، احتضن كل هؤلاء الذين جاءوا من أصقاع الأرض البعيدة، واستوطنوها، سعياً وراء التخلص من ماضي اسود، وسعياً لتحقيق الذات، وهم في اغلبهم من البيض، الذين انطلقوا من عنصرية الرجل الأبيض، وتفوقه، وجبرية قهره للملونين من بني جنسه.

ومثلما كانت هذه البلاد المنزوية والبعيدة عن مركز حركة الأحداث السياسية في الزمن، فقد عاش إرهاصات تكونه الأولى بانزواء تام بعيداً عن أعين الأوربيين، الذين كانت لهم السطوة والقوة في رسم ملامح العالم آنذاك، وظل يتحين الفرصة المواتية، للخروج بكل احتقانات أزمنة تكوينه الأولى، خروج تتري، لا انسانوي، يمازج بين براغماتية المطلق، وتزييفه النسبي، لا يمكن أن تستنتج خطأ واضحاً في سلوكيات النظم المتعاقبة إلا في أن أمريكا هي المقدس في الأرض، وهي استعارة ذرائعية - رسطوية، تبنت التقديس الأثيني إزاء الأقوام الأخرى، أي خصوصية الجنس الإغريقي على ما سواه، وعلى المنطق ذاته نرى أن الشعب الأمريكي له خصوصية التمتع بالديمقراطية والاستهلاك الواسع ونهب المجتمعات الأخرى، فما تُحرمه أمريكا داخلياً، تستخدمه خارجياً، وهو ما أوقع الخطاب المبثوث نحو مجتمعات الأرض كافة بالتناقض الفاضح.

أمريكا لا تريد فقط أن تتقدم الصفوف إلى المواقع العليا في العالم اقتصادياً وسياسياً وعلمياً، ولكنها تريد استخدامها لبناء إمبراطورية على خلفية تحلل كل الإمبراطوريات الأخرى، على قاعدة إمداد القوة المستمرة.

المبحث الأول

عصر النشوء والتكون

اعتقدت أمريكا مبكراً بأنها تبني نظام وحداني في تطلعه وخصوصيته كأنموذج حق للمسيحية تحت هيمنة العرق الأنكلو - سكسوني الأبيض، هذا النظام سيكون بمقدوره أن يخدم أهدافها الكونية، هذا التصور استند على ضمان امتلاك (الاستيلاء) على القارة الأمريكية من شمالها إلى جنوبها بحسب الخارطة التي أعدها جيفرسون.

لهذا يعد تجذر العنف واستخدام القوة في العقل الأميركي قائماً منذ تأسيس الدولة وحتى الآن، بيد أن الإدراك الأميركي لهما اختلف باختلاف المراحل التاريخية التي عاشتها الولايات المتحدة الأميركية.

هذه الدولة التي كان سكانها يوماً ما الهنود الذين أطلق عليهم كولومبس في أيلول عام 1492 الهنود الحمر ظناً منه أن أمريكا تمثل تخوم (أطراف) جزر الهند الشرقية*، تمييزاً لهم عن هنود آسيا، هم السكان الأصليين لأمريكا، وقد تعرضوا لحملات إبادة جماعية من قبل الأوربيين (البيض) المستعمرين (الآباء المؤسسين للولايات المتحدة)، الذين شنوا حروباً ضارية ضدهم، مستفيدين من تفوق الآلة الحربية الأوربية والقدرات التي يمتلكونها، وهو ما أجبر الهنود على انحسار وجودهم نحو مناطق معينة من الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية، وشيئاً فشيئاً عم الاستعمار الأوربي الأسباني أولاً، ثم الفرنسي ثانياً، والهولندي والبريطاني في أغلب مناطق الولايات المتحدة الأميركية[1].

وقد نزحَ إلى الولايات المتحدة الأميركية مَجموعات كبيرة من المهاجرين الأوربيين أغلبهم من الإنكليز ولم تأتِ سنة 1776 حتى أصبحت في منطقة

ساحل المحيط الأطلنطي ثلاثةَ عشر مستعمرة (ولاية)**وكانت تلك المُستعمرات مُرتبطة (بالتاج البريطاني)، واستغلت بريطانيا الموارد الطبيعية لتأمين المواد الأولية وتلبية متطلبات الصناعة والأسواق الانكليزية[2].

وبعد أن أستوطن المهاجرين المستعمرين أرض القارة الجديدة خلال القرن السادس عشر، حتى أخذت أنظارهم تتطلع إلى جلب المزيد من الأيدي العاملة من القارة الأفريقية من (الزنوج السود)، والتي سماها بعض الباحثين (التجارة المثلثة)، والتي بنت بموجبها أمريكا أسس حياتها الاقتصادية الزراعية الأولى على أكتاف هذه العناصر الزنجية الأفريقية[3].

ومنها بدأ المهاجرين المستوطنين على أرض القارة الجديدة يفكرون بالاستقلال والتحرر من نفوذ التاج البريطاني، وتوالت الاحتجاجات والمظاهرات في بادئ الأمر والتي واجهها الجيش البريطاني بالسلاح، وكان الأمريكيون بحاجة كبيرة للسلاح لُمقارعة التاج البريطاني والتحرر من القيود وبالتالي الوصول إلى استقلالهم، لذا قد ساعد الفرنسيون الأمريكيين سراً في مجهُودهم الحربي، وزودهم بالقروض والأسلحة، ثم ما لبثت حتى انطلقت الشرارة الأولى للثورة المسلحة ضد التاج البريطاني، مما أضطر ممثلو التاج البريطاني من الفرار من البلاد، وفي عام 1775 عين جورج واشنطن قائداً للقوات المسلحة الأميركية، وفي 4 تموز/ يوليو 1776 قام الكونغرس بإقرار إعلان الاستقلال، وبعدها تقرر إعلان توحيد كل تلك الدويلات ضمن دولة اتحادية واحدة ومستقلة اتفق على تسميتها(الولايات المتحدة الأميركية)، وتبادل من هنا الأمريكيون مع القوات البريطانية الانتصارات والهزائم حتى تمكن الأميركيون من هزيمة الانكليز في (معركة نيويورك)، وانتهت الحرب رسمياً

بعدما أثبت الأمريكيون أنفسهم في القتال واعترفت بريطانيا بموجب معاهدة باريس في3 أيلول/ سبتمبر1783 باستقلال الولايات المتحدة الأميركية[4].

إلا أن بريطانيا وبالرغم من توقيع المعاهدة والاعتراف بالاستقلال كانت لا تتوانى في إلحاق الخسائر بالأمريكيين حتى أغارت مرة أخرى بجيشها وأسطولها البحري المتفوق واستولت على مدينة واشنطن وأحرقوا (البيت الأبيض)، إلّا أن الجيش البريطاني قد لحقته هزيمة كبرى في مدينة (نيواورلينز)، ودحر مرة أخرى حتى أسطوله البحري، حيث برهنت السفن الأميركية بالرغم من التفوق الذي عرف به الأسطول البريطاني على أنها قادرة على إلحاق الخسارة والهزيمة بالقوة البريطانية، ومع سير الإحداث إلى جانب الأمريكيين أخذوا على عاتقهم مهمة التوسع على نطاق القارة الجديدة[5].

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال لم يكن هناك سوى هاجس أو خطر رئيس يُداهم الأميركيون، وهو الخوف من أن تأتي دولة أجنبية قوية تستعمر جزءاً من الأمريكيتين، فنرى أن الرئيس (جيمس مونرو) قد أصدر بياناً بسياسة أمريكا جاء فيه (**نحنُ لن نتدخل قط في الحروب التي قامت بين دول أوربا بسبب شؤونها الخاصة بها، لأن مثل هذا التدخل يتنافى مع سياستنا، إما إذا أعتدي علينا أو على حقوقنا أو هددها خطر فإننا حينئذ لا نصبر على ضيم، بل نعد العدة للدفاع عن أنفسنا**)[6]، كما قال في خطاب أخر له(**إذا حاولت أية دولة أجنبية أن تغزو دولة من دول العالم الجديد، وأن تستولي عليها بقوة السلاح فلابد من نشوب الحرب بين الدول المعتدية والولايات المتحدة الأميركية، وهذا هو الطريق الوحيد**)، ونرى من خطابات مونرو المرتكزة على سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة، إن الشُغل الشاغل لأميركا في تلكم المرحلة ينصب على الحفاظ على الأمريكيتين من أي تدخل خارجي[7].

كما خاضت الولايات المتحدة الأميركية قبل نشوب الحرب الأهلية العديد من المواجهات العسكرية والاقتتال مع المكسيك، أهمها سنة 1846 والتي كان نتيجتها أن ضُمّت (ولاية تكساس ونيوستي مكسيكو وكاليفورنيا) إلى الولايات المتحدة الأميركية، إما الحرب الأهلية الأميركية (1861-1865) التي نشبت بين الحكومة الفدرالية (الاتحاديون) مع (11) ولاية جنوبية ظلت متمسكة بالعبودية كما توصف، وبعد معارك دامية قادها أبراهام لينكولن ضدهم، تمكن من إعادة الوحدة الكاملة لجميع الولايات المتحدة الأميركية عام 1864، وقد أخذ على عاتقه عملاً وجهداً في مرحلة ما بعد الحرب، ما عرف بعملية (إعادة التأسيس)[8].

في ضوء هذه الخلفية التاريخية عن نشأة الولايات المتحدة الأميركية، فأن الأخيرة وبأحوال وظروف نشأتها واستقلالها وتوسعها في الأميركيتين وصعودها، اعتمدت نزعة القوة لبلوغ غايتها، حتى وأن جاء ذلك على حساب التضحية بالتراكم الإنساني والحضاري[9]، ونستطيع أن نفهم من هذه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية، بأن الحرب قد أسهمت وبشكل كبير في نشأة العقل الأميركي القائم على القوة، فنرى أنه بالحرب حقق جورج واشنطن استقلال الولايات المتحدة الأميركية، وبالحرب حقق أبراهام لينكولن وحدة الولايات المتحدة الأميركية شمالاً وجنوباً وصنع الدولة الأميركية الحديثة، وبالحرب قامت هذه الدولة بتأمين جوارها القريب للقفز عبر المحيطات إلى الأبعد والأوسع[10].

فقد دعا إلى انضمام كوبا عام 1809 أولاً، وشن الحرب عام 1812 لضم كندا والذي لم يتحقق ثانياً، بيد أن تطبيق سياسة التوسع (الابتلاع والقضم) لما يمكن من الجزء الجنوبي سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

كمـا أن جـون كوينسـي آدمـز وزيـر الخارجيـة الأمريكـي أبـان رئاسـة مونرو1819، وربما كان ملهماً لنظريته فيما بعد، كان مقتنع تماماً مـن الأراضـي التي تقع تحت السيطرة البريطانية في الشمال والأراضي في الجنوب والتي يسـيطر عليها الأسبان، سـوف تشـكل يومـاً مـا جـزءً مـن أراضـي الولايـات المتحـدة الأمريكية.

على خلفية هذه الرؤيا والمسار السياسـي، يبـدو سـهلاً أدراك الأحـداث اللاحقة من القرن التاسع عشر، فقد أضحت رسالة الـرئيس الأمريكـي مـونرو إلى الكونغرس الأمريكي في الثاني من كانون الأول 1823، نقطة تحول تاريخية، ومفصلية في مستقبل الولايات المتحدة، وحملـت طـابع دفـاعي كمـا تبـدو لأول وهلة، وموجهة ضد كل تدخل لقوة أجنبية في شؤون القارة الأمريكية.

وعلى وفق هذه النظرية الـتي حاولـت قطـع الطريـق علـى الأوربـيين في تدخلاتهم في الأمريكيتين، قد سمحت في الوقـت ذاتـه بـإطلاق يـد الولايـات المتحدة فيهـا، وهكـذا اسـتخدمت النظريـة كعامـل للتوسـع الجغـرافي والهيمنـة الأمريكية، وهو ما أشار إليه أيف هنري في عام 1850 بقوله (ادعت الولايـات المتحدة مهمة الدفاع عن القارة ضد تدخلات القوى الأوروبية، إنكلترا وفرنسـا في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاريبي، واستخدمت هذه النظرية كعامل للتوسـع الجغرافي بعد ذلك)، مستفيدة من تأثير المنهج الامبريالي للمنظـرين العسـكريين وإشادتهم بتسيد وتفوق العرق الأنكلو-سكسوني، وقد انعكس ذلك جلياً حتى عند الساسة الأمريكان من مثل تيودور روزفلت الذي اعتنق نظرية مونرو، وعـدها فرضاً يستوجب الالتزام به (**إن الولايات المتحدة وحدها لهـا الحـق في النظـر في شؤون أمريكا اللاتينية**)، وبوضوح اشد خضوعها لمصالح وقـرارات الولايـات المتحدة، وهو يسجل المدخل المناسب وأول مشاريع التوسع نحو الخارج.

لهذا جاء الفعل الأمريكي لاحتـواء أمريكـا اللاتينيـة، عـبر مراحـل عـدة اتسمت بالذكاء والفطنة، مـن خـلال المزج بـين المعـاني والـدلالات الإنسـانية والنوايا الحسنة، بجانب الضغوط المختلفة بما فيها الاستخدام الحاذق للدولار.

فقد بدأ غزو الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية عند منعطف القرن الثامن عشر، وفي 18 تشرين الثاني 1798، فتحت مرافئ أمريكا الجنوبيـة أمـام سـفن الدول المحايدة ومنها الولايات المتحدة، وخلال بضع سنوات شهدت العلاقـات الاقتصادية كالعلاقات الثقافية بين البلدين تطوراً ملحوظـاً، وأقامـت الولايـات المتحدة في كل مكان وكالات وقنصليات، في حين كانت هناك محـاولات لتقليـد الدستور الذي كتبه جفرسون، والذي وسمت أفكاره الرئيسة بعد بضع سـنوات معظم دساتير دول أمريكا الجنوبية.

ومهما تكن الدولة المعنية فطريقـة وضـعها تحـت الوصـاية كانـت تقريبـاً متشابهة، وكانت رؤوس الأموال الأمريكية تصب الزيت للدولاب الاقتصـادي في البرازيل، وفي تشيلي وفي كولومبيا وفي فنزويلا ولكافة الأمم الأخرى.

مع مرور السنوات استبعدت تدريجياً بريطانيـا العظمـى، ففقـدت بشـكل نهائي مكانها بعد حرب 1914-1918، ولم يعـد السـوق الـداخلي الأمريكـي قادراً على امتصاص الإنتاج الصناعي القومي، فأصبح من الضروري إذن فـتح أسواق أخرى، وعن طريق لعبة عقد المؤتمرات بين الدول الأمريكيـة، تعاظمـت هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة السياسية، وانطوت القارة كلها تحت سـيطرتها، ولم يتوان أولئك الذين لا يملكون أي خجل من تسميتها علناً بدارهم الخلفية.

وعلى الرغم مـن أن الولايـات المتحـدة الأميركيـة عارضـت الاسـتعمار الأوربـي ورفعـت شـعار أمريكـا للأمـريكيين، إلا أن هـذا لم يمنـع توسـعها

الاستعماري بالاستيلاء على أجزاء واسعة من المكسيك وجُزر الكاريبي من مثل كوبا وبنما، والاستيلاء على ممتلكات أسبانيا في أمريكا الشمالية وفي الفلبين، وتشير الأحداث التاريخية إلى أن الولايات المتحدة الأميركية قامت بحروب توسع عسكرية واقتصادية في أمريكا اللاتينية، حيث قامت بغزو كوبا لمرات عديدة وبورتوريكو وجزر غوام والفلبين عام 1889 وفي عام 1905 احتلت الهندوراس ثم احتلت نيكارجوا في 1912(11).

واستمر بعدها فرض السيطرة الأميركية على أمريكيا اللاتينية وربطها بعجلة الاقتصاد الأميركي، بإضافة(عقيدة روزفلت) نسبة إلى الرئيس الأميركي تيورد روزفلت في عام 1904، وبهذه العقيدة أعطت الولايات المتحدة الأميركية لنفسها حق التدخل في بلدان نصف الكرة الغربي، لمنع تدخل أية قوى خارجية غير أمريكية في المنطقة، وبالتدرج حلت الولايات المتحدة الأميركية محل الاستعمار الأوربي التقليدي للمنطقة(12).

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين واصلت الولايات المتحدة الأميركية القتال هنا وهناك، من أجل إخضاع أمريكا اللاتينية والسيطرة على ثرواتها، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة أكبر دولة صناعية في العالم، حيث كانت تنتج ثلث الإنتاج الصناعي العالمي، وبما أن الأوربيون كان يعبئون كل طاقاتهم الاقتصادية تقريباً للحرب، وبدا أنهم عازمون على أن يأكل بعضهم بعضاً، ولما كانت الحرب تدور في بلدان تعد متقدمة صناعياً، فأن المكون التكنولوجي والعلمي للأسلحة بدأ يزداد طرداً مع استمرار الحرب وتعقد مساراتها وتوسعها، فقد استفادة الولايات المتحدة الأميركية في مجال الصناعة الحربية وتطويرها من هذه الصراعات، مما عكس أرباحاً وفيرة لصالح الولايات المتحدة الأميركية، حتى وصل الربح في الحرب العالمية الأولى إلى ما يقارب

(90٪)، وأزداد الإنتاج الإجمالي لها في نفس المدة بمقدار (15٪)، وأرتفع معدل التصدير بمقدار ثلاثة أضعاف وفائض التصدير إلى ثمانية أضعاف[13].

وتبعاً لذلك فأن الولايات المتحدة الأميركية كانت مُستفيدة بشكل كبير من هذه الحروب دون أن تكون طرفاً رئيساً فيها، وعلى الرغم من هذا، فأن الولايات المتحدة الأميركية لم تتوقف عن تصدير الأسلحة والذخائر بواسطة السفن والبواخر الأميركية إلى خصوم ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، لهذا كما فأن شركات الصناعة العسكرية كانت تنتمي لفئة أكثر الرابحين من الحرب بجانب كبار بيوتات المال، وكان لهم الدور الأكبر في التأثير وممارسة العمل على الدفع باتجاه نشوب وتأجيج الحروب[14]، فهذه المؤسسات كانت تنمي الاقتناع بسياسة الحرب وتعهدها بالرعاية وتيسر وصول القادة والإدارات ممن يعتمدون الحرب كسياسة لإخضاع الآخرين، وبهذا فقد جرى تصعيد عمليات التسلح والبحث والتطوير في مختلف جوانب الأسلحة حتى في ظل الحرب العالمية الثانية، هذا يعني أن الولايات المتحدة الأميركية وبسبب من تأثير مؤسسات الصناعة الحربية عليها، فقد يسرت ودعمت مثل هكذا حروب، وما أن تلوح بوادر توقف تلكم الحروب، فأنها تبدأ البحث عن البدائل التي تساعد على تسويق السلاح، وكل ما تحتاجه الآلة الحربية، وقد يكون البديل دخولها في حرب مباشرة أو تدخل عسكري جديد، لإنعاش الصناعة الحربية التي تشكل قطاعاً واسعاً في الاقتصاد الأميركي[15].

وعندما وصل فرانكلين روزفلت إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية عام 1933-1945، كانت سياستهُ في بداياتها لا تعتمد على القوة العسكرية، بل كانت تعارض الدخول في الحرب العالمية الثانية، غير أن غزو ألمانيا لأوربا وما ترتب عليه من أثار دولية خطيرة، جعل مِن سياسة الولايات المتحدة

الأميركية تبتعد عن النظرية الحيادية الظاهرية والاقتراب من القوة العسكرية، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأميركية مقتنعةً جداً، بأن الحرب ضَرورية لإنهاء الحرب العالمية الثانية[16]، إلا أن سياسة روزفلت لم تتحقق بشكل كامل.

وعليه فأن عدم نجاح سياسته، لا يعني أن أسسها قد رفضت في التفكير الأميركي، فلقد شكلت فكرة القوة العسكرية وضرورة تفوقها مرتكزاً ثابتاً في السياسة الأمريكية، وأدى دخول الولايات المتحدة الأميركية كطرف في الحرب العالمية الثانية قبيل انتهاءها، إلى تدعيم إستراتيجية الفرصة، التي ظلت تمثل المدرك الرئيس للإستراتيجية الكونية الأميركية فيما بعد، وأن كانت هذه المرة بحافز ملموس، حيث هاجس الهجوم الياباني على الأسطول الأميركي في ميناء بيرل هاربر عام 1941، مازال ماثلاً في عقول المفكرين والسياسيين الأميركيين[17].

ولقد أثارت الضربة الاستباقية (مع أن الكثير من المصادر التي تناولت وثائق الحرب تشير إلى أن بريطانيا قد عرفت بالهجوم الياباني وأبلغت أمريكا به، ولكن أمريكا أرادته ذريعة تستفيد منها في شحن التأييد الشعبي لدخول الحرب، شأنه شأن أحداث 11 سبتمبر) اليابانية على الأسطول الأميركي حالة من المرارة والغضب لدى الجانب الأميركي، فلا غرابة من أن نجد الرد الأميركي يكون بأقسى من ذلك، وأن كان ذلك في وقت متأخر، استناداً على ظروف النشأة والتكوين القائمة على القوة، التي قامت عليه الدولة الأمريكية الحديثة، فنرى أن الحرب بدأت بقيام مئات الطائرات اليابانية بالهجوم، إلا أن الحرب انتهت بطائرة واحدة تلقي قنبلة واحدة ثم قنبلة أخرى[18].

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية واضمحلال القوى الكبرى المؤثرة التقليدية وحتى المنتصرة من دول الحلفاء، خرجت الولايات المتحدة الأميركية

من هذه الحرب كقوة كبرى على الساحة الدولية، وترتب عليها عبء ثقيل باعتبارها أصبحت قوة عالمية جديدة، وقد منحتها الانتصارات التي حققتها المزيد من الثقة بالنفس، وازدهاراً اقتصادياً لا مثيل له، فضلاً عن القوة العسكرية التي تتمتع بها، ودخل العالم مرحلة جديدة من العلاقات بين وحداته السياسية، وعن صيرورة حرب جديدة من نوعها، ومختلفة عن سابقتها، أكثر رعباً أطلق عليها(الحرب الباردة)، كان الفاعل الرئيس فيها، هي القوة العسكرية الأميركية تقابلها في الطرف الآخر من الصراع القوة الاشتراكية الشيوعية المتمثلة بالإتحاد السوفيتي[19].

فالولايات المتحدة الأميركية كانت المنتصر الفعلي في الحربين، لاسيما أنها لم تتكبد في كلتا الحربين، ما تكبده الأطراف الرئيسيون من خسائر في الأرواح، ومع أن خسائرها البشرية كانت متواضعة نسبياً، إلا أنها خرجت من الحربين بأكبر ربح اقتصادي، وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد دخلت الحرب العالمية الأولى وهي أمة مدينة، فأنها خرجت من الحرب العالمية الثانية الأمة الدائنة الكبرى، ومن هنا فلا عجب من أن يعتقد الكثير من الأميركيين أن بلادهم تستطيع جني الأرباح من الحروب، وبهذا باتت ذاكرة المواطن الأميركي العادي، فضلاً عن أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المجمع الصناعي العسكري، ترى في أن هناك علاقة متينة بين المشاركة في هاتين الحربين وبين الازدهار الاقتصادي المتحقق، ولولا هذا ما كان بالإمكان أن يتحقق ما حققته الولايات المتحدة الأميركية في هذه الحقبة[20]. ويمكن تجسيد هذه النظرة في تصريح الرئيس الأميركي ترومان بقوله: (**إن النصر الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية في الحرب العالمية الثانية، وضع على عاتق المواطنين الأمريكيين مسؤولية قيادة العالم**)[21].

وبما أن الثقافة الأمريكية عموماً تفصح بجلاء عن مركزية فكرة القوة لدى الأمريكان، فمن الطبيعي جداً أن تكون المعطيات الذاتية والتأصيل الموضوعي، معبرة عن فهم واقع وطبيعة نشأة الدولة الأمريكية القائمة على الاستيطان، وجذورها القائمة على الثقافة الأنكلو سكسونية، فضلاً عن الجرمانية، وهو ما يؤمن الالتفاف حول فكرة الفردية المطلقة التي تعد القوة القيمة العليا، التي تؤلف بترادفها مع العامل الاقتصادي بنية المنطلقات والدور العالمي للولايات المتحدة[22].

من هذا المنطلق أضحت الولايات المتحدة الأميركية تبحث عن وسائل الإدارة العالمية، التي تسلمت مقاليدها بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال استخدام القوة العسكرية، لذلك لجأت إلى عقد سلسلة من الأحلاف والمعاهدات العسكرية لمواجهة المعسكر الشيوعي المنافس من جهة، ولتخفيف أعباء النفقات العسكرية وربط القوى التقليدية السابقة بقيادتها من جهة أخرى، فكان ميلاد حلف شمال الأطلسي في 4 نيسان/ إبريل1949 وحلف جنوب شرق أسيا في أيلول/ سبتمبر1954[23].

وكان أول استعمال لحلف شمال الأطلسي*** في أولى الحروب ذات البعد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لا بل إحدى النتائج المباشرة للحرب الباردة وهي الحرب الكورية (1950– 1953)، والتي استمرت لثلاثة سنوات، فالولايات المتحدة الأميركية إلى جانب خوضها غِمار الحرب، فأن تطلعاتها الجديدة وإستراتيجيتها الرئيسة القائمة على الاحتواء والردع، دخلت هذه الحرب كضرورة لتدعيم التفوق العسكري، وبالتالي إظهار المعسكر الغربي الرأسمالي كقوة فاعلة على مختلف الأصعدة، بوجه العدو اللدود المتمثل بالاتحاد السوفيتي[24].

لقد فتحت الحرب الكورية إزاء الصناعات العسكرية الأميركية الضخمة آفاقاً واسعة للإنتاج والتطوير وجني الأرباح العالية، لذا نجد أن المجمع الصناعي العسكري كان له دور كبير وفاعل في التأثير على السياسة الأميركية وصنع القرار باتجاه الحرب إلى جانب المؤسسات الأخرى[25]، ويمكن رؤية هذا التأثير الفاعل على صانع القرار الأميركي من خطاب الرئيس الأميركي إيزنهاور في 17/ 1/ 1961، حيث أشار في خطاب الوداع إلى خطر هذا المجمع وحذر منه، وقال:(**يجب علينا أن نمنع المجمع العسكري- الصناعي من الحصول على قدرة قوية في التأثير، إن الإمكانية موجودة، وسوف تبقى، بأن تشهد تلك القدرة تزايداً غير مُبرر، وبنسب كارثية، يجب علينا أن لا نسمحَ أبداً لهذا المجمع أن يشكل خطراً على حريتنا أو أساليبنا الديمقراطية...لاشيء في الحقيقة مضمون كلياً**)[26].

وبقىَ الإدراك الأميركي للحرب القائم على قيادة العالم الرأسمالي والسعي إلى أضعاف القطب الثاني المُناوئ حتى مع الحرب الفيتنامية(1965-1973)، إلا أن هذه الحرب جاءت على غير ما كانت تتمناه الولايات المتحدة الأميركية، بسبب الخسائر**** الفادحة في أرواح الجنود الأميركيين، والتي تكبدتها الجيش الأميركي فضلاً عن عدم تحقيق الأهداف المبتغاة منها، هذه الحرب غيرت نظرة المواطن الأميركي الداعم للحرب، لا بل سببت عقدة لدى صانع القرار الأميركي بنحو يختلف عما كان عليه في الحرب الكورية[27].

ونجد أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية في مرحلة الحرب الباردة تختلف عن الحروب في العصر الصناعي، والتي كان يتركز الاعتماد فيها على مستويات متعددة من الصنوف القتالية، كالجيوش المزودة بالأسلحة التقليدية الخفيفة وأسلحة الدروع والمدفعية، والأساطيل البحرية

والطيران، وكان الفارق وما يزال في ترجيح من يملكها، في إطـار تـوازن القـوى الذي يعتمد في الأساس على حجم الجيوش، إما في العصر النووي، فأن الجـدل الإستراتيجي كان يدور حول القدرة التدميرية للضـربة الأولى أو قـدرة أسـلحة الضربة الثانية على الرد الثأري - الانتقائي، ويمكن أن نلمس ذلك مـن أن كـلا القطبين الأميركي والسوفيتي لم تقع على أراضيهم معارك، كما كان عليـه الحـال في الحربين العالميتين بين دول المحور والحلفاء (القوى الكبرى التقليديـة آنـذاك)، لأن الحرب بين كليهما كان ممتنع بسبب الترسانات النووية والقدرات التدميريـة التي يملكها كلا الطرفين، لذا كانت الحرب بالنيابة إحدى أنماط حـروب مرحلـة الحرب الباردة، حيث تنقل المواجهة خارج حدود القطبين الرئيسين[28].

وبمجرد غيـاب فاعليـة المُعسـكر الشـيوعي، سـارعت الولايـات المتحـدة الأميركية لاغتنام الفرصة وإحداث تحولاً نوعياً في إستراتيجيتها، من أجل تحقيق أهم قفزة عسكرية - سياسية - نفطية عـن طريـق الحـرب الدوليـة، الـتي شـنها بوش الأب على العراق، حيث كانت الحرب الفيتنامية ولسنوات طويلـة درسـاً قاسياً اقنع الأمريكيين بالبحث عـن سـبل لا تحملـهم علـى التـورط العسـكري المباشر في النزاعات الدولية، حتى كـان اجتيـاح العـراق للكويـت عـام1990، فشكل هذا الاجتياح مبرراً لأن ترسل الولايات المتحـدة الأميركيـة قواتهـا مـن جديد إلى خارج حدودها في منطقة الخليج العربي، بدعوى تحرير الكويت، فقـد أنطلق بوش الأب لقيادة التحالف الدولي الواسع ضد العراق كي يفرض واقعاً عسكرياً جديداً على العالم، هذا التدخل العسكري وأن كان جوهر أهدافه مختلفاً عما هو معلـن منهـا في الاحتجـاج بتحريـر الكويـت وإرسـاء السـلام والأمـن الدوليين تحت مظلة الأمم المتحدة، إلا أنـه يحمـل في مكنوناتـه أسـلوباً لتحقيـق المشروع الإمبراطوري الأميركي وتعزيز القطبية الأحادية، وبالتالي التفرد بقيـادة

العالم، وما هو إلا استمرار لسياسة مفادها إدامة التفوق الأميركي في كافة المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية[29].

ومن الجدير بالذكر فأن الولايات المتحدة الأميركية أعلنت ومع انتهاء الحرب الباردة، وعلى لسان رئيسها بوش الأب اصطلاح (النظام الدولي الجديد)، والذي يراد به القيام بنظام دولي على أساس عالم بقطب واحد، خال ولأول مرة من قوى متوازنة وشريكة بالقرار الدولي، وقد انفردت بالقوة وتخلصت من أهم التحديات، هذه النزعة عززت من وجهة النظر الأميركية القائمة على جعل الحرب كأداة رئيسة ومهمة لإبراز التفوق العسكري ليتسنى لها قيادة العالم[30].

ومنذُ نهاية الحرب الباردة جرت سلسلة من التدخلات العسكرية وبشكل متزايد وبحجج متعددة في مختلف قارات العالم، كانت الولايات المتحدة الأميركية، هي اللاعب الرئيس في هذه التدخلات وهي تستخدم عادةً مصطلح مصلحة المجتمع الدولي كمعيار لهذه التدخلات، لكن العبارة لا يذهب معناها الحقيقي إلى ما هو أبعد من مصالح الولايات المتحدة الأميركية وتوجهاتها العالمية، وقد عبر ساسة أمريكا في كثير من الأحيان وبشكل صريح بهذا الشيء، فقد أعلنت مادلين أولبرايت عام 1994 بأنه:**(عندما تتعرض مصالحنا، فيمكن أن نتصرف من خلال الأمم المتحدة، وقد نتصرف من خلال حلف شمال الأطلسي، أو من خلال الائتلاف مع قوى معينة، وأحياناً قد نجمع بين هذه الأدوات في الحرب جميعاً، أو قد نتصرف بطريقة منفردة)**[31].

وعلاوة على ذلك استخدمت الولايات المتحدة الأميركية (المظلة الدولية) لتبرير حروبها، ولقد أدى النصر الذي أحرزتهُ في حرب الخليج الثانية إلى أن

أصبحت أكثر مصداقية في نظر باقي دول العالم، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، فأن هذا النصر وضعها في موقع أقوى بكثير مما كانت عليه، لاسيما في مجالي القيادة والنفوذ، ولا غرو من أن يعلن بوش الأب في اليوم الثاني من آب/ أغسطس1990، بعد دخول العراق الكويت بأن (**الحرب ضرورة لنا لمعرفة مُستوى قوتنا المُسلحة ومُتطلباتها الدفاعية المُستقبلية**)[32].

ثم استمرت سلسلة التدخلات الأميركية في العالم بعد حرب الخليج الثانية، حيث التدخل في القرن الأفريقي واحتلال الصُومال (1992-1994)، وتبعه احتلال قوات متعددة الجنسيات - أغلبها من أمريكا لجمهورية هايتي، تحت ذريعة استعادة الديمقراطية حسب ما أعلن في أيلول/ سبتمبر 1994، كذلك القصف الأميركي ليوغسلافيا بزعم إنهاء الحرب في كوسوفو، فضلاً عن التدخلات والقصف الأميركي للعراق خلال حقبة التسعينات[33].

وإلى جانب الأهداف والغايات التي تنشدها الولايات المتحدة الأميركية من أجل قيادة العالم، فإن هناك دافع داخلي له تأثير فاعل في الضغط باتجاه التدخل العسكري، واستعمال القوة وهو المُجمع الصناعي الأميركي، حيث أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة انخفاض حاد واجه صناعة الأسلحة، حيث انخفض الإنفاق على المُشتريات من الأسلحة بما يزيد على (60٪)، مما جعل المجمع الصناعي - العسكري يبحث عن مسوغات لتنشيط سوق مبيعات السلاح والصناعة الحربية، والتي قد ازدهرت في مرحلة الحرب الباردة بسبب الصراع، الذي كان يقوم في جزء من وحداته على سباق التسلح وحرب النجوم، وتمثل الضغط الذي مارسته هذه المؤسسة باتجاه افتعال الحروب، فضلاً عن الضغوطات التي مارسها المجمع على شركات السلاح لتوسيع (حلف الناتو) لفتح أسواق جديدة[34].

والحقيقة فأن هناك علاقة متينة بين الاقتصاد الأمريكي والحرب هذه العلاقة الحميمة تكمن في دورها وارتباطها الوثيق بالانتعاش الاقتصادي، وهو ما يؤكده ديفيد ميللر(**في كل مرة نخوض فيها حرباً ينتعش فيها اقتصادنا**)، إن ذروة الإنفاق العام كانت إبان الحروب الشهيرة، كالحرب العالمية الأولى والحرب الكورية وحرب فيتنام ومشروع حرب النجوم وحرب الكويت وحرب أفغانستان، ويكاد يتوافق مع منحى الاقتصاد الأميركي والذي يصعد إلى أعلى مستوياته في الحروب، لقد كلفت الحرب الباردة الولايات المتحدة الأميركية وحدها خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية بحوالي (الستة عشر تريليون دولار)، وتحديداً (15829900,000,000 بما يُعادل قيمة الدولار اليوم)، وكان من نتيجة ذلك، إن الإنفاق العسكري في مجالات البحوث والتطوير منح المجتمع الأميركي سبقاً بين الأمم في التقدم العلمي والتكنولوجي، فلقد نتج عن الإنفاق على البنى التحتية للدفاع فوائد جمة، وما بناء الطرق السريعة وتطوير الانترنيت، إلا مثالان على ذلك، فأن بدايتهما كانتا كمشروعين للأغراض الدفاعية العسكرية، ولكنها في الوقت نفسه جلبا عائداً تجارياً كبيراً[35].

ومع وصول جورج بوش الابن وإدارته من المحافظين الجدد الداعمين لفكرة الحرب، وما رافق من أحداث تبرر هذه الفكرة المتمثلة بأحداث 11 أيلول/ سبتمبر، التي تعد منعطفاً مهماً في مسيرة المجمع الصناعي - العسكري، حيث وفرة تلك الأحداث الغطاء أو العدو الذي يضمن للمجمع ولليمين كل ما يصبون إليه، وذلك بوضع كل التسهيلات اللازمة لدعم المؤسسة العسكرية بالحرب على الإرهاب، وتنفيذ الضربات الاستباقية على المستوى الاستراتيجي، والتي تتميز بالهجوم على العدو، واستباق التهديدات المحتملة منه، والقائمة على الشك وفحص النوايا[36].

على هذا الاعتبار قامت الولايات المتحدة الأميركية بتقسيم العالم إلى محورين، واحد داعم للخير تمثله الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في حربهم على الإرهاب، وقد مثله بوش الابن **(أما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب)**، وأخر معاد للخير وهو محور الشر[37]، أضف إلى ذلك فالمفهوم الأميركي للحرب بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، جاء بما يتناغم مع تطلعات بوش الابن والصقور المؤيدين للحرب، هذا من جانب، والسعي للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأميركية كقوى عظمى وحيدة بعد تراجع القوى المنافسة لها باتجاه الهيمنة المطلقة لمشروع أمريكا الإمبراطوري[38]، وكانت أول تطبيق لهذه الحرب الحملة العسكرية على أفغانستان في تشرين الأول / أكتوبر 2001، ثم تلا ذلك الحرب الأمريكية على العراق في آذار/ مارس 2003 واحتلاله رسمياً في 9 نيسان/ أبريل 2003.

ونستنتج مما سبق بعد عرض السيرة العسكرية والتطورات التي مرة بها الولايات المتحدة الأميركية أنه:

- بالحرب حققت الولايات المتحدة الأميركية استقلالها.
- وبالحرب وحدة الولايات المتحدة الأميركية بين شمالها وجنوبها بعد الحرب الأهلية.
- وبالحرب أزدهر الاقتصاد الأميركي في مرحلة الحربين العالميتين إلى أعلى مستوياته.
- وبالحرب حسمت الولايات المتحدة الأميركية النصر لصالح الحلفاء، وبرزت كقوة قادت المعسكر الغربي الرأسمالي.
- وبالحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة الأميركية من إضعاف وبالتالي انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي.

لذا نرى أن **الإدراك الأميركي** للحرب قد تطور حسب المراحل التاريخية التي مرت بها الولايات المتحدة الأميركية:

- كانت الحرب ضرورية في الإدراك الأمريكي من أجل تحقيق الاستقلال ولا يتعدى الأمر أبعد من ذلك.
- أصبحت الحرب في التصور الأمريكي مهمة أساسية من أجل وحدة الجزء الشمالي مع الجنوبي وبالتالي حسم الحرب الأهلية لصالح الوحدة.
- وأضحت الحرب في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كخيار من أجل التوسع على حساب القارة اللاتينية وجعلها تابعة لها وربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي.
- وأمست الحرب في الإدراك الأمريكي كخيار أخير، لكنه ضروري في الحربين العالميتين لحسم النصر بأقل الخسائر.
- وباتت الحرب كضرورة لصد القطب الشيوعي (الاتحاد السوفيتي) وتطويقه لكن دون الوقوع بمواجهة عسكرية مباشرة أي **(الحرب بالنيابة)**، وهي السمة الغالبة في الحرب الباردة، وصارت الحرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، جزء رئيس وكخيار أول من أجل فرض نظام أحادي القطبية، ونشر القيم الرأسمالية في نسختها المتوحشة.

المبحث الثاني

جذور العنف الأمريكي

يتشكل التصور حول خلفية أو جذور/ أصول العقل الأمريكي، في ضوء المنطلقات الحاكمة التي بني عليها، والمرتكزة على ثنائية مانوية متأتية من أمة مهاجرة من عالم الشر والخطيئة إلى عالم الخير وأرض الميعاد الجديدة، فكل ما هو أمريكي أو صديق لها هو في عالم الخير، وكل ما هو معادي لأمريكا ولأصدقائها هو في عالم الشر، وهذا ساهم في تجذير ثقافة العنف وصولاً إلى الإرهاب، بحيث تحول ذلك إلى عنف بنيوي وعضوي ومؤسسي، واتخذ صفة الشمولية والديمومة من خلال المسارات التي اتخذها والتطبيقات والأفعال التي اعتمدها، مما أفضى إلى تبلور ثقافة وإيديولوجية العنف والإرهاب بالصبغة الأمريكية، التي ترسخت في هذا العقل وظلت ملازمة له على الرغم من الادعاء أن الحضارة القائمة الآن، تفصح عن علو كعب العقل الأمريكي في منظوره الإنساني، استناداً لمناداته بالحقوق والحرية والديمقراطية.

ومن الممكن الاستدلال على أن هناك رابطة واحدة ما انفكت يوماً، بين ما احتضنه التاريخ الإنساني من ماضي سلوكيات العنف والإرهاب الأمريكي ضد شعوب مختلفة، ابتدأ من الشعوب الأصلية التي كانت تقطن الولايات المتحدة الأمريكية، مروراً بالفلبين وهاواي وفيتنام والعراق وأفغانستان الآن، والتي توسم كل هذا التاريخ بذات النزعة القاسية واللانسانية.

إن العقل الأمريكي ظل يتأرجح في توصيفه للعلاقة مع البشر، في حاكمية ذات بعدين أساسيين: هما العلاقة في ظل الظروف الاعتيادية الممتدة وهنا تحكم بقانون داروني معتمد في الثقافة الأمريكية وأصول التشكل الأولى للعقل

الأمريكي (البقاء للأقوى)، وما بين حد أخر وهو علاقات المصالح المتبادلة التي يعتمدها في حالة الضعف والوهن وعجزه عن حسم الصراع لصالحه لحين انتظار الفرصة المواتية لسحق الخصم ونهب ثرواته.

ثنائية الصراع والبقاء للأقوى مترسخة في العقل الأمريكي وتستمد معينها من الموروث الأوربي - الغربي، وبخاصة التراث الروماني ونظريات الاستعمار التي ظهرت عند إطلالة أوربا على الشرق في عهد الاستكشافات الجغرافية وما تلاها.

والتفسير المعتمد أن ظاهرة الداروينية - البيولوجية جرى استيعابها وقبولها من اجل تطويرها إلى ما أسموه (الداروينية الاجتماعية - Social Darwinism).

بيد أن الكثير من المفكرين والفلاسفة الذين هاجروا إلى أمريكا، قد اعتنقوا الداروينية الاجتماعية وعكسوها لصالح تمجيد سلوك الأمريكيين، كيما تفرز مناهج وبرامج وثقافة، تنشئ بموجبها إنسان يؤمن بالصراع والعنف واستخدام القوة لتجسيد فلسفة البقاء، فالفيلسوف جون فسك (John fiske) كتب يقول (**إن الجنس الأنجلو - سكسوني هو أصلح الأجناس البشرية**).

حتى أن السيكولوجية الفردية شحنت من فيض الثقافة التي تتغنى بالقوة وسحرها تعبيراً عن الجمال والزينة، إلى درجة نسيان مفردات الرحمة والعدل والإنسانية في المفردات اليومية للحياة، حتى هذا الفرد تغذى من خلال (الأنا) وأضحى لا يعرف نفسه إلا من خلال الأخر.

ووجدت المؤسسات السياسية والعسكرية ضالتها من التقديس المفرط للقوة في شرعنة السلوكيات والأفعال، مسوغةً أيديولوجيا عمليات الإبادة

والقتل التي رافقت استعمار أمريكا والتوطن فيها وحروب التوسع الأمريكي، وهو التطبيق السياسي والعسكري لقانون أصل الأنواع (The Origin of Species)، الذي برر هلاك المخلوقات الضعيفة لصالح بقاء المخلوقات الأقوى.

بيد أن جذور نزعة التعالي التي غذت ظاهرة العنف والإرهاب في التاريخ الأمريكي، تتأتى بموجب الدستور الذي أقر عام 1787، والذي ينص على أنه (يعد العبد الأسود يساوي 3/ 5 من الإنسان الأبيض)، ولم يتغير هذا ليذهب إلى المساواة إزاء القانون إلا في عام 1964، من هنا فان العنصرية تعد جزءاً مكوناً من تركيبة العقل الأمريكي والشخصية الأمريكية.

هذه القناعات التي تم غرسها ووجدت القبول في أرض خصبة متعطشة لخليط من الرؤى اللاهوتية والسيادة على البشر والتفوق العرقي...الخ، ولهذا نلحظ أن رجالات الولايات المتحدة من قادة عسكريين ومجلس شيوخ (بفريج وهنري ك لودج وجون هاي) وحتى الرؤساء (ثيودور روزفلت)، يرون في الفكر القائم على علو كعب العنصر الانكلو - سكسوني سنداً لكل أفعالهم، إذ يشير السناتور بفريج (**إن الإله لم يقم بأعداد الشعوب الناطقة بالانكليزية آلاف السنين عبثاً أو للإرادة الكسولة،لا! إنما جعلنا سادة لتنظيم العالم...حتى نـدير الحكومات بين المتوحشين والشعوب الخرفة العجوز**). فيما يشير روزفلت (**إن الأمة التي تدرب نفسها على حياة لا تتسم بالطابع الحربي هي امة محكوم عليها بالزوال**)[39].

فما هو ملاحظ أن المجتمع الأمريكي حقق الكثير من التقدم في شتى الميادين، ومنها القيم الجمالية والذرائعية ومظاهر الذوق العام والتعامل الإداري، ولكنه عجز تماماً عن بناء مبادئ أخلاقية تتناسب مع مستوى التطور، ومع المستوى الذي تريده أمريكا من علاقتها بالعالم كدولة قائدة، ويعلل البعض

من الكتاب (هاري شوفيلد) ذلك أن فقر المجتمع الأمريكي للقيم الإنسانية هو منسجم مع التطور التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية، ففي أيام التوسع نحو غرب القارة الأمريكية، لم يكن هناك ما يلائم الاحتكام القيم المثالية الأخلاقية، فما كان يحكم واقع الأمريكي آنذاك، بناءً على نمط التغذية الفكرية ومحددات السلوك الذي بموجبه تمت هجرة الأوربيين إلى أمريكا هو (إما قاتلاً أو مقتولاً)[40] وعندئذ غابت الرحمة والإحساس الإنساني.

وعندما لا تتوافر أية معطيات أخلاقية حاكمة لأسس أية دولة قابضة بقوة على اكبر ترسانة عسكرية في الكون، بل أنها الوحيدة القادرة على تدميره (17) مرة، فأنها تحول عنفها وقناعتها بالقوة والتفوق، والحلم بقيادة العالم، إلى غيبيات وما ورائيات من أنها مكفولة برضا الرب وموكول لها تنفيذ أرادته في الأرض كونها شعب مختار وموسوم بالعناية الإلهية، لهذا لابد من أن يجري مد كل تلكم الذرائعية والتزييفية، إلى جعلها أيديولوجية إرهابية ترتكز على معطيات شتى للتبرير الإرهابي الذي تعتمده، مرة بالتفوق ومرة بالشرعية الدولية وأخرى بالحفاظ على السلم العالمي.

ولا تعترف الولايات المتحدة الأمريكية أبداً أنها تمارس إرهاباً بعلاقاتها مع شعوب العالم، فلو قتلت ملايين البشر، فأنها تدعي الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي والدفاع عن نمط وحضارة الشعب والأمة الأمريكية، ولكن لو صرح أي مواطن في العالم الثالث بأن أمريكا تريد ابتزاز ثروات بلده، أو أنه يعترض على استغلال الشركات لإمكاناته، يعد أضراراً بالمصالح الأمريكية المقدسة، وبهذا يقع تحت طائلة الإرهاب، وبهذا لا توجد معارضة ولا مقاومة، وتسقط الأخلاق الديمقراطية التي تدعي بها الولايات المتحدة، والتي تبرر

الاختلاف والمعارضة، وبهذا فأن الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية ربما يذهب حتى لمن يختلف معها، حتى لو كان الرئيس الفرنسي.

وعليه ظلت أمريكا تصنع منذ انتهاء الحرب الباردة أنموذجات من أشكال وهمية للإرهاب وللأعداء على حد سواء، وعلى وفق هذا ضاع على المجتمعات وعلى المتخصصين من توصيف جامع مانع للإرهاب يتم التوافق عليه بين بلدان العالم، فما هو متاح أن هناك أكثر من (108) تعريف للإرهاب[41]، وهذا ما نتج عنه تسييل مفهوم الإرهاب حتى يكون بمقدور أمريكا التفلت من التحديد، وكذلك التوصيف على وفق حاجتها لتصنيع عدو موهوم، ولإغراض توضح انحياز قيمي وأيديولوجي وسياسي، وكسلاح دعائي يراد منه تشويه جهة أو حركة أو دولة ما بغية تبرير الإجراءات الانتقامية ضدها[42].

هذا لم يكن جديداً على الذهنية الأمريكية التي نهلت من معين المهاجرين المركبة من أطروحات لاهوتية وأخرى ميتافيزيقية وعقد نفسية...الخ، لهذا كان مستوى العنف والإرهاب الذي تعرضت له المجتمعات والشعوب التي طالها الاستيطان الأوربي والقائم على فكرة استئصالية، تقوم على استبدال الشعب الحقيقي بشعب مهاجر جديد وثقافة بمجموعة ثقافات، من خلال متغير العنف وتحت ذرائع غير أخلاقية وغير واقعية، جرى اقتباس أفكارها وتعاليمها من أفكار تلمودية وأخرى جرى التلاعب بها، في محاولة لإسقاط فكرة الاختيار على المهاجرين إلى الولايات المتحدة، وإلى إلباس ثوب التقديس عليهم، وهي مزاوجة تجمع بين فكرة التقديس والاختيار عند (أرسطو) والاختيار التوراتي، فعدوا أنفسهم شعباً مختاراً وعرقاً متفوقاً وبشراً متحضراً، متقمصين الدور التاريخي للعبرانيين في اجتياح أرض كنعان.

ولهذا استمد المستوطنين فكرة وعملية إبادة شعوب وأمم الهنود الحمر (السكان الأصليين)، على وفق الأطروحة السابقة من أنهم عبرانيون فضلهم الله على العالمين وأعطاهم تفويضاً بالقتل، لأن أرضهم هي (أرض كنعان الجديدة – إسرائيل – أرض الميعاد الجديدة – إسرائيل الله الجديدة)، وهم الحجاج – القديسين، أو المبشرين، هؤلاء ارسوا الثوابت الخمسة التي رافقت التاريخ الأمريكي، الذي سجل أطول وأكبر حملة للإبادة في التاريخ الإنساني، وممتدة من بليموث إلى بابل، هذه الثوابت هي[43]:

1- المعنى الإسرائيلي لأمريكا

2- عقيدة الاختيار الإلهي والتفوق العرقي والثقافي

3- الدور الخلاصي للعالم

4- حتمية وقدرية التوسع اللانهائي

5- حق التضحية بالآخرين

لم يحمل التاريخ الأمريكي حتى المدرسي منه أية أشارة إلى همجية المستوطنين (تلذذ الإباء المؤسسين) بالمذابح التي ارتكبت، حتى أنها تعد الهولوكست الأول والحقيقي والذي تلاه **هولوكوست فيتنام** وأخيراً **هولوكوست العراق**.

ولابد من الإشارة إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية الفضل في اختراع ألطف تطهير عرقي على وجه الأرض، إذ تم القضاء على أربعمائة شعب وقبيلة وأمة تنتشر على مساحة أكبر من مساحة أوربا بنصف مليون ميل مربع، وعدتها الثقافة الأمريكية مأساة غير مقصودة أولا متعمدة، **(لم يكن تجنبها ممكناً، أضرار هامشية تواكب انتشار الحضارة، خسائر على طريق الحياة الجديدة)**، وهي

تعبيرات تماثل ما يطلق الآن في العراق من عبارات من مثل (إعمال غير قتالية – نيران صديقة)، هذه العبارات التي تقتبسها أمريكا من قاموسها، عبارات تحمل ضبابية وتزييف وتزوير للحقائق.

هؤلاء الذين قضت عليهم حضارة القديسين والحجاج والآباء المؤسسين لأمريكا، يبلغ تعدادهم (18.5) مليون، لم يبقى منهم إلا (100) ألف هندي أحمر في مطلع القرن العشرين[44]، إن تاريخ الولايات المتحدة مليء بالمآسي، تتناقض أحداثه مع كل ما تنقله وسائل الأعلام أو الذي يُعرف عنها، فقد تمت إبادة قبائل وشعوب (السكان الأصليين) في هذا البلد، الأوتاوا (Otawas) والمينغو (Mingo) والمايامي (LenniLenapes)، والشيروكي (Cherokee)، والشوكتو (Chocotow)، والشيكاسو (Chickasow)، والكريك (Creek)، والسيمينول (Seminole)، ولم تصبح تلكم الجرائم جزءً من الضمير.

فقد أطلق الهنود على أبي الجمهورية الأمريكية الأعظم جورج واشنطن لقب (**هدام المدن**)، فقد تم تدمير (28 مدينة من أصل (30) مدينة خلال خمسة سنوات، بناءً على أوامر جورج واشنطن.ففي عام 1828 حاول عالم الأحياء الفرنسي جان لوي برلاندييه، تدقيق ما أشارت له بعثة لاسال عام 1678، التي لاحظت وجود (52) أمة هندية، أبيدت منها خلال القرن والنصف بحدود(48) أمة هندية، لم يلحظ برلاندييه أي وجود لها

حتى أن الأوبئة التي جاءت خفيةً مع سفن المستوطنين، ووصلت سراً إلى شواطئ العالم الجديد، ثم تسللت إلى أرواح الهنود الحمر في قراهم ومدنهم كانت قضاءً وقدراً، وهو تبرير ذرائعي غير منطقي، فيما يرى بعضاً منهم، هذه الأوبئة نعمة أرسلها الله لتطهير الأرض التي أعطاها لشعبه، وهي تشبه معجزة الأوبئة العشرة التي فتكت بالمصريين في زمن موسى، حتى أن حاكم مستعمرة

بليموث يرى في نشر هذه الأوبئة بين الهنود عمل يـدخل السـرور في قلـب الله، ويشير إلى أن ((950 من كل ألف يموت من جراء هذه الأوبئة.

وفي عام 1828 حاول عالم الأحياء الفرنسي جان لوي برلاندييـه، تـدقيق ما أشارت له بعثة لاسال عـام 1678، الـتي لاحظـت وجـود 52 امـة هنديـة، أبيدت منها خلال القرن والنصف بحدود 48 امة هندية، لم يلحظ برلاندييـه أي وجود لها

ويبدو أن المستوطنين عملوا بوصية أرسـطوفان (**السـعوا أول مـن ترونـه واستمدوا حياتكم من موته**)، واستنسخوا (**العقلية القيامية**)، هذه التي حكمـت جنون أثينا بالدينونة والمحاكمات والقتل بالسموم، إذ استخدم القديسين/ الحجاج (93) حرباً جرثومية ضد السكان الأصليين لغرض أبادتهم، فقد أبادوا شـعوب الهنود الحمر الأصليين، بالجراثيم من مثل الجدري والطاعون والتيفوئيد والخناق والملاريا، وفي زمن الحضارة الفائقة مارسوا الإبادة بذات الروحية والعقلية، فقد أبادوا قرى كاملـة في فيتنـام بغـاز الخـردل في فيتنـام، وسـيبدون شـعب كامـل باليورانيوم المنضب والفسفور الأبيض في العراق.

ورحلة الدموع (Trail of Tears) التي سيق لهـا الهنـود لأكثـر مـن (600) كيلو متر عبر أراضي شديدة الوعورة من شرق المسيسـبي إلى غربـه، عـبر ولايـة تنسي، كنتاكي، إليونز، ميسوري، ليموت الكثير منهم أطفال نسـاء شـيوخ، ثـم أردفت بعد ثلاثين سنة برحلة أخرى سميت المسيرة الطويلـةThe Long Walk)، لترحيل ما تبقى من القبائل (Navajo) من أريزونا إلى نيومكسيكو، ولأكثـر مـن أربعمائة كيلومتر خلال شهر الشتاء القارص.

لقد علق أبي الجمهورية الأمريكية الأعظم جورج واشنطن على الأضرار التي تركها إبادة الهنود وطردهم من بلادهم، إذ قال (**إن طرد الهنود من أوطانهم**

بقوة السلاح لا يختلف عن طرد الوحوش المفترسة من غاباتها)، وفي لقاء جمعه مع أحد زعماء الهنود عام 1792 والذي قال لواشنطن (**عندما يذكر اسمك تلتفت نساؤنا وراهن مذعورات، وتشحب وجوههن، وأطفالنا يتلببون بأعناق أمهاتهم من الخوف**)، وهذا الأمر لم يقف عند واشنطن فحسب، بل أن الآباء المؤسسين جميعهم ساروا على خطاه حتى توماس جيفرسون (**رسول الحرية الأمريكية**) وكاتب وثيقة الاستقلال يبلغ وزير دفاعه أن يواجه الهنود الذين يقاومون التوسع بالبلطة، وأن لا يضعها حتى يفنيهم أو يسوقهم إلى ما وراء الميسيسبي.

إلا أن هذا لم يشبع الرغبة السادية والمتوحشة في التعامل مع السكان الأصليين، بل ذهب إلى أسلوب أكثر همجية وهو ما يشكل وصمة العار التي لا يمكن للأمريكان التعليق عليها، بل لا يتوافر أي كتاب يتحدث عن سلوك القديسين مع الشعب الهندي، إذ رصدت السلطات الأمريكية في المستعمرات مكافأة لمن يقتل هندياً ويأتي برأسه، ثم اكتفت في مرحلة لاحقة بفروة رأسه، وكانت هذه المكافأة تختلف من فترة إلى أخرى، وبحسب الجنس والعمر، حتى أضحت تجارة رائجة ومن الهدايا التي تقدم بالمناسبات.

لهذا شاعت عمليات السلخ وأضحت تقليداً عادياً، بل الأدهى من ذلك كله، إن عمليات القتل والسلخ صارت تقام لها احتفالية للتفرج والاستمتاع الشهواني بهذه المشاهد المثيرة، ومع تأسيس الجيش الأمريكي أصبح السلخ والتمثيل بالجثث تقليداً مؤسساتياً رسمياً، فعند استعراض الجنود إمام الرئيس الأمريكي وليم هاريسون عام 1811، تم التمثيل ببعض الجثث، وحتى الرئيس اندرو جاكسون الذي تزين صورته ورقة العشرين دولار، من عشاق التمثيل

بالجثث ويأمر بحساب عدد ضحاياه بإحصاء عدد أنوفهم، وقد رعى بنفسه حفلة تمثيل بجثث (800) هندي في27 - آذار - 1814.

من شعارات الإبادة والذبح والسلخ التي اعتمدها الأمريكيين مع الهنود سكان البلاد الأصليين، (**اقتلوا الهنود واسلخوا جلودهم لا تتركوا صغيراً ولا كبيراً فالقمل لا يفقس إلا من بيض القمل**)، هذا كان شعار يردده جون شفنغتون، الذي يعد من أعظم أبطال التاريخ الأمريكي، وهناك مواقع عدة في أمريكا لتخليد ذكراه [45].

فيما تسامى الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت بهذه البطولات فوصف (**ساند كريك - اكبر مذبحة للهنود الحمر**)، كانت عملاً أخلاقياً ومفيداً، وأن إبادة الأعراق المنحطة حتمية لا مفر منها..

هذا السلوك لم ينقطع حتى مع دخول العالم القرن العشرين، فقد استحضر الأمريكان في حربهم مع البلدان الأخرى كل سلوكياتهم مع الهنود الحمر، فقد صنع الأمريكان من عظام اليابانيون سكاكين لفتح الرسائل، حتى أن مجلة لايف، نشرت عام 1944 موضوعاً عن الحرب، مزيناً بصورة صبية شقراء تملؤها السعادة، إلى جانب جمجمة يابانية أرسلها إليها خطيبها من الجبهة.

فيما وجه الجنرال فرانكلين جنوده بأن يقتلوا كل رجل وكل امرأة وكل طفل وكل سجين أو أسير، وكل مشتبه به، ابتداءً من سن العاشرة، ويعتقد الجنود الأمريكيين، إن الفلبيني ليس أفضل كثيراً من كلبه، ويوجه فرانكلين الجنود (**لا أريد أسرى، ولا أريد سجلات مكتوبة**)، هذه العدوانية التي يتغذى عليها الجنود الأمريكان، لم تكن محض سلوكيات فردية، كما يزعم رامسفيلد ونائبه، بل هو برنامج وثقافة يتم إدخالها في برامج الأعداد للجنود، ففي

الساعات الأخيرة من وجودهم في فيتنام، أصابت الأمريكان حمى الانتقام من الفيتناميين، فقد القوا عليها (14) مليون طن من القنابل.

لقد وفر القصف الجوي والقتل الالكتروني مهمة التسلي بأبناء الشعوب المقهورة في فيتنام والفلبين والعراق، ففي عام 1991 وبانسحاب الجيش العراقي من الكويت إلى العراق، فقد ارتكب الأمريكان جرائم إبادة للجنود العراقيين، حتى أن احد الطيارين علق على عمليات قتل الجنود العراقيين المنسحبين من الكويت، بأنه **أشبه بصيد السمك**، فنحن في البلاد المقهورة سنظل نعيش إلى زمن غير منظور **تحت رحمة مافيا كولومبس**، الذي أوصى باستثمار ذهب أمريكا في تحرير أورشليم.

المبحث الثالث

حلم العصر الأمريكي

إن صناعة المستقبل صناعة بشرية بامتياز وضرورة لازمة وحتمية، إذ يقول أوين بابيك في هذا الصدد أن من يعجز عن التنبؤ بالمستقبل غير جدير بالعيش فيه، وصناعة المستقبل لا تتطلب وجود آلية وتخطيط استراتيجي كفوءة فقط، وإنما قبل ذلك لابد من توفر رؤى مستقبلية بالقابلية والانسيابية الإستراتيجية، التي تؤدي إلى اغتنام أكبر عدد من الفرص الرابحة، وإجهاض اكبر عدد ممكن من التهديدات، أو تحويلها إلى فرص مدعمة أيضاً بجملة من المبادئ الإستراتيجية (**إن غداً سيأتي دائما بشكل مختلف**)[46].

في حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة وحتى تسعينيات القرن التاسع عشر، كانت منهمكة في البناء الاقتصادي والسياسي والعسكري، ولكن يمكن القول أنه ابتداءً من عام 1890 تقريباً بلغت درجة كبيرة من القوة الاقتصادية تؤهلها لتبوء موقعها بين الدول الكبرى، إذ شهدت مابين 1860 -1910، ثورة زراعية ضخمة كان من سماتها الاستخدام المكثف للمكننة الزراعية، والذي نتج عنه زيادة الإنتاج الزراعي بأكثر مما تتطلبه السوق المحلية الأمريكية[47]، وهو ما يسر العمل عن البحث عن أسواق لزيادة الصادرات الزراعية المتنامية، لهذا أصبح لازماً أن يتم التفكير استراتيجياً بفتح الأسواق الخارجية لتصريف الفائض الاقتصادي، الذي لم يعد ممكناً استيعابه محلياً.

والحال ذاته ينطبق على القطاع الصناعي الذي شهد ثورة صناعية عظمى امتازت بضخامة الإنتاج، والذي كان يسنده كبر حجم السوق المحلية، هذا فرض جدياً البحث عن الأسواق وبخاصة القريبة من الولايات المتحدة، والتي لا يمكن

أن تنافسها فيها الصناعات الأوربية، وكذلك أسواق الشرق الأقصى وخاصة الصين، ونعتقد أن تطلع أمريكا نحو العزلة عن العالم ومحاولة تحجيم الوجود الأوربي في أمريكا اللاتينية، كان مرتبط بالتطلع نحو ضمان أسواقها من دون منافسة، لاسيما وأن الولايات المتحدة تعد أمريكا اللاتينية حديقتها الخلفية.

هذه الأهمية في ضمان الأسواق والبحث الدائم عنها تظل هاجساً للرأسمالية في أي طور من أطوارها، وهو ما حدا برئيس غرفة تجارة نيويورك سيسل رودس عام 1922 من القول (**نحن لا نستطيع أن نتنازل عن أنج واحد من مساحة العالم الذي يستطيع أن يقدم سوقاً حرة، مفتوحة لصناعات أبناء وطننا**)[48].

لقد نمت الولايات المتحدة بطبائع الجغرافيا والتاريخ والثقافة كياناً متحركاً لا يطيق التوقف عند فاصل يحد من تقدمه وانتشاره وتوسعه، لأن التوقف لا يكون إلا استسلاماً لحصار ما أو تمهيداً للتراجع، حتى أنها ومنذ نشأتها الأولى وعت ضرورة ملئ الساحة من خط الماء الأطلسي إلى خط الماء الباسيفيكي، وقبلت بضريبة الحرب الأهلية من اجل بناء دولة موحدة وقوية[4].

وما أن انتهت الحرب الأهلية فيها حتى عقدت العزم للتطلع إلى كل من أسيا وأوربا، تحدوها رغبة جامحة مركبة لفتح الأسواق والاستئثار بالموارد الطبيعية، على كل ما عدته فراغاً يستحق الاكتشاف والغزو، ولما كانت أسيا أفقاً متاحاً يمكن الولوج إليه بيسر من خلال المحيط الهادي، ولا يتطلب تحضيرات واسعة ولهذا أعطتها الأولية، إما أوربا فأنها لم تعد لها العدة الكافية واللازمة، ولم تكن تحظى بأولوية في تصنيفها كمنطقة داخل الفراغ الواجب دخوله[49].

في عام 1989 ألقى السناتور ألبرت بيفردج خلال مناقشة الكونغرس الأمريكي، وكان بعنوان (زحف العلم – The march of flag)، يشير فيه إلى

(عليكم أن تتذكروا اليوم ما فعله آباؤنا، علينا أن ننصب خيمة الحرية ابعد في الغرب وأبعد في الجنوب، إن المسألة ليست أمريكا ولكنها مسألة زمن يدعونا إلى الزحف تحت العلم، حتى ننشر الحرية ونحمل البركة إلى الجميع علينا أن نقول لأعداء التوسع الأمريكي، إن الحرية تليق فقط بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها، وإما التي لا تستطيع فأن واجبنا المقدس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى الأنموذج الأمريكي في الحياة، لأنه أنموذج الحق مع الشرف، فنحن لا نستطيع التهرب من المسؤولية التي وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة، ولذلك فأن العَلم الأمريكي يجب أن يكون رمزاً لكل الجنس البشري) [50].

إن الانبهار الذاتي للشخصية الأمريكية يجد انعكاسه في الأدب السياسي، إذ نلحظ حب التطلع نحو التفخيم، فقد جاهر الكتاب والباحثين بكون الولايات المتحدة إمبراطورية بحق، ويدعونها إلى أن تتصرف على هذا الأساس بالاستفادة من تفوقها الكاسح، بل يذهب آخرين إلى المغالاة في ذلك عندما يشيروا على الأمريكيين يجب أن لا ينسوا أن أمتهم هي الأفضل من بين كل الأمم كنموذج للمستقبل.

مما تقدم نلحظ أن موضوعة الحلم الإمبراطوري لم تكن نتاجاً تصادفياً أو وليد مرحلة الحرب الباردة، بل جاءت مترافقة مع ولادة الولايات المتحدة الأمريكية في رؤية أريد منها أن تكون وريثاً شرعياً لكل الإمبراطوريات السابقة، التي بانت علائم تأكلها وأفول نجمها.

هذا الخيار لم يكن خياراً فردياً، بل أن الكونغرس الأمريكي آنذاك عده الخيار الواجب اعتماده، وإرفاقه بالتشريع اللازم للقضاء على كل من يحاول الوقوف بوجه هذا الخيار أو الحلم الأمريكي.

هذا الحلم/ المشروع الذي نشأ مع ولادة الولايات المتحدة، اخذ يقضم شيئاً فشيئاً ما تبقى من الإمبراطوريات الهرمة - اسبانيا والبرتغال - والحلول محلها، بعدما أضحى وجود هذه الإمبراطوريات تطفلاً استعمارياً همجياً، على حد تعبير تيودور روزفلت، وتعد العدة بانتظار الفرصة السانحة لقضم الإمبراطوريات الأوربية الأخرى - فرنسا وبريطانيا - فيما بعد، وهذا تأكد عندما خرجت هاتين الإمبراطوريتين منهكتين بفعل الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولم تتوانى الولايات المتحدة مطلقاً لملئ ما سمي بالفراغ الاستراتيجي بعدهما.

لقد مثلت العزلة الفرصة السانحة للمضي بثبات أكثر، فتطورت الإستراتيجية من سياسة العزلة إلى خيار المشاركة في صياغة النظام الدولي بتأثير نظرية ملئ الفراغ [51].

كل صناع القرار وواضعي الإستراتيجية الأمريكية ظلوا يرون في ذلك الحلم الإمبراطوري، هو الثابت الأهم خلال كل المراحل التاريخية، بحيث تم تحويل هذا الحلم إلى طموح ومن ثم إلى هدف تم ترسيخ الإيمان به والعمل على تحقيقه.

إن نبذ العزلة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية واختيارها أن تكون الفاعل الأول عالمياً تطلب صناعة الفرصة، فبدلاً من انتظار اللحظة التاريخية التي تكون فيها الفرصة وسط بيئة دولية وعلاقات قوة قد تسمح باغتنامها، اختارت الولايات المتحدة أن تصنع اللحظة التاريخية وتتربع على رأس هرم القوة إلى جانب الاتحاد السوفيتي أولاً، ومن ثم منفردة بعد ذلك.

لهذا اتسعت قوة الولايات المتحدة الأمريكية حول العالم اتساعاً كبيراً، فبينما كانت الدول الاستعمارية القديمة، التي هزمت أو أضعفت في الحرب

تحمل عصاها وترحل، كان التغلغل الأمريكي الاقتصادي والعسكري قد بدأ يشق طريقة محلها بسرعة في أسيا وغيرها من مناطق الاستعمار القديم، وقد جرى توسيع هذه القوة وترسيخها تحت شعارات مختلفة متناسبة مع كل حالة، إلا أن اغلبها جرى تحت شعار مواجهة/ صد الشيوعية [52].

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى انتهاء الحرب الباردة، ظلت الولايات المتحدة تبحث عن فرصة لفرض أنموذجها الحضاري على العالم، وظلوا ينازعون أنفسهم طيلة أربعة عقود ويزيد، حتى جاءت لهم التغيرات الدولية بفرصة لا تعوض وصفها بعضهم بأنها **(انتصار بلا حرب)** [53].

أعرب جيمس تراسلو آدامز عام1931، عن الحلم الأمريكي بالقدرة على تحقيق حياة أفضل وأكثر ثراء وسعادة، بينما يرى هنتر تومسون في كتابه الخوف والكراهية في لاس فيجاس: رحلة بربرية إلى قلب الحلم الأمريكي، الرؤية القاتمة للبحث عن هذا الحلم منذ أوائل السبعينات في عهد ريتشارد نيكسون، على خلفية شيوع العنف والجشع والجهل والاغتراب الشخصي المستوطن في المجتمع الأمريكي.

أمريكا طوال القرن الماضي كانت إمبراطورية بشكل أو بآخر، أعضاءها أوربا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، فالقوة الأمريكية هي التي يسرت لها أن تكون قوة إمبراطورية شئنا أم أبينا على حد تعبير لوموند الفرنسية، وهو ما أشار إليه نعوم تشومسكي في كتابه الهيمنة أم البقاء: السعي إلى السيطرة على العالم، من أن الولايات المتحدة تسعى منذ أكثر من نصف قرن وراء استراتيجيه امبريالية كبرى هدفها إخضاع العالم لسيطرتها التامة مهما بلغت التكاليف وعلت المخاطر [54]، وصولاً إلى فرض الشكل الإمبراطوري من خلال الحروب وبأي ثمن، تحت سطوة ما يسمى ببيع سلعة الديمقراطية على بلدان العالم.

اعتمدت أمريكا ما يسمى بسياسة العصا الغليظة (Policy of Big Stick) تطويراً لمبدأ مونرو الصادر عام 1823 [55]، والذي مفاده أن الولايات المتحدة تحذر الدول الأوربية والصين والدول الأسيوية الأخرى، من مغبة التدخل بأي شكل من الأشكال في أمريكا اللاتينية، وقد تم دعم هذا المبدأ بشعارات ذات محتوى قومي أمريكي لإثارة شعور الانتماء بين أبناء القارة الواحدة (أمريكا للأمريكيين) و (ارفعوا أيديكم عن العالم الأمريكي) [56].

المبحث الرابع

عصر التمدد الإمبراطوري

بعدما غادرت أمريكا لأطروحة الانكفاء والعزلة والتي أريد منها تثبيت جبهة الاستعمار الأوربي في فضاء أمريكا الجنوبية، ومن ثم الاستعداد لاحقاً للتهيؤ لأن تشغل الدور الأوربي وتزاحمه في تخومه، بعدما أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية ممكنات خروجها، والأعداد لأن تكون وريثاً شرعياً لكل الاستعمار الغربي وللإمبراطورية البريطانية، وتعمل مستفيدة من كل هذا الإرث القهري للمجتمعات الأخرى، ارتكازاً على معطيات مختلفة، تحكمها قدرة إغوائية عالية، ودفوعات إنسانية مقبولة نظرياً، واستخدام لقوة إعلامية يصعب مواجهتها، وقدرة هائلة على التلاعب بالرأي العام المحلي والعالمي، وتزييفه وتسطيحه، على خلفية سيناريوهات تغترف من هوليود إمكاناتها في الإنتاج السينمائي المفبرك.

ولهذا يخطئ من يتصور أن أمريكا قد فترت عزيمتها يوماً عن التفكير في أن تكون قوة مهيمنة وإمبريالية بامتياز، طالما أن الأوضاع التي رسمتها وخططت لها من أجل التسلق واستلام سدة السيطرة العالمية، قد جاءت بأكلها تباعاً.

ولا يجانب الحقيقة أي باحث عندما يستنتج أن العقل الاستراتيجي الأمريكي كان ناجحاً في تخطيطه البعيد والقريب، في إدامة زخم التطلع وبناء القدرات، والولوج الممهد للموقع والمستوى المطلوب، ولم يكن قفزاً غير منتظماً، بل أنها استطاعت أن تختار الزمن المثالي لفعالياتها، على وفق أمثلية سياسية - اقتصادية، خفضت من تكاليف استغلالها للفرص، وعظمت من منافعها بشكل أنعكس على استعانة أغلب الدول بها في لحظات تاريخية محددة.

إن البناء الامبريالي الأمريكي نهل من معين متغيرات عديدة، عملت كقنوات رفد للمنتج الاستراتيجي، وهذا انعكس في تنوع مصادر الرفد من مجالات عدة، سواء أكانت عسكرية صرف، أم اقتصادية، أم مالية ونقدية، أم ثقافية، وصولاً إلى بناء منظومة متكاملة تمتد على مروحة واسعة من الخيارات والمسالك للتعامل مع أوضاع الدول والأقاليم، ولكنها ظلت أمينة على الركون على القوة العسكرية في الاستخدام متى ما كان ذلك موجباً من دون الاكتراث بأية التزامات.

إن الخروج الكبير لأمريكا على العالم بقوة في حدثان القرن الماضي، على وفق متوالية تغذت من شعارات كانت ترسم باستمرار وبما يتناسب مع متطلبات كل مرحلة، فتارة يتم اعتماد منح حق تقرير المصير للشعوب وأخرى الدفاع عن الديمقراطية وتارة رد الخطر الشيوعي وتارة رفعت نظرية الدومينو، ومن ثم إمبراطورية الشر والاحتواء المزدوج والحرب على الإرهاب ومحور الشر.

ظل التدخل الأمريكي على طول تاريخيته ذرائعياً، يحاول أن يجد ما يبرر ذلكم التدخل، سواء أكان مقبولاً أم غير مقبول، وسواء كان الحدث أو التحدي صغيراً أم كبيراً، حقيقياً أم وهمياً، ففي سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت مبررات التدخل تنحصر بعلاقاتها مع المنافسين الغربيين، التي كانت الإستراتيجية الأمريكية قد وضعتهم في دائرة الاهتمام، كون صعودهم أو بقاءهم، يعد تعطيلاً للدور الأمريكي وإبطاء له.

ليست الولايات المتحدة الأميركية كسواها من المستعمرات السابقة، لأنها، بعد نيل استقلالها وتوطيد أركانها، باشرت سلسلة من التدخلات العسكرية، بشكل تضاعف إلى حد كبير في القرن العشرين، رغم ذلك، لم تبن

الولايـات المتحـدة إمبراطوريـة اسـتعمارية علـى غـرار سـالفاتها الفرنسـية والبريطانية، وإنما اعتمدت على جولات التدخل في هذا البلد أو ذلك، لإسقاط حكومة هنا، وحماية (مصلحة قومية حيوية) هنـاك، وعلـى الـرغم مـن أن هـذا التدخل التزم في البداية دائرة إقليمية، فحصـر مجالـه في الأميركيـتين وفقـا لمبـدأ مونرو، إلا أنه سرعان ما امتد التـدخل في غضـون الحـرب البـاردة ومـا تلاهـا ليشمل مختلف القارات.

ومن الملاحظ في الربع الأخير من القرن العشرين وبواكير القـرن الحـادي والعشرين أن حدة التدخلات والاحتلالات قد تصاعدت بقوة لغياب المـوقفين الدولي والتوازني، فلم يعد ممكنـا مواجهـة الولايـات المتحـدة لإجبارهـا علـى إيقاف تدخلها في أية منطقة من العالم، ولم تعد تخشى من أية دولة ما.

أولا: القمع الداخلي

أولى تجربة استخدام العنف المـنظم تم في أطـار إبـادة المـواطنين الأصـليين وكذلك الحال مع كل انتفاضة للسود في أية ولاية من الولايات المتحدة، بيـد أن ما يتم تأشيره من قراءة تاريخ أمريكا أنها اعتمدت منذ أن وطأة أقدام القديسين (المستوطنين الأوائل) للأرض، مبدأين أساسيين هما:

1- استخدام الأسلحة النارية مقابل مجتمـع يسـتخدم الوسـائل البدائيـة السهام والنبال والرماح وفخاخ الصيد، وهو ما أعطاها تفوقـاً مطلقـاً لتعـويض النقص البشري.

2- أنها استخدمت كما هو معتاد كسب/ أو أيهام بعض السكان للتعاون معها، وبالتالي توفير المعلومات حول السكان الآخرين في محاولة لفرز المقـاومين

منهم أو دفع هؤلاء المتعاونين لاستجلاب الآخرين تحت مختلف الوسائل، وهؤلاء في النتيجة النهائية (عملاء الاستعمار - الكمبرادورية).

كما سجل تاريخ الجيش الأمريكي مستويات عالية من القمع تجاه السكان والعمال وصولاً إلى قمع زملاءهم من المحاربين القدماء، الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، والذين تم إهمالهم تماما، كما هو الحال مع الجنود الذين خدموا في (حرب الخليج - حرب أخراج الجيش العراقي من الكويت)، والذين أصيبوا بما سمي في حينه مرض (**لعنة العراق**)، والذي هو في الأساس الآثار التي سببها استخدام أمريكا وبريطانيا لمقذوفات بالستيقية معاملة باليورانيوم المنضب، فيما قمع الجيش أيضاً العمال المطالبين بحقوقهم، وأن جل حملات القمع والتدخل للجيش كانت ضد السكان السود، كجزء من التفرقة العنصرية التي ظلت تعتمدها الولايات المتحدة لحد الآن.

جدول (1) الاستخدام العسكري داخل الولايات المتحدة الأمريكية

التاريخ	الولاية	الغرض والنتائج
1898	مينسوتا	الجيش يواجه هنود الشيبيواس في ليش لايك
1899 -1901	أيداهو	الجيش يحتل منجم الفضة ويقمع العمال
1901	أوكلاهوما	الجيش يقمع ثورة هنود الكريكس
1914	كولورادو	الجيش أوقف إضراب عمال المناجم
1920 -1921	فيرجينيا الغربية	قصف متواصل. الجيش يتدخل ضد عمال المناجم
1932	واشنطن	الجيش يقمع محاربي الحرب العالمية الأولى
1943	ديترويت	قوات. الجيش يقمع ثورة السود
1967	ديترويت	مواجهة بين الجيش والوطنين السود، 43 قتيلاً
1968	جميع الولايات	اغتيال مارتن لوثر كينغ
1992	لويس انجلوس	الاستعانة بالجيش والمارنيز لقمع الفتنة ضد الشرطة

المصدر: من عمل الكاتب بالاعتماد على معلومات لائحة صاغها زولتان غروسمان عن التدخلات العسكرية الأميركية على امتداد قرن. ونشر في كتاب لماذا يكره العالم أميركا ؟ لضياء الدين سرادار وميريل واين ديفيز (دار فايار). ونشرتها الجزيرة نت.

ثانيا: التدخلات الأمريكية في قارة أمريكا اللاتينية

كانت دول أمريكا اللاتينية هي الوجهة الأولى للتدخل الأمريكي، إذ عدتها مختلف الإدارات الأمريكية أنها الحديقة (الفناء) الخلفية للولايات المتحدة، فهي متدخلة بقوة في كل شيء، مرة لحماية الحكومات العميلة التي توصلها إلى سدة السلطة، ومرة أخرى لقمع معارضي النظم (معارضي أمريكا)، ومرة أخرى للحفاظ على مصالح شركاتها، وتعدها أيضاً المنطقة الرخوة في

الإستراتيجية الأمريكية، ولهذا تتحسب بقوة للتدخل الفعال في هذه البلدان، بل أنها تراقب حتى مستويات التبادل التجاري لهذه البلدان وكأنها قائمة على أمر هذه البلدان.

ومن الجدول التالي نلحظ أن زخم التدخل الأمريكي كان في جله في المرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، في أطار الفهم المونروي للعلاقة الجيو سياسية مع بلدان أمريكا اللاتينية، إلا أن التدخلات اللاحقة للحرب العالمية الثانية جاءت في أطار الخوف من التمدد الشيوعي وتطبيقاً لنظرية الدومينو، بالإضافة إلى السعي المستمر لإبقاء النفوذ الأمريكي قائماً.

وهي وأن لا تعارض وصول أحزاب يسارية أو رموز وطنية من بلدان أمريكا اللاتينية مناهضة للهيمنة الأمريكية، إلا أنها تظل تراقب وتتدخل بكل الوسائل، وسلاحها المجرب هو عبر (CIA) في الاغتيال أو القيام بمؤامرات أو الدفع باتجاه خلق الاضطرابات وعدم الاستقرار، حتى يمكن معه أن تلوح الفرصة للتدخل عبر أي سبب كان، والفيصل في كل تدخلات الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية هو الآتي:

1 - تجنب قيام نظم حكم تناصبها العداء وتعرقل مشروع هيمنتها المطلقة على دول القارة.

2 - حماية مصالح شركاتها وتوفير الدعم والحماية لرأسمالها المتغلغل في كل مفاصل الحياة الاقتصادية.

3 - استخدام وسائلها الاقتصادية وفقرة المنح والمساعدات لجلب هذه البلدان إلى حظيرتها أو تجميعها ضد أي بلد ترى الولايات المتحدة أنه يضر بمصالحها.

جدول (2) التدخلات الأمريكية في قارة أمريكا اللاتينية

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1890	الأرجنتين	حماية المصالح في بوينس أيرس
1891	تشيلي	مواجهة بين البحرية والمتمردين المحليين
1891	هايتي	قمع ثورة العمال السود في جزيرة ناقاسا
1893	هاواي	قوات بحرية، قوات أرضية، ضم المملكة المستقلة
1895 -1894	نيكاراغو	احتلال "بلوفيلد" لمدة شهر
1895	باناما	دخول المارينز إلى الريف الكولومبي
1896	نيكاراغوا	دخول قوات المارينز إلى مرفأ كورينتو
1898	بورتو ريكو	استمرار الاحتلال
1898	نيكاراغوا	دخول المارينز إلى مرفأ سان خوان ديل سور
1898	غوام	احتلال ولازالت قاعدة أمريكية
1902-1898	كوبا	الاستيلاء على كوبا
1904-1901	بنما	فصل بنما عن كولومبيا، وضم منطقة قناة بنما
1903	هندوراس	تدخل المارينز في الثورة
1904-1903	الدومينيكان	حماية المصالح الأميركية المهددة من الثورة
1909-1906	كوبا	إنزال قوات المارينز في الانتخابات الديمقراطية
1907	نيكاراغوا	قوات أرضية، نشوء بروتوكول دبلوماسية الدولار
1911-1907	هوندوراس	إنزال قوات المارينز أثناء الحرب مع نيكاراغوا
1908	باناما	تدخل قوات المارينز أثناء مواجهات انتخابية

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1910	نيكاراغوا	إنزال قوات المارينز في بلوفيلدز وكورينتو
1912	كوبا	حماية المصالح الأميركية في هافانا
1912	باناما	إنزال قوات المارينز أثناء الانتخابات
1912	هوندوارس	قوات المارينز تحمي المصالح الاقتصادية الأميركية
1933-1912	نيكاراغوا	عشرون سنة من الاحتلال، قمع المقاومة
1918-1913	المكسيك	قوات بحرية. إخلاء القوات الأميركية أثناء الثورة
1924 -1914	الدمينيكان	تدخل ثم احتلال لمدة 8 سنوات
1934-1914	هايتي	احتلال وقمع للحركة الوطنية المقاومة
1924 - 1916	الدمينيكان	8 سنوات من الاحتلال من قبل المارينز
1933-1917	كوبا	احتلال عسكري، خضوع لنظام الحماية الاقتصادية
1920-1918	بنما	عمليات بوليسية تلي المشاكل التي أعقبت الانتخابات
1925-1919	هندوراس	إنزال قوات المارينز أثناء الحملة الانتخابية
1920	غواتيمالا	التدخل ضد الاتحاديين
1925	باناما	قوات قمع الإضراب العام من قبل المارينز
1932	السلفادور	قوات بحرية أثناء ثورة فابريانو مارتي
1947	أوروغواي	نشر القوات المسلحة للتخويف
1950	بوتكوريكو	قمع المتمردين الاستقلاليين
1954	غواتتلاما	إنزال المنفيين بعد تأميم أراضي لشركات أميركية
1962-1961	كوبا	فشل إنزال المنفيين وأزمة خليج الخنازير

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1958-1964	بنما	السيطرة على قناة بنما ومنع الوطنين من استرجاعها
1965- 1966	الدمينيكان	إنزال لقوات المارينز أثناء الحملة الانتخابية
1966-1967	غواتيمالا	التدخل ضد المتمردين
1973	تشيلي	سي أي أي تدعم انقلابا أسقط الرئيس الليندي
1981-1992	السلفادور	قوات أرضية، ودعم الحرب على المقاومة
1981-1990	نيكاراغوا	سي أي أي تدير عملية إنزال المعادين للثورة
1983-1989	هوندواس	المساعدة على بناء قواعد بالقرب من الحدود
1983-1984	غرانادا	محاصرة ودخول الجزيرة بعد 4 سنوات من الثورة
1989-1990	بنما	27 ألف جندي أمريكي يطردون الحكومة الوطنية
1986	بوليفيا	قوات أرضية. الجيش يساهم في الحملة ضد الكوكايين
1994-1996	هايتي	قوات أرضية وبحرية وحصار على الحكومة

المصدر: من عمل الكاتب بالاعتماد على معلومات لائحة صاغها زولتان غروسمان عن التدخلات العسكرية الأميركية على امتداد قرن. ونشر في كتاب "لماذا يكره العالم أميركا ؟ لضياء الدين سرادار وميريل واين ديفيز (دار فايار). ونشرتها الجزيرة نت.

ثالثا: التدخلات الأمريكية في آسيا

ظلت أسيا المجال الحيوي التالي لاهتمام الولايات المتحدة بعد أمريكا اللاتينية، وتمثل إطلالتها البعيدة على العالم كدولة متدخلة وخارجة من عزلتها، وتعد منافسة للدول الأوروبية حول مستعمراتها ومناطق نفوذها، إذ خططت الولايات المتحدة استراتيجياً لقضم المصالح الأوروبية أو تجفيف مناطقها الحيوية

طرداً مع حالة الوهن والضعف فيها، أو انشغال دول القارة فيما بينها، ومن ناحية أخرى خوفها من التمدد السوفيتي أبان الحرب الباردة.

ولذلك اندفعت لتتقاسم النفوذ مع القطب الأخر، لمحاصرته مرة وأخرى لخلق منصات متقدمة تساعدها في كبح جماحه في حالة نشوب أي صراع معه، وكانت تختار هذه المنصات بدقة كافية وعادت ما تكون قريبة من المناطق الرخوة من المنظومة الاشتراكية السابقة.

بيد أن ما كان يشغل أمريكا هو التمدد الياباني في أسيا والقائم على أساس أن أسيا للأسيويين، هذا التوجه الياباني لاقى التعضيد من ألمانيا (النازية) في أطار تحالفهما، وهو ما دفع أمريكا إلى استخدام الضربة الذرية للمدينتين رئيستين (هيروشيما وناكازاكي)، ومن الناحية السوقية والتعبوية لا توجد مبررات لهذه الضربات إلا في أطار الآتي:

1- إجبار اليابان على الاستسلام على وفق الشروط الأمريكية.

2- توكيد مكانة أمريكا كدولة عظمى لا يجوز لأي بلد الأضرار بمصالحها وبأمنها القومي.

3- عد الأنموذج الأمريكي في التعامل مع اليابان مثالاً رادعاً للبلدان الأخرى.

جدول (3) تاريخ التدخلات الأمريكية في أسيا

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1895-1894	الصين	دخول قوات المارينز
1896-1894	كوريا	تواجد لقوات المارينز في سيول أثناء النزاع
1900-1898	الفلبين	الاستيلاء على الفلبين 600 ألف قتيل
1900-1898	الصين	المارينز تحارب الـ بوكسيرز
1905-1904	كوريا	بمناسبة الحرب بين روسيا واليابان
1941-1911	الصين	احتلال دائم
1922	تركيا	معارك ضد الوطنيين
1927-1922	الصين	نشر القوات أثناء الثورة الوطنية
1934-1927	الصين	انتشار المارينز في جميع أنحاء البلاد
1945	اليابان	إلقاء قنبلتين ذريتين
1946	إيران	تحذير نووي. وجوب انسحاب القوات السوفيتية من الشمال (أذربيجان الإيرانية)
1949-1948	الصين	قوات المارينز تخلي الأميركيين
1954-1948	الفلبين	سي أي أي تواجه المتمردين الهوكس
1953-1950	كوريا	تهديد نووي - قواعد عسكرية لحد الآن
1953	إيران	إسقاط حكومة مصدق المنتخبة ديمقراطياً
1954	فيتنام	تهديد نووي لإسناد الفرنسيين المحاصرين
1956	مصر	أزمة السويس. قيام المارينز بإخلاء الأجانب

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1958	لبنان	قمع المارينز لثورة المتمردين
1958	العراق	إنذار العراق بعدم اجتياح الكويت
1958	الصين	تهديد نووي والوقوف مع تايوان
1975-1960	فيتنام	احتلال (1 -2)مليون قتيل فيتنامي
1965	إندونيسيا	دعم الانقلاب مليون قتيل
1975-1969	كمبوديا	مليوناً قتيل خلال 6سنوات من القصف
1970	سلطنة عمان	قيادة إنزال القوات البرية الإيرانية
1973-1971	لاوس	اجتياح فيتنام الجنوبية سجادة القنابل
1973	الشرق الأوسط	تهديد نووي إذا ما خسرت إسرائيل الحرب
1975	كمبوديا	قصف، استخدام غازات كيماوية
1975	العراق	التدخل ودعم الأكراد في شمال العراق
1980	إيران	فشل تحرير الرهائن الأمريكان
1984-1982	لبنان	قوات المارينز تطرد منظمة التحرير الفلسطينية وتساعد ميليشيا الكتائب
1984	إيران	إسقاط طائرتين إيرانيتين في الخليج
1988-1987	إيران	تدخل بحري خلال معركة تحرير الفاو
1989	الفلبين	غطاء جوي لحماية الحكومة
1991-1990	الكويت والسعودية	تواجد مكثف للجهد العسكري الأمريكي أبان غزو الكويت
1991	العراق	شن حرب بـ 527 الف جندي، قدر القصف الأمريكي للعراق ب 250 قنبلة نووية

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1995	كرواتيا	الاعتداء على المنطقة الجوية الصربية في كاراجينا قبل الهجوم الصربي
1998	أفغانستان	هجوم على معسكرات سابقة إقامتهاCIA لتجنيد مقاتلين أبان احتلال السوفيتي
1998	العراق	قصف الصاروخي والجوي المكثف ضد المنشآت العراقية
2001 - - -	أفغانستان	احتلال عسكري وإسقاط حكومة طالبان
2003 - - -	العراق	احتلال العراق وتدميره، وقتل مليوني عراقي، وتهجير أربعة ملايين

المصدر: من عمل الكاتب بالاعتماد على معلومات لائحة صاغها زولتان غروسمان عن التدخلات العسكرية الأميركية على امتداد قرن. ونشر في كتاب (لماذا يكره العالم أميركا؟) لضياء الدين سرادار وميريل واين ديفيز (دار فايار). ونشرتها الجزيرة نت.

ومع أطروحة أمريكا في محاربة الإرهاب، فإن التمدد والتدخل العسكري وجد مسوغاته الذرائعية لتحتل أفغانستان والعراق، وتكون قريبة من مصادر النفط (بحر قزوين - الخليج العربي ونفط العراق)، ومن المياه الدافئة واسيا الوسطى، ولتكون كماشة حول إيران كونها الدولة الأخطر على حليفتها إسرائيل.

رابعا: التدخلات الأمريكية المسلحة في أوربا

اعتمدت الولايات المتحدة مذ نشأتها عدم الاقتراب أو التدخل في شؤون القارة الأوربية، دفعاً لعدم التصادم معها مبكراً، وبالتالي غياب القدرات المناسبة لهذا التدخل آنذاك، ولكنها ظلت حريصة على تهيئة الفرصة للتدخل

لترتيب أوضاع القارة، في ضوء التنافس المحتدم مابين رأسماليتها على الاستحواذ على المستعمرات، ولهذا تدخلت الولايات المتحدة بعد ثلاثة سنوات من نشوب الحرب العالمية الأولى، بعدما أنهكت كل الأطراف في الصراع العسكري، وهي الحالة ذاتها حدثت في الحرب العالمية الثانية.

جدول (4) التدخلات الأمريكية المسلحة في أوربا

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1918-1917	أوربا	معارك ضد ألمانيا
1919	يوغوسلافيا	لمساعدة إيطاليا في مواجهتها مع صربيا
1922-1918	روسيا	خمس إنزالات بحرية لمحاربة البلاشفة
1945-1941	أوربا	احتلال ألمانيا
1946	يوغوسلافيا	استنفار أميركي بعد إنزال طائرة أميركية
1949-1947	اليونان	تدخل أمريكي في الحرب الأهلية
1948	ألمانيا	مسلحون أميركيون ذوو تجهيزات نووية يحمون الجسر الجوي في برلين
1961	ألمانيا	تهديد نووي أثناء أزمة جدار برلين
1994-1992	يوغوسلافيا	حصار حلف الأطلسي لصربيا ومونتينغرو
1995-1993	البوسنة	قصف وحظر جوي خلال الحرب الأهلية
1997	ألبانيا	قوات أرضية تخلي الأجانب

المصدر: من عمل الكاتب بالاعتماد على معلومات لائحة صاغها زولتان غروسمان عن التدخلات العسكرية الأميركية على امتداد قرن. ونشر في كتاب 'لماذا يكره العالم اميركا ؟ لضياء الدين سرادار وميريل واين ديفيز (دار فايار). ونشرتها الجزيرة نت.

ومن سلسلة التدخلات الأمريكية في أوربا، والتي بدأت مع بدايات القرن العشرين أرادت الولايات المتحدة تحقيق الآتي:

1- كبح جماح القوى الأوربية الصاعدة والمرشحة لخلافة الإمبراطورية البريطانية.

2- محاربة ومحاصرة المد الشيوعي نتيجة لنجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917.

فيما جاء تدخلها بعد انتهاء الحرب الباردة في دول يوغسلافيا السابقة، لتفكيك اتحادها بعدما جرى تفكيك منظومة دول أوربا الشرقية بعد انهيار جدار برلين، وإنهاء أي وجود اشتراكي (شيوعي) في هذه المنطقة، حتى يسهل تطبيق الأطروحة الإستراتيجية الأمريكية من خلو المنطقة الممتدة من يوغسلافيا إلى شرق أسيا (الفضاء الأورو - آسيوي)، من أية دولة تهدد مصالح الولايات المتحدة مستقبلاً، وإدخال البلدان المستقلة عن الاتحاد اليوغسلافي في حلف الناتو، بهدف حرمان إعادة تشكل أي حلف مناهض مستقبلاً، ومحاصرة روسيا إذا ما استطاعت أن تعود إلى سابق عهدها قوة عظمى مؤثرة.

خامسا: التدخلات العسكرية المسلحة في أفريقيا

يعد التدخل العسكري الأمريكي في أفريقيا متأخراً، ويأتي للتعويض عن الدور البريطاني الذي بدأ أفول نجمه من ناحية، وللاستحواذ على مناطق جيو- إستراتيجية من ناحية أخرى، حتى لا يتم تواجد السوفييت فيها وبخاصة جنوب أفريقيا في عهد الابرتهايد، كونها تمثل قرناً مهماً مطلاً على خطوط التجارة الدولية المارة عبر الرجاء الصالح، ولتماثل تجربتها مع تجربة أمريكا من حيث الاستيطان الأوربي لها، وتفوقية العنصر الأبيض على السود، وطبيعة الصراع بينهما، ناهيك عن أهمية الموارد الطبيعية من الذهب والماس وحاجة الاقتصاد الأمريكي لهما[57].

بيد أن توزع الحروب على مساحة واسعة من بلدان القارة كان على وصفات مختلفة كان لأمريكا وبريطانيا دوراً في إشعالها أو الدفع باتجاهها، ففي حروب رواندا وبروندي وزائير سقط ما يزيد على مليون قتيل، ويمتد هذا الحال إلى التدخل والحرب في القرن الأفريقي (بخاصة الصومال والسودان)، ارتكازاً على معطيين أساسيين هما:

1- المكانة الإستراتيجية للدولتين وإطلالتهما على خطوط تقل النقل البحري للنفط.

2- مزاحمة الصين في الدول التي تتوافر فيها إمكانات نفطية، كون أفريقيا هي البديل القادم لتأمين جزء مهم من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية[58]، لاسيما وأن هناك شريطاً نفطياً ممتداً من السودان - دارفور إلى تشاد، لهذا نلحظ هذا الاهتمام المفتعل بقضية دارفور.

إن جل الجهد الأمريكي في أفريقيا يرتكز على ملئ الفراغ وأحداث توازن مع القوى الساعية للاستفادة من إمكانات هذه القارة، وبخاصة التي تتعلق بالشركات الأمريكية، ثم تدرج هذا وصولاً إلى التهيئة المبكرة لاستهداف جميع البلدان التي يتواجد في أراضيها النفط والغاز، وستزداد همجية أمريكا طردياً كلما ازداد ضغط القوى الصاعدة، وعكسياً كلما بانت ملامح الضعف في الدور العالمي لأمريكا، وهو ما سيؤدي إلى التنافس الشديد بين أمريكا والمجموعة الأوربية والصين والهند فيما بعد.

في الوقت الذي استغلت فيه الصين انشغالات أمريكا بالشأن الأفغاني والعراقي، لتعمل من دون هواده إلى جر البلدان الأفريقية إلى علاقات تريدها أن تكون ذات طابع استراتيجي.

جدول (5) التدخلات العسكرية المسلحة في أفريقيا

التاريخ	البلد	الغرض والنتائج
1962	لاووس	تنام النفوذ العسكري أثناء حرب العصابات.
1967-1992	أنغولا	مساعدة المتمردين
1981	ليبيا	
1986	ليبيا	ضربات جوية لإسقاط النظام السياسي
1990	ليبريا	إخلاء المنطقة من السكان الأجانب
1992-1994	الصومال	احتلال خلال الحرب الأهلية
1996-1997	زائير (كونغو)	بعث قوات المارينز إلى مخيمات اللاجئين الهوتسي في رواندا
1997	ليبريا	الجنود يطلقون النار أثناء إخلاء الأجانب
1998	السودان	صواريخ. الهجوم على مصنع لإنتاج أدوية،
2007	الصومال	قصف جوي وإسقاط حكومة المحاكم الإسلامية والطلب من إثيوبيا التدخل واجتياح الصومال

المصدر: من عمل الكاتب بالاعتماد على معلومات لائحة صاغها زولتان غروسمان عن التدخلات العسكرية الأميركية على امتداد قرن. ونشر في كتاب (لماذا يكره العالم أميركا؟) لضياء الدين سرادار وميريل واين ديفيز (دار فايار). ونشرتها الجزيرة نت.

إن زخم الاهتمام الأمريكي بالقارة السوداء لم يصل إلى مداه الأبعد، بسبب الانشغال بالعراق وأفغانستان، ولكن بين فترة وأخرى تطل أمريكا برأسها على القارة، لتذكر بأنها لاعب فاعل في أوضاع العالم وهي منشغلة مؤقتاً عنها، وهي بهذا تحاول كبح جماح التغلغل الصيني في شؤون القارة، مع

أنها أعطت الضوء لإسرائيل في إسناد دورها مرة بتقديم خدماتها العسكرية وصادرات السلاح وأخرى بتقديم الدعم الاقتصادي، وفي كل هذا تحاول إسرائيل التمدد نحو القارة تحت رعاية أمريكية، من اجل أن تضايق الدور الصيني وكذلك محاصرة العرب في هذه القارة، وهذا الأمر كان مبكراً مذ سبعينيات القرن العشرين.

وعلى وفق ذلك فأن من المتوقع أن يرتفع أداء تدخل الولايات المتحدة الأمريكية طردياً مع حجم التواجد للقوى الصاعدة أو الأقطاب المحتملة، وهذا مثبت تاريخياً، فقد ازداد التدخل الأمريكي - الصيني في القارة بالضد من التدخل السوفياتي أبان الصراع الصيني - السوفيتي، أو لعموم الحرب الباردة.

المبحث الخامس

الانغماس في التفاعلات الدولية

في مراحل التكوين الأولى ارتكزت السياسة الأمريكية على مبدأ مونرو منهجاً انعزالياً، توسم في ظلها تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه فكري ظل مؤثراً لزمن طويل، وعموماً يعد مبدأ مونرو من أهم المبادئ التاريخية، التي أسست على أصولها السياسة الخارجية بصورة متميزة، عما كان سائداً في العالم القديم.

لقد فرض هذا المبدأ الذي أعلنه الرئيس مونرو سنة 1823، قيوداً كبيرة على السياسة الخارجية، إذ جاء نتيجة مشكلتين دبلوماسيتين[59] هما:

الأولى: اصطدام ضئيل الشأن مع روسيا بخصوص الساحل الشمالي الغربي لأمريكا الشمالية.

الثانية: الخوف من أن تسعى الدول الأوربية الكبرى التي ألفت ما أطلق عليه الحلف المقدس، إلى أعادة دول أمريكا اللاتينية التي ظفرت باستقلالها عن اسبانيا.

هذا المبدأ الذي أعلنه جون ك آدمز وزير خارجية أمريكا آنذاك يستند على[60]:

1- عدم السماح لأية قوة بأي استعمار جديد لأية بقعة في الأمريكيتين.

2- عدم قبول أي تدخل من جانب أية دولة أوربية في شؤون الدول الأمريكية.

وقد تكامل مبدأ مونرو بالمبدأ الذي نادى به الرئيس تيودور روزفلت، والذي أعلن فيه أن الخوف من أي تدخل أوربي في شؤون بلد من بلدان أمريكا

اللاتينية، يبرر تدخل الولايات المتحدة، ولكن هذا المبدأ اختفى عندما اعتمدت سياسة الجار الطيب في عهد فرانكلين روزفلت.

لم يكن اختيار العزلة موضوعة مصادفة غير محسوبة العواقب أو النتائج، بل أنها كانت تمثل مستوى عالٍ من الواقعية (البراغماتية)، التي ظلت تستخدمها أمريكا بكفاءة قل نظيرها في السياسة الدولية، وهي كذلك تعبير عن العقلانية في استغلال الفرصة المتاحة لبناء القدرات ومصادر القوة المتعددة، فالقوة الشاملة تستلزم مروحة واسعة من الإمكانات المتاحة، طالما أن الحلم الأمريكي هو حلم يتجاوز القارات.

فالجمهورية الصغيرة البازغة تواً ترنو بطموح لا حدود له، كيما تكون دولة عالمية، تتجاوز امتدادها من البحر الكاريبي إلى المحيط الهادي، دافعة بمنتجاتها للبحث عن أسواق واسعة ودائمة، يعقبها على خطوات رأس المال الأمريكي المتلهف لاستثمار أمواله في مختلف البلدان، في تطلع لوضع أسس النظام الاقتصادي الإمبراطوري.

لقد بلغت الولايات المتحدة الأمريكية سن الرشد بين حربين كبيرتين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى، ففي أقل من خمسين سنة تحولت من جمهورية ريفية إلى دولة مدنية، ولم يعد للحدود أثر وانتشرت في إرجاء البلاد معامل ومصانع للصلب ومدن ومزارع شاسعة، ولكن ذلك النمو اقترن ببعض المساوئ فقد اخذ الاحتكار ينمو وساءت أحوال العمال في المصانع، وبلغ من سرعة نمو المدن وتقدمها أنها عجزت عن إيواء عدد السكان المتزايد، وزاد أنتاج المصانع عن قدرة الاقتصاد المحلي عن استيعابه بسبب ضعف الاستهلاك المتأتي من ضعف الطلب، وهو ما ضغط بقوة على المفكر الاستراتيجي من الولوج إلى

الخارج لتأمين الأسواق الخارجية، نحو فضاء واسع، طالما أن حدود الإنتاج لا تحدها حدود بحكم آليات النظام الإنتاجي الرأسمالي.

إن الابتعاد عن العالم القديم والتمتع بحرية التجارة وعدم الاشتراك بالصراع الاستعماري الأوربي، قد ساعدت على بلورة سياسة خارجية أمريكية تتسم مبادئها بالبساطة والتعقيد معاً، فقد نهلت بساطتها من المصلحة القومية التي جرى اعتمادها في بناء إقليم جديد ومتسع، بينما التعقيد يكمن في الأطروحات التي جاء بها رواد السياسة الأمريكية (واشنطن – مونرو – هاملتون)، إذ اتسمت بالريادة والسبق مما جعلها تتسم بالتعقيد عند التطبيق، وبدت كأنها صممت لبيئة وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية بصورة محددة ومخصوصة[61].

وأردفت تلكم المبادئ والأطروحات بالمبادئ (الأربعة عشر) التي جاء بها ولسون، والتي عدت من المقومات التاريخية التي ظلت تنهل منها السياسة الخارجية، تبعاً للسمة الأخلاقية المثالية التي تمتعت بها، والتي لازالت تفرض جاذبيتها على الخطاب السياسي الخارجي من مثل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإشاعة الحرية، وهذه أجريت عليها تعديلات مع التطورات التي أفرزتها حركة السياسة الدولية والتحولات في المحيط العالمي، ومن هذا برز عنصرين مهمين (الانتقائية والمصلحة)، اللذين في ضوئهما حددت الولايات المتحدة الأمريكية من العلاقات مع العالم الخارجي.

فالجمهورية البازغة تواً ترنو بطموح لا حدود له كيما تكون دولة عالمية، تتجاوز امتدادها من البحر الكاريبي إلى المحيط الهادي، دافعة بمنتجاتها للبحث عن أسواق واسعة ودائمة، يعقبها على خطوات رأس المال الأمريكي المتلهف لاستثمار أمواله في مختلف البلدان، في تطلع لوضع أسس النظام الاقتصادي الإمبراطوري.

هذا البعد الاقتصادي في نبذ العزلة وعدم الاستغراق فيهـا، والخـروج إلى العالم على الرغم مـن أهميتـه، إلا أنـه لا يمثـل البعـد الأوحـد، بـل أن الأبعـاد الإستراتيجية الكبرى أو الحلم الأمريكي الـذي ترسـخ في الشخصـية السياسـية الأمريكية على الأقل، لا يمكن له إذا مـا أراد إشـباع الرغبـة الشـعبوية الجامحـة المعضدة لتفرد العنصر الأنكلو - سكسوني على العالم، لا يمكـن أن توضـع لـه حدود، وهو ما يمكن ملاحظته من طبيعة الخطاب المعلـن، فهنـاك دولـتين همـا أمريكا وإسرائيل تعدان حدودهما العالم كله.

في مرحلة ما بعد الحرب الاسبانية 1898 انـدفعت الولايـات المتحـدة إلى عالم الاستعمار وتياره الجارف آنذاك، فلم تكتـف بضـم مسـتعمرات اسـبانيا في بورتوريكو والفلبين وغـوام في المحـيطين الأطلسـي والهـادي، بـل ضـمت إليهـا هاواي وجزيرة ويك وساموا ومنطقة قناة بنما،

وهكذا كانت النتيجة الأولية للحرب الاسبانية - الأمريكيـة نقطـة تحـول هامة في التاريخ الأمريكي، حيـث اعترفـت أمريكـا بنفسـها كقـوة عالميـة وقـل شعورها شيئاً فشيئاً بأنها في عزلة، وترتب على هذا تزايد مسـاحة الـدور الـذي تلعبه في الشؤون الدولية، وبدأت تظهر كقوة عالمية حقيقية تهـتم اهتمامـاً كـبيراً بأوضاع العالم، كذلك أصبحت تدرك ما بينها وبين بريطانيا من علاقة خاصة.

ومصداقاً لهذا نلحظ أن الرئيس الأمريكي ويلسـون يعتقـد أن الولايـات المتحدة هي دولة عالمية، لأن لها رسالة يجب أن تقـوم بهـا في الشـؤون الدوليـة، فانتهى تقليد الاتجاه الانعزالي، مسبباً ذلـك أن الأمـة الـتي تعـيش مـن التجـارة والصناعة لا يمكنها أن تعيش في عزلـة، ومـا قدمـه جـورج واشـنطن وتومـاس جيفرسون كان في وقت مضى وفي عالم مضى.

ويعبر عن ذلك روبرت فايسك (يجب أن لا تبقى الولايات المتحدة أسيرة الحدود الضيقة فالولايات المتحدة هي تلك التي يحددها الشفق القطبي شمالاً والاعتدالين جنوباً والعماء البدائي شرقاً ويوم القيامة غرباً).

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لدس أنفها في شؤون العالم، عدت إستراتيجية دائمة، الغرض منها التواجد في مختلف مناطق العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى فرض نفسها بقوة كقوة عظمى وفاعلة في المحيط الدولي.

لقد مثلت العزلة الفرص السانحة للمضي بثبات أكثر، فتطورت الإستراتيجية من سياسة العزلة إلى خيار المشاركة في صياغة النظام الدولي بتأثير نظرية ملئ الفراغ [62]. لهذا لم تكن هناك حدود تحد السلوك الأمريكي.

فالولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية وهي تحتل مركز التفوق العسكري الساحق في العالم، وظهر كما لو أن تلك الحرب قد أكدت المفاهيم الإستراتيجية والفرضيات الأمريكية التقليدية جميعها، واستطاعة أن تستفيد من حلفائها في سحق وإخراج اليابان - ألمانيا - ايطاليا من دول المحور، فيما أضعفت الحرب كل من فرنسا وبريطانيا، ولهذا خرجت الولايات المتحدة كدولة عملاقة، وهي التي لا يقتصر تفكيرها كقوة عالمية، فحسب بل أنها ذهبت لممارسة النفوذ والتمدد على مستوى القارات.

استغلت الأوساط الأمريكية وعلى مختلف مشاربها لتأسيس ظاهرة تاريخية نوعية جديدة، تلم عبر دلالاتها جميع النوازع الأمريكية الطامحة إلى ترسيخ التواصل الزمني بعد الانقطاع والالتحام المكاني مع العالم بعد العزلة.

إن الجغرافيا جعلت من أمريكا ملاذاً أمناً، فبوجود محيطين واسعين يوفران دارئين أمنيين استثنائيين، ودولتين جارتين ضعيفتين نسبياً، في الشمال

والجنوب، اعتبر الأمريكيون أن سيادتهم الوطنية حقاً طبيعياً، فضلاً عن أنها نتيجة طبيعية لأمن قومي لا نظير له، بل دُفعت أمريكا إلى حربين عالميتين، كان الأمريكيون هم الذين عبروا المحيطات لمقاتلة الآخرين في أراضي بعيدة، لقد ذهب الأمريكيون إلى الحرب لكن الحرب لم تأتِ إلى أمريكا[63].

* * *



الفصل الثاني

تهويد الأفكار
(النازية الجديدة)

الفصل الثاني

تهويد الأفكار

(النازية الجديدة)

تمهيد

جيل المحافظين الجدد أو ما يسمى باليمين المسيحي المتصهين، والذي استطاع إيصال رجالاته إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، مسنوداً كذلك برجالات هذا التيار القابضين على صنع القرار السياسي والعسكري، لم يكن قفزاً مفاجئاً أو وثوباً غير مخطط ، فقد استند هذا التيار في سعيه هذا على جهود أكاديمية وعلمية كبيرة، كان روادها من كبار الفلاسفة في التاريخ الحديث، وعلى معطيات تبلور هذا الفكر، ازدادت مساحة التيار في التأثير مسنوداً بحزمة المصالح المتشكلة في سيرورة هذا التبلور، حتى غدا يمتلك أجنحة في الأحزاب الرئيسة لا على مستوى أمريكا فحسب، بل على مستوى بعض البلدان الأوربية، وكان في أحيان كثيرة تتم قراءة المشهد السياسي، من منظار تصاعد ووصول هذا التيار إلى الحكم في بلدان أوربية، سواء جمعاً أم فرادى.

إذ أن هناك زعماء سياسيين أوربيين، قد اندرجوا بقوة تحت جناح هذا التيار اقتناعاً أو ضغطاً من قبل اللوبيات اليهودية وخاصة المتطرفة منها، وهو ما هي اللحظة التاريخية ليطفو خطاب هذا التيار على سطح التفاعلات السياسية

الدولية، تسنده قاعدة إعلامية كبرى، تسيطر على مراكز صنع الإعلام العالمي، سواء أكان هذا مرئياً أم مسموعاً أم مقروءاً.

لقد رسمت أفكار هذا التيار فواجع ديماغوجية، أجبرت الرأي العام المحلي الأمريكي أو الغربي بالتحديد، على قبولها بقوة، هذا التصنيع التصوري أريد منه بناء مجموعة مدركات موهومة، في الذهنية الإنسانية، موفرة مساحة أولية للقبول بمنطق التزييف والذرائعية، بعضاً من أفكار هذا التيار ذات سمة شيطانية، تتحمل في دواخلها وساوس هذا التيار من هذا وذاك، لتحولها إلى صورة تجريدية قاتمة، عما يمكن أن يحث، محتضنة وقائع ترهيبية، وأخرى ترغيبية، وتدفع بالشعور بالنشوة والنصر، إلى البعد الأبعد وفق اشتراطات جبرية، تلزم الفرد المؤمن بأفكار هذا التيار، إن يكون أداة منفذة على قاعدة إقناعية ترتقي إلى غسيل الدماغ، وشواهد هذا البناء الشيطاني كثيرة بعضها وجد فرصته في العراق، فالبعض من المؤمنين بأطروحات هذا التيار، يعدون ممن يقتلون من الجنود والمبشرين في العراق، بلوغ الشهادة الحقيقية التي أضحت حصراً بمبشري هذا التيار.

هذا التيار مع تيارات أخرى متطرفة استطاعت أن تغذي السلوك والثقافة الأمريكية بأفكارها، كما أنها نجحت بقوة خلال ربع القرن الماضي من التمدد في المجتمع ولهذا جمعت الكثير من المريدين والمشايعين، وبخاصة في مجال الفلسفة والسياسة، بجانب قدرتها في إيصال رجالاتها إلى دوائر القرار الأمريكي صناعةً وتنفيذاً، وهو ما يمكن ملاحظته من زخم التواجد مع الإدارات الأمريكية منذ أدارة ريغان وإلى إدارة أوباما.

المبحث الأول

الإقحام الديني

ثمة علاقة وطيدة بين موروث الولايات المتحدة الأمريكية ومواريث أوربا، لاسيما وأن المهاجرين الأوائل كانوا من أوربا، وحاملين لعقائدهم الدينية وترسباتهم الفكرية والتاريخية، وهو ما يمثل لبنات الثقافة السياسية والاجتماعية والدينية وحتى السلوكية لتراث أمريكا في هذا الشأن.

هؤلاء المهاجرين الأوائل (البيض الرواد)، كانوا في غالبيتهم من أتباع الكنيسة البروتستانتية التي شقت الطريق نحو تهديد المسيحية من خلال الحركة التطهيرية (Puritanism)، خلافاً للكنيسة الكاثوليكية التي ظلت تتمسك بقوة بعقائدها، لاسيما اعتقادها (أن ما يسمى بالأمة اليهودية قد انتهت، وأن الله سبحانه وتعالى طرد اليهود من فلسطين إلى بابل، عقاباً على صلب المسيح).

كما إنها تعتقد أن التنبؤات الدينية كانت تتحدث عن العودة من بابل، وأن هذه العودة قد تمت بالفعل على يد الإمبراطور الفارسي (قورش).

وبقيام حركة الإصلاح الديني التي شهدتها أوربا تنكرت لهذا الاعتقاد، وطرحت مسألة جديدة تماما مثلها مثل (رفض الكاثوليكية لسعر الفائدة، في حين تأتي البروتستانتية لتبيح الأخذ بسعر الفائدة)، وأن عودتهم إلى فلسطين تحقق وعد الله، وأن هذه العودة ضرورية لعودة المسيح وقيام مملكته مدة ألف عام (الألفية).

لقد وفر هذا المناخ فرصة سانحة لتغلغل اليهودية إلى قلب المسيحية، وبخاصة في بريطانيا، وتحولت النظرة اتجاه فلسطين والقدس من عدها أرضا

مقدسة فحسب (قامت من أجلها الحروب الصليبية)، إلى اعتبارها أرض الميعاد ووطن اليهود، على مرتكز تقديس اشتراطي وهو أن عودة المسيح تفرض بالحتم أن يسبقها عودة اليهود إلى فلسطين، وأن العودتين يمكن أن يتحققا بفعل البشر دون انتظار التدخل الإلهي.

هذا الفكر حمله المهاجرين الأوائل وكذلك عشرات الكتب والمؤلفات وعملت الجمعيات والكنائس التي تتبناها على نشره، ولم يكن محض مصادفة أن أعطى هؤلاء المهاجرين أسماء عبرانية لأبنائهم (أبراهام، سارة، ألعاز...الخ)، وفرضوا تعليم العبرانية في مدارسهم وجامعاتهم.

حتى أن أول دكتوراه منحتها هارفارد عام 1642م، كانت أطروحتها بعنوان (العبرية هي اللغة الأم)، وأول كتاب صدر في أمريكا هو سفر المزامير (Psalm)، وأول مجلة صدرت هي بعنوان اليهودي (The Jew) [1].

لقد ترسخ مع مرور الأيام في الذهنية الأمريكية أفكار المسيحية المتصهينة بجهود وأموال ونشاط لا يعرف التوقف ولا اليأس من قبل اليهود، كيما يأخذ طريقه في تطبيع الثقافة المجتمعية والسياسية بذلك.

هذا ما فرض على الرئيس الأمريكي ودر ولسون قاعدة الالتزام الأمريكي بالوطن القومي لليهود، من خلال التزامه بوعد بلفور، بعده تابع الرؤساء الأمريكان تأييد ذلك الالتزام بفضاضة أكثر، فترومان تجاوز خطاب ولسون ليعد عودة شعب إلى أرضه (إرادة الله).

ومروراً بكل الرؤساء الأمريكان، ورغم حساسية أوضاع الحرب الباردة والصراع العربي - الصهيوني، إلا أن الرئيس الأمريكي (كارتر) كان أكثر وضوحاً في رسم حدود وخلفيات العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل،

حيث تحدث إمام الكنيست الإسرائيلي قائلاً (جسد من سبق من الرؤساء الأمريكيين الأيمان بأن جعلوا علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل هي أكثر من علاقة خاصة أنها علاقات فريدة، لأنها متأصلة في ضمير الشعب الأمريكي نفسه، في أخلاقه وفي دينه وفي معتقداته، **لقد أقام كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مهاجرون رواد، ثم أننا نتقاسم معكم تراث التوراة)**[2].

ترسم هذه الملاحظات أطاراً تاريخياً لذهنية ترعرعت في مناخ فكري وأيديولوجي، كان ولا يزال له أبلغ الأثر في نشوء ثقافة سياسية أمريكية، تعد إسرائيل جزءاً من تجربتها.

إن الموروث الغربي - الأمريكي بالذات لا يمانع أو يجد رادعاً أخلاقياً اتجاه الفكر الاستئصالي القائم على فكرة استبدال شعب بشعب، وإشاعة ثقافة بدل ثقافة أصلية، وسلوكيات اجتماعية بدل القائمة...الخ، حتى وأن تمت عن طريق العنف أو تمت عبر مبررات غير أخلاقية.

كذلك فإن استخدام الايدولوجيا على نطاق واسع يعد أمراً ملازماً للثقافة الأمريكية، وهي جزء من عملية أدلجة الرأي العام، من أجل توفير مساحة لإقناع الذات المتطلعة دوماً إلى التفوق والتمايز.

لهذا نلحظ أن فكرة القدر الخاص بأمريكا قد تسللت منذ بواكير نشوئها فهي مهمة الشعب المختار الجديد، وهي فكرة ظلت مختزنة في الذاكرة الأمريكية إلى يومنا هذا.

ففكرة الاختيار الإلهي تعد محركاً لولبياً في التأريخ الأمريكي، والمرجعية الميتافيزيقية لمعظم الممارسات العنصرية البشعة، التي تمت ممارستها من قبل

الأمريكان في الداخل (رحلة الدموع للهنود الحمر)، وفي الخارج (أفغانستان - العراق - غريناداد ..الخ).

وقراءة وتحليل خطب رؤساء أمريكا، نجد أن هناك عبارات مبثوثة في ثنايا هذه الخطب، من مثل (أرادة الله) و (القدر) و (حتمية التاريخ) (إمبراطورية الخير) (ملاك الرب) اختيار الأمة الأمريكية (الأنجلو - سكسونية) المتفوقة، وهي محاولات تبريرية ذرائعية للتدخل، باعتبار أمريكا دور المنقذ (المخلص)، الذي يعني حق تقرير الحياة والموت والسعادة والشقاء لسكان المجاهل البرابرة.

إن عملية تخليق وعي مزيف من خلال خطاب دوغماجي ممتلئ بالشوفينية ومرتكزاً على شحذ العاطفة الأمريكية، واختزال المفردات إلى أن الذين يكنون العداء لأمريكا وشعبها، تدفعهم في ذلك الغيرة والحسد من الرفاهية والديمقراطية التي تنعم بها الأمة الأمريكية، وهذا الجواب هو الأكثر شعبية وتعميما اليوم.

هذا الجواب لا ينفي حقيقة أن اليمين المسيحي المتصهين الذي يزيد أتباعه عن (40) مليون من (77) مليوناً من البروتستانت ينتمون إلى (200) طائفة مسيحية، أكثر هذه الطوائف مغالاة في تبني العقيدة الصهيونية هي الطائفة التدبيرية، وتعرف باسم الانكلو ساكسون البروتستانت البيض (Anglo - White Saxon protestant) (w.a.s.p)[3].

إذ يرى هذا التيار المسيحي المتهود والمتصهين (**إننا نعيش في العصر أو التدبير الإلهي قبل الألفي وسينهض وكيل الشيطان (المسيح الدجال)، ويسيطر في النهاية على العالم وسيعقب هذا، المجيء الثاني للمسيح وإقامة العصر الألفي**)[4]، هناك ثلاث إشارات يجب أن تسبق عودة المسيح هي:

الأول: قيام دولة إسرائيل، وهذا تم، إذا أقيمت عام 1948.

الثاني: احتلال مدينة القدس وهو ما حصل عام 1967 (حيث يعتقدون أن المسيح يمارس منها حكم العالم بعد قدومه الثاني المنتظر).

الثالث: إعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى.

وبعد اكتمال هذه الرؤية ستقع معركة (هرمجدون – Armageddon)*، التي يظهر المسيح فوقها مباشرة ويرفع إليه بالجسد المؤمنين به، ليحكم العالم من القدس مدة ألف عام تقوم بعدها القيامة، هذا فيه تأسيس لنهوض يهودي يحكم فيه العالم من قبل إسرائيل، وهو تطلع لأن تلعب إسرائيل في المستقبل دوراً كدور أمريكا الآن؟.

إن ثمار الزخم اليهودي في أمريكا قد دفع المسيحية الأمريكية أن تطور نصوصها ومصطلحاتها طبقاً للأهداف العلمانية - الدنيوية المتطورة، وكانت مثمرات هذا ظهور ما يسمى بالكتاب المقدس الأمريكي (The American bible). هذه العملية لم تكن بعيدة عن فلسفة التطور الداروويني، فكان من نتائج (الداروينية – العلمانية – البراغماتية)، إن هناك ألف مذهب، بعضه يعلن عن حفلة راقصة قبل الصلاة جذباً للشباب والشابات، وبعضها يدعوا لعبادة الله عراة في الكنيسة، لأن الإنسان برز إلى هذه الدنيا عارياً.

على أن أبرز متبنيات التوافق السياسي – الديني ظهور جماعات مسيحية عديدة، لعل أكثر حظوةً هي ما تسمى (الأكثرية الأخلاقية – moral majority)، ويرأسها الكاهن الشهير فولول Jerry falwell الذي توفي عام 2008، هذا المذهب أكثر المذاهب اشتغالاً بالسياسة، وهو من أكثر المذاهب مناصرة لليمين المتطرف، وتنتسب إليه أغلب القيادات في الحزب الجمهوري، بدءاً من ريغان – بوش الأب – بوش الابن والقيادات في مفاصل الإدارة والدولة.

وتتركز مهمة هذا المذهب الرئيسة في تسويغ السياسات الأمريكية وبخاصة الداعمة لإسرائيل، عبر توفير تبريرات دينية ذرائعية جزءاً مهماً منها اشتقاقياً وليس نصياً.

فيعبر فولول عن إسرائيل (**إسرائيل المعجزة**)، وخلاصة معتقدات هذا المذهب جاءت في كتاب، تم عنونته بقصدية تامة (**أسمعي يا أمريكا**) listen America وهي[5]:

1- من أكبر معجزات الرب في هذا العصر هو نصرته لشعب صغير (شعب إسرائيل)، الذي يقف منارة ديمقراطية في منطقة مظلمة بالتخلف والتوحش والأنظمة التعسفية المتعطشة للبطش بشعب إسرائيل.

2- من يقرأ الكتاب المقدس يجده مليئاً بالتنبؤات المتعلقة بإسرائيل، والتي مفادها: بعد شتات دام حوالي 500 عاماً، سيعود اليهود من أقطار الأرض، ليؤسسوا دولتهم في فلسطين we are not coming - but . returning

3- لا توجد أمة اضطهدت اليهود إلا وعاقبها الرب بالضعف الأبدي، وهذا هو وعد الإله لإبراهيم، وها هي ما تزال ألمانيا تعاني منه بسبب مناصراتها لسياسات هتلر ضد اليهود، وهو الحال كما حدث لجمال عبدالناصر عام 1967.

4- إن الله سيرسل للتشريد والذبح والأسر كل الملايين العربية، التي تحول دون تجمع شعب إسرائيل في أرضه.

5- لقد بارك الرب أمريكا ورفع مكانتها، لأنها باركت قيام إسرائيل وناصرتها، وقاضى روسيا لأنها ناصرت أعداء إسرائيل.

هذه الأفكار لم ترد من فراغ فكري أو إيديولوجي أو مجرد هوس أو يوتوبيا مجردة، بل أن ما تحويه الكتب الإسرائيلية وحقيقة التزوير الكبرى للتوراة جاءت على يد الكهنة والأنبياء المزعومين، بحيث حشي بأشكال التطرف والحقد والكراهية والعنصرية، مما جعلهم في عداء مع جميع الشعوب.

وللأسف تم تمرير ذلك كله على المسيحيين، بحيث يمثل العهد القديم كما يزعمون بالإضافة إلى العهد الجديد، كتاب المسيحية المقدس، ونذكر بعض من النصوص التوراتية في أسفارها والتي تحتاج إلى التأمل والتدقيق وكما يأتي:

- ترد كلمة (غوييم) بتكرار كثير لكل من يعادي شعب الله المختار (اليهود).
- **لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اصطفاك الرب لتكون له شعباً خاصاً على جميع الشعوب التي على وجه الأرض**[6].
- **(فلا تقطعوا عهداً مع سكان هذه الأرض)**[7].
- في ذلك اليوم بت الرب مع أبرام عهداً قائلاً **(لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر الكبير إلى نهر الفرات)**[8].
- **(كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان، ومن نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم)**[9].

هذه العهود المقطوعة لليهود كما يزعمون إنها جاءت من الرب، أنها بتبسيط شديد ليست ذات أفق زمني أو مكاني محدد، أنه أرث تاريخي للأجيال.

إن تاريخ البشرية وردت فيه الكثير من مثل ذلك، مسلة الكرنك (تحوتمس الثالث 1430 -1475 ق.م)، وكذلك الحال في العقيدة البابلية للإله (مردوخ)،

والحيثيون الذين ينشدون (لأرينا) آلهة الشمس. وجميعهم أوردوا وعوداً ربما أكثر مما جاء في الوعد التوراتي، وهل هي حقيقة أن هذه النصوص تعد صك شرعي وسندات طابو صادرة عن (يهوه)، صاحب الوحي الإلهي عند اليهود - وهل يعد محسوماً ضم الأراضي في دول بناءاً على أساطير؟.

إن تجرأ اليهود على الله واضح في نمط خطابهم التوراتي، إذ صوروه - جل جلاله - على هيئة بشرية يدخل في عراك ومصارعة مع يعقوب عليه السلام، الذي ينجح في ثنيه عن المغادرة حتى طلوع الفجر، ولا يطلقه حتى يأخذ البركة منه قائلاً: (**لا أطلقك إن لم تباركني، فقال له ما اسمك ؟ فقال: يعقوب، فقال: لا يدعى اسمك في ما بعد يعقوب بل إسرائيل، لأنك جاهدت مع الله والناس وقدرت.**) [10].

لقد اتبع اليهود التعاليم التلمودية (وبخاصة التلمود البابلي)، لأنه أكثر سعة وثقة عند اليهود من التلمود الأورشليمي (الفلسطيني) والتوراة، إذ تنص التعاليم على أن الخارج عن دين اليهود حيوان على العموم، فسمه كلباً أو حماراً أو خنزيراً.

لقد خلق الله الأجنبي على هيئة (إنسان) ليكون لائقاً لخدمة اليهود، الذين خلقت الدنيا لأجلهم [11]، بل تذهب هذه التعاليم التي صاغها الحاخامات الأوائل، من أن (**جميع المسيحيين حتى أفضلهم يجب قتلهم**) [12].

واتساقاً مع هذا نجد أطروحة (**إن من يضرب اليهودي كأنه ضرب الله، ويستحق على فعلته الموت، وأنه لولا اليهود لانعدمت البركة في الأرض، ولما أمكن لباقي المخلوقات أن تعيش**) [13].

هذه جميعاً كانت لها انعكاسات واضحة على نمط التفكير والسياسة الأمريكية عبر زمن ليس بالقريب، ولكنها أضحت اليوم عنواناً رئيساً، فصبغة خطاب بوش الأبن للولاية الثانية، قد غلب عليها الطابع الديني المفرط.

وفي الوقت الذي ألزمت فيه أمريكا أغلب الدول العربية والإسلامية، على تغيير المواد الدراسية في مدارسها وجامعاتها، بحجة أنها تساعد وتنمي التطرف وتعمل كحاضنة لتفريخ الإرهاب، وبهذا فأن هذه السياسة أقصرت ولصقت الإرهاب بالعرب والمسلمين،

ونورد بعضاً من الذي لا يشكل حاضنة للإرهاب والتطرف اليهودي من الوجهة الأمريكية والإسرائيلية، وهو ما يتم تدريسه في المدارس اليهودية: فالرواية تنقل عن موسى في التوراة المتداول بينهم، عندما انتصر على المديانيين، قال لهم (**فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة اقتلوها، لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر، أبقوهن لكم حيات**)[14].

وفي قوانين الحرب في العهد القديم، الذي هو المرجع القانوني ومصدر إلهام ووحي للقادة الصهاينة، يوجد النص الآتي، الذي يجسد دخول (يشوع بن نون) إلى أريحا: (**واقتلوا كل ما في المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم بحد السيف**)[15]، إلا يمثل هذا ثقافة للاستئصال والإفناء والقتل ومخزون حقيقي للإبادة والعدوان؟.

تقول كارين ارمسترونج (**إن أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ليست حقوق الإنسان والديمقراطية، وإنما النفط والتفوقية الإسرائيلية**)[16]، وأن خبراء الإرهاب في الولايات المتحدة، يسارعون دوماً إلى ربط الإسلام الراديكالي

بكل أنواع العنف قبل أي احتمال أخر، (**فكل مسلم هو مشروع إرهابي من الوجهة الأمريكية المتطرفة**)، مستغلين مخاوف الشعب الأمريكي.

القراءة الأولية في مخرجات العقل الأمريكي ورؤيته المتعالية (للأمة الأمريكية)، من خلال أراء أبرز المنظرين، والذين يؤكدون على أن أحداث التاريخ وإنشاء الولايات المتحدة أمراً صادر عن (إرادة قوة)، وعن قناعة بأن (القدرة الربانية)، كلفت هذا الكيان الوليد والجديد برسالة تسيير شؤون العالم وإرادته.

والعقل الأمريكي يجد نفسه ممثلاً للضمير الأخلاقي في العالم، فهو لم يمارس الإبادة الجماعية ضد الهنود الحمر، ولم يستولي على أراضيهم ويغمط حقهم في المواطنة الحقة، إلا نتيجة حاجته إلى مساحات واسعة من الأراضي، من أجل السير بالمشروع النهضوي الكبير للأمة الأمريكية.

هذا العقل ينضح بأفكار تبريرية تتجاوز العقل نفسه، فهو يحاول عقلنة اللاعقلاني، فيذهب كوتون هاذر، احد أبرز المفكرين الأمريكيين في محاولته لتبرير اضطهاد الهنود الحمر (**كنقطة سوداء في تاريخ أمريكا**)، بقوله أن الهنود الحمر يعملون تحت إمرة (إبليس)، وأنهم قدموا إلى الولايات المتحدة لكي يمنعوا الأناجيل من فرض سلطانها المطلق[17]، (وكأن المحتلين الأمريكان هم السكان الأصليين)، وتروج الإدارة الأمريكية الآن للخطاب ذاته، على أنها تقاتل الشياطين والمقصود بهم (المسلمين على مختلف هوياتهم، أو كل من يقاوم الدور الأمريكي).

إذ يمكن ملاحظة المغالطات في الرؤيا، وعملية غسيل الدماغ للمجتمع وغياب التساؤل للحكومة، من قبل الرأي العام عن الرؤى والتسبيبات التي تعتمدها، وهو ما يعبر عنه وليم جيمس (**نحن نعيش بما نستطيع أن نحصل عليه**

اليوم من الحقائق ونكون على استعداد لأن نعتبرها أكاذيب غداً)[18]، هذه البراغماتية بتبسيط شديد تعدها الإدارة الأمريكية واحدة من فضائل الفلسفة الأمريكية، دون الاقتراب أو التذكير بالأضرار التي تلحق بالشعوب من جراء هذه البراغماتية المقيتة؟.

إن السياسة الأمريكية وعبر مئات المراكز البحثية ونمط الثقافة والخطاب المعد بعناية والمرتكز على بسيكولوجيا وأيديولوجيا فريدة من نوعها، إلا وهي عدم مقدرة المواطن والمجتمع من التصرف على نهجه، إلا من خلال الأخر (العدو)، حتى وأن كان وهمياً، وهذا ما يطلق عليه (الآنا) الأمريكي.

إذ أن بقاء الولايات المتحدة الأمريكية بدون عدو (**أو كيان أخر حقيقي أو وهمي**)، لن يمكن إن يكون إلا على حساب وحدة (**الأنا**) فيها، طالماً إنها تتكون من مجموعات ذات أصول وإثنيات مختلفة وثقافات متعددة ومصالح متنوعة، فكيف المحافظة على وحدة (**الأنا**) فيها بدون (آخر) **يمثل العدو المشترك**[19].

وبانكفاء العدو التاريخي لابد من البحث عن عدو بديل، وهو ما أسمته الميديا الأمريكية (بالإرهاب) أو (محور الشر)، الذي وجد له مكاناً مركزياً في الخطاب السياسي والإعلامي، ليدفعه إلى مقدمة الأهداف المعلنة، لأنه يتناغم وينسجم مع بسكولوجيا الفرد الأمريكي من أجل كسب الرأي العام وتجييره لصالح دور اليمين المحافظ، وأدلجة العداء ودفعه باتجاهات عنصرية وأيدلوجية صارمة ضد العرب والمسلمين بشكل خاص، وهو ما يمكن ملاحظته من الآتي:

- أشارة بوش الابن إلى أن أمريكا تخوض (حرباً صليبية)[20] ضد الإرهاب وعدها زلة لسان.

- تصريح جون أشكروفت وزير العدل الأمريكي آنذاك، الذي عد فيه الإسلام بأنه دين يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك لكي يمت من أجله، والمسيحية إيمان يرسل الله فيه أبنه لكي يموت من أجلك[20].

هذه التصريحات لم تأتي كرد فعل على أحداث 11 سبتمبر ذائعة الصيت، بل سبقها تمهيد فكري وإستراتيجي بدأ مع عقد التسعينيات من القرن السابق، لكنه تعاظم في ظل نضج وتبلور في ظل التخطيط الدقيق والمبرمج، الذي قامت به مراكز الأبحاث المستقبلية ومستودعات الفكر وبيوت الخبرة الأمريكية، التي راحت تنشئ عدواً افتراضياً تمثل بالإسلام والمسلمين، مما دفع فوكوياما للقول (**المسلمين الأصوليين هم فاشيي العصر وأعتى مناهضي الحداثة**)[21]، وهو ما يتطابق تماماً مع خلاصة صموئيل هنتغون، من أن للإسلام حدوداً (**دموية**)، في إشارته إلى نزاع العرب مع إسرائيل.

إن الرؤية المتعالية والمتجذرة في عقلية الأمة الأمريكية، تبين بوضوح ومن خلال آراء منظريها، إن أحداث التاريخ وإنشاء الولايات المتحدة أمر صادر عن (**أرادة قوة**)، وعن قناعة بأن (**القدرة الربانية**) كلفت هذا الكيان برسالة تسيير شؤون العالم وأدارته، أنه عقل مسكون بيقين يجسده (**أمر الهي**)، مما دفع مؤرخاً أمريكياً مغالياً (دانيال مورسيتن) إلى القول، **إن شعباً في العالم لم يكن أكثر يقينا في سيرة على الصراط المستقيم من الشعب الأمريكي**.

وبهذا منح الأمريكيين لأنفسهم الحق في تبرير اضطهاد الآخرين على قاعدة تبريرية هم فرضوها على الآخرين، من إنهم يخوضون تدخلاتهم واحتلالاتهم للمجتمعات الأخرى نيابة عن الله والمسيح.

ليس هناك من شك مطلقاً بأن هناك مسحة دينية قد جرى إضفائها على غزو العراق، في محاولة لفرض الشرعية على السلوكية الأمريكية، وكأنها تكليف

الإرادة الإلهية لأمريكا، وهو ما لمح له الرئيس الأمريكي مراراً (**من أن الله أمره باحتلال العراق**)، أليس في كلام كهذا أشارة إلى أنه نبي ويوحى له ؟.

لقد أوردت ABC بأن الجنود الأمريكيين كلفوا أن يصلوا لبوش الابن يومياً، وأن يدعوا إلى الله أن يرزقه الحكمة، بصرف النظر عما يقضي به المستشارون، وما يفعله النقاد، وقد لخص جورج مكفغرن احد مرشحي الرئاسة السابقين مهمة بوش السماوية قائلاً:

(لطالما أباح الرئيس إلى الخلص والمقربين منه، (**إن يد الله هي التي تهديه**)، وقد أرسل بوش الابن رسائل يطلب فيها تعضيد جهوده وسياساته، موجهة إلى البابا وإلى مجلس الأساقفة الكاثوليك وإلى مجلس الكنائس البروتستانتي الوطني وعدد من الحاخامات، فإذا كان الله (سبحانه وتعالى)، أمرهُ بغزو العراق، فلماذا يحتاج إلى دعم هؤلاء، والذين عبروا علانيةً (**إن غزو العراق وقصفه ضد أرادة الله**)، ويتندر بعض الباحثين والمفكرين على تصريحات الرئيس الأمريكي، من أن كارل روف وريتشارد بيرل وولفويتز ودونالد رامسفيلد وكوندوليزا رايس وديك تشيني وغيرهم، (**هم الآلهة الذين يطالون أذان رئيسنا**) [22]، هؤلاء هم لوبي الموت (The Death Lobby).

وعلى خلفية التزييف الذي تمارسه (الإدارة الأمريكية) على شعبها بمباركة ومعاونة بعض رجالات الدين، تم أعطاء الآلاف من جنود المارينز كراساً بعنوان **واجب المسيحي**، وهو عبارة عن صلوات قصيرة، ويتضمن عهداً (قسم) يمكن اقتطاع أوراقه وإرسالها بالبريد إلى البيت الأبيض، يتعهد فيها الجندي بأن يصلي من أجل الرئيس بوش، ويقول هذا التعهد وفقاً لما رواه مراسل مرافق لجيش الاحتلال الأمريكي، **تعهدت بأن أصلي من أجلك ومن اجل عائلتك**

وموظفيك ومن أجل قواتنا خلال هذه الفترة من القلقة والشغب، فليكن سلام الله عليك.

هذا الكراس أنتجته مجموعة تطلق على نفسها اسم (Touch minstrieds) يطالب الجندي بأن يؤدي صلاة يومية من أجل الرئيس الأمريكي المسيحي، الذي في الأيمان من جديد (born -again)، والذي يجب أن يشرك الله في خطاباته، وتقول صلاة يوم الأحد (**إنني أصلي من أجل أن يتوجه الرئيس ومستشاروه إلى الله وحكمته يومياً، وأن لا يركنوا إلى فهمهم الشخصي**)، **إما صلاة يوم الاثنين فتقول (أنني أصلي من أجل أن يمد الله الرئيس ومستشاروه بالقوة والشجاعة لنصرة الحق مهما كان نقد الناقدين)** [23].

وما يمكن ملاحظته من ذلك الآتي:

- إن مهمة غزو العراق واحتلاله هي مهمة ترتبط بالله (سبحانه وتعإلى)، وأوكلها إلى الأمة الأمريكية، وخليفته في الأرض (بوش الابن).
- إن الله سبحانه وتعالى يمد بوش الابن ومستشاريه بالهداية والحكمة وتنفيذ أرادته.
- إضفاء شرعية إلهية على عملية احتلال العراق، إذ تعد تكليفا شرعياً خص الله سبحانه وتعالى الرئيس الأمريكي به حصراً، لأنه رجل مؤمن ينفذ أرادة الله.
- هناك رابطة إيجائية مفترضة بين الرب وبوش، على وفق هذا، فأنه لا يمكن لأي شخص داخل أمريكا أو خارجها، من القول أن هناك أخطاء في السياسة الأمريكية، وقرارات الرئيس ومستشاريه وأركان حكومته، طالما هو يتلقى ذلك من الله بحسب ادعائه.

- أشارت صحيفتي** الاندبندنت والغارديان البريطانيتين، إلى أن بوش الابن يدعي الآتي: (**إن الله قال لي أن احتل العراق**)، إما الغارديان فتضيف قول بوش الآبن (**إن الله كلمه كذلك عن السلام في الشرق الأوسط**)[24].

ويبدو أن الإقرار الأمريكي - الأوربي بخاصة (والرأسمالي بعامة)، على استخدام أطروحة الإرهاب، بفاعلية في السياسة الخارجية، لتعديل خرائط العالم بعدما وصلت اتفاقات يالطا إلى أن تستهلك مرحلتها التاريخية، قد وضعت قبل انهيار المنظومة الاشتراكية كتحضيرات مسبقة لعالم ما بعد الثنائية القطبية، لتنهل من معين كل تدفقات الفكر والدين والأنثربولوجيا، لتشكل موضوعاً يراد له أن يثير الغرائز الدينية والتاريخية، كيما تفعل فعلها في الحصول على التأييد المطلوب. وهي تستعيد كل تلكم الصراعات التي دارت إبان خروج أوربا الأغبش تجاه عالم الشرق، وبخاصة الشرق العربي - الإسلامي.

لذلك لا يبدو الاستهداف المنتظم لدول الشرق، بعيداً عن موروثات السلوك الأوربي القديم تجاه بلدان وشعوب المنطقة، فنداء نابليون إلى يهود أوربا يوم 22 أيار 1799، إن هدف حربه هو أقامة مملكة القدس اليهودية، ودخل الجيش البريطاني القدس يوم 9 كانون الأول 1917، تنفيذاً لتعهد الجنرال اللنبي لرئيس الحكومة البريطانية آنذاك لويد جورج (**بأن تكون القدس هدية القوات البريطانية للغرب في عيد الميلاد**)[25].

حتى أن الجنرال الفرنسي الذي احتل دمشق، توجهه مباشرة إلى قبر صلاح الدين الأيوبي يوم 24 - تموز -1920، حيث ركل قاعدة قبر صلاح الدين الأيوبي بقدمه صارخاً بنشوة أمام ضباطه ها (**ها نحن قد عدنا يا صلاح**

الدين![26]، ثم قال لضباطه أن احتلالهم دمشق يجدد الانتصارات الصليبية بعد ستمائة وستين عاماً.

شعر اليابانيون إبان احتلالهم الصين أن (**اليابان أرض إلهية**) وأنهم شعب الله المختار، وما الصينيين أو الكوريين وغيرهم فهم مجرد أعضاء يعتمد عليهم جيداً في عائلة يرأسها اليابانيون، وتحت هذه الشوفينية ارتكب اليابانيون مذبحة نانكينج، والتي قدر ضحاياها (278586) الف قتيل[27].

في التاريخ الأمريكي يشير رئيس أمريكي سابق اسمه ويليام ماكينلي، عندما غزت أمريكا الفلبين عام 1898، وحتى لا يتهم بالسلوك الإمبراطوري في احتلاله أراضي الدول الأخرى، وقف يخاطب شعبه علناً ويقول (**نحن لم نذهب إلى الفلبين بهدف احتلالها، لكن المسألة أن السيد المسيح زارني في المنام، وطلب مني أن نتصرف كأمريكيين، ونذهب إلى الفلبين لكي نجعل شعبها يتمتع بالحضارة**)[28]. هذا هو ذات المنطق الذي حكم الرئيس الأمريكي بوش الابن، الذي أدعى إلى أن الله أوحى له باحتلال العراق ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

فما بين أرقى التطورات التكنولوجية وأعلى مستويات الفتوح العلمية في دولة تحمل مشعل التقدم والبناء الحضاري المتجاوز لكل الحداثة وعصر التكنولوجيا الفائقة، نلحظ العودة غير المبررة إلى مسوغات غير عقلانية تنهل من الفكر الماورائي لتوهم شعوبها قبل شعوب العالم من أنها تعمل لصالح البشر ومن أجل البشر ولرفاهية وتقديس البشر، ومع ذلك تزيف وتستهجن عقل البشر.

المبحث الثاني

مرجعية تيار اليمين المتصهين

إن الأسس المرجعية لتيار اليمين الديني أو المحافظين الجدد تعود إلى مصدرين أساسيين:

الأول: الأسس الدينية والتقاليد التي أقيمت عليها الولايات المتحدة، والتي كان منبعها منظومة القيم التي جاء بها المهاجرون أو ما اصطلح على تسميتهم بالبيوريتانيين، الذين هم من الطائفة البروتستانتية، متخذين من الكالفينية* فلسفة حاولوا تطبيقها في انكلترا، وقد اصطدموا هؤلاء بالاضطهاد والرفض الرسمي، والذي نتج عنه تهجيرهم إلى العالم الجديد (أمريكا) (29).

الثاني: التلاقح الفكري بين الأفكار النازية التي حملها شتراوس مع رؤى مسيحية متطرفة، غذتها أطروحات يهودية، هذا المزيج المتدفق والمتحمس صوب الإخضاع والقسر والهيمنة، وجدت ضالته في أفكار فريدمان الاقتصادية المناهضة لكل شيء يمت للدولة بصلة، مع أدارة طامحة (أدارة ريغان) لبلوغ العصر التعجيزي للمعسكر الأخر، بهدف تسجيل انتصار للرأسمالية ومشروعها، وفتح تاريخ الإمبراطورية الأمريكية.

بيد أن أفكار العقيدة المسيحية البروتستانتية (بمسحتها الكالفينية)، التي ترعرعت في سياق تطور المجتمع الأوربي ونمط تفاعلاته، التي كانت محتدمة على خلفية الصراع مع الكنيسة الكاثوليكية، كما أن الانتقال بأفكار هذه العقيدة إلى خارج البيئة التي ولدت فيها فرض بالحتم إجراء مواءمة مع العالم الجديد بكل تجلياته وظروفه الاجتماعية والطبيعية، والذي كان من مخارجه فكرة الحرية

والتحرر التي سادت في مختلف المجالات بما فيها المجتمع والاقتصاد والسياسة، وهكذا ولدت أمريكا في ظل سيادة الثقافة التي رسختها هذه العقيدة متحررة من سطوة التقاليد الارستقراطية، التي كانت شائعة أبان العصور الوسطى والتي كبلت العقل الأوربي آنذاك [30].

ويشير ماكس فيبر وليو شتراوس من أن التوافق والزيجة بين الطموحات التي كان يدفع بها المجتمع الأمريكي، بغية النجاح والحصول على الثروة مع طبيعة الأخلاق البروتستانتية قد تكاملت، وبالتالي فأنها نأت عن وضع قيود اقتصادية من أي نوع، فقد ركزت على الاهتمام بالعمل وتركيم الثروة، مما أضفى نوع من الشرعية (الدينية) المفترضة على السلوكيات الاقتصادية المعتمدة، حتى وأن حملت التعسف أو القهر الاقتصادي والاستغلال.

وعليه فقد فرضت الكالفينية مسحتها العميقة على الثقافة الأمريكية، وكونت بالتالي منظومة معتقدات تلامست مع العمل والوقت والعقلانية، منطلقة من جوهر الفكرة التي ارتكزت عليها، وهي القدر المسبق في محاولة لتأويل كل الأفعال من مضمون فكرة كالفن (مادام الإنسان لا يستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه في الجنة لأن هذا مكتوب سلفاً، فأن الثراء يمكن أن يكون أشارة للاصطفاء الإلهي)[31]، وبذلك تعد الثروة وامتلاكها هدفاً، وعلى الأغنياء أن يحرصوا على ما أنجزوه، وعلى التوسع في تركيم الثروات، بل والسعي الحثيث للبحث عنها في أي مكان من العالم[32].

هذه الأفكار شكلت شرعنه ذات وجه ديني للسلوك الكولونيالي، وعدت منهلاً لأفكار اليمين المسيحي المتصهين، وفيها تزاوجت رؤى ماكس فيبر مع الأطروحة الكالفينية، وهو ما شكل دفع غير مسبوق باتجاه أجازت الفعل الاستغلالي والهيمنة الاقتصادية على العالم، هذا الامتياز الذي حظي به الفكر

الاقتصادي الأمريكي في الربع الأخير من القرن العشرين، لم يحض به أي فكر، بدء من أفكار المدرسة التجارية عند أخريات القرن الخامس عشر الميلادي وإلى ستينيات القرن العشرين - نهاية المدرسة الكينزية، مما يدلل على تساوق إيديولوجي ممنهج باتجاه خلق ذرائعية مفترضة للتوحش الرأسمالي بنسخته الأمريكية.

وقد تصاحب هذا كله في وجود فرصة سانحة، تمثلت بعجز المعسكر الاشتراكي عن مجاراة المعسكر الغربي في التكنولوجيا والأنفاق العسكري ومستويات الرفاهة الاقتصادية المقررة على متوسط الدخل الفردي السنوي، ومع وصول المشروع التحرري للعالم الثالث والمقام على وفق الرؤى المسماة بالوطنية، إلى طريق مسدود من التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، وغرق معظم بلدانها في سيل المديونية الجارف.

أولا: ليو شتراوس الأب الروحي للمحافظين الجدد :

1- حياة ليو شتراوس Leo Strauss 1899-1973: ليو شتراوس Leo Strauss ولد في مدينة كرشن هايمن بألمانيا في 20/ 9/ 1899، من أبوين يهوديين متدينين، وتوفي في مدينة أنابوليس الأمريكية في 18/ 10/ 1973، وتتلمذ شتراوس على أيدي كبار أساتذة الفلسفة الألمان أمثال Heidegger -Gassierer - Hassere، وبدأ حياته العملية باحثاً في أكاديمية العلوم السياسية والديانة اليهودية ببرلين خلال السنوات 1925-1932.

ثم هرب عام 1938 من ألمانيا إلى بريطانيا ومنها إلى أمريكا بسبب ديانته اليهودية وخوفاً من النازية التي تركت تأثيراً لا يمحى في فكر شتراوس الذي رأى في أمريكا البلد المنقذ للعالم، ومارس التدريس بالمدرسة العليا للبحوث

الاجتماعية في نيويورك عام 1949، كما انه تقلد منصب بروفيسور الفلسفة السياسية في جامعة شيكاغو وأسس لفلسفة سياسية جديدة سميت بالشتراوسية.

ألف شتراوس 16 كتاباً وترجم جزءً من الإرث اليوناني، وعمل أستاذاً في جامعة شيكاغو وكلية سانت كليرمنت بكاليفورنيا، وأستاذاً مقيماً في كلية سان جونز في أنابوليس إلى أن توفى في سنة 1973، وقد خرّج 100 طالب من حملة الدكتوراه، وهو يجيد لغات عدة منها اليونانية والعربية والعبرية.

2- **أتباع ومشايعي شتراوس**: كان أتباع شتراوس مجموعة من الطلبة شديدي الذكاء، الذين سعوا للجمع بين السياسة والعلم، وتربوا في ظروف أكاديمية ومرحلة تاريخية (منتصف الستينيات من القرن العشرين) صعبة جعلت منهم مفكرين معقدين إذا صح التعبير، فقد تربوا في بيئة أكاديمية صارمة تؤكد على قيمة العلم والفكر والفلسفة، وتحتفي بكتابات المفكرين الكبار وترفض قراءة المفكرين الصغار أو الكتابات السطحية، كما أنها بيئة تقدر العلماء وتصنع مريدين كل همهم إرضاء وإتباع أساتذتهم، وقد تركز تواجد مشايعي فلسفة شتراوس في جامعات بعينها على رأسها جامعتا شيكاغو وهارفارد بأمريكا وجامعة تورنتو بكندا.

قدر لعدد غير قليل من طلبة شتراوس ومعتنقي أفكاره أن يكونوا قادة ومنظرين[33] لما تبلور لاحقاً من تيار سمي بتيار المحافظين الجدد، من هؤلاء هارفي مانسفيلد أستاذ السياسة في جامعة هارفارد الأمريكية، وواحداً من أشهر المفكرين المعاصرين ليس على نطاق أمريكا فحسب بل والعالم، كونه قد تخصص في فكر الفيلسوف الايطالي ذائع الصيت ميكافيلي، وتلميذه فرانسيس

فوكوياما صاحب مقولة (نهاية التاريخ)، وجوزيف كروسي الأستاذ بجامعة شيكاغو، وألبرت هولستر زميل شتراوس وأستاذ العلوم العسكرية والإستراتيجية الراحل بمؤسسة راند للأبحاث، ألَن بلوم Bloom، وفوهستيتر Wohstetter، وتلميذهما بول فولفوفيتز (نائب وزير الدفاع الأمريكي) وأكثر المحافظين تشدداً والذي حضر العديد من حلقات دراسية لشتراوس، وإليوت أبرامز، وبيتر رودمان، وروبرت كيغان، ووليم كريستول، وليبي Libby (كبير مساعدي تشيني)، ومايكل لادين Ladeen، ودوغلاس فايث Feith، ونورمان بودهورِتس Podhoretz.

وكذلك زالماي خليل زاد الذي كان طالب دراسات عليا ومعروف براديكاليته وبدفاعه بقوة عن قضية فلسطين ومعجب أشد الإعجاب بالرئيس عبد الناصر، وبتعرفه على ألبرت هولستر أستاذ الإستراتيجية وانبهاره بالثراء الذي يعيشه مقارنة بأساتذة الجامعات الآخرين، نتيجة علاقاته الواسعة والمتشابكة مع الجامعات ومراكز الأبحاث وبخاصة راند، التي انتقل زالماي خليل زاده للعمل فيها وهو ما أحدث تحول كبير في حياته ونمط تفكيره تماماً، ومن المؤسَّسات التي يطلقون عليها مراكز التفكير (Think Tank)، والمجلات التي يستغلونها لترويج سياساتهم.

لقد تقلدت مجموعة من أنصار شتراوس ومريديه أعلى المناصب في أدارة بوش الابن، منهم: وزير العدل السابق أشكروفت، والقاضي في المحكمة العليا كليرتر توماس، ومدير المشروع الخاص بوزارة الدفاع أبرهام شوفسكي، ومدير مصنع أفكار التوجهات السياسية للقرن الأميركي الجديد جلبرت شميت، إضافة إلى كبار الموظفين وصناع الرأي والقرار السياسي في أروقة وزارة الدفاع ووكالات الأمن الداخلي.

جدول (6) دعاة اليمين المحافظ الجدد في ادارة بوش الابن

الاسم	الوظيفة	الاسم	الوظيفة
بول ولفويتز	نائب وزير الدفاع	جاي ليفكوويتز	نائب مساعد الرئيس
ريتشارد بيرل	رئيس مجلس التخطيط في البنتاغون	اري فلايشر	ناطق باسم البيت الأبيض
كين ميلمان	مدير السياسة/ البيت الأبيض	دايفيد فورم	كاتب خطابات بوش
جويش بولتين	نائب رئيس الموظفين/ البيت الأبيض	لويس ليبي	رئيس موظفي نائب الرئيس الأمريكي
براد بلايكمان	مدير الترتيبات/ البيت الأبيض	دوف زاكهايم	مساعد وزير الدفاع
كريس غيرستين	نائب مساعد وزير الشؤون الأسرية	اليوت ابرهامز	مسؤول/ مجلس الأمن القومي
مارك وينبرغ	مساعد وزير الإسكان	آدم غولدمان	م التواصل مع الجالية اليهودية في البيت الأبيض
دوغلاس فايث	مساعد وزير الدفاع	مايكل تشيرتوف	رئيس القسم الجنائي/ وزارة العدل
دانيال كيرتز	سفير/ إسرائيل	نانسي برينكر	سفيرة/ بلغاريا
كليف سوبل	سفير/ هولندا	فرانك لافين	سفير/ سنغافورة
رون وايزر	سفير/ سلوفاكيا	ميل سامبلير	سفير/ ايطاليا
مارتين سيلفرشتاين	سفيرة / أورغواي	خليل زاده	سفير/ الأمم المتحدة

المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي 2003، مركز الأهرام ، القاهرة ، 2003، ص41.

هذا إضافة إلى عدد كبير من قادة المحافظين الجدد الأكثر انخراطاً في الحياة السياسية وعلى رأسهم ويليام كريستول محرر مجلة ذا ويكلي ستاندارد، والمدير السابق لمكتب نائب الرئيس جورج دبليو بوش الأب دان كويل، وجاري شميت الذي ترأس المجلس الاستشاري للمخابرات الأجنبية في عهد الرئيس ريجان، وأبراهام شيلسكي الذي شغل عدة مناصب متعلقة بالأمن القومي في إدارات مختلفة، وريتشارد بيرل العضو السابق بمجلس سياسات الدفاع التابع للبنتاجون في ولاية جورج دبليو بوش الأولى.

3- التكوين المعرفي لشتراوس: يشير شتراوس إلى أنه يولي اهتماماً وإعجاباً كبيراً بفلاسفة اليونان وفلاسفة العرب وعلى رأسهم الفارابي وابن رشد، كما أنه أهتم كثيراً بالفيلسوف اليهودي مسعود ابن ميمون (ميمونيدس)، بل أن شتراوس يذهب أكثر من ذلك متمنياً لو أنه عاش في عصر ابن ميمون، وفي عصور ازدهار فلاسفة العرب، فشتراوس كان يؤمن بالتحليل العقلاني، وكان ينظر لليهودية كدين يهيمن عليه المنطق، كما كان يؤمن بدور الفلسفة في البحث عن المدينة الفاضلة، وهي مدينة يمكن فيها الجمع بين الفلسفة والسياسة، لذا احتفظ شتراوس بإعجاب كبير لتسامح الحضارة الإسلامية وخاصة في الأندلس[34].

إن إيديولوجية شتراوس الشبيهة بالنازية تذكر بكتابات الفيلسوف النازي الألماني مارتن هايدغر (Marin Heidegger)، الذي كان له أثر واضح في أفكار شتراوس، بينما كان معلم شتراوس والمحسن إليه، كارل شميت (الحقوقي النازي - C -Schmitt 1888 -1985)، ذا منزلة خاصة عند شتراوس، وهو الوحيد الذي يعترف له كونه ثروة جيدة للفكر النازي[35].

استعان كارل شميت بالعديد من المصادر الرجعية بما فيها القانون الروماني ونابليون وروسو وكانط وهيجل وكوتيز المناهض للثورة الاسبانية، لكي يقدم نظرية اصطناعية في القوة، أفضت إلى التخلي عن دستور جمهورية فايمار (1919 -1932)، وأضفت الشرعية على اعتلاء أدولف هتلر للسلطة[36].

فقد تم تعيين كارل شميت مستشاراً لألمانيا بتاريخ 30 -1 -1933، وذلك بدعم من جد جورج بوش (تقرير نشر في مجلة EIR بتاريخ 25 -8 -2000)، ومجموعة مصالح مورغان وعدد من أصحاب الأموال البريطانيين.

وجد كارل شميت المسوغ لاعتداء هتلر على دول أخرى في أوربا، تحت مسوغ واهن (أن ألمانيا تحاول خلق منطقة نفوذ Grossraum)، مثلما فعلت الولايات المتحدة عندما اعتمدت (**مبدأ مونرو**)، وقد استخدم هتلر هذه الصيغة في الدفاع عن أعماله النازية، لقد تأثر شميت بآراء الفيلسوف الانكليزي توماس هوبز (T-Hopes)، وبخاصة نظريته عن الدولة - وشبهها بالليفاثان، وأطروحاته عن العدل التي لا يكون فيها دور على الإطلاق للحقيقة والأخلاق، ومثله مثل هوبز، عد كارل شميت الإنسان (شراً وخطراً) أو كما قال: (**أن لم يكن الإنسان شراً، فأن أفكاره هي الشر**)[37].

ثانيا: أسس الفلسفة الشتراوسية

1- نهاية الفلسفة: شكل التردد الدائم لشتراوس التاريخ القديم بما فيه تاريخ الديانات ينبوع لمعرفته، مؤكداً أن الكتب القديمة وحدها تشكل ينبوع معرفة الحقيقة، بل أنها مصدرها الوحيد لكشف سبر مكوناتها أو أدراك أبعادها، فالأصول التي تحكم أعماله تمحورت بالتمييز بين الحداثة والتراث، كما

اعتمد التفريق المتميز بين الفلاسفة القدامى والمحدثين عبر تاريخ الفكر السياسي، حينما اعتبر القدماء حكماء وأصحاب أرادة، في حين نعت فلاسفة الحداثة سوقيون أو مبتذلون، فالاستبداد الذي دافع عنه الفلاسفة القدماء، اعتبره شتراوس حقا طبيعيا يتجاوز مسألة غياب القانون أو يتعدى نظام الحكم ذاته.

لقد امتنع شتراوس عن معالجة الشؤون المعاصرة، حينما ركز فقط على قراءات المعارف الإغريقية الكلاسيكية، كما تعمق في مراجعة ودراسة الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية والإسلامية، بالتالي حاول من خلال هذه القراءات، تمجيد القوة التي اعتبرها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف والغايات المرغوبة، هكذا حاول تأويل وتحريف مثل هذه الكتابات والمراجع التاريخية لتوفير القناعات بأطروحاته ومقولاته المختلفة.

إن استخدام شتراوس للمفردات الأرسطوطاليسية وترديده المكثف لها في كتاباته، أراد منها استفزاز المفكرين المعاصرين، خصوصاً فيما يتعلق بأطروحاته أو توكيداته على قيام نظريات الحداثة بتخريب و/ أو رفض القيم الأخلاقية والفضيلة، التي تشكل عنده قاعدة أو أساس الديمقراطية، علاوة على ذلك رفض شتراوس، القيم الأوروبية الحديثة المتعلقة بالحضارة والعقلانية الناجمة عن حركة التنوير، بكل ما خلفته من نظريات فكرية (النظرية النسبية) أو التاريخية أو الوجودية أو الماركسية، التي رفضت جميعها هيمنة الحكماء والقلة من السادة.

قسّم ليو شتراوس تاريخ الفكر الفلسفي السياسي إلى معسكرين:

الأول: القدماء من الفلاسفة، من مثل أفلاطون، وسقراط وهؤلاء يمثلون معسكر الحكمة والحقيقة الخالدة عند شتراوس.

الثاني: الفلاسفة الحديثين، بدءاً من هيجل، وجون لوك.. ومن تلاهم ويمثل معسكر الحقيقة النسبية المتبدلة وغير الثابتة،

وإزاء هذا الانقسام، أعلن ليو شتراوس، إن الحقيقة الفلسفية الخالدة توجد حصراً في الفلسفة الكلاسيكية القديمة، وبالتالي من يريد معرفتها، لابد له من قراءة الأعمال الكلاسيكية، لأنه لا فلسفة بعد الفلسفة الكلاسيكية، وبذلك فقد أغلق ليو شتراوس الباب إزاء المعرفة الجديدة، معلناً بذلك **نهاية الفلسفة** وهي الفكرة التي التقطها فرانسيس فوكوياما - أحد أبرز المتأثرين بشتراوس وأسقطها في كتابه: **نهاية التاريخ**.

لقد صاغ شتراوس سياسة ترفض الحق الطبيعي، وتنادي بالحق التاريخي، لجهة حق القوي بحكم الضعيف، وأن الحقيقة هي ما ينادي به القوي، والخطأ هو ما ينادي به الضعيف وغير ذلك من القيم المثيرة للجدل.

وخلافاً لكل مزاعم النيو ليبرالية فأن الامتداد النظري للمحافظين الجدد، شكل الأساس الفعلي لصعود المحافظين الجدد، وهو لا يشكل على الإطلاق تطوراً للعقلانية البرجوازية في فترة الإمبراطورية، فالتنظير الفكري الرأسمالي في فترة نهاية الحرب الباردة وما بعدها (منذ صعود ريغان حتى بوش الابن) شكل قطيعة حقيقية مع الفلسفة، بل وتمرد جذري، على الأشكال المتأخرة للعقلانية البرجوازية الحداثية.

ومن المؤكد أن فكر المحافظين الجدد، الذي يعود الفضل في إحيائه ونشره لشتراوس، لا يرتبط أو ينتمي إلى ما يسمى بالنقد ما بعد الحداثة (النيتشيوي - نسبة إلى نيشته) عموماً، بل هو نقد ينطلق من موقف كلاسيكي قبل حداثوي، وذلك خلافاً لكل المزاعم المبثوثة والدارجة، التي تتحدث عن العلاقة الوثيقة بين فكر المحافظين الجدد ومشروع التحديث الشرق أوسطي، بل على العكس من ذلك تماماً، يعد هذا الفكر ردة نحو الماضي قبل الرأسمالي، باتجاه تشريع

وتأسيس نظام شمولي، يقوم على خطاب فكري سياسي شعبوي مؤلف من مزيج من الفلسفة والدين، بغرض خداع الناس العاديين وضمان ولائهم.

انطلق شتراوس فكرياً وفلسفياً مما عده نقائص في الليبرالية، التي بدت نتيجة منطقية للأفكار الفلسفية للحداثة، أي ما يمكن اعتباره نقائص الحداثة نفسها..آمن شتراوس أن الليبرالية، كما مورست في القرن العشرين في الغرب، تشتمل على ميل داخلي نحو النسبية الذي يؤدي إلى العدمية، وعد أن الدولة الليبرالية الألمانية كانت مفرطة في تحملها للشيوعيين والنازيين، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى تدميرها، وأنها بتحملها للفوضى الأخلاقية قلبت الألمان العاديين ضدها.

اعتقد شتراوس أن أمريكا قد وجدت على أساس متنوع، معاصر وكلاسيكي وآخر إنجيلي، وانتقد الاستبعاد الليبرالي للعنصر الكلاسيكي وعمل على إعادة إحيائه، عن طريق تبنيه للمثال السياسي الأفلاطوني، في وقت كان الفكر الكلاسيكي عرضة للنقد وحتى الإهمال من المدرسة الوضعية التجريبية السائدة يومها في الفكر الأمريكي، لهذا الموقف أصل أكثر عمقاً عند شتراوس، فقد رأى أن الفلسفة السياسية المعاصرة قد عدت متطلبات الفضائل التي وضعتها الفلسفة السياسية الكلاسيكية أرفع بكثير من أن يتم بلوغها.

هكذا تصبح الفلسفة السياسية المعاصرة مجرد مساومة نحو فضائل واقعية لكن أكثر تواضعاً، وذلك عندما تقدم أساساً واقعياً لإنجاز إنساني معتدل من الاستقرار والرخاء، ومن المعروف عن شتراوس وصفه **للحداثة أنها تقف على أرض صلبة لكن منخفضة**، من جهة أخرى رأى شتراوس أن الفلسفة السياسية المعاصرة خطرة، لأنها عندما تكشف الحقيقة الرديئة للأخلاق التي يقوم عليها

النظام المدني تضعف قناعة الإنسان العادي بهذا النظام، هدف مشروع النقد الشتراوسي للحداثة إلى إحياء المثل التي هدمها النقد الحداثي وما بعد الحداثي، وذلك وفقاً لخطاب شعبوي يقوم على خداع مبرر تماماً للجماهير من قبل النخبة والسلطة السائدتين.

لذلك ميز شتراوس بين مستويين من إعلان أو تصريح النص الفلسفي، بحيث يجري فهم حقيقة ما يقوله فقط من قبل قلة متخصصة دون أن يفهم من الناس العاديين، وبالتالي دون أن يؤثر على قناعتهم وخضوعهم للنظام السائد.

لذلك نراه، على العكس من الأكاديميين الليبراليين الذين اعتبروا سقراط شهيداً للفكر، يرى أن إعدام أثينا له كان مفهوماً، على الرغم من عده ماكيافيلي نقطة التحول الكبرى التي قادت إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، إلا أنه انتقده لأنه صرح عن آرائه للعامة، وانتقد إطاحة ماكيافيلي بالقيم القديمة ودعوته لتشكيل النظام السياسي وفق القِيم الإنسانية، الأمر الذي انتهى إلى علوم اجتماعية لا تقوم على القيم وسياسات حداثية وضعية تستند على مقاربة تكنوقراطية بحتة (في الحالة الليبرالية البرجوازية).

بيد أن النقطة المركزية في الميكافيلية، والتي طورها هوبز ولوك من بعده، هي أن الإنسان يقف خارج الطبيعة، بل في مواجهتها، عندها لن توجد قيم أو لاهوت طبيعي، أو ستبقى دائماً هدف مشروع النقد الشتراوسي للحداثة إلى إحياء المثل التي هدمها النقد الحداثي وما بعد الحداثي، وذلك وفقاً لخطاب شعبوي يقوم على خداع مبرر تماماً للجماهير من قبل النخبة والسلطة السائدتين موضعاً للشك، على العكس من هذه النظرة للإنسان يعود شتراوس إلى تعريف أرسطو للإنسان على أنه كائن سياسي بطبيعته، بالتالي فالسياسة وقيمها الجيدة هي حالة طبيعية.

ويستعين شتراوس أيضاً بموقف أفلاطون المعادي للديمقراطية الأثينية في موقفه من الليبرالية البرجوازية، هكذا كانت أفلاطونية شتراوس سلاحاً لتبرير الانقسام الطبقي وانقسام البشر إلى حكام ومحكومين من جهة، وللدفاع عن الأوليغارشية من جهة أخرى (أوليغارشية النخبة المالية الاجتماعية، البرجوازية).

إما في سعيه للبحث عن حل للنزعة العدمية لما بعد الحداثة، فقد قرر شتراوس أن يعود إلى الدين كأساس ضروري للفكر اليومي للبشر العاديين، وكأساس لخطاب السلطة الشعبوي الذي يعيد إنتاج خضوع الناس لها، هنا يجد شتراوس رده على عدمية ما بعد الحداثة، فأمريكا ليست فقط حالة متقدمة جداً لليبرالية البرجوازية فحسب.

وبالتالي تحمل خطورة عالية للانزلاق إلى العدمية، بل أنها قامت جزئياً، على أساس كلاسيكي - إنجيلي، وقد مثل هذا مصدراً لخطاب شعبوي يقبل بالأمر الواقع، وكمخرج واقعي لخطر العدمية هذا، وفيما بدت العولمة محصلة لمشروع الحداثة، كان شتراوس معاد لمفهوم المجتمع العالمي، واعتقد أن المواطنة العالمية مستحيلة، مثلها مثل الصداقة العالمية، الناس الجيدون هم وطنيون فقط، يحبون وطنهم الأم.

وبدلالة علم المعرفة فأن إيديولوجية شتراوس الجينية الشبيهة بالنازية هي إيديولوجية شخصية تذكّر كتاباتُه، بكتابات الفيلسوف النازي مارتن هيدغر (Martin Heidegger)، الذي كان له أثر في شتراوس، وتُعَدُّ معتقدات شتراوس محاكاة ساخرة نيتشوية للشرير تراسيماخوس (Thrasymachus) من جمهورية أفلاطون.

إن شتراوس هذا نفسه هو الشخصية الإيديولوجية المركزية لتلك الطائفة من أتباعه المتعصبين، الذين تحكموا من خلال روتين دونالد رامسفيلد الشبيه بروتين هتلر وجنرالاته، كشخصيات متزلفة، بدفع الرئيس بوش بعد العام 2001 إلى حرب عالمية إمبريالية تستخدم القوة الصلبة فيها بانفلات.

إذن استخدمت حادثة 11 سبتمبر من العام 2001، كما هو الحال في الاستخدامات المشبوهة التي يحتضنها تاريخ أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى، على نحو مواز لحريق الرايخستاغ الألماني في السابع والعشرين من فبراير من العام 1933، لإطلاق حملة حربية عالمية مقصودة على نمط حرب البليوبونيزية (Peloponnesian) اليونانية المأساوية الحمقاء، وعلى نمط السوابق الفاشية الكلاسيكية، كالتي ارتكبها قياصرة الرومان، والإمبراطور نابليون بونابرت، وأدولف هتلر.

2- **التراتبية الأفلاطونية:** يعود شتراوس بين الفينة والاخرى ليلتقط من افكار افلاطون والاغريق شيئاً، ليعيد توظيفه على نحو يجسد من خلاله حرصه الدائم على الاطروحة النازية، فأطروحة التراتبية الهرمية التي وردت عند الاغريق في الثيولوجيا الفلكية، والتي يعترفون بأن مصدرها كان شرقياً، والتي وردت في محاورة ابينوميس، أمعن كسينوقراطس في توضيحها بشكل اوسع في تصوير الكونية، انطلاقاً من الوحدة والثنائية، الوحدة هي ذكر أب أو ملك السماء، زفس، العقل، والثنائية الالهة الانثى أم الالهة، نفس الكون، وتحتهما السماء والكواكب.

هذا الفهم انعكس في فهم الاغريق واستعاره افلاطون ليوصف طبيعة تراتب المجتمع الاثيني، والقائم على مزيج من المعطيات التي يحاول من خلالها

تعلية الطبقة الارستقراطية آنذاك وتبرير خضوع المجتمع لسطوتها، وهو تبرير الشكل العبودي الذي وسم تلكم المرحلة من تاريخ المدينة.

وإذا كانت هناك تراتبية هرمية طبيعية لهذه القيم، فمن الضروري عندها وجود تراتبية هرمية طبيعية بين البشر، (هنا يستخدم شتراوس ذات التبرير الأرسطوي ذا الصبغة التبريرية والذرائعية للعبودية، من أن نظام العبودية هو نظام طبيعي)[38]، وهو في تأكيده على التراتبية الطبيعية ينحو منحى أرسطوي، والذي عُد فيه أن وجود حكام وفلاسفة وعبيد هي حالة تتأتى طبيعياً، وعنده أن ميكافيلي (على حق في قوله بأن لا مكان للاعتبارات الأخلاقية في السياسة وفي السلطة، فهناك تراتبية طبيعية بين الناس)[39].

هذه التراتبية المنطلقة من تشريح بنائي للجسد فجعل في قمة المجتمع طبقة الحكماء والفلاسفة مشبهاً اياها بالرأس من الجسد[40]، وعلى وحي الفكرة الافلاطونية ذاتها يذهب شتراوس لتبني فكرة النخبة العالمة والنزيهة, المالكة لسلطان المعرفة والتواقة لبلوغ السلطة بغرض ضمان النفاذ لمعرفتها بغية إشاعة حكمتها لخير البشرية، ولما كانت كذلك فهي حتماً صاحبة الرؤية وصاحبة التخطيط في الوقت نفسه.

فعمل الفيلسوف يعتمد إذن على البحث عن القوانين التي تضمن سيادة العدالة في المدينة. بالنسبة للسفسطائيين تتوافق العدالة مع قانون الأقوى، ففي مجتمع المنافسة، الأفضل هم الذين ينتصرون، وفي وجه هذه العقلية دافع أفلاطون عن مفهوم العدالة، الذي يقوم على (إعطاء المهمة الاجتماعية لكل فرد يستحقها حسب مواصفاته الأخلاقية أو الذهنية أو الجسمية)، فهو يقترح إذن رفضاً لمنطق المساومة ويؤيد المنطق الاجتماعي والعودة إلى اقتصاد الطبيعة،

(اقترح أرسطو رؤية أخرى توفيقية إلى حد ما معترفاً بأنه يجب أن تنشأ في المدينة ثروات وأعطاها دوراً حاسماً في تحسين الحياة الاجتماعية).

ويتجلى الركن الهام في النظرة الفلسفية لشتراوس في تصنيف المجتمع إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: الحكماء، ويوصف شتراوس الرجل الحكيم بأنه ذلك الرجل المحب للقسوة والخشونة، المؤمن بالحقيقة الصرف، ينظر إلى بواطن الأمور دون خوف أو وجل، علاوة على رفضه الأوامر الإلهية أو الأخلاقية ويكرس جهده للدفاع عن مصالح السادة، أنه يمتلك امتيازاً فكرياً ليس بالضرورة أخلاقياً لتوجيه الأمة وقيادتها.

الفئة الثانية: السادة وهم النخبة وهؤلاء محبين للمجد والشهرة, تمارس المداهنة مع تقاليد المجتمع وأعرافه، كما يجب أن تتقمص المراوغة أو الاستسلام الكاذب لإرادة الأمة من أجل كسب ثقتها وتأييدها لتحقيق أهدافها.

الفئة الثالثة: عامة الناس أو ما يسميهم شتراوس (الجماهير المبتذلة)، فهي الأكثرية وهم أفراد محبون للثروة، المتعة، تتسم بالأنانية، الكسل، ويشكل الموت من الخوف أو من الكوارث عندها إلهاماً حقيقياً.

وللحفاظ على طبيعة هذا التراتب وضمان تعميق روح التسامح، تستوجب من الحكماء أيجاد التبريرات والتلفيقات لحماية انجازات السادة (الجنتلمان)، وفي هذا يضفي شتراوس على التزوير والخداع صفة حضارية ويعده حق مكتسب للرجل الحكيم، هذا المنطق قد تم تطبيقه بحرفيه عالية في صناعة العدو والتهديد، الذي اعتمدته أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر.

يقول شتراوس بهذا الخصوص: إنه (لمن السخافة أن نعيق الانسياب الحر **للحكمة بالقوانين...يجب أن يكون حكم الحكماء مطلقاً, كما أنه من السخافة وبالقدر ذاته أن نعيق الانسياب الحر للحكمة عبر أخذنا بعين الاعتبار رغبات غير الحكماء، لهذا يجب إلا يكون للحكماء العاقلين مسؤوليات على رعاياهم غير العاقلين).**

وطالما أن شتراوس قد أعتمد فكرة مكافحة النسبية الأخلاقية، ارتكازاً على أن الحقيقة الفلسفية لا تقبل التسويات، وأن تلامست مع مجالها السياسي فمن المؤكد سوف تلهمها مضامينها وقوامها الأخلاقي، الذي تعمل النخبة العالمة على تصريفه بعدما يكون قد تسنى لها صياغته والتنظير له.

وعلى وفق هذا، فأن شتراوس يرى في أمريكا بنخبتها العالمة و (سيادة الحقيقة) عن يمينها وعن يسارها, إنما هي قد تملكت دعوة أخلاقية كبرى في العالم بأسم فكرة الحرية، وهذه الاخيرة لايمكن التنازل عنها لا في الداخل ولا الخارج، أي أن هناك تكليف اخلاقي خصت به امريكا من دون الدول الاخرى، مثله مثل فكرة **الاصطفاء الرباني** الذي ارتبط بالنسكية البروتستانتية – الكالفينية [41].

هذا المنطق ذاته نجده تماماً مبثوثاً في خطب الرئيس الامريكي بوش الابن، وأتساقاً مع هذا الفهم يطالب شتراوس الولايات المتحدة بفرض ما يسميها الفكرة المطلقة والرسالة من دون حساب للارباح والخسائر أو التردد، وحتى وأن كلف الأمر ذلك تجاوز القوانين ودهسها، وهنا نلحظ توصية مطلقة لا تحدها حدود، فدهس القوانين حتى وأن كانت دولية – أممية فهذا لايجب أن يحول دون اندفاع امريكا في مهمتها المختارة.

3- الإيديولوجية الاستباقية: يعد شتراوس مؤسساً لها وتبنى أسس الفكرة على أيجاد عدو وهمي (شبحي)، يولد انطباع لدى الجمهور بأنها تسعى لملاحقته والإمساك به أو حتى توصيفه بدقة، وطالما كان الإنسان في فكر شتراوس شرير جداً، لهذا يرى أن تتم استباقة السلوك الشرير قبل أن يصل إلى مرحلة اعتماده، وهذا التفسير شرعن السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على استخدام القوة الصلبة على أساس توافر النيات لدى العدو الوهمي، وهكذا تزاوجت حد الزيجة المطلقة لدى المحافظين عقيدة برتراند رسل (Bertrand Russel)، القائمة على الحرب النووية الوقائية مع النمط النيتشوي المستورد من الإيديولوجية الفاشية التي تبناها المفكرون الألمان كارل شميث ((Carl Schmitt، ومارتن هايدغر (Martin Heidegger) وليو شتراوس (leo Strauss).

4 - الوصايا المقدسة: لقد الزم الارث الفكري الشتراوسي اتباعه جملة وصايا رفعها المحافظين الجدد إلى حد القداسة، والزموا انفسهم بتطبيقها في ولاية بوش (الابن) الاولى على الأقل، وهي:

الوصية الاولى: تلازم القوة والديموقراطية. فإذا كان شتراوس وتلامذته يقدمون مبدأ العدالة على الحرية، ومبدأ الحرية على الديموقراطية , فأنهم بالتالي لا يؤمنون بعدالة لا تكون القوة والسلطة قوامها، بل يذهبوا لحد إدانة العدالة التي لا توظف القوة في تنفيذ محتوياتها، وهنا يسحب التأثر بأراء ومقولات الخطيب اليوناني ثراسيماخوس (400 -495 ق.م)[42]، التي ترتكز على أن العدالة هي مجرد مزية للقوي، أو أنها حكم القوي على الضعيف، إلى أن تكون قاعدة صحيحة تنطبق على كل شيء، وهو ما إلهم المحافظين استخدامها بقوة في العلاقات الدولية.

الوصية الثانية: احتقار الديموقراطية عندما قدمت العدالة والحرية (المغلفتان برداء أخلاقي) على الديموقراطية، وسوغتها مجتمعة لخدمة (الفكرة المطلقة)، التي تحددها (النخب العالمة) بالجامعات كما بمراكز الأبحاث والدراسات، ولا سبيل لأحد لمنازعتها أو تبيان محدوديتها.

الوصية الثالثة: يوصي شتراوس بأعتماد (**الكذبة النبيلة**)، كونها أداة من أدوات السياسة الحكيمة والضرورية، طالما هي تصب في خدمة مصلحة البلد، هنا يتكأ شتراوس على تزييف أقوال افلاطون، مبرراً ذلك على أساس أن الحكيم يقدم للناس أكاذيب يسميها نبيلة تتضمن معتقدات دينية واخلاقية، كيما يحافظ ويمنع النظام من الانهيار، وهنا يوظف شتراوس ذلك كمبدأ ميكافيللي بامتياز.

* * *



الفصل الثالث

العسكرتارية الجديدة

الفصل الثالث

العسكرتارية الجديدة

تمهيد

تشكل شركات السلاح الأمريكية واحدة من أهم مؤسسات الضغط في صنع القرار الأمريكي، لاعتبارات عدة، لعل أبرزها أنها ساهمت بدور كبير في تأكيد الحضور الأمريكي كقوة (Super power) على مستوى العالم وأن الكثير من مشكلات وأزمات الاقتصاد قد تم حلها عبر متغير الحرب والسلاح، كما أن هذه المؤسسات لم تنفك يوماً عن أمداد الماكنة الانتخابية للرؤساء الأمريكان بالمال في حملاتهم الانتخابية وبالتالي فهي تستفيد من الأبحاث وبراءات الاختراع في التنفيذ لصالح المؤسسة العسكرية، ولهذا فأن جل الابتكارات الكبيرة والمؤثرة قد تم انجازها أولاً في القطاع العسكري ثم جرى لاحقاً توظيفها في القطاع المدني وأكثر ذلك وضوحاً هو الانترنيت.

إن الدفع برفع الأنفاق العسكري في العالم ينهل من متغير خلق التوترات والحروب والمشكلات، وهذه أصبحت آلية مجربة للرأسمالية طالما أنها تحمل الحرب كما تحمل السحب المطر، ولأن الحرب ما هي إلا استمرار للسياسة، ولهذا تعمل الولايات المتحدة على خلق الكثير من فرص الحرب بالتدخل عبر العديد من القنوات حتى الشركات بات لها دوراً في أوضاع بلدان العالم الثالث،

ولهذا نلحظ أن العالم شهد قيام العديد من الحروب فيما بين بلدان الأطـراف أو في داخلها نتيجة لإثارة النعرات الطائفية.

تكشف البيانات المتاحة أن الأنفاق العسكري في العـالم الثالـث للسـنوات الممتدة من 1950-1990، قارب مديونية الخارجية لهـذه البلـدان، مما يعـني أن البلدان المتقدمة قـد يسـرت لهـذه البلـدان شـروط الاقـتراض لغـرض الأنفـاق العسكري وليس لأغراض تنموية كما تزعم بلدان الأطراف، وهو مـا يؤكـد أن التسليح وتجارة السلاح أمست آلية تصحيح مجربة للبلدان المتقدمة، ناهيك عمـا يوصف به السلاح من أن تكنولوجيا الأسلحة هي تكنولوجيا سريعة التقادم.

وعليه كان مأمولاً من انتهاء مرحلة الحرب البـاردة أن يصـار إلى خفـض الأنفـاق العسـكري العـالمي لصـالح التنميـة، إلا أن الملاحـظ هـو الـذهاب إلى عسكرة العالم، وهو الآن أكثر عسكرتارية من أي وقت مضى، فتجـارة السـلاح باتت تشكل رقماً مهماً في التجارة العالمية، كمـا أن الهـوس بـالتطوير للأسـلحة وكل وسائل التدمير والفتك بالبشرية، والاستخدام العالي للتكنولوجيا، ولم تعد الأرض كافية لتلبية رغبات أمريكا فذهبت إلى عسكرة الفضاء.

إن التوجه الجديد للعقيـدة العسـكرية الأمريكيـة يركـز علـى خـوض أي حرب قادمة عن بُعد، اعتمـاداً علـى الصـواريخ والتقنيـات الليزريـة، وجعلـها حرباً خاطفة (Blitzkrieg)، تحشد لها التقنيات المتطورة وتسـتخدم فيهـا الـنيران الغزيـرة وأسـلحة الدقـة العاليـة والكترونيـات المتفوقـة بعـد ضـمان السـيطرة المعلوماتية الأمريكية على ميدان الحرب.

المبحث الأول

صناعة العدو

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ خروجها على العالم، تعتمد إستراتيجية خلق عدو حتى وأن كان موهوماً، وتعد ذلك مقوماً أساس لاستحضار خلق التنافس والتهيؤ المستمر للردع، وعدته مرتكزاً لا يمكن تجاوزه، بغية تبرير أفعالها، وممراً مناسباً لبلوغ هيمنتها، وتأكيداً لحضورها وسطوتها.

لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل في المحيط الدولي من دون استحضار تجربتها في الحرب الباردة، ولهذا فهي تضع قائمة متنوعة من الأعداء توسم كل منهم بصفة وتنعته بها، فمابين دول خارجة عن القانون وتتمرد على ما تسميه الشرعية الدولية التي (أعلنت أنها ممثلة لها) وراعية لها ومابين دول مارقة، ومجموعات أوغاد، ومحور شر، وإرهابيين، ومقلقي أوضاع بعض البلدان المعتدلة، (وهنا توصيف للبلدان المندرجة في المشروع الأمريكي)...الخ، هذه التوزيعات تتم على وفق خريطة تراتبية البعد والقرب من قبول نزعتها للهيمنة وسوق البلدان إلى حظيرتها.

وعليه لا يمكن للولايات المتحدة أن تعيش ليلة واحدة من دون ضد (عدو مصطنع - موهوم) تحتله أو تعد العدة له، وأخر مقاوم تحاول أن تسلبه أرادته وتشوش على أهدافه وتلصق التهم به وتضلل الرأي العام المحلي والعالمي بسعيه المشروع، ومكون لا يعادي ولا ينساق، فهو عرضة للتخويف والابتزاز، هكذا توزع الولايات المتحدة خرائط الناس على الأرض، محاولة انتزاع الرضا عن تسيدها وهيمنتها وقيادتها للعالم، على مبدأ القبول سواء أكان ذلك بالرضا أم الرضا بالقوة (الهجمونية - بحسب التعبير الغرامشي).

إن نزعة العداء التي تعاني منها الولايات المتحدة، لم تتولد مصادفة من جراء تغييرات انتابت موازين القوى العالمي، ولم تكن صادرة بشكل معلن وصريح، كما هو الحال في ظروف الحرب الباردة[1]، ناهيك عن الثبات الذي اتسمت به تسمية العدو في تلكم الظروف، بل ما نلاحظه هو سرعة التبدل والاختيار والإضافة والحذف في تسمية الأعداء، على وفق المعطيات ودرجة التنازل، التي تقدمها البلدان (أو القوى المناهضة) الموضوعة في خريطة العداء الأمريكي.

لهذا تبدو مراجعة الأدبيات الأمريكية التي تبدو مشبعة بأسرار سياستها وتاريخيتها وطبيعة الأداء العملياتي لها، والذي من الممكن أن تعد الأسس التي يتم الارتكاز عليها في تفسير السلوكيات اللاحقة للسياسة الخارجية الأمريكية، وطريقة أدارتها للمتغيرات في المحيط الدولي، في أطار السعي الحثيث للولايات المتحدة الأمريكية لبلوغ مشروعها الكوني وطموحها في تسيد قمة السلطة العالمية، وهذا على طول التفكير الاستراتيجي الأمريكي ظل يتغذي من معين صناعة العدو، واتخاذه كمسوغ ذرائعي لتبرير السلوكيات الخارجية الأمريكية[2].

إن مركزية الاعتماد على العدو الوهمي تظل حاكمة لطريقة التفاعل والتعامل الأمريكي مع العالم، بحيث أنها عدته محورياً وحافزاً لسعيها الدؤوب كدولة فوق عظمى (Super power)، وهذا يعطيها الدافع أيضاً بنظر مفكريها، إلى أن توغل بقوة في محيط الابتكار والإبداع لمقاومة أي احتمال لمنافستها في التربع على سدة السلطة العالمية، وهذه القناعة نجدها عند معظم مهندسي الإستراتيجية الأمريكية، إذ يقول هنري كيسنجر (**هناك مشكلة عقلانية عميقة في سياستنا الخارجية اليوم، وتتمثل في أن أي غياب لتهديد منفرد وساحق من مثل التهديد الذي واجهناه في سنوات الحرب الباردة، سيجعل من الولايات المتحدة فاقدة لحاسة الاتجاه الذي تسلكه**)[3]، مما يعني أن اتجاهات السياسة

الخارجية تفقد بوصلتها من دون صناعة العدو، حتى وأن كان وهمياً أو شكلياً، مما يؤكد من دون أدنى لبس، إن أمريكا لا يمكن أن تعيش من دون عدو، ونعتقد أن هذا الفهم يراد منه الآتي:

- على الصعيد الداخلي وهو ضبط مسار التفاعلات الداخلية وتوجيهها بالاتجاه المرغوب، انطلاقاً من حساسية موضوعة الأمن في سيكولوجية الفرد الأمريكي.
- على الصعيد الخارجي ضبط إيقاع الحركة للدول الرأسمالية، التي تشكل المحيط الأقرب لنواة المنظومة الرأسمالية، وتدجينها وأحكام الرابط مع الامبرياليات أو الرأسماليات الفرعية الفاعلة في محيط الأطراف.

وفي الإطار ذاته يعبر دي فوستر بوضوح وتحديد، من أن صناعة العدو هي الممول الرئيس للأهداف التي تزيد من مواصفات القدرة الشاملة، وأن أي تباطؤ في هذه الصناعة سيؤدي إلى غياب التأثير، بل فقدان فرصة شرعية التحرك في الأساس[4]، وهكذا لا مناص للولايات المتحدة من اعتماد صناعة العدو مهمازاً في سياستها الخارجية، وليس انعكاساً لها، وهو يعطيها فرصة التعامل المبكر مع الفرصة المصنوعة، وهذا ما دبج كامل المرحلة التاريخية للحرب الباردة، ووفر الفرصة السانحة لقهر الدب الروسي.

إلا أن ظروف ومعطيات البيئة الدولية أبان الحرب الباردة قد تغيرت على وقع انتهاءها، وما أفرزته من معطيات جديدة، بدت متناغمة مع حالة السيولة الدولية، والعجز في المكونات الأخرى من مزاحمة القطب المتفرد والمستفيد الأول من حالة الانكفاء للقطب الأخر، لهذا لابد من ترتيب عمليات الإنتاج وتغيير الأنماط والارتكاز على دوال أنتاج جديدة لصناعة العدو، على وفق التفرد شبه

المطلق، وهنا انتقل الإدراك الأمريكي للعدو إلى الأمام ليوصف العدو، بطريقة مختلفة تماماً عما جرى الترويج له سابقاً، فالعدو في ظل العولمة والامبريالية الجديدة، ليس هو العدو الذي من الممكن أن يوجه تهديداً مباشراً للولايات المتحدة بوسائل عسكرية، بل العدو هو الذي يفكر باقتناص الفرصة للنيل من الولايات المتحدة ومصالحها.

هذا يمثل انتقاله كبيرة وممتدة إلى النوايا والحدس والغريزة، ومن المباشر إلى الغير مباشر، وليتجاوز الحدود المباشرة (الجغرافيا) إلى كل الأرض، ولكل مصالح الولايات المتحدة بما فيها الثقافية، فلو وجدت أن هناك مركزاً ثقافياً في دولة ما يتعرض لضغوط أو مضايقة ما، فأن هذا كفيل بعد تلكم الدولة تكن العداء للولايات المتحدة، ولابد من تأديبها بتجريد حملة عسكرية ضدها، حتى لو كان قصفاً محدداً بالطائرات والصواريخ، أو إجراءات اقتصادية ونعتها بأشد النعوت.

لهذا نلحظ أن محمد حسنين هيكل يرى بثبات فكرة أن لكل رئيس أمريكي صولة عسكرية في العالم، يراد لها أن تسجل في التاريخ الأمريكي كمنجز تعبيري (عنفواناً وتأكيداً)، وللمجتمعات الأخرى ظلماً وعدواناً، فكل رئيس أمريكي لم يكن ليستطيع أن يجد أطاراً ملائماً لصورته التاريخية، وتأكيداً لذاته المتوشحه بالعنف الأمريكي والتمحور على الذات الأمريكية، إلا من خلال عثوره (أو صناعته) على العدو الذي يؤكد نفسه إزاءه [5].

فالمبالغة في الخطر الخارجي على الأمن القومي الأمريكي له جذور تاريخية، فقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التهويل منه إزاء الشعب الأمريكي، فبناء القوة البحرية الأمريكية في 1880، تم تبريره في خطورة الأساطيل الحربية الانكليزية، والتهديد القائم على المدن الأمريكية من البرازيل

وتشيلي والصين وضم جزيرة هاواي ضمن الولايات المتحدة الأمريكية، كان ضرورياً لردع هجوم انجلترا على الموانئ الأمريكية، ودخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في أكتوبر 1942، جاء بعد قيام الرئيس روزفلت بإطلاع الشعب على خريطة سرية لحكومة هتلر تستهدف المصالح الأمريكية (وثيقة - NSC68، في ابريل/ نيسان 1950)، والتي أقرتها إدارة الرئيس ترومان تنبه الشعب الأمريكي للشر الجديد (الاتحاد السوفيتي) في مواجهة الكمال (الولايات المتحدة)، داعية إلى تدمير النظام السوفيتي متمثلاً في آلة الحكومة وهيكل المجتمع، وحذر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان شعبه من خطورة الساندينست، الذين يقفون على بعد ساعتين من حدودنا!، وتحت ستار الأمن القومي صارت الإبادة حقاً شرعياً، بحسب مبدأ الرئيس (مونرو) القاضي بأن الجنس الأدنى يجب أن يفسح الطريق أمام الجنس الأرقى، وهو المبدأ الذي بمقتضاه تم تبرير السرعة والتوسع الهائل لمستعمرات البيض على أراضي الهنود الحمر.

ففي عام 1783 كتب جورج واشنطن أن التوسع التدريجي لمستعمراتنا سيجبر (الهمج) على الانسحاب، وأكد هذه الموقف ثيودور روزفلت عندما قال (أن الحرب العادلة بين كل أنواع الحروب هي الحرب ضد الهمجي)، مؤكداً بذلك قاعدة جنس عالمي مسيطر (مذبحة كولورادو 1864)، وإما هنري كيسنجر فيحذر من نموذج العدوان على الأمن القومي، ومن هنا عد التدخل للإطاحة (بسلفادور ألليندي) يندرج في أطار التهديد المحتمل من التجربة الاشتراكية في تشيلي، فالحركات الوطنية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، هي حركات متطرفة، وهي خطر على أمن الولايات المتحدة، حيث أن مهمة العالم الثالث يجب أن تنحصر في توفير الخدمات للأغنياء (العمالة الرخيصة/ الموارد/ الأسواق/ فرص الاستثمار/ السياحة الرخيصة/ الصفقات المالية غير الشرعية)،

وعليه يتحتم تدمير (الفيروس) الذي يهـدد سيطرتنا علـى المنـاطق الاقتصـادية الحرجة، التي تـؤمن حقـوق واحتياجـات المسـتثمرين الأمـريكيين حسـب قـول كيسنجر، ويتطلب بناء أنموذجات للرأسمالية والديمقراطية في البلـدان الـتي تـتم السيطرة عليها وإخضاعها، وهو ما ظلت تشيع له الإدارة الأمريكيـة باسـتمرار، لذلك فهي تقدم هذه الأنموذجات على أنها منجزات للبشرية، من مثل أنمـوذج جواتيمالا عام1954، وفي جرانادا 1983، ومؤخراً في أفغانستان والعراق.

وعندما يصير الأنموذج شيئاً مختلفاً عما أعلنتـه الإدارة، فـأن آلـة الدعايـة الأمريكية تكون جاهزة لإلقاء اللوم على الضحية، وتبرير الفشل بكونه يعود إلى (عيوب في الذين حاولنا إنقاذهم).

ففي حملة دعائية قل نظيرها، وأدهشت العالم من حيث حجم القوة المعـدة لها، ومستوى التضليل والتزييف والتلاعب بالألفاظ، قامـت الولايـات المتحـدة بجهد هائل لإقناع الأمـريكيين لوحـدهم بـأن النظـام العراقـي السـابق، ونظـام طالبان، يشكل كل منهما وحشاً وتهديداً للوجود الأمريكي، وتم أقنـاع المـواطن الأمريكي بأنهما كانا متورطان في أحداث 11 سبتمبر، وها هي أمريكـا تتوسـل بطالبان لأجراء المفاوضات والدخول إلى العملية السياسية، وكذا الحـال بالنسـبة إلى أتباع النظام السابق في العراقيين.

هذا الأمر كان له جذوره، فقد أعلن رونالد ريغان في1 أيار عـام 1985، حالة الطوارئ في الولايـات المتحـدة، مـدعياً أن حكومـة نيكـاراغوا الـتي تبعـد مسيرة يومين عن هارلينغين مدينة تكساس، تشكل تهديداً استثنائياً وغير عـادي للأمن القومي الأمريكي، وتخطط للسيطرة على نصف الكرة الغربي، وهي ملاذ مميز للإرهاب[6].

وقصفت أمريكا صربيا أثناء حكم كلينتون تحت حجة منع التطهير العرقي، ولكن ما عدته سبباً لتدخلها سمحت بتنفيذه لاحقاً.

واحتجت بحماية طلاب أمريكيين في كلية الطب بسانت جورج لاحتلال غرينادا، ولم تكن الحقيقة كذلك، بل أرادت سحب الاهتمام من التفجير الذي حدث في بيروت، والذي أسفر عن مقتل 240 جندي من مشاة البحرية الأمريكية.

هذا السلوك لا يختلف عن السلوك النازي (هتلر)، فقد قام بتقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا مصحوباً بخطاب رائع عن تأمين السلم الأهلي والتعايش مابين الأثنيات المتنازعة، ثم عادت أمريكا لتقطع أوصالها تحت مطرقة التحرر من النظام الشيوعي.

وعندما كان الفاشيون اليابانيون يرتكبون المذابح في الصين، كان الخطاب المبثوث يشيع بأن اليابانيون ينشئون (**جنة على الأرض**)، وهو الخطاب ذاته والمفارقة ذاتها، وكأن التاريخ يعيد نفسه ولكنه بصورة بائسة ومأساوية، فقد أعلن رامسفيلد أنهم سيحولون العراق إلى **سنغافورة الشرق الأوسط**، وتارة **لؤلؤة الشرق الأوسط**، ولكن واقع الحال فقد حولوا العراق إلى مذبح للعراقيين.

بيد أن جذور تفسير صناعة العدو في المنظور الأمريكي، لا تغفل الربط المحكم مابين تكامل هذه الصناعة مع متطلبات تسويقها وفرضها، إذ لابد من استخدام القوة العسكرية المصحوبة بالعنف المفرط لتأكيد المنجز من تصنيع العدو، سواء أكان محتمل أو افتراضي أم حقيقي، في اتخاذ الأمن القومي ذريعة للتسلط الخارجي والصعود إلى قمة السيطرة العالمية، في استعارة مشوهة لدور العنف كمولدة للتاريخ*.

بجانب الاستخدام القوة أو التهديد بها، تظل حريصةً على إثارة النزاعات وتفعيلها وشرعنتها، كيما تستطيع من خلال ذلك تأكيد مشروعية الرفع الكبير لموازنة الدفاع والتسلح، الذي شكل علامة فارقة في تاريخ الموازنات الأمريكية، إذا سجلت هذه الموازنات تزايداً غير مبرر في ظل انتهاء الحرب الباردة، وأضحت علاقة التلازم المتبادلة بين ارتفاع الموازنة العسكرية وإثارة الأزمات، وهي محاولة أريد منها إعادة صوغ مدركات الأمريكيين لتجاوز هشاشة المبادئ التاريخية التي بدت تشهد انحلال وتسطيح شديد، ولتجاوز التقاطع المفترض بين الحكومة والكونغرس، من خلال إحراج موقف الكونغرس إزاء الرأي العام الأمريكي في ظل التصريح بوجود تهديدات للأمن القومي الأمريكي من دول أو حركات، وصولاً وتثبيتاً لسياسة قومية موحدة.

وهكذا يمكن القول أن صناعة العدو في الولايات المتحدة الأمريكية، أريد منها العمل على جمع المغانم والمكاسب داخلياً وخارجياً، فالمجمع الصناعي – العسكري (Military Industrial Complex)، هو اكبر المستفيدين من حالة الإقرار على الأعداء، لما يستتبعه ذلك من صعود في التسلح والأنفاق، والذي يصب في جله لصالحه، طالما هو المساهم الأكبر وحامل السندات الذهبية في تصنيع العدو، ولغرض أثبات مصداقية هذا التوجه، هو حجم التعاملات والعقود، وما تكسبه الشركات من جراء قيام الولايات المتحدة بالتدخل العسكري والاحتلال (جدول –1)، فهذه الشركات تحصل على أعلى مستويات الإرباح من بين شركات التسليح في العالم، تبعاً لما يورده معهد السلام العالمي في استكهولم – SIPRI، وهو ما دعا الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور (1953–1961) في 17 كانون الثاني 1961، في خطابه إلى الشعب الأمريكي، والذي أسماه خطاب الوداع، قال فيه (**علي أن أقول وبصراحة أن هناك مجموعة**

صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأمريكية ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت لنشأة هذه المجموعة فأننا لابد أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأمريكي، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطراً على غيره).

تشير التجربة التاريخية إلى أن الولايات المتحدة صنفت أعداءها تبعاً إلى لطبيعة ونوعية المصالح القومية التي يطالها التهديد، فبعد انتهاء الحرب الباردة لم تلبث أن حددت قاعدة عامة جديدة مفادها، إن الطرف المناهض لدورها الكوني لا المهدد لأمنها القومي هو بمثابة عدو، وهذا هو وفق التوصيف الأمريكي، ذلك الطرف الذي يشكل عائقاً إزاء ضبط التغيرات التي تستهدف الولايات المتحدة إتمامها في بنية النظام الدولي، سواء أكان ذلك دولة أو شعب أو عقيدة.

على أن الاستخدام المتعسف للقوة، والتي لم يعد النظر إليها كمزيج من الإقناع والإكراه، بل مجرد نوع من الشهوة المدمرة، التي ترتبط بالإكراه دوماً، حتى وأن كانت كلفة ذلك التجاوز على القانون الدولي أو المواثيق الأممية أو أركان القيم الأخلاقية الأمريكية المزعومة، وبهذا الأسلوب ضيقة أمريكا الخيارات إزاء الدول، وفق أطروحة مانوية مفضوحة، فأما أنت مع أمريكا أو ضدها، وعلى وفق هذا التضييق الشديد، فأن عدم مجاراة الخيارات الأمريكية، وبالتالي لابد أن تتعسف أمريكا مرة أخرى (تعسفاً مركباً)، إذ سيكون بمقدورها أن تنتزع قرارات من مجلس الأمن الدولي وتحت البند السابع ضد من يعارضها، وعندئذ ستوهم العالم بأنها حريصة على أقرار العدالة الدولية، وهي المفوضة من مجلس الأمن لإقرار ذلك، وهكذا يصبح مجلس الأمن والمؤسسات الأممية أداة توليد وشرعنة لتصنيع العدو والسلوك الأمريكي.

وهكذا تنتقل أمريكا في صناعة عدوها من (**التهديد الأحمر**) النظام الشيوعي، إلى التهديد (**الأخضر**) الإسلام، وربما سيأتي اليوم الذي تطلق فيه أمريكا تهديداً جديداً يتسم باللون (**الأصفر**) الصين، إلى التهديد (**الأسود**) أفريقيا عندما تدخل دائرة الاهتمام الاستراتيجي لاحقاً.

وهو ما يتسق تماماً برأي البعض من استراتيجيي أمريكا، من أنها بحاجة على الدوام لحافز بعينه، من اجل شحذ هممها لابتكار الوسائل والحفاظ على ديمومة تربعها، لهذا تعد صناعة العدو وتوظيفه أولوية مطلقة وملحة في هذه الإستراتيجية الأمريكية، للاستنجاد به متى ما كان ذلك مطلوباً، والتي راحت تنشئ عدواً افتراضياً تمثل بالإسلام والمسلمين، مما دفع فوكوياما للقول (**المسلمين الأصوليين هم فاشيي العصر وأعتى مناهضي الحداثة**)[7]، وهو ما يتطابق تماماً مع خلاصة صموئيل هنتغون من أن للإسلام حدوداً (دموية) في إشارته إلى نزاع العرب مع إسرائيل.

يقول كولن باول أن كل رئيس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى حرب لتخليد ذاته[8]، ولما كانت الحرب الباردة قد انتهت فأن الإدارات الأمريكية وتبعا لإحساسها بضرورة الحفاظ على الهوية القومية الأمريكية، عمدت إلى ابتكار سيناريوهات الظروف العائمة، والتي تصل في تعدادها إلى رقم خيالي، لسد أي ضعف محتمل، وكأنها مغرمة دوماً في استحضار تجربة تكوين الدولة الأمريكية من جديد.

الثاني: مفهوم (الرعب - مخرجات المذهب): توليد موجه هائلة من طاقة الخوف بأسرع ما يمكن، بحيث لا يكون إزاء الخصم، سوى اختيار مواجهة الموت أو الانسحاب من المسرح.

والنتائج المادية المباشرة لمذهبية الصدمة والرعب، إسقاط اكبر عدد ممكن من الضحايا العسكريين إضافة إلى المدنيين وتدمير البنية التحتية سواءً المدنية والعسكرية، وبما يؤدي إلى حرمان الخصوم من استخدامها إضافة إلى معاقبة السكان المحليين.

وتتضمن النتائج المادية المباشرة لمذهبية والتحليلات المتعلقة بمذهبية استندت الدراسات التاريخية العسكرية -الحربية ومن أبرزها: إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناكازاكي وعمليات القصف الجوي المكثف، والتي سبق أن نفذها الجيش الأميركي في فيتنام، واستخدمت قوات ألمانيا النازية عمليات الرعب في ستالينغراد في الحرب العالمية الثانية، وجرى اعتمادها في حالتي الحرب في أفغانستان والعراق.

وعدت الصدمة والرعب إستراتيجية للقوات الأمريكية لا يمكن التخلي عنها، حتى وأن تغيرت الإدارة الأمريكية أو تغيرت آليات عملها، كونها ترتبط اشد الارتباط بطبيعة القوة العسكرية التي تحتكم عليها أمريكا في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى أنها تتغذى باستمرار من معين البحث والتطوير (R&D) في قطاع الصناعات العسكرية أو ما يسمى بالمجمع الصناعي - العسكري، الذي يعمل بقوة لإنتاج أكثر الأسلحة فتكاً، في سباق محموم مابين مكونات هذا المجمع من أجل الأرباح.

ومن أهداف هذه الإستراتيجية التي تقوم على نظرية (الصدمة والرعب)، هو السيطرة السريعة وتدمير أو إذهال الإرادة الإنسانية للعدو من أجل الا يجد

العدو أي خيار أمامه سوى التسليم وفق الشروط التي ستملى عليه، وصرح (هارلان أولمان) مهندس ومصمم هذه النظرية لشبكة CBS الإخبارية في 24 يناير 2003م قائلاً: إنه سيتم قصف العاصمة بغداد في اليوم الأول للحرب بـ (300-400) صاروخ كروز، وفي اليوم الثاني ستتواصل الصدمة والرعب، وبعد هذا التصريح استطاعت أمريكا توجيه الأنظار عن الخطة الحقيقية (للصدمة والرعب)، التي مهدت لغزو أفغانستان والعراق، وأيضاً سوف نستخدمها مرة أخرى للخروج من مأزق العراق.

هذه الإستراتيجية تحمل في ثناياها التأثير المستقر في العقل الأمريكي، والذي يتغذى من معين الخلفية التاريخية لتجربة الولايات المتحدة مع الاستيطان والحرب الأهلية، فقد استخدمت كل الممكنات العسكرية سواء أكانت ذات بعدي أخلاقي أم لا، وشحنت الذاكرة الأمريكية بمبدأ ظل مسيطراً على منظومة التفكير الأمريكي حتى في ظل المستوى العالي للتحضر، إلا وهو (**أن كل من يقف في وجه المصالح الأمريكية أو يواجهها، لابد من أن تتم إبادته، مهما كانت النتائج**)، وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأعظم في العالم، فأن من حقها بفعل قوتها أن تقود العالم، فالقوة هي الحق Might is Right)، وما على الآخرين إلا الاعتراف بهذا الحق، هذا المنطق يرتكز بالطبع على المنطق الروماني ذاته في امتلاك القوة وتوظيفها.

إذ ترتكز الثقافة الإستراتيجية العسكرية على مبدأ كلوزفيتز الشهير، الذي يقول بالمعركة الفاصلة حيث الاستعمال الأقصى للعنف، وذلك بهدف تدمير جيش العدو بالكامل، من هنا كان التشديد في كل العقائد التي تصدر عن المسؤولين الأمريكيين، على الاستعمال المفرط للقوة من اجل الحسم السريع، جربت أمريكا هذه المقاربة منذ الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)،

وحتى حرب احتلال العراق، وذلك مروراً بالحرب العالمية الثانية، الحرب الكورية، حرب الخليج، كوسوفو، والبوسنة.

فهي لا ترى حرجاً في أنها تقوم بكل الأفعال، حتى وأن كانت غير إنسانية، مبتدعةً شتى الذرائع لإيهام العقل وتزييفه، إذ لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تتكتم على أرشيف حروبها الداخلية لإبادة الشعوب الأصلية، لأنه من الممكن أن يسبب حرجاً لكل الأكاذيب التي تسوقها باتجاه مهمتها الإنسانية تجاه البشر، أو كونها وجدت بإرادة إلهية تكلفت بالتبشير بالحرية وحقوق الإنسان، فالإرث المبثوث على شحته، يثبت من دون أي لبس، أن الآباء المؤسسين لهذه الدولة قد استخدموا حتى الحرب الجرثومية ضد السكان الأصليين، ويزيفون العقل الإنساني المحلي من أن تلكم الضحايا والفواجع تركت ألماً كبيراً في نفوس البيض، ولكن حدوثها يعد أمراً قدرياً لا يمكن تجنبه، لأنها نبوءة في إنزال الله اللعنة على الهنود الحمر.

إن الاستخدام الأمريكي للصدمة والرعب لم يكن جديداً، على الرغم من عدم وجود التنظير الفكري والعسكري له، إلا أن تاريخ الممارسة العسكرية الأمريكية يشيح عن وجود محطات لهذا السلوك، فقد قصفت القاذفات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية مدينة درسدن الألمانية بعنف، فقتلت في حملة واحدة من الغارات المنتظمة (125) الف مواطن ألماني، وهدمت منازلهم عليهم، وبينما لم تكن أمريكا قد دخلت الحرب إلا متأخرة، فأنها أنتجت من العناصر الكيماوية السامة ما يقارب (135) ألف طن، وهو اكبر من أنتاج الأطراف الرئيسة في الحرب مجتمعة، إذ أنتجت ألمانيا (70) الف طن وبريطانيا (40) الف طن[9].

وفي الساعات الأخيرة من التواجد الأمريكي في فيتنام، أصابتهم حمى الانتقام من الفيتناميين، فقد ألقت طائراتهم على القرى والأراضي الفيتنامية ما يتجاوز بقليل (14) مليون طن من القنابل، كتعبير عن الحقد والضغينة من هذا الشعب الذي الحق بهم اكبر هزيمة في القرن العشرين.

إن اعتماد جورج بوش (الأب - الابن) على التكنولوجيا العسكرية كأساس لفرض الزعامة الأمريكية المتفردة في العالم، قد واجه حالة رفض وعدم رضا عالمي وربما مقاومة، وادخل الاقتصاد الأمريكي بفعل الهوس في التكنولوجيا العسكرية والإفراط في استخدام القوة العسكرية، لإحداث الصدمة بالرعب العسكري أوصلت في نتائجها عند انتهاء الدورة الثانية من أدارة بوش للولايات المتحدة، إلى وضع يشبه الإمبراطورية الرومانية في السنوات الأخيرة حيث استنزفت التزاماتها العسكرية.

هذا التوافق بالرؤيا والموقف والسلوك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لم يعد مطابقة اعتباطية تصادفية، بل أن كلاهما نهلا من المعين التوراتي والتلمودي، الذين يحرضان اليهود على إبادة كل البشر من غير اليهود، مثلما يذكر سفر يشوع عندما غزا يشوع (خليفة موسى) ارض كنعان فقد اعتمد السياسة ذاتها في تنقية العرق التي أمر بها إله الجيوش، أي التصفية العرقية بصورة منتظمة[10]، ففي تعاليم التلمود[**] الذي يعده اليهود أهم من التوراة، ويحضا بالتقديس، (إن قتل غير اليهودي من الأفعال التي يكافئ عليها الله، وإذا لم يتمكن من قتلهم فواجب عليه أن يتسبب في هلاكهم في أي وقت وبأي طريقة ممكنة)[11]، هذه الثقافة في القضاء على المجتمعات الأخرى متأصلة في الحالتين الأمريكية والإسرائيلية.

لقد أثر فائض القوة العسكرية الذي تمتعت به أمريكا بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل غياب أي منافس لها حتى الآن، في التفاؤل المفرط بقيادة العالم، إذ ادعى رامسفيلد بإمكانية أدارة ثلاثة حروب (حرب شاملة – Total War، حرب محدودة – Limited War، حرب ميكروية – Micro War) مرة واحدة في العالم، لكن التاريخ علمنا أن الأحادية وهم صعب التحقيق حتى لو تمتعت أمريكا بكل القوة التي لا مثيل لها[12]، إذ كيف توفق بين هذه القوة (قوة **الحداثة الفائقة**) وعدم قدرتها على حسم الأوضاع في العراق وأفغانستان مع مقاومة تقاتل بأساليب ما قبل الحداثة[13].

تفويض الكونغرس الأمريكي إلى توكيل وزارة الخارجية الأمريكية بالمصادقة على سلوك الدول الأخرى إلا دلالة على الموقف الأمريكي الحالي، الذي يبالي بسيادة الآخرين فيما يبقى حساساً من الناحية الوقائية تجاه سيادة أمريكا.

أنها حالة تاريخية جديدة كما يسميها بريجنسكي بالنسبة لأمريكا فهي تعمل على أيجاد ترابط حميم بين أمن الوطن الأمريكي والحالة العامة للعالم وبالنظر إلى دور أمريكا الأمني العالمي وتواجدهما العالمي غير العادي في كل مكان، فأن لأمريكا الحق في السعي وراء الأمن أكثر مما للدول الأخرى، فهي بحاجة إلى القوات وإلى قدرات حاسمة لنشرها في كل أنحاء العالم.

يوصف مستشار الأمن القومي الأمريكي زيجينو بريجنسكي، في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، سياسة دولته في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحالي بأنها (غوغائية رعناء) وأتهم المؤسسة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج ما وصفه بأكبر كمية من البلاهة في العالم وأبدى تخوفه من تحولها إلى (كوكب النهاية).

ويبدي بريجنسكي تخوفه من أن يضيف القرن الحادي والعشرون أكثر أشكال الكارثة جنوناً بعدما كان القرن العشرون قرن الموت العظيم (Mega death)، إذ بلغت الضحايا البشرية لحروبه من ناحية ولديكتاتورية من ناحية ثانية، وفقاً لتقديرات بريجنسكي (180) إنسان أزهقت أرواحهم عمداً في غمرة مجزرة ظلت تحدوها الدوافع السياسية على الدوام[14].

قول الباحث الأمريكي أسيوي الأصل إقبال احمد، **إن العنف الذي يمارسه الطرف الأقوى هو الذي أدى تاريخياً إلى تحويل الضحية إلى إرهابي**[15].

إن التبدل بالإستراتيجية الأمريكية من الدفاع عن أوربا والعالم إلى بناء إستراتيجية للهيمنة الكونية التي تغذت من أطروحات متذبذبة ومتناوبة ما بين الإرهاب إلى أطروحة (صدام الحضارات - The Clash of Civilization Remaking of World Order) ممزوجة بشهوة وجشع رؤوس الأموال الكبرى الأمريكية (الشركات الكبرى القابضة المتعددة الجنسيات، المال، النفط، السلاح، المرتزقة..الخ)، في محاولات سادية حمقاء للهيمنة على مقدرات وثروات الشعوب، وإعادة العالم والمنطقة إلى مفهوم الاستعباد والاستعمار، وفتح مناطق إنتاج ونقل واحتكار النفط والغاز، وترويج سوق السلاح، والهيمنة على صناعة وتجارة المرتزقة في العالم.

لقد عملت الإستراتيجية الأمريكية الحالية المرتكزة على الصدمة والرعب على إلغاء أو تضييق الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم، بحيث لا يمكن التمييز في سلوك القوة المهيمنة بين دفاعها فيما إذا ما كان هجوماً، وهجومها فيما إذا ما كان دفاعاً، ما يسبب إشكالية ليس على المستوى السياسي في التعاطي مع هذا السلوك دولياً، وإشكالية على المستوى النظري الذي يتطلب البحث والتطبيق،

وعلى المستوى العلمي في تحديد المستوى المطلوب من الردع أيضاً واختيار الأدوات والأساليب المناسبة لتحقيقه، التي تصب في معادلة التوازن بين الانتشار العالمي وتكلفته.

فالعقيدة العسكرية تلبست بثوب الايدولوجيا، ولذلك أضحت بمنزلة إيديولوجيا موازية للإيديولوجية السياسية لنظام الحكم في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، وتمتاز بالرسوخ والثبات في المستويات العليا، وتدخل ضمن اختصاصات القيادة السياسية، وهذه العقيدة التي أقيمت في زمن الحرب الباردة على الردع المقابل، تجاوزتها أمريكا لتنتقل بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي السابق إلى إستراتيجية الردع الأحادي الجانب، وهي أقرب إلى الإرهاب، فالردع بمدلوله اللغوي يلتقي مع الإرهاب، على الرغم من اختلاف مضامين كل منهما، فمن جهة أنهما يبتغيان التهديد أو التلويح بالقدرة على استخدام القوة، وأنه بمطابقة الاتجاه النظري مع الواقع العملي، فإن حالة الإرهاب هي حالة ردع فاعلة ومستمرة في ظل امتلاك قوة عظمى لمقومات القوة[16].

ويبرر سدنة الفكر الاستراتيجي العسكري الأمريكي المتسم بالشذوذ، بأن الضحايا من جراء الحروب غير المقيدة أو التي هي في حقيقتها حروب قذرة (Dirty War)، يدرجون تحت بند الخسائر المصاحبة للعمليات، ومن مراجعة تركت إستراتيجية الحروب المعاصرة التي قادتها أمريكا في العالم والقائمة على الجيش الذكي والأسلحة الذكية، نلحظ أنها خلفت ملايين من الضحايا، هذه الحروب القائمة على عصف التكنولوجيا الفائقة والتي جرى الترويج لها بقوة في زمن أدارة بوش، لا تحتسب الكلفة التي يدفعها المدنيين، وتعدها سقط المتاع للإمبراطورية البازغة، وما جرى ويجري في العراق وأفغانستان، لا يقدم دليلاً

علـى صـحة الأطروحـة الأمريكيـة فالضـحايا بـآلاف المـدنيين نتيجـة التهـور باستخدام القوة وغياب ذكاء الأسلحة ودقة المعلومات.

ومثلما يتم الإفراط في القوة عن بعد يجري كذلك الإفـراط في القـوة عـن قرب، فكل مـا تريـد أمريكـا مـن فلسـفة الصـدمة والرعـب هـو أن الأنمـوذج الأمريكي لا يمكن مجاراته وان على من يفكر أن يبدي الرافض أو المقاومة عليـه أن يتحسب جيداً، فقد اعترفت رئيسة سجن أبو غريـب العقيـد كاربنسـكي، إن الأوامر الصادر من ضباط (CIA) إلى صغار الرتب والجندين المكلفين بـالتحقيق والأشراف الإداري والحراسات بتحويل حياة الأسرى إلى جحيم حقيقي، وهـو ما ينم عن ثقافة سادية متوافرة في شخوص هؤلاء مع دفق مستمر من التحريض على ذلك.

ويبدو أن أسلوب الصدمة والرعب قد تلبس العقل العسكري الأمريكي، بعد الاحتلال بقوة، من خلال دفع المصطلحات التي تعبر عن معاني إرهابية فقد ظلت تختار عناوين لعملياتهـا، مـن مثـل **عقـرب الصـحراء**، **أفعـى الصـحراء**، **المطرقة الحديدية**، يساندها في التنفيذ مجموعات من الجنود الأمـريكيين مـن كـلا الجنسين يتصفون في الأغلب بالشذوذ الجنسي والسادية والعدوانيـة المتأتيـة مـن الفشل، وكذلك الجندين والمرتزقة والحالمين بالحصول على الجنسية لدخول الجنة الأمريكية أو ممن تحكمهم قضية أساسية وهي الحصول على رواتب مميزة.

وتستشهد الصحافية الأمريكية المعروفة نومي كلاين بقول رئـيس إحـدى الشركات الأمنية في العراق، وهو ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزيـة: بالنسبة إلينا، (**وفر لنا الخوف والفوضى فرصة ذهبية**)، وهو يشير بـذلك إلى أن الفوضى التي سادت العراق بعد الغزو، ساعدت شركته الأمنية المغمـورة والـتي

تفتقر إلى الخبرة، على اقتناص (100) مليون دولار من الحكومة الأمريكية على هيئة تعاقدات، وتصلح كلماته أن تكون شعاراً للرأسمالية المعاصرة فالخوف والفوضى، هما المحفزان على كل قفزة جديدة إلى الأمام، بفضل قوة الصدمة والرعب العسكرية.

المبحث الثالث

التمدد المفرط للقوة

ليس جديداً القول إن تأريخ المنظومة الرأسمالية على طول تأريخها كان حاملاً لمساحة من الاضطراب والتنافس وحتى الاحتراب فيما بينها، ولهذا تكون الحروب وسيلة لتجاوز الأزمات، وعليه أصبحت الرأسمالية حاملة للحروب كما تحمل السحب المطر، فكلما اشتدت أوار أية أزمة بما فيها الاقتصادية لابد أن نتوقع حدوث حرب (**حتى وإن تم افتعالها**)، وتأريخ أمريكا على الأقل هو مصداق لذلك، وبخاصة لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وجميع الكتاب والباحثين الأمريكان يؤكدون على الدور المحوري للشركات في الحياة السياسية الأمريكية، كونها جماعة ضغط مؤثرة في صنع القرارات، وهو ليس جديداً فتعضيد دور الشركات كان منذ مطلع القرن العشرين، عندما قال احد الرؤساء الأمريكان (**إن ما ينفع جنرال موتور ينفع أمريكا**).

فسعي هذه الشركات للحصول على الأرباح وتعظيم مبيعاتها من الأسلحة والمعدات، يدفعها للضغط على الإدارة ومن خلال رجالاتها لاتخاذ قرارات هامة على الصعيد الدولي وافتعال الحروب والأزمات، وحتى عندما تتعرض اقتصادات البلدان الرأسمالية (أو الاقتصاد الرأسمالي بعامة)، لا تجد حلاً إلا من خلال تصديرها إلى خارج بلدانها حتى لو كانت تنتمي إلى ذات المنظومة وهو الدافع الأساس لنشوب الحربين العالميتين.

ولا نأتي بجديد أيضاً إذا قلنا أن الحرب هي احد الأساليب لحل المشكلات أو نقلها (تصديرها) إلى أطراف أخرى، وحتى البلدان التي تعاني من

أزمة في داخل نظامها السياسي، ولا تستطيع تصريفها، تعمد إلى نقل عبئها إلى دول الخارج، فتاريخ النزاعات في العالم وعلى الأقل لما بعد الحرب العالمية الثانية، يوضح بوضوح العلاقة بين قيام النزاعات الحروب من جهة والأزمات.

فالنظام الرأسمالي اعتمد الحروب والأزمات طريقاً لحل مشكلاته الاقتصادية، تطبيقاً لأطروحة جون مينارد كينز في مسؤولية الدولة، في أن تلعب دوراً رئيساً في رفع مستويات الطلب الكلي، وكأنها مضخة رافعة لهذا الطلب، الذي يتراجع على وقع الأزمات الاقتصادية، والحرب العالمية الثانية تعد مجالاً حقيقياً لتطبيق ذلك، فالولايات المتحدة اعتمدت هذا في كل تراجع أو أبطاء في الأداء الاقتصادي، وبخاصة في المراحل التي استكملت أوربا واليابان مرحلة إعادة بناء اقتصاداتها، لهذا دخلت أمريكا في حروب عدة أو أنها ساهمت بإثارتها كيما تستفد من تنشيط قطاع الإنتاج العسكري فيها، فيما ظلت الحرب الباردة معيناً لا ينضب للإنفاق العسكري في مجال التوسع والتجديد والابتكار.

ويوضح الجدول الآتي التلازم مابين الأزمات الاقتصادية واشتعال الحروب، والتي دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مباشرة أو كانت بالنيابة.

جدول (7) متلازمة الأزمات والحروب في الولايات المتحدة الأمريكية

للسنوات 19957-2008

السنوات	مدة الأزمة (شهر)	نوع الحرب
1958-1957	8	الحرب الكورية
1961-1960	10	حرب فيتنام
1970-1969	11	الحرب الباردة
1975-1973	16	الحرب العربية - الإسرائيلية
1980-1980	6	حرب الخليج الأولى
1982-1981	16	حرب النجوم
1991-1990	8	حرب الخليج الثانية
2001-2001	8	احتلال أفغانستان
*2003-2002	9	احتلال العراق
**-2008		العراق وأفغانستان

Source: Business Cycle Expansions and Contractions, NBER Website.2005 -04 -23,http:www.nber.html.

* تدني جميع مؤشرات الأداء الاقتصادي الأمريكي.

** الأزمة مستمرة.

فالإنفاق العسكري الأمريكي الذي بدأ بالانفلات في أخريات عقد الثمانينات من القرن الماضي، لم يكن له ما يبرره واقعياً، فالحرب الباردة وضعت أوزارها، وبدلاً من أن يؤدي الحال إلى خفض الأنفاق العالمي لصالح التنمية، نلحظ تراجع مؤشرات التنمية مقابل تفعيل مؤشرات الأنفاق العسكري،

فالعدو التقليدي الشيوعي أو ما يسميه هنري كيسنجر (**الدب الروسي**) قد انكفأ إلى داخل غابته، فما هو المبرر لتزايد الأنفاق العسكري الأمريكي والعالمي على حد سواء، وطالما أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعيش من دون عدو موهوم، وهو حجر الزاوية في التفكير والإدراك الاستراتيجي الأمريكي، فلابد من خلق عدو جديد، فلكل مرحلة عدواً موصوفاً (**حقيقياً أم مختلقاً**)[17]، فما بعد العدو التقليدي المعسكر الشيوعي، هناك عدواً جديداً هو الإرهاب (**ومن دون توصيف وشروط لهذا العدو**)، إلا أن كل من يعارض مصالح أمريكا يدخل في خانة (تهديد الأمن القومي)، ومن الجدول (8) نلحظ أن الأنفاق العسكري الأمريكي يمر بما يشبه حال الدورة الاقتصادية، إذ توجد علاقة مكينة بين تزايد

جدول (8) الأنفاق العسكري الأمريكي للسنوات 1988 -2007 (مليار دولار)

السنة	الأنفاق الجاري	الأنفاق بأسعار 2005	نسبة الأنفاق/ GDP
1988	293.093	483.994	5.7
1989	304.085	479.060	5.5
1990	306.170	457.648	5.3
1991	280.292	401.949	4.7
1992	424.705	424.705	4.8
1993	402.375	402.375	4.5
1994	288.059	377.867	4.1
1995	278.856	357.382	3.8
1996	271.417	337.946	3.5
1997	276.324	336.185	3.3
1998	274.278	328.611	3.1
1999	280.969	329.421	3
2000	301.697	342.172	3.1
2001	312.743	344.932	3.1
2002	356.720	387.303	3.4
2003	415.223	440.813	3.8
2004	464.676	480.451	4
2005	503.353	503.353	4
2006	527.660	511.187	5.1
2007	640	546.786	6
2008			
2009			
2010	636		

Source: SIPRI, Military expenditure of USA, Table 5.

الأنفاق وحال الاقتصاد والحزب القابض على السلطة، ففي كل دورة يتسلم بها الجمهوريين الإدارة تتزايد مؤشرات الأنفاق العسكري يشكل واضح وكبير، فخلال تولي (بوش الأب) حافظت موازنات الأنفاق العسكري على مستوياتها.

وبما لا يقل عن (400) مليار دولار، وكما هو وارد في السنوات (من عام 1988-1993)، وبواقع (483.994) مليار دولار بالأسعار الثابتة، وبنسبة (5.7٪) منGDP، لتصل إلى (402.375) مليار دولار، ونسبة (4.5٪) من GDP، ثم لتشهد انخفاضاً مستمراً وصل إلى أدنى مستوى له عام 1998وبواقع (328.611) مليار دولار، في حين سجل هذا الأنفاق أدنى مستوى له منذ عقد من الزمن وبنسبة (3٪) من GDP عام 1999، لتبدأ الدورة في التزايد من جديد في عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري (بوش الابن)، وليسجل أعلى مستوى له في تاريخ أمريكا الحديث في عام 2007 وبمبلغ قدره (546.786) مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2005، في حين بلغ (578.315) مليار دولار بالأسعار الجارية، وهو مبلغ يقل قليلاً جداً عن الناتج المحلي الإجمالي لعموم أفريقيا عام 2006، والبالغ (600) مليار دولار، ويتجاوز الناتج المحلي للدول العربية غير النفطية مجتمعة عام 2005.

هذه المستويات غير المسبوقة من الأنفاق، أجبرت العالم وفي ظل خلق الأزمات كآلية أرادت منها أمريكا تبرير تدخلها في شؤون العالم، على الدخول في مرحلة جديدة من تزايد الأنفاق العسكري، وهو ما يعني التفريط بالجهد الإنمائي لصالح الأنفاق العسكري، ومن شأن هذا أيضاً أن رفع معدل العبء العسكري على الشعوب.

لقد حذر ليون تروتسكي من آن (الرأسمالية الأمريكية تطرح المشكلات نفسها التي دفعت ألمانيا نحو الحرب عام 1914، وألمانيا كانت تريد تنظيم أوربا، إما أمريكا فهي تريد تنظيم العالم، والتاريخ سوف يضع الإنسانية في مواجهة انفجار بركان الرأسمالية الأمريكية)[18]، والآن يتحقق هذا التنبؤ؟، فنحن نعيش الذروة الدموية للرأسمالية الأمريكية.

كان مقدراً بحسب الخطاب المبثوث عالمياً، إن يتم التراجع في الأنفاق العسكري لصالح جهود التنمية البشرية، التي تعد فضيحة كبرى في التاريخ الإنساني لكل المتشدقين بالإنسانية وحقوق الإنسان، فالولايات المتحدة تتدخل في اغلب المفاصل المهمة في العالم الثالث، إلا أنها تغض الطرف تماماً عن مستوردات السلاح وبخاصة إذا كانت أمريكية أو غربية.

وما بين سرعة الابتكار والاختراع وارتفاع المكون العلمي والتكنولوجي في مخرجات الإنتاج الصناعي - العسكري فأن سرعة التقادم سوف تزداد طرداً مع كل أنموذج جديد من الأسلحة، وهذا من المؤكد أن يدفع نحو مستويات غير مسبوقة من التسليح، ومن المفارقة أن الدول النفطية العربية تتولى في كل حالة ركود اقتصادي في الغرب أو حالة انتعاش للمورد النفطي وتزايد العوائد النفطية، مهمة رفع مستويات تجارة السلاح ومن خلال عقود استيراد خيالية كما هو الحال في صفقة اليمامة السعودية التي ثبت من خلالها وجود فساد وإفساد في عقودها.

وتكشف معدلات النمو في الأنفاق العسكري العالمي أنها سجلت معدلات اتسمت بالتزايد طوال المرحلة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2007، بيد أنها سجلت أعلى معدل (13٪) في عام 2007 وهو أعلى معدل نمو منذ عام 1980.

جدول (9) الأنفاق العسكري العالمي للسنوات 1988-2007 بحسب المناطق

(مليار دولار)

السنة	أفريقيا	أمريكا	أسيا واقيانوس	أوربا	الشرق الأوسط	إجمالي العالم	نسبة التغير
1988	12.1	525	102	514	41.1	**1195**	. . .
1989	12.2	520	106	498	39.1	**1175**	1.6-
1990	12.5	493	110	468	53.0	**1136**	3.3-
1991	11.2	433	112	. .	59.5	**. .**	. .
1992	10.3	457	118	326	48.7	**960**	. .
1993	10.4	437	121	314	45.0	**928**	3.3-
1994	11.3	414	122	308	43.5	**899**	3.1-
1995	10.7	397	124	283	40.8	**855**	4.8-
1996	10.0	375	128	282	40.2	**835**	2.4-
1997	10.0	376	130	283	44.5	**844**	+ 1.1
1998	11.1	367	132	276	48.8	**834**	1.1-
1999	11.9	367	135	280	48.1	**843**	+ 1.0
2000	12.3	382	139	287	54.3	**875**	+ 3.8
2001	13.5	387	146	288	56.7	**892**	+ 2.0
2002	14.3	431	153	295	54.3	**947**	+ 6.2
2003	14.1	481	160	302	56.0	**1.013**	+ 7.0
2004	15.8	522	166	306	60.3	**1.071**	+ 5.7
2005	16.0	548	176	306	67.2	**1.113**	+ 4.0
2006	15.8	559	186	311	73.9	**1.145**	+2.9
2007	16.8	640	200	319	79.0	**1.339**	+13

Source: Spiri, Table on world and regional military expenditure, 1988 -2000.

ويمكن الاستدلال من الجدول (9) على التزايد المستمر والمنتظم للأنفاق العسكري العالمي من عام 1988-2007، كما ورد بتقرير معهد ستوكهولم السلام العالمي لعام 2008 بدءً من عام 1999، ليتجاوز مستوى الأنفاق العسكري عام 1988، ومن المناسب الإشارة إلى ما أورده تقرير معهد السلام العالمي2008، من أن الأنفاق الغسكري ازداد بنسبة (45٪) عما كان علية في عام 1998، وهي تأتي في المرتبة الأولى على مستوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية (World War II)، وهو يزيد عن الأنفاق العسكري في عام2001 بنسبة (59٪)، وهو ما يعني **(إعادة أنتاج عسكرة العالم)**.

وتشغل مواقع الدول الأكثر أنفاقاً عسكرياً في العالم مجموعة من الدول هي في اغلبها دول متقدمة، وتقف الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه البلدان بمستوى أنفاق يزيد بمقدار (48.6) مليار دولار عن أجمالي أنفاق (14) دولة التي تأتي في قائمة الدول الأكثر أنفاقاً في العالم والتي تنفق ما مجموعة (561) مليار دولار للعام 2006، فالموازنة السنوية للبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) تساوي الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول الاثنتي عشرة أو الخمس عشرة التي تلي الولايات المتحدة، بعبارة أخرى، فأن الولايات المتحدة تشكّل 40-50٪ من الإنفاق الدفاعي في دول العالم الـ (189) كافة.

مما يؤكد أن الولايات المتحدة تقود بامتياز عملية عسكرة العالم لصالح مجمعها الصناعي العسكري من ناحية وللحفاظ على تفوقها المطلق من ناحية أخرى، ودفع البلدان الأخرى إلى مجاراتها في الأنفاق تعد عملية يراد منها إدخالها في نفق يكون من شأنه فقدانها لفرصة تطوير بلدانها وحرمانها من كلفة الفرصة البديلة لو استثمرت هذه الإمكانية لأغراض سلمية ولصالح البشر.

جدول (10) اكبر (15) دولة في الأنفاق العسكري عالمياً للعام 2007

الدولة	الأنفاق (مليار دولار)*	الدولة	الأنفاق (مليار دولار)
الولايات المتحدة	640	ايطاليا	33.1
بريطانيا	59.7	الهند	24.2
الصين	58.3	كوريا الشمالية	22.6
فرنسا	53.6	البرازيل	15.3
اليابان	43.6	كندا	15.2
المانيا	36.9	استراليا	15.1
روسيا	35.4	اسبانيا	14.6
السعودية	33.8		

Source: SIPRI, Year Book 2008, P - 11.

* بالأسعار الثابتة لعام 2005.

والغريب أن السعودية تحولت إلى ترسانة أسلحة وذخائر ومعدات، ومن دون أن تدخل حرب واحدة طيلة نصف قرن، ولكنها تقف إلى جانب اكبر الدول المستوردة للسلاح، وتلاحق أحدث التقنيات التسليحية، حتى أن بعض هذه الصفقات تجري بناء على علاقات سياسية أو مع رموز في أدارة بلدان محددة، ولصالح الشركات التي ترتبط بها هذه الرموز أو أنها ساهمت بإيصالها إلى سدة الحكم.

وبالنسبة لشركات صناعة السلاح الأمريكية ومثيلاتها في الدول الغربية الأخرى، أصبح من الحتم تأمين شروط استمرارية الصناعة، وذلك عبر تأمين اندلاع الحروب، فحالة السلم تمثل العدو الأول لشركات السلاح، ودور شركة هاليبرتون التي أوصلت (ديك تشيني) إلى منصب نائب الرئيس الأمريكي، في إحداث الأزمات والحروب والدفع باستخدام القوة العسكرية، يعد مصداقاً لهذا الدور.

وتدخل شركات السلاح إلى اللعبة الانتخابية الأمريكية لتمويل حملات الناخبين ببضع ملايين الدولارات لتخرج من الدورة الانتخابية ببضع المليارات من الدولارات.

والجدول الآتي يبين اكبر الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح وحجم مبيعاتها الذي يبلغ (131.140) مليار دولار، والتي تهيمن على سوق السلاح العالمي.

جدول (11) اكبر الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح في العالم لعام 2006

مليار دولار أمريكي

المرتبة	الشركة	البلد	حجم المبيعات	الأرباح
1	Boeing	USA	30.690	2.215
2	Lockheed	USA	28.120	2.529
3	Northrop	USA	23.650	1.542
4	Raytheon	USA	19.530	1.283
5	G -Dynamic	USA	18.770	1.856
6	L -3 Communication	USA	9.980	0.526
إجمالي المبيعات والأرباح			**131.140**	**9.951**

Source: SIPRI, Year Book 2008, p -12.

يقال في أمريكا أن الحرب القائمة الآن في العراق وأفغانستان، هي حرب الشركات، فهي أقيمت بدفع من الشركات ولصالح الشركات، ويموِّلها دافعي الضرائب، فالشركات الأمريكية سواء عسكرية أم نفطية أم مدنية جميعاً سعت إلى إيصال رجالاتها إلى سدة الحكم في الإدارة الأمريكية، وقد حضي أقطاب الإدارة بدعم الشركات الكبرى، وهم عتاة التشدد (الصقور) أبراهام، أرميتاج، بنيت، برغنر، بولتون، دوبريانسكي، فوكوياما، كاغن، زالماي خليل زاده (السفير الأمريكي السابق في العراق)، كريستول، بيرل، رودون، رامسفيلد، كارل روف، جينيور، ويبر، ولفوتيز، ولسي، زويليك) هؤلاء بلوبي الموت (The Death Lobby).

ولابد من الإشارة أن الرئيس الأمريكي (بوش) الابن قد جرى دعمه من قبل كبريات الشركات وفي مقدمتها هاليبرتون، التي قدمت دعماً سخياً لحملته الانتخابية بمبلغ (500) مليون دولار، كذلك جرى إيصال نائب رئيس الشركة (ديك تشيني) إلى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وأوصلت شركة شيفرون كونداليزا رايس إلى منصب مستشارة الأمن القومي ثم وزيرة خارجية وهكذا الأمر إلى رامسفيلد وغيره.

وبالتركيز على الولايات المتحدة تبدو هذه المتلازمة مابين الداخل والخارج متجسدة في الحالة الأمريكية، تتوافر مقوماتها في الدفع بها تبعاً لترابط المصالح، وهو ما نجده في تحذيرات القادة الأمريكان، من حدوث الزيجة المطلقة مابين رؤى المجمع الصناعي العسكري والمؤسسة العسكرية والشركات عابرة القوميات، هذا الثلاثي يرى في توسعت المصالح لجني الأرباح آلية مجربة، ومناخ الحرب يمثل فرصة تاريخية لتحقيق أرباح فوق اعتيادية (احتكارية) لشركات السلاح والشركات الأخرى الساندة.

وعلى الرغم من دخول شركات عديدة ميدان الإنتاج العسكري وهو ما يشكل منافسة محتدمة للاستحواذ على الأسواق، إلا أن الملاحظ هو هيمنة أمريكا على تصدير السلاح، فهي تصدر أكثر من ثلاثة أمثال ما تصدره اقرب دوله لها في المبيعات (روسيا)، وهذا يعود في جزء منه إلى أن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية متقدمة على مستوى العالم، بما يقارب عقد من الزمن.

من المؤكد أن جميع الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح قد استفادت من عملية تحول البلدان الاشتراكية السابقة، إذ جرى استبدال أسلحتها الروسية بأسلحة أمريكية وغربية، والشيء ذاته ينطبق على العراق، فقد أمعنت القوات الأمريكية في تدمير جميع الأسلحة بما فيها الدبابات غير المستخدمة أو الصالحة للعمل، وبدأت بالتأثير على الحكومة ووزارة الدفاع العراقية لغرض حصر تسليح الجيش بالأسلحة الأمريكية حصراً.

* * *



الفصل الرابع

تداعيات الهيمنة:
علائم الشيخوخة

الفصل الرابع

تداعيات الهيمنة: علائم الشيخوخة

تمهيد:

لم تعد الأزمات الدورية مجرد اختلالات طارئة في سياق الفعل الاقتصادي سببته عدم كفاية أدوات التضبيط الاقتصادي، تطال اقتصاد رأسمالي يشكل محيط لنواة المنظومة، كما هو الحال في الاقتصاد الفرنسي أو الألماني، بل أن خطورة الأزمة الحالية أنها ضربت بعنف غير متوقع اكبر اقتصاد في العالم والاقتصاد القائد للمنظومة الرأسمالية، وارتدادات هذه الأزمة وصلت إلى اضعف أو اصغر الاقتصادات في العالم، بحيث لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد بمنأى عن الإصابة بأعراضها طالما أن هناك تشابكات كبيرة في أطار الاقتصاد العالمي، وهو ما يساند سرعة انتقال أثار الأزمة.

وعلى الرغم من الاعتراف المستمر بأن الاقتصاد الرأسمالي مجبول على خلق الأجواء الموائمة لظهور الأزمات بشكل مستمر، إلا أن المحاولات لم تنقطع يوماً عن التفكير في التخفيف من آثار الأزمة وتلطيفها، فقد فتحت أزمة الكساد العظيم 1929-1933، شهية التنظير للازمات الدورية، إلا أن كل النظريات التي حاولت تفسير الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها لم تنجح في كبح جماحها، بل

أن من الملاحظ أن مسببات الأزمات الدورية لم تعد متماثلة كما أنها لا تنطلق من قطاع محدد، بل أنها تبدأ بهيئة فقاعة من قطاع معين لتضرب الاقتصاد بأكمله، أي أن نقطة سقوط الأزمة تنتهي بالقطاع العيني (الحقيقي) وهو ما ينعكس بهيئة تراجع في الإنتاج.

إن الأزمة التي تضرب الاقتصاد الأمريكي حالياً هي أزمة متوقع أشار إلى احتمالية وقوعها الكثير من الكتاب والباحثين الأمريكيين بناء على أداء الاقتصاد الأمريكي، وهي ثمن للإمبراطورية، ونُذر للشيخوخة والتدهور، فانعكاس الأزمة كان كبيراً، بحيث طال هذا التشكيك بالفكر الاقتصادي الذي اضعف دور التدخلي الحكومي، الذي عاش في كنفه الاقتصاد الأمريكي لثلاث عقود لاحقة للحرب العالمية الثانية، والتي سميت بالثلاثون الرائعة للنمو الاقتصادي.

لقد كشفت الأزمة الحالية عن وهن وعدم انضباط للأدوات الاقتصادية، وهي نتيجة لحالة التماهل وغض الطرف عن الفساد والتزوير في أداء الشركات، وأضعفت بلا شك من قدرة الولايات المتحدة من السير في مشروعها الإمبراطوري إلى أمام، كما كانت تريد له أن يكون، كما أنها أجبرت الإدارة الأمريكية إلى العودة إلى الاحتماء بالدول الحليفة (الأوربية وغيرها)، لإسناد الدور الأمريكي والتخفيف عن كاهل اقتصاده المترنح في أطار توزيع الكلف المسببة للازمة.

وبالتالي اضعف من إمكانية تسويق الأنموذج الرأسمالي كنظام يعد نهاية التاريخ ومبتغى البشرية، على الرغم من قدرة هذا النظام على التكيف والتصحيح، وهنا وضع مؤسسات ومرتكزات هذا النظام في حرج كبير لتسويق

أفكارها والياتها، ولذلك نلحظ خفوت في الدفع باتجاه التحرير الكامل للاقتصادات وتقزيم دور الدولة ومنع تدخلها والاندماج بقوة متسارعة في الاقتصاد العالمي، على أساس أن التأخر في ركوب قطار الاندماج سيحمل معه كلفة وثمن التأخر، إذ جاءت الأزمة بنتائج عصفت بهذه الأطروحات فقد اتضح أن البلدان التي كانت اقل اندماجاً بالاقتصاد العالمي كانت من اقل البلدان التي تحملت أثارها، وعليه فقد أفصحت هذه عن علاقة طردية بين سعة الاندماج وحجم التكاليف المدفوعة بسب ذلكم الاندماج وبخاصة غير المحسوب منه، وهو ما يجعل البلدان الطرفية في النظام الاقتصادي أن ترتكز على معطى حقيقي للتأني والتحسب في الانفتاح والاندماج.

وقد كشفت كل اجتماعات مجموعة العشرين أو مجموعة الثماني عن التشبث الكبير لأمريكا وأخواتها، إلى حد التهديد بضرورة الفتح المتزايد للأسواق، وعدم وضع قيود حمائية اتجاه انسيابية التجارة الدولية، وهي بهذا تحاول نقل جزء من تكلفة الأزمة/ حل الأزمة عبر آلية التجارة الخارجية كونها وصفة معالجة مجربة أثبتت كفاءتها على مر التاريخ، وهي أداة مجربة أيضاً لنزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز وتوسيع مساحة فعل أدوات الاستغلال الرأسمالية.

لهذا كله فأن الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى، وعلى الرغم من كل إجراءاتها التي سميت جرعات الدعم ومعالجة العجز، والتي تماثل في حقيقة الأمر إجراءات التأميم، لن يكون بمقدورها أن تعبر إلى الضفة الأخرى من دون تكاليف.

المبحث الأول

الاقتصاد السياسي للازمة[1]

لم يعد ممكناً أن يتجنب أي اقتصاد في العالم التأثر بتفاعلات الاقتصاد العالمي المتسارع نحو الاندماج والترابط بقوة، سواءً الايجابية منها أو السلبية، طالما أزداد تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية إلى المستوى الذي أصبح فيه انتقال الآثار المترتبة على أي حالة مجرد ساعات معدودة، وهو الوقت الذي يمكن أن تصل المعلومات إلى المراكز الاقتصادية، ومراكز رأس المال بخاصة، فالحساسية التي باتت تتسم بها الاقتصادات بعضها لبعض سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي تعد جدُ عالية، وأن التفاؤل أو التشاؤم وما يترتب عليها من جدولة التوقعات يعد فاعلاً أساس في مخرجات الفعل اللاحق.

بيد أن القول بمسببات الأزمة وآليات انتقالها، ونمط القرارات المتخذة للحد منها أو محاولة تثبيت أثارها، لا تلغي أبداً أنها أضحت أمراً مفروغاً منه، وهي على الرغم من كل ما يتم حسابه من خفض لانعكاساتها المدمرة اقتصادياً - واجتماعياً، إلا أنها لابد أن تستكمل دورة حدوثها، إذ لا يمكن أن يتم إيقاف الأزمة أو التدهور الحاصل بفعلها، بل جل ما يتم فعله هو تلطيف وتخفيف من شدة الآثار التي تتركها، أو ترميم ما يبقى من الأصول التي سحقتها عاصفة الأزمة.

إن جميع منظري الاقتصاد في العالم الرأسمالي يجمعون على أن هذا النظام قد جبل على خلق الأزمات، بل يذهب بعضهم إلى أن النظام الرأسمالي حامل للازمات مثلما تحمل السحب المطر، وفيه سنوات عواصف شديدة، إلا أنها قد تختلف في البدايات والحدثان، فقد تبدأ الأزمة من هذا القطاع أم ذاك، مثلما هو

جسد أية دولة فهناك مناطق رخوة، يمكن أن تكون هي مكمن الخطر، كونها لم تكن قد تحسبت لما يمكن أن يحدث عندما تضعف آليات الضبط الاقتصادي، التي يعتمدها كل نظام وبالتالي كل دولة.

فالاقتصاد الأمريكي مر بأزمات عدة كان أولها وأعنفها عام 1929-1933، ففي يوم الاثنين 24 تشرين الأول عام 1929، والذي سمي بيوم الخميس الأسود، تم طرح (19) مليون سهم للبيع دفعة واحدة، وبفعل المضاربات أضحى العرض اكبر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم، مما أدى إلى عجز الرأسماليين عن تسديد ديونهم وهو ما تولد عنه سلسلة أفعال عنيفة، منها إفلاس البنوك وإغلاق المصانع والمؤسسات، ولم يستطع مؤشر داو جونز من استعادة مستواه إلا بعد (20) سنة، وعادت ظاهرة انهيار الأسهم مرة أخرى في عام 1987، بمقدار (22.6٪) وسمي بيوم الثلاثاء الأسود، والأزمة العالمية الحالية هي امتداد لظاهرة العواصف التي تجتاح الاقتصاد الرأسمالي دورياً، ويجمع الاقتصاديين على أن هناك مسببين أساسيين لهذه الأزمة وهما:

الأول: التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على سداد القروض والتي قدرت بنحو (1.3) تريليون دولار.

الثاني: المسببات الظاهرية لهذه الأزمة هي ما يسمى (التوريق - أو التسنيد)، من خلال تجميع الديون العقارية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عبر الأسواق المالية العالمية.

ولما كانت آليات التضبيط الذاتي للسوق الرأسمالي تاريخياً، غير قادرة على التنبؤ بحدود التفلت فيها، وأنها ذاتياً غير قادرة على إدامة الضبط في النظام الاقتصادي باستمرار، فأن إمكانات ظهور النقائص في أداءها أو فشلها في

إحداث التوازنات المفترضة، لهذا فمن الطبيعي أن تصبح عاجزة تماماً عن أدارة الأزمة، وإيقاف التدهور والتهتك في الأصول الرأسمالية.

وهذا مثلما يحدث في القطاعات غير الحقيقية (المالية مثلاً)، فأنها سرعان ما تطول القطاعات الحقيقية (القطاعات الإنتاجية)، وهنا تصبح أداة هدم ولكن غير خلاق، وهو مكمن الخطورة في الأزمة الاقتصادية، لأنها سوف تسحب هذه الإضرار، بهيئة بطالة وفقر وتهميش، وتردي للأحوال الاجتماعية واتساع دائرة الحرمان في المجتمعات، ناهيك عن الإخلال بمنظومة القيمة الرأسمالية على الأقل بشكلها (في دول المراكز)، تبعاً لحجم الأصول وارتفاع أقيامها، والمستندة بالأساس إلى كبر المكون الرأسمالي - التكنولوجي - والعلمي، لهذه الأصول.

إن التهتك في القطاع العيني (الحقيقي) يلقي بظلاله القائمة على كامل اللوحة الاقتصادية - الاجتماعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة، ويتجاوز هذا إلى المكانة السياسية، إذ من الممكن للازمة الاقتصادية أن تعمل على كبح الممكنات السياسية للدول، وإجبارها على إعادة أولوياتها بناءاً على ضغط العامل الاقتصادي.

وعلى الرغم من الأزمة الحالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي وهو الأكبر عالمياً، فان هذه الأزمة لم تكن حدثاً تصادفياً غير متوقع، بل هو نتاج أزمات ارتدادية عديدة طالت هذا الاقتصاد على خلفية أوضاعه مذ زمن ليس بالقصير، ولا نبالغ أن قلنا أن جذر هذه الأزمة يعود إلى أكثر من عقدين من الزمن، وهي تأتي في أطار ما يسمى بالأدب الاقتصادي المعني بالأزمات، بدورات كوندراتيف (نسبة إلى الاقتصادي الروسي - كوندراتيف)[2]، وعمر هذه الأزمة مابين (50-55) سنة، تتوزع على أطوار عدة، تتخللها أطوار

انتعاش وصعود وأطوار أزمات وركود، إلا أنها في النهاية تصل إلى أفق مسدود، لا يمكن أن يتم التخلص منها إلا بفتوحات تكنولوجية، أي ولادة صناعة أو تكنولوجيا جديدة رائدة، تحمل على أكتافها قيادة النمو الاقتصادي والانتعاش المفضي للخروج من الأزمة، ولهذا نلحظ هناك أطروحات من المؤسسات الفكرية الرأسمالية، تبشر بأن حل الأزمة سوف يكون على يد التكنولوجيا الإحيائية.

وتبدو الأزمة الحالية في مظاهرها ذات أبعاد اقتصادية صرف، إلا أننا نقول أن السياسة ما هي إلا اقتصاد مكثف، وعليه فقد تتداخل عوامل عدة، لتهيىء الفرصة مناسبةً لظهور أعراض الأزمة، فمن الممكن أن ينظر إلى الأزمة من جوانب مختلفة تبعاً لزاوية نظر الباحث لها، وكأنها هرم له أوجه عدة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الجامع لكل هذه الرؤى والتحليلات أن الأزمة تطول وتضرب كل المجالات.

والتحليل البنيوي (الهيكلي) للازمة لابد وأن يطول القصور التراكمي لعوامل التثبيط في الأداء الاقتصادي - السياسي على حد سواء، فلا يمكن أن لأي اقتصاد أن يديم بكفاءة الأنفاق العسكري المتصاعد من دون كلفة تذكر، وكلما جرى الامعان في ذلك، كلما ازدادت الصعوبة في التصحيح لمسارات الأداء الاقتصادي، وأن إغماض العين عن الظواهر التي تظهر علائم أو نذّر الأزمة، يعد مجانبة للحقيقية وتنصل عن المسؤولية، فالتأجيل المتعمد في الإفصاح وقبول ظواهر الأزمة، يشكل قيداً إضافياً، من شأنه أن يعظم من التكاليف الاقتصادية والسياسية وحتى المجتمعية.

فالعقلانية المفترضة في كل أداء وبخاصة الاقتصادي منه، تفترض بالحتم، الوقوف عند كل الظاهرات الحادثة في مجرى الحياة الاقتصادية، وهو ما تم إغفاله

تماماً، في حالة الأزمة الاقتصادية التي حدثت ابتدأ في الاقتصاد الأمريكي، ومظاهر تموضع هذه الأزمة قد تراكبت على بعضها، لتشكل مزيجاً متداخلاً حد الزيجة المطلقة، في التغذية الخلفية والأمامية لها، بحيث يبدو صعباً أن تفصل عوامل التأثير والتأثر بعضها عن البعض الأخر، كيما يكون ممكناً معالجة أعراضها كلاً على حده، والفشل في التراخي عن إجهاض تكور الأزمة وللمة أعراضها، قد أضاف بعداً تعقيدياً إزاء الآتيان بحلول ناجعة وناجحة لمعالجتها أو التخفيف من أثارها.

إن الاقتصاد الأمريكي قد أفنى عصر شبابه ونضجه بسرعة، وبانت عليه الشيخوخة المبكرة[3]، إذ كان منتظراً أن يتحمل هذا الاقتصاد التطلعات المفترضة استراتيجياً، لبناء الإمبراطورية الأمريكية، وهي الساعية أخطبوطياً إلى الإمساك بكل ممكنات القوة (الاقتصادية -السياسية -العسكرية...الخ)، في أن تكون (Super Power)، كشرط وحيد وكافي لإثبات القدرة الأحقية في سيادة العالم والهيمنة عليه، ولتجعل فعلاً أن القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً بامتياز، ولكن كما هو معروف أن حصاد البيدر ليس بالضرورة يأتي مطابقاً للحصاد على الورق.

إن سعة التهتك بالمنظومة الدولية على خلفية القطبية المتفردة، واستفحال الدفع السياسي المغذي للتطلعات المافوق إمبريالية، والتي حملها اليمين المتطرف من أدارة ريغان إلى أدارة بوش الابن، قد حملت في حناياها، شيءً من الغلواء على حساب الواقعية والعقلانية، لذلك نلحظ طوال السنوات الممتدة من عام 1982 إلى 2008، تصاعد الأنفاق العسكري الأمريكي، وعسكرة غير مسبوقة للعالم لا يمكن حدوثها إلا في ظل حرب عالمية، وهو ما حمل الاقتصاد الأمريكي

أعباء كبيرة، بدا من غير الممكن أن ينهض بها، في ظل تنافس شديد من القوى التي تتصاعد قدراتها باستمرار.

عليه فالتوهم بإلقاء مسببات الأزمة على هذا القطاع أم ذاك، لا يتواءم مع منطق الأشياء، فالأزمة كامنة في صلب النظام الرأسمالي وهو على طول تاريخه الممتد، ومنذ تسجيل أول أزمة عام 1804، وإلى الآن عاجز عن خلق منظومة متكاملة لردع الأزمات، وهي تتمترس وراء هذا القطاع أو هذه الظاهرة، كونها المكان الأضعف الذي من خلاله، يمكنها الولوج، إلا أن هذه القطاعات تظل مضيفات وسطية للازمة، وان ساكنتها مؤقتاً، ولهذا نلحظ أن أزمة 1929 ظهرت ابتدأ من سوق الأوراق المالية، والأزمة الحالية 2008 ظهرت هي الأخرى من قطاع العقارات.

وتذهب اغلب التحليلات إلى قشور الأزمة وليس إلى لبها، فالأزمة تظل تطال الاقتصاد الرأسمالي باستمرار ومن دون انقطاع، وهي قد تقصر زمنها أو تنتقل مابين هذا المفصل الاقتصادي إلى سواه، تتم معالجتها تارة بالوسائل المالية والأخرى بالنقدية، تارة تتدخل الدولة بقوة وأحرى تنسحب، ولكن الثابت في كل ذلك، إن هذا الاقتصاد باليات العرض والطلب (ميكانزمات الأسواق) وبريادية القطاع الخاص، قد فشلت مرات عدة في ضبط إيقاع الاقتصادات المنتمية لهذا النظام، وبالتالي العجز عن المعالجة من دون استدعاء الدولة، بقدرتها كونها السوق الأعظم على حد التعبير الخلدوني، في أن تتحمل فشل وعنف السوق والغلو في الاعتماد على قرارات الأفراد والمؤسسات الخاصة، وهمجية رأس المال الاحتكاري المعولم في استجلاب الأرباح، حتى وأن تم ذلك بوجه غير أنساني، ناهيك عن حالة التضليل التي تعتمدها الكثير من الشركات الرأسمالية تجاه حاملي الأسهم والسندات، مما يؤشر من دون أي لبس أن

الترتيبات المعتمدة تجاه الأنشطة المالية في الدول الرأسمالية بما فيها قلعة الرأسمالية (أمريكا)، غير شفافة وتضليلية ومنفلتة، وتدفع شعوب العالم فاتورة هذا الانحلال المؤسساتي في دولة المؤسسات.

إن التحلل الذي أقدمت عليه أمريكا عام 1971، من شروط وضوابط الدولار كعملة تسويات دولية وفقاً لاتفاقية بريتون وودز، كان يحمل في طياته خطورة كبيرة على الاقتصاد العالمي، إذ وفرت أمريكا لنفسها أمكانية أضافية في خفض الأعباء الاقتصادية، وهو تجاوز حتى على الفلسفة الاقتصادية التي تحملها المدرسة النقودية، مدرسة اليمين المتطرف، والمؤسسات المشايعة لها.

إذ كشفت الأزمة الأخيرة عن ضخ مئات الترليونات من الدولارات الأمريكية، في الأسواق المختلفة تجاوزاً على الثوابت الاقتصادية، فالكتلة النقدية (الدولارية) بمقدورها أن تغرق العالم بعشرات الأزمات الاقتصادية، فهذه الكتلة هي اكبر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم بعشرات المرات، واكبر من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بمئات المرات، وهو يبتعد عن الناتج الحقيقي وغير مرتبط به، مما يؤشر أن الرأسمالية قد انتقلت إلى طور جديد، يتمثل باستخدام رأس المال لاستدامة النمو، وأنه مصدر خلق الثروة.

هذا يمثل موقفاً ورؤية ارتدادية، فقد تطور الفكر الاقتصادي لينتقل من عد التجارة مصدر للثروة عند الرأسماليين التجاريين، إلى أن الإنتاج على يد الكلاسيكيين الأوائل (أدم سميث - ديفيد ريكاردو)، هو المصدر الحقيقي لخلق الثروة، وهو ما مثل تقدماً إلى أمام، وهذا هو الفهم الذي ساند توجهات الرأسمالية الصناعية في بواكير نشأتها ونضجها، ولكن تطورات نمط الإنتاج الرأسمالي في الانتقال من طور إلى طور أكثر قدرة على نزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز، بالاستفادة من تباين القيم مابين المراكز

والأطراف، والمتأتي من سيادة قانونين للقيمة في الحياة الاقتصادية المعاصرة، قد يسر ما يسمى (**بأميلة الاقتصاد العالمي**)، وبذلك خرجت حركة رأس المال والتحكم فيها من الحكومات/ الدول إلى الشركات، وهو ما يعد واحداً من مسببات الأزمة الحالية، ومن الممكن أن يكون كذلك لأزمات قابلة.

إن الاقتصاد السياسي للازمة الحالية، لا يمكن له أن يعطي تحليلاً موضوعياً ورصيناً، من دون أن يذهب إلى تحليل الأبنية الحقيقية لظاهرة الاعتياش الطفيلي للاقتصاد الأمريكي بخاصة والرأسمالي عامة، على حساب المجتمعات الأخرى، فالاستهلاك الواسع وحال الرفاهية التي تعدها أمريكا حقاً مكتسباً لها، كون عملتها هي العملة الدولية، تتم على حساب إفقار مجتمعات أخرى، وأن حالة إدامة أنماط الاستهلاك المنفلت في مجتمعها، لا تتم من دون استخدام عنصر القوة والسلطنة.

فالتضخيم المبالغ فيه للسيولة الدولارية في الحياة الاقتصادية العالمية، يتم من دون أية تبعات على الاقتصاد والحكومة الأمريكية، وهو سلوك إمبراطوري، يفند قدرة هذا البلد على قيادة العالم من دون كلف اقتصادية واجتماعية تطال ملايين البشر.

وعليه فأن هذه الأزمة لن تكون الأخيرة، وستلحقها أزمات أخرى، وفي كل أزمة هناك أعداد كبيرة من البشر تكون مستعدة لدفع تكاليف جشع رأس المال، ولا يمكن أيضاً أن نقول بانهيار النظام الرأسمالي، لأن هذا النظام لم يستهلك مرحلته التاريخية بعد، ولكنه سيظل ينوء تحت وطأة أزماته البنيوية الضاربة في جذوره، وتبعاً لذلك فأن أعمام الفقر (**الفقر المعمم**) سيظل يتسع باستمرار، ملقياً بملايين من الشعوب النامية الفقيرة خارج حركة التاريخ.

المبحث الثاني

الفيض الدولاري الهائم

من المناسب العودة إلى التاريخ تعد عودة ضرورية بغية فهم صيرورة الأهمية التي استطاع الدولار من الاستحواذ على مكانته العالمية، فكل ما حصل جاء على أعتاب الحروب التي خاضتها الدول الرأسمالية فيما بينها للاستحواذ على المستعمرات وتحقيق الهيمنة بعد ما اتضحت علائم الانكفاء في مكانة بريطانيا، وللتخلص من عبء المرحلة التاريخية وحالة الترهل في أداء الإمبراطورية البريطانية، فقد مثلت مراجعة نتائج الحرب الأوربية - الأمريكية (الحرب العالمية الثانية)، لحظة تاريخية ومفصلاً هاماً ولحظة انقطاع مابين زمنين مختلفين، قائمين على فهم مختلف ونظرية مختلفة فما بين نظرية تمجد الحرية الاقتصادية من دون حدود وتنظر إلى النقد كوسيلة لتسهيل التبادل، جاءت النظرية الكينزية مهاجمة لكل أسس النظرية الكلاسيكية ومتجاوزة لأطروحاتها في مجال وظيفة النقود كونها تمتلك في ذاتها قيمة ولها وظائف تختلف عما هو معروف.

لقد جاءت نتائج الحرب جميعاً في صالح الولايات المتحدة التي كانت تنتظر هذه اللحظة التاريخية، لتستفيد من إزاحة بريطانيا ولتستخلف حتى أدواتها الاقتصادية، ولهذا فقد خرج الاقتصاد الأمريكي كأقوى اقتصاد عالمي بعدما وضعت الحرب أوزارها، وتم وضع شرط حصة الإنتاج المحلي كنسبة من الإنتاج العالمي في اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في أمريكا عام 1944، وهذا من المنطقي جداً أن يكون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدمير الذي لحق بكل الدول الصناعية (فرنسا - بريطانيا - ألمانيا - ايطاليا - اليابان) آنذاك،

وهـذا كلـه جـاء نتيجـة الانتعـاش الاقتصـادي الكـبير الـذي تحقـق للاقتصـاد الأمريكي، نظراً لازدياد الطلب الخارجي على سلعه وبخاصة الصناعية والحربية، لقد خدمت الجغرافيا الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً بسبب بعدها عن مسـرح العمليات العسكرية، وثانياً أنها اختارت الوقت المناسب للتدخل بعـدما قـرأت جيداً مآل الحرب واتجاهاتها وضمنت أنهاك جميع الدول المتحاربـة، ولهـذا جـاء الإقرار على الدولار مقياساً لتبادل العملات إلى جانب الذهب في ذلك الوقـت يعد منطقياً وطبيعياً[4].

قبل اتفاقية بريتون وودز 1944 لتنظيم الحياة الاقتصادية لمرحلـة مـا بعـد الحرب، كانت جميع العملات التي تمثل الاقتصادات الرأسمالية القوية في البلدان المركزية عملات محلية، ومعادلها الذهب وفقاً لاتفـاق دولـي، أي أن كـل عملـة ورقية لها مضمون ذهـبي، وبموجبهـا تلكـم الاتفاقيـة تم أقـرار الـدولار كعملـة تسويات دولية، فحدث أمر خطير لم تظهر تداعياته فوراً، بل تم ذلـك بعـد عـدة عقود، وتجلى في عدم اعتماد الذهب كمعـادل وحيـد للعمـلات المحليـة، بـل تم الاتفاق على أن يكون المعادل هو الذهب والدولار الأمريكي معاً.

هذا الأمر جاء متناغماً تماماً مع سعي الولايات المتحدة للخروج إلى العالم بقوة، وكيما تقود العالم بلا حدود، وبهذا تحول الدولار من عملة محلية إلى عملة عالميـة، في ظـل التأكيـد علـى أن يغطـى الـدولار بالـذهب، وأن تجـري عمليـة الإصدار من بنكين فيدراليين وهـو امتيـاز خصـت بـه الولايـات المتحـدة كـون عملتها هي العملة العالمية، وتبعاً لذلك كان من المفترض أن يـتم الإقـرار علـى صيغة مناسبة لضبط الإصدار النقدي الدولاري، علـى وفـق حجـم المعـاملات الدولية وتطور التجارة الدولية ومقروناً بحجم الناتج العالمي، لاسـيما وأن هـذا الإصدار كان يجري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كانت البلدان الأوربية منشغلة بإعادة بناء اقتصاداتها التي أنهكتها ودمرتها الحرب، فأن مشروع مارشال لإعادة أعمار أوربا جاء لتأكيد سطوة الاقتصاد الأمريكي والدولار، وهو ما لم يحض باهتمام الدول الأوربية إلا متأخراً، لاسيما وأن بريطانيا قد استمرت في اعتماد عملتها الجنيه الإسترليني كشيء من السيادة وليس لاعتبارات أخرى.

وباكتمال إعادة أعمار أوربا وتعافي اقتصاداتها حتى منتصف الستينات، بدأت أثار الدولار تظهر بشكل سلبي على اقتصادات الدول الأوربية، لاسيما وأن نزوح الذهب باتجاه أمريكا قد تم قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما افرغ الدول الأوربية من احتياطياتها الذهبية لصالح أمريكا.

لقد صاحب الانتعاش الاقتصادي في أوربا في عقد الستينيات من القرن العشرين وازدياد حركة التجارة الدولية، بداية تراجع حصة أمريكا ووزنها الاقتصادي في العالم، إلا أن موضوعة ضبط الإصدار النقدي الدولاري للعالم الخارجي لم تكن تحده حدود.

إن غياب وسائل الضبط لكمية وحركة النقد العالمي وعدم الاهتمام بقياس وتقدير حجم الكتلة الدولارية المطلوبة فعلاً للتداول العالمي، قد يسر للبنك الفيدرالي الأمريكي عملية الإصدار النقدي من دون تغطية ذهبية كافية، ساند ذلك بلا شك سطوة أمريكا في الميدان العالمي وقيادتها المنظومة الرأسمالية إزاء العدو الاستراتيجي المنظومة الاشتراكية، واصطفاف الدول الأوربية واليابان خلفها.

إلا أن هذه الحالة لم تستمر فالدول الرأسمالية متى ما خرجت من أزماتها تعود بقوة إلى التنافس، فالرأسمالية تحت أي عنوان هي مجبولة على المنافسة

للهيمنة على الأسواق والتوسع وجني الأرباح، ولما كانت فرنسا حاملة لمشروع الفكاك من قبضة أمريكا (مشروع ديغول مع تطلع من وراء الستارة لألمانيا كذلك)، فقد جرى الانتباه إلى الكتلة الدولارية الضخمة التي كانت تضعها الدولة القائدة في التعاملات الدولية، من دون العودة إلى الأرصدة الذهبية وهو ما يعني أن الدولار الورقي من دون الذهب، قد أصبح فعلياً يحمل قيمة اسمية وليست حقيقية.

إلا أن تجليات اللحظة الراهنة للوقوف بوجه استغلال الولايات المتحدة لعملتها الدولية تبلور في نهاية عقد الستينات من القرن العشرين، في أطار مراجعة السلوك النقدي لأمريكا، في أطار الاستدلال على مصادر الانتعاش في الاقتصاد الأمريكي وشيوع أطروحات المدرسة النقودية التي تزعمها (مليتون فريدمان)، احد ابرز الاقتصاديين الأمريكان المعاصرين، والذي أشار فيها إلى غياب التناسب مابين عرض النقد (الإصدار النقدي -الدولار)، وما بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للسنوات 1960 -1965، لانفلات العرض النقدي في أمريكا وهو ما خلق سيولة نقدية كبيرة ودفع إلى حدوث التضخم في الاقتصاد الأمريكي.

لذلك كانت أولى الاحتجاجات قد جاءت من الفرنسيون في أواخر الستينيات، وطلبوا استبدال كل الدولارات الموجودة في البنوك الفرنسية بالذهب، وهو ما أحرج الموقف الاقتصادي للولايات المتحدة نتيجة الموجه العارمة التي اجتاحت أوربا للتخلص من الدولار والحصول على الذهب، وهو ما أدى إلى نزوح كميات كبيرة من الذهب خارج الولايات المتحدة مما يؤشر تراجع الثقة بالدولار، وهو ما حدا بإدارة الرئيس ريتشارد نيكسون ابتداع حلاً لا يتناسب مع الثقة التي منحها العالم لأمريكا في تسمية عملتها (عملة التسويات

الدولية)، إذ أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون قراراً بفك ارتباط الدولار بالذهب اعتباراً من 17 أب 1971، متخلصة من عبء نزوح ذهبها إلى أوربا والعالم، إلا أنها ضمنت بقاء الدولار عملة عالمية أو على الأقل أن تسعير النفط يتم بالدولار، وهو ما تعده أمريكا خطاً احمر، فهي قد تشن حرباً بلا هوادة ومهما كانت تكلفتها، إزاء كل من يحاول أن يغير أو يستبدل تسعير النفط بغير الدولار.

إلا أن التشكيك وعدم الثقة بقدرة الدولار في أن يكون عملة تسويات دولية يتم من خلاله ضبط مسار النظام النقدي لما بعد الحرب العالمية الثانية، لم يتم إسناده بإجراءات معززة لضبط السيولة الدولية وإعادة التناسب، فقد تواصل الضغط الأمريكي على الدول الأوربية من اجل لجم محاولات شق عصا الطاعة عنها، وعاجلت الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصادات الرأسمالية بقوة، متوسمة بالتزاوج الشاذ ما بين التضخم والركود (Stagflation)، والذي ساكن تلكم الاقتصادات طوال عقد من الزمن، فقد ألقيت بتبعاتها تعسفاً على منظمة أوبك على خلفية إعادة تسعير نفط بلدان المنظمة، بشكل يتناسب مع مستويات التضخم التي تضرب السوق الدولية.

ومن اللافت للأمر أنه بدل من أن تعود الولايات المتحدة لتقنين إصدار الدولار، اندفعت بقوة أكبر مما سبق لتغرق العالم بمليارات الدولارات، ربما بسبب تخلصها من أي قيد؛ مما أدى إلى زيادة الكتلة الدولارية الورقية بشكل كبير، وهو ما أشاع تضخماً عالمياً، ترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للدولار رافق ذلك قيام الإدارة الأمريكية بتخفيض القيمة الاسمية للدولار، وهو ما نفع الولايات المتحدة في تخفيض القيمة الحقيقية للاستثمارات الداخلة ولأسعار النفط، على الرغم من أن أمريكا تحصل على النفط مقابل سنتات هي التكلفة

الحقيقية لطبع الدولار، ولكن الأسواق كانت حينها قادرة على امتصـاص هـذه الكتلة الورقية المالية الكبيرة، التي كانت تدور في فضاء الاقتصاد العالمي.

صاحب ذلك صعود قوي للاقتصـاد اليابـاني كاقتصـاد نـاهض ومعتمـد على قوة تكنولوجية كبيرة، وعلى الجانب الأخر هناك مجموعة البلـدان المصـنعة حديثاً، والتي بدت تتلمس طريقها نحو السوق العالمية من خـلال بنـاء قطاعـات صناعية موجهة نحو التصدير، والتي كانت أبرزها كوريا الجنوبية، إما الصين فهي في طور المعافاة من تراث الثورة الثقافية الماوية وعصابة الأربعة، وصعود الاقتصـاد الألماني الذي رافقه فيما بعد توحد الألمانيتين، هذا كله على الرغم من أنه اقتطع جزءً مهماً من حصة وثقل الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي، إذ بلغت نسـبة الناتج المحلي الإجماليGDP من أجمالي الناتج المحلي العالمي (18%)، بعدما كـان عند نهاية الحرب العالمية أكثر من (30%)، في حين ارتفعت حصـة اقتصـادات أوربا مجتمعة بعد معافاتها لتشكل ما نسبته (27%) من الناتج المحلي العالمي.

هذا كان كفيلاً بإعادة حسـابات اتفاقيـة بريتـون وودز علـى الـرغم مـن الأمريكان تخلوا عملياً عنهـا عنـد أول محاولـة جـرد حسـاب، ومـن المؤكـد أن الأمريكــان كــانوا مســتعدين للتخلــي عنهــا في أي وقــت طــال أم قصــر، فالإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية قد بنيت أساساً على الإمكانية القصـوى في استلاب ما يمكن استلابه، وهي لا تأبه بأية تكاليف تدفعها المجتمعـات الأخـرى حتى وأن كانت متحالفة معها.

ومن المؤكد أن عملية إغراق العـالم بالـدولار الأمريكـي لم تكـون خـارج حسابات أمريكا، أو أنها لم تنتبه له فيما مضى، بل نعتقد أنها آلية تم اسـتخدامها لإجبار الآخرين مهما كانت نواياهم ومصادر قوتهم من قبـول الـدولار، مثلمـا

هو الحال الآن، فلا يعد منطقياً للصين القبول بانهيار الاقتصاد الأمريكي، وهي القابضة على اكبر احتياطي دولاري خارج الولايات المتحدة والذي يقدر بـ (2) تريليون، ناهيك عن أنها الدولة الأولى في التعامل بسندات الحكومة المركزية الأمريكية.

إن الإشكالية التي خلقتها الولايات المتحدة طوال أكثر من نصف قرن من اعتماد عملتها كعملة دولية، أدخلت العالم في نفق كبير ومظلم إذ يبدو صعباً الآن المحاججة مابين التراث الفكري الاقتصادي والنظريات، الذي تفرضه المؤسسات الدولية برغبة أمريكية على الدول الأخرى وبخاصة النامية منها، ومابين طبيعة السياسات التي تتخذها اقتصادياً والتي تسجل افتراقاً صارخاً، فبينما تشترط توصيات المؤسسات النقدية للبلدان النامية اعتماد الانضباط النقدي والمالي، فإن اكبر اقتصاد في العالم، والذي يصدر التضخم والفوضى الاقتصادية ويلقي بحمم الأزمات على مختلف اقتصادات العالم لا يخضع لأي انضباط نقدي.

فالنظريات الاقتصادية الأحدث والموضوعة من قبل اقتصاديين أمريكان لا يشك برأسماليتهم، تشير إلى أن أية كتلة في التداول لابد أن تساوي كتلة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة كمعيار زمني درجت نظم الحسابات القومية على اعتماده، منسوباً إلى سرعة تداول النقد خلال السنة ذاتها، وهذا الفهم ظل ملازماً لكل المدارس الاقتصادية الراسمالية مع تطويره باستمرار، إلا أن الملاحظ في ذلك هو أنه ينطبق على كل البلدان، إلا أمريكا فهي تعفي نفسها منه.

ولو تم قبول المنطق الاقتصادي السابق، والذي يحضا بالقبول بالإجماع ما بين الاقتصاديين على مختلف مشاربهم ورؤاهم وإيديولوجياتهم، فأن جرد

الحساب الاقتصادي لابد من أن يسعى إلى عملية حسبة بسيطة تقارن مابين حجم الناتج الإجمالي العالمي، حتى في ظل الأخطاء (والمتمثلة بغياب الدقة والازدواج في الحساب أو التضخيم المتعمد) التي ترافق طرق هذا الحساب، فأن التقديرات والذي يقدر بحسب المتاحة ما يقارب (60) تريليون دولار أمريكي.

ويجمع المتخصصين في الحسابات القومية أن الناتج العالمي بحدود (40-42) تريليون دولار، وأن التقدير يذهب إلى أن حجم الناتج الذي يتم تبادله بالدولار يقترب من النصف (20-21) تريليون دولار، فأن سرعة النقود هي من المؤكد تتجاوز الواحد الصحيح، وعلى وفق هذا فأن المعادلة الحسابية التي توصل التي توصل إلى هذه النتائج تشترط أن تكون كتلة النقد في التداول اقل من كتلة البضائع (السلع والخدمات) المنتجة خلال المدة الزمنية المقررة.

هذه الحقيقة تستلزم أن تكون الكتلة الدولارية المتداولة أقل من (21) تريليون دولار (أي أن عرض النقد بمعناه البسيط من الدولار الورقي).

وبالعودة إلى حال الاقتصاد العالمي وبدءً من عام 1995، فأن الكتلة الدولارية التي جري تداولها في الاقتصاد العالمي تجاوزت (300) تريليون دولار، وهو ما يعني أنها أكثر مما هو مطلوب لتغطية نسبة الناتج الحقيقي المتداول بالدولار بأكثر من (15) اضعاف، فيما تشير التقديرات أبان الأزمة المالية الحالية أن الكتلة الدولارية حوالي (700) تريليون دولار، وبأكثر من (35) ضعفاً[5].

وهنا فالدور الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة لم يعد أنتاج السلع كباقي الأمم، بل مجرد أنتاج العملة، بحسب أيمانؤيل تود.[6]

صاحب هذا الانفلات في الإصدار الدولاري انفلات مماثل في الإقراض (الميسر)، وضعف آليات التضبيط للإدارة المالية للمصارف وعدم اعتماد المعايير

في اتفاقية بازل (1&2)، والتي ترتب عليها عدم كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر وفقاً لمحددات لجنة بازل، مع شيوع ظاهرة التوريق غير المنضبط والتي كان من نتائجها التساهل في معايير ضمان الاكتتاب في سوق الرهن العقاري الأمريكية، من خلال التوسع بالتوريق من دون ضوابط محددة والتي شملت حتى الذين ليس بإمكانهم تسديد القروض[7].

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى مجتمع الاستهلاك الواسع بحسب أطروحة (والت روستو) وتطبيقاً للنظرية الكينزية في تفعيل الطلب الكلي، دفعها إلى تخفيف الرقابة وتلبيةً لمصالح رأس المال الاحتكاري في سلوكه لاستغلال أموال الطبقة الوسطى والدنيا، فسلسلة الرهن العقاري في ظل غياب الرقابة والتي تبلغ أقيامها الحقيقية (50) تريليون دولار، وصلت إلى أكثر من (150) تريليون دولار، فيما تتعامل الأسواق المالية (البورصات) يومياً بحوالي (1.5) تريليون دولار، وحوالي (500) تريليون دولار سنوياً.

ويندرج التساهل الأمريكي تحت بند امتصاص الكتلة الدولارية الدائرة في الاقتصاد العالمي، من ناحية، ولتعويض نقص الادخار المحلي (العائلي)، لاسيما وأن ورطة الاقتصاد الأمريكي تعد نوع من الإشكالية التي يصعب معها الحل إلا في الإطار الجذري، فأن الرفع المتعمد من خلال التنظيمات لدوافع الاستهلاك كتعبير عن رفاهية المجتمع الأمريكي، قد ترتب عليه، توجه جل الدخول المستلمة إلى الاستهلاك، مما يعني انخفاض حصة الادخار، فكل زيادة في الميل للاستهلاك، لابد من أن تكون على حساب الادخار المتحقق في الاقتصاد الأمريكي، فقد هبط معدل الادخار من (7.7٪) عام 1990 إلى (0.2٪) في عام 2004، وإلى معدل سالب في عام 2006، والمنطق الاقتصادي المثبت أن معدل

الادخار من شأنه أن يحدد معدلات النمو في الأجلين المتوسط والطويل، كون النمو ظاهرة في الآجل غير القصير[8].

ولا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاد الاتجاه الذي اعتمدته الولايات المتحدة وحركة رأس المال المعولم، من توسيم طبيعة الثروة ونقلها من حيز الإنتاج إلى رأس المال، إذ تجري عملية آميلة كبيرة وواسعة في العالم، ولهذا نشهد اختلافاً واسعاً في حركة أسواق رأس المال (البورصات)، وتجاوزها على القوانين الاقتصادية الضابطة لحركة الاقتصاد، ومنها التناسب مابين الكتلة النقدية والكتلة السلعية، هذا التناسب هو الذي يضمن لعملية التدفق الدوري (التيار النقدي - التيار السلعي) من العمل بانسيابية ودون عراقيل أو كوابح، إلا أن البورصات الأمريكية وعلى خلاف تاريخية سلوكها، لم تصل إلى الحد التناسبي (1) كتلة سلعية إلى (25) كتلة نقدية، إذ تشكل المضاربات 90% من حجم معاملاتها، وهو لم يكن كذلك على الأقل قبل عام 1995.

وإذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة الطوفان الدولاري الورقي في العالم، وهي كتلة يصعب التخلص منها في الآجل القصير، من دون كلفة أو انهيار، وإذا ما أرادت أمريكا أن تباشر بسحب الدولار، فأنها يجب أن تسحب في كل دقيقة مليون دولار من دول العالم، وهذا لن يكون ممكناً من دون استبدال كل دولار يتم سحبه بما يساوي قيمته بسلع وخدمات، وهو ما لا تستطيع توفيره بسبب وضع اقتصادها، الذي لم يعد اقتصاداً منتجاً للسلع بل منتجاً للخدمات، والتي تساهم بحوالي (70٪) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

كما أن العالم لن يكون بمقدوره الشراء المستمر للدين الأمريكي، وما هو متاح للبنك المركزي الأمريكي أن يرفع سعر الفائدة لاجتذاب رؤوس الأموال

الأجنبية لتغطية عجز منظومة الادخار الأمريكي، وأن يسمح لسعر صرف الدولار بالانخفاض، وإذا ما تم رفع سعر الفائدة فأن السوق العقاري سينهار بسرعة غير متوقعه وأكثر من الآن، وهو ما سيخنق أنفاق المستهلكين، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بهيئة انكماش في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سيدفع الاقتصاد الأمريكي دفعاً باتجاه الدخول إلى دورة اقتصادية جديدة.

لقد سجل اليورو الأوربي دوراً غير منظور في تبلور هذه المشكلة وطفوها على السطح، فقد استطاعت هذه العملة التي خرجت عن فضاءها الأوربي صوب العالم في 1/ 1/ 2001، أن تشغل مساحة متزايدة مع تراجع الثقة بالدولار، فقد شهدت منطقة الاتحاد السوفيتي السابق تنامياً واسعاً للتعامل معه بعيداً عن الدولار الأمريكي، وهذا ما انعكس سلباً على انكشاف جزء من الكتلة الدولارية التي كانت تتعامل بها هذه الدول، وهذا يعد متغيراً نوعياً ضاغطاً نعتقد أنه سوف يستمر بالتوسع لصالح انحسار مساحة التعامل الدولاري.

إن التحول من الدولار إلى اليورو والذي تحاول أمريكا تأجيله أو لجمه من شأنه أن يسبب هلعاً للإدارة الأمريكية ويعد تهديداً للموقع الاقتصادي - الاستراتيجي للدولار كعملة احتياط في احتساب سعر برميل النفط، والأمر يهم منظمة أوبك من تسعير برميل النفط باليورو، لأن من شأن ذلك أن يدفع بتلك الدول إلى التخلص من فوائضها من الدولار وهو ما سيؤدي إلى انهيار قيمة الدولار كعملة احتياط دولية، مما يؤدي إلى تضخم كبير في الاقتصاد الأمريكي، وسيؤدي إلى التسبب بعطب الاقتصاد الأمريكي المرتبط بدور الدولار كعملة احتياطية[9].

هذا يعطي مصداقية لتسبيب والراشتين إلى أن الاستعجال الأمريكي في احتلال العراق بجانب المسببات الأخرى هو خروج العراق عن حظيرة الدول النفطية وتسعير النفط باليورو[10].

إن الواقع الحالي يعكس من دون مواربة فشل الـدولار كمعـادل عـالمي، لفقدانه الكثير من شروطه وهي:

- **فقدان الحيادية**
- **عدم استقراره**
- **فقدانه قيمته باستمرار**

وقد بدأ طرح إعادة النظر بالدولار كعملة تسويات دولية وكمعادل عالمي موضـوعي وحقيقـي مقبـول، وأول مـن طـرح هـذا الـرئيس الفرنسـي الحـالي وعضدت هذه الفكرة رئيسة وزراء ألمانيا، في أواخـر حكـم الـرئيس الأمريكـي بوش الابن وقبيل قمة (G -20)، إلا أن الـرئيس الأمريكـي اسـتطاع لجـم هـذه التوجهات، فيما ذهب بعض الاقتصاديين (ليندون لاروش) إلى ضرورة اعتمـاد عملة عالمية ثابتة وإعطاءها محتوىً محدداً، بحيث يملكها الجميـع بحسـب وزنـه في الاقتصاد العالمي، من دون التحكم بها من قبل دولة وأن تصدرها مؤسسة دولية على وفق توافـق دولـي، مـن شـأنه أن يحـافظ علـى حقـوق وشـروط التبـادل المتكافئ.

إن تأجيل موضوعة طرح الثقة في الـدولار علـى المسـتوى العـالمي، تعـد موضوعة زمن ليس إلا، حتى وأن خرجت أمريكا من هذه الأزمة، إلا أنهـا لـن تكون بمنأى عن عودة الدولار ليتسبب في أزمـة قادمـة، طالمـا أن طبيعـة الفهـم الأمريكي للثروة انتقلت من الإنتاج إلى المـال، ولابـد عنـدما تحـين الفرصـة أن يتهاوى الدولار عالمياً، وستفقد أمريكا على المستوى الاقتصادي واحداً من أهم مكـامن القـوة الشـاملة، الـتي ترتكـز عليـه عـادة، في محاولتهـا العبـور نحـو الإمبراطورية.

المبحث الثالث

العجوزات المثلثة

يجمع الباحثين على أن العجز المزمن في الاقتصاد الأمريكي والمتمثل بالعجز المثلث على حد تعبير محمد عبد الشفيع عيسى، مكون من (عجز الموازنة الفيدرالية - عجز الميزان التجاري - عجز الحساب التجاري)، هو حالة باتت ملازمة للاقتصاد الأمريكي، البعض يرى فيها آلية معتمدة للتصحيح، إذ باتت أمريكا تستخدمها لتخفيف مشكلاتها الاقتصادية، ولكن منطق الأشياء يقول ما في سياسة اقتصادية (منذ نشوء علم الاقتصاد وإلى الآن)، تكون صالحة لجميع الحالات وللزمن المفتوح.

يذهب بعض المحللين إلى أن الدول التي تحصل على الجزء الأكبر من عوائد تجارة السلاح تختلق النزاعات والحروب حتى تبقي تجارتها العسكرية رائجة، بفضل سيناريوهات مسنودة بأعمال مخابراتية، ففي عام 1998، انخفضت مبيعات السلاح مما أدى هذا إلى إشعال (40) صراع عبر العالم.

إذ لا يمكن لأمريكا أن تستطيع معالجة العجز التجاري المزمن الذي تعاني منه، بسبب ضعف القدرة التنافسية للسلع الأمريكية حتى في الداخل الأمريكي، وهو ما اجبرها على اتخاذ قرارات وإجراءات منافية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهي أكبر الدعاة إلى تحرير التجارة الدولية، تعود فتستخدم المادة (301) أو ما يسمى في القوانين الرمادية، بحجة أن هذه الإجراءات تحمي الأمن القومي الأمريكي، وبالفعل استخدمتها ضد الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوربي، إلا أنها عاجزة عن منافسة السلع الصينية، نظراً لتدني تكلفة السلعة، وهو ما دفعها إلى اتهام الصين بالإغراق تارة، وتارة بأن سعر صرف

اليوان غير حقيقي ولابد من رفعه، بغية رفع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في الأسواق المحلية على الأقل، على أمل أن يجري خفض حجم العجز مع الصين.

لهذا تظل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة هيكلة اقتصادها انطلاقاً من ظروف المنافسة المحتدمة، والتوجه صوب القطاعات التي تنخفض فيها المنافسة أو بالتعبير الاقتصادي التركيز على الصناعات ذات المزية التنافسية شبه المطلقة أو النسبية، في محاولة لتعويض النقص في الصادرات من السلع التي اكتسحتها البلدان ذات التنافسية العالية.

ومن الجدول اللاحق نلحظ أن العجز المتراكم قد شهد استمراراً لأكثر من أربعة عقود مستمرة، فقد كان العجز المتراكم عام 1970 ما يقارب (381) مليار دولار ليصل عام 2004 إلى أكثر من (6) تريليون دولار، وقد عد بعض الباحثين أن الإدارة الاقتصادية في الولايات المتحدة تعمد إلى خلق العجز في الموازين، كآلية تعديل مناسبة للإبقاء على الحفز الاقتصادي المستمر.

جدول (12) أجمالي متراكم العجز التجاري الأمريكي مع العالم
(مليار دولار)

السنة	متراكم العجز	السنة	متراكم العجز
1970	380.921	1988	2.601.307
1971	408.176	1989	2.868.039
1972	435.936	1990	3.206.564
1973	466.291	1991	3.598.485
1974	483.893	1992	4.002.123
1975	541.925	1993	4.351.403
1976	628.970	1994	4.643.691
1977	706.398	1995	4.921.005
1978	776.602	1996	5.181.921
1979	829.471	1997	5.369.694
1980	909.050	1998	5.478.711
1981	994.845	1999	5.606.087
1982	1.137.345	2000	5.686.338
1983	1.371.710	2001	5.768.957
1984	1.564.657	2002	5.854.990
1985	1.817.521	2003	5.946.792
1986	2.120.629	2004	6.033.583
1987	2.346.125	2005	

Source :Executive Office of President of the United State, Budget of the United State Government, Fiscal Year 2005,p -223.

وطبيعياً فإن متراكم العجز مع العالم الخارجي ظل يتغذى من قناة العجز التجاري، إذ أن الميزان التجاري الأمريكي لم يسجل فائضاً اقتصادياً طيلة (38 سنة مضت، وأقل عجز تم تسجيله كان عام1971 وبواقع (1.3) مليار دولار، فيما بلغ أعلى مستوى للعجز (561) مليار دولار، ومنذ عام 1996 اخذ هذا العجز بالتزايد المضطرد بدا معه صعوبة التفكير في تحقيق أي فائض في القابل من الأيام، وأن جل ما يتم السعي إليه هو خفض مستويات العجز، أو إيقاف دائرة تزايده بمختلف الإشكال، وهو ما دفع أمريكا إلى بناء سلسلة اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من بلدان العالم؟، تهدف من وراءها استغلال هذا في الترويج لسلعها أو حجز أسواق لمنتجاتها، من خلال وسائل تعد في مظاهرها اقتصادية، ولكنها في حقيقة الأمر تتم تحت ضغط سياسي.

جدول (13) العجز التجاري الأمريكي للسنوات 1970-2004

مليار دولار

السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز
1970	*(2.254)	1988	114.566
1971	1.303	1989	93.142
1972	5.443	1990	80.861
1973	1.900	1991	31.135
1974	4.292	1992	36.457
1975	12.404	1993	68.791
1976	6.082	1994	96.678
1977	27.246	1995	96.388
1978	29.763	1996	101.843
1979	24.565	1997	107.765
1980	19.407	1998	166.828
1981	16.172	1999	261.838
1982	24.156	2000	375.739
1983	57.767	2001	357.819
1984	109.073	2002	418.038
1985	121.880	2003	496.514
1986	138.538	2004	561.332
1987	151.684	2005	

Source: Economic Report of the President, Transmitted to the, p -439.5 Congress, Washington, DC 200.

* هذا الرقم فقط يعد فائضاً، في حين جميع الأرقام الأخرى تمثل عجزاً.

فيما تمارس الولايات المتحدة الأمريكية الضغط باتجاه تعديل مستويات أسعار الصرف مع

أبرز شركاءها التجاريين والذين تحقق عجز مستديم معهم، بغية رفع أسعار سلعهم في السوق الأمريكي من أجل رفع قدرتها التنافسية.

من الثابت اقتصادياً أن العجوزات الخارجية تعد فجوة في الموارد (فجوة الموارد الخارجية)، تظهر بسبب وجود فجوة في الموارد الداخلية، أي أن هناك عجز في الموازنة العامة للحكومة بمعنى أخر أن هناك شح في الإيرادات العامة للحكومة، أو عدم قدرتها على التناغم مع الارتفاع المستمر للنفقات العامة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن هناك أيضاً فجوة متأتية من قصور الادخار المحلي على إشباع الاستثمار المتنامي، نتيجة القصور في معدل الادخار نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وهو ما ينسجم تماماً مع الحالة الأمريكية، فالدفع لرفع مستويات

جدول (14) العجز السنوي ومتراكم العجز في الموازنة العامة الأمريكية

(مليار دولار)

السنة	العجز السنوي	متراكم العجز	السنة	العجز السنوي	متراكم العجز
1970		380.921	1998	69.200	5.478.711
1975	53.200	541.925	1999	125.500	5.606.087
1980	73.800	909.050	2000	236.400	5.686.338
1985	212.300	1.817.521	2001	127.100	5.768.957
1990	221.200	3.206.564	2002	106.200	5.854.990
1991	269.400	3.598.485	2003	91.802	5.946.792
1992	290.400	4.002.123	2004	412.700	7.354.700
1993	255.100	4.351.403	2005	318.300	7.905.300
1994	203.300	4.643.691	2006	248.200	8,451,400
1995	184.000	4.921.005	2007	162.200	8.950.700
1996	107.500	5.181.921	2008	410.000	9.654.400
1997	22.000	5.369.694			

Source:

1- **Executive Office of President of the United State, Budget of the United State Government, Fiscal Year 2005,p -223.**

2- **Economic Indicators, Council of Economic Advisers, Washington ,2008.**

الاستهلاك العائلي يراد له أحداث التحفيز الدائم في الطلب الكلي المحلي لمعالجة القصور في القدرة الكلية لاستحثاث الطلب، بما يتواءم القدرة الكلية على الإنتاج، وهذا استعصاء تاريخي وبنيوي في الاقتصاد الرأسمالي، لن يستطع أن يعالجه طوال الزمن الممتد من عام 1928-2008، إذ تمت الإشارة إليه

تفصيلاً من قبل الاقتصادي البولندي كالتسكي[11]، وهـو مـا يعـبر عنـه أيضـاً بنقص الاستهلاك على وفق الأطروحة الماركسية، وهذا يـرتبط بالأسـاس علـى فلسفة النظام الرأسمالي الذي يعظم الإنتـاج والإربـاح علـى حسـاب التوزيـع والاستهلاك، ومن ثم الطابع الاستغلالي وانتزاع الفائض لتعظيم الأرباح علـى حساب الأجور التي جرى التعامل معها على أساس البـواقي (Residual)، بعـد الأولوية المطلقة لرأس المال كعنصر أنتاج أسـاس في أيـة عمليـة إنتاجيـة، وفقـاً للفلسفة الرأسمالية التي تعلو كعب رأس المال أو ما يسميه منتقدي هـذا النظـام (وثنية رأس المال)[12].

إن التهافت الاستهلاكي لدى الشـعب الأمريكـي لا يعـد حقيقيـاً أو هـو نتاج آليات اقتصادية تتسم بالثبات، فمن المعـروف أن الاسـتهلاك يعـد دالـة في الدخل القابل للتصرف، وهذا الأخير لا يتناسب مع نمط الاستهلاك الذي يتسم به المجتمع، وجل ما هو فعلي يتأتى من التسهيلات المقررة والقائمة على التمويل الميسر على وفق أسعار الفائدة تتناسب مع المقدرة على الدفع والزمن.

لقـد كشـفت الأزمـة الحاليـة هشاشـة الأوضـاع الماليـة للقطـاع العـائلي الأمريكـي، إذ اتضـح بموجـب نظـم التمويـل والإقـراض والبيـع، إن المـواطن الأمريكي ليست لديه القدرة العالية (كما يتم أشـاعته)، علـى الاحتفـاظ بـنمط اسـتهلاكه الحـالي بالوسـائل الحقيقيـة أي التناسـب مـابين مسـتوى الـدخل والاستهلاك، فجزءً مهماً من استهلاكه يتم بالتقسيط الائتماني وتيسير الاستدانة أو بالركون إلى متوسط دخله السـنوي، الـذي يعـد مـن الـدخول العاليـة علـى المستوى العالمي، ومخرجات الأزمة المالية الضاربة بعمق في الاقتصاد الأمريكـي، ومخرجات طالت نمط حياة الأكثرية في المجتمع، وأفصحت عن أن المواطن في ظل الأزمة عاش إشكالية كبيرة، فقد خسر المسكن وسيارته ومستوى معيشته.

وعليه فإن محفظته الاستثمارية تتسم بالهشاشة وغير الواقعية ومرتهنة إلى متغيرات خارج سلوكه، وبالضبط إلى عوامل سوقية تقف في مقدمتها أوضاع الشركات، حتى بات لا يملك البيت أو السيارة التي حصل عليها من خلال التسهيلات وسلسلة الإقراض الميسر، لذلك فهو غير متأكد من قادر على الاستمرار في ضمان فرصة عمله أو الحصول عليها، وبالتالي فأن هاجس الخوف يبدو قد تعايش مع حياة المواطن، فقد أرهبته الإدارة السابقة (بوش - تشيني) بالعدو الذي يهدد وجوده في عقر داره، على الرغم من هذه الآلة العسكرية الهائلة، وهذا الأنفاق العسكري الذي يماثل موازنة عشرات الدول النامية، وهو يعاني الخوف ذاته في وجوده الأخر كإنسان.

المبحث الرابع

عنف الليبرالية المنفلتة

ظلت الرأسمالية طوال تاريخها الممتد منذ نهايات الفيزوقراط (الطبيعيين) إلى الآن، والـذين قـالوا بالحريـة الاقتصـادية والتمسـك بقـرارات السـوق (ميكانزمات الأسعار)، كونها الوحيدة القادرة على ضبط إيقـاع الاقتصـاد عـن طريق سلسلة طويلة من القرارات للأفـراد والمؤسسـات، والـتي مـن شـأنها أن تتوافق على مستويات محددة، تعدها النظرية الاقتصادية نقاط تـوازن في أي مـن الأسواق المفترضة، على أن هذا التنظيم المقصود يتأتى بفعل (يـد خفيـة) وهـي كناية لاهوتية [13] يراد لها أن تمارس دورها كقانون طبيعي مترسخة تدفع الذات البشرية لاشعورياً نحو البحث عن المصلحة الفردية في تعظـيم العوائـد وبالتـالي اتخاذ القرارات التي لابد وان تنعكس بغير قصد على المصالح الاجتماعية.

على وفق هذا المنطق وضعت فلسفة عوامل التضبيط (Auto-Regulation)[14] للأداء الاقتصادي للنظام الرأسمالي في كل مراحـل تطـوره وتغـير أنماطـه، مـن دون القبول بالمشكلات التي تظهر على وقع عمل آليات النظام، وعدت ثوابـت لا يجوز تغييرها أو التجاوز عليها لان من شأن ذلك أن حدث أن يقوض عمـل النظام كله ويلحق التشوهات في الأداء الاقتصـادي، ولهـذا حرمـت الرأسماليـة مبكراً أي دور فاعل للدولة اقتصادياً، وكذلك عـدم التـدخل أو التـأثير في كـل منظومات الأسعار، وأنكرت تعرض النظام إلى أزمات اقتصادية بل أن جـل مـا يحدث هو عدم توازن وقتي وطارئ لا تلبث آليات السوق من إعـادة المسـار إلى وضعه الصحيح، مما يعني أن النظام يعيد تعديل أوضاعه بصورة اتوماتيكيـة مـن خلال الزمن المفترض للتعديل، مع بقاء آليات تخصيص الموارد فاعلة.

هذا الفهم ظل مسيطراً على المنظومة الفكرية الرأسمالية لزمن طويل من دون أن يجرؤ احد على طرح إمكانية فشل هذه الآليات في النجاح والقدرة على ضبط مخارج أداء الاقتصاد، لاسيما وأن الفعل الاقتصادي المتحقق في الأسواق له انعكاساته الاجتماعية والإنسانية.

بيد أن نقطة الافتراق مابين شيخوخة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والفكر الاقتصادي المحدث، كان قد تم على وقع أوضاع الاقتصادات الرأسمالية والنظام الرأسمالي أبان الأزمة الاقتصادية عام 1929-1933، والتي وفرت الفرصة السانحة لمراجعة مجمل الأوضاع التي نهل منها النظام واقتصاداته، وجرى بفعل الرغبة الجامحة لإنقاذ الرأسمالية والخروج من آتون الأزمة التي تلظت بنارها مجمل الاقتصادات، وأصبح متيسراً على خلاف كل المراحل من القبول بالتعديلات التي جيء بها من مفكري الأزمة، ولم يكن ممكناً الخروج من أوضاع الأزمة من دون الاتكاء على الدولة كفاعل رئيس، وتمتلك من الإمكانات ما يجعلها أن تنتشل الاقتصاد من وهدة الأزمة الضاربة بعمق في جذوره، وهو استدعاء عبر عنه احد الاقتصاديين الرأسماليين، من أن دعوة الدولة للتدخل بغية تحمل مسؤوليتها الدستورية في الحفاظ على الآمن الاقتصادي للمجتمع، كيما تكون مضخة رافعة لتنشيط الطلب الداخلي بغية تحريك الاقتصاد، وبهذا فأن ذلك يعد بمثابة عملية إسعاف للرأسمالية.

لقد وظفت الرأسمالية ونظمها الأطروحات الجديدة لضمان معالجة إشكالية عدم التوافق مابين الإنتاج والاستهلاك، والذي كان متأملاً أن تحله آليات السوق، إلا أن الملاحظ من ظروف الأزمة ولحد الآن، إن هذه الآلية لا تستطيع أن تجنب الاقتصاد الرأسمالي من الأزمات، وبالتالي فهي غير قادرة أيضاً على ايجاد الحلول الناجعة لمعالجتها.

إلا أن الدفق الذي جاءت به الأطروحات والمرتكز على تدخل الدولة بقوة في الاقتصاد، لضمان سيره بانتظام من دون مشكلات (لا توازنات)، وهو ما وفر ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي.

في المقابل فأن المؤمنين بصحة وقدرة الآليات الرأسمالية من أداءها وفقاً لأطروحة الآباء المؤسسين (إنجيل ادم سميث - ريكاردو)، لم يروق لهم ذلك، دافعين بحجتهم من أن الليبرالية هي الأساس، الذي ارتكزت عليه الرأسمالية، وأن بدعة تدخل الدولة من شأنها أن تمسخ وتقوض الأسس من جذورها، وبدت الدفوعات التي قدموها إزاء عطب الأطروحة الداعية للتدخل في مجرى سير النظام الرأسمالي، متهالكة أو أنها لا تصلح طويلاً أو أنها استهلكت مرحلتها.

لقد تصاحب هذا مع صعود سياسي لأجنحة من الأحزاب المتنفذة في اكبر البلدان الرأسمالية (أمريكا - بريطانيا، عهد ريغان - تاتشر)، والذي تصاحب مع أزمة من نوع جديد لم يكن قد ألفها الاقتصاد الرأسمالي، ولم تتمكن النظريات الاقتصادية الشائعة من إيجاد التفسير الشافي لها، بغية الإتيان بحلول لها، وبالقوة المترابطة مابين قوة الإدارات السياسية وقوة المنطق الاقتصادي، تم الولوج إلى مرحلة منفلتة من الليبرالية، غابت عنها أية رؤية إنسانية لمصير الضحايا، الذين وقعوا فرائس اصطادتهم البطالة والفقر والتهميش والوجود العبثي على هامش الحياة الإنسانية، تحت وطأة الخصخصة وتقزيم الدور الاقتصادي للدولة، من دون أية ضمانات إنسانية على الرغم من أن الزخم الإعلامي والخطاب السياسي المبثوث، ما انفك يصم آذان البشرية.

كان وقع هذه الليبرالية المتوحشة والملتحفة زوراً برداء انسانوي، مزيج من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، أكثر وطأة على المجتمعات النامية، كون

حكوماتهـا وإداراتهـا الاقتصـادية متلقفـة دومـاً للأطروحـات الرأسماليـة ومؤسساتها، من دون التريث في الاستدلال على نتائجها، وبـدلاً مـن أن تقـف هـذه الحكومـات علـى فشـل منهجهـا في التنميـة الاقتصـادية - الاجتماعيـة، انهزمت إلى الأمام لتدخل مجتمعاتها، في نفق مظلم لا إمكانية للخروج منه.

إن البلدان الرأسمالية المتقدمة في سعيها للتطور الاقتصادي وتطبيقها لهذه الأطروحة، وهي تتكئ على منظومة قرارات اجتماعية، استطاعت مـن خلالهـا تخفيف من وزر الأوضاع الاقتصادية وبخاصة للفقراء من مثل تعويضـات بطالـة - تأمينات اجتماعية وغيرها، إلا أن البلدان النامية وحتـى الريعيـة النفطيـة، لا تحتكم على من مثل هذه الإجراءات، ولكنها تنـدفع بعمـى نحـو تـبني الليبراليـة بنسختها المعدة من مؤسسات الرأسمالية العتيدة.

ومنذ عام1980 وإلى الآن، استندت معظم البلـدان الرأسماليـة والدولـة القائـدة فيهـا علـى الليبراليـة بـلا حـدود أو ضـفاف، وداعيـة دول العـالم إلى اعتمادها، وقد جـرى التفـاهم مـع المؤسسـات الماليـة العالميـة (صـندوق النقـد الدولي -IMF) وكذلك البنك الدولي (WB)، كيما تقـود حملـة التحـول هـذه، مرة بالقوة الناعمة من خلال وسائل الترغيب التي تم عرضها، وتارة أخرى تحت سوط القوة للبلدان المدينة، والتي نحاول ترتيب أوضـاع مـديونيتها، وقـد أحـرز نجاح كبير في هذا المجال، بحيث أن أغلب البلـدان الناميـة صـورت لبلـدانها، إن الأخذ بالليبرالية واعتمادها في التنظيم الاقتصادي بمثابـة الحـل السـحري لكـل مشكلاتها الاقتصادية.

ومثلما كانت هذه الليبرالية المنفلتة من عقالها وبالاً على البلـدان الناميـة، كانت بالقدر ذاته بالنسبة لأمريكا وباقي البلدان الرأسمالية المتقدمة، فالـدعوات

للتحلل من كل الضوابط التي تحكم سير الاقتصاد بجوانبه المالية والنقدية والتجارية، جاءت ليست لاعتبارات حاجة الاقتصاد فعلياً، بل جاءت تحت ضغط الشركات في سياق تطلعها لغزو العالم والهيمنة على مجمل الأنشطة الاقتصادية من خلال الآتي:

الأول: استغلال حاجة البلدان النامية إلى التمويل وتنمية اقتصاداتها، وأصبح جل التمويل يأتي من الشركات.

الثانية: حاجة رأس المال الاحتكاري إلى إجراءات متناسبة مع كل مرحلة تيسر له تعظيم نزح الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المراكز.

الثالثة: حاجة الشركات إلى تجاوز أية عقبات وبشكل رئيس إلى أضعاف الضوابط والقوانين التي وضعتها الدولة الوطنية في سياق اندفاعها نحو الاستقلال.

لهذا يمكن ملاحظة أن الشركات بما تمتلكه من إمكانات مالية وقدرات إنتاجية ومرونة عالية في تدويل مفاصل أنتاج السلعة مابين الدول والأقاليم[15]، قد جعل منها فاعلاً في رسم صورة الاقتصاد العالمي، وأضحت متحررة من الكثير من القيود، بما يجعل من الصعب في الحالة الراهنة من إخضاعها للتضبيط.

هذه الشركات بدت متدخلة في رسم ملامح تشكُل الإدارات ومؤثر أساس في صنع القرارات، بل الأدهى من ذلك قدرتها على إيصال رجالاتها إلى سدة السلطة، وبالتالي ضمان مصالح هذه الشركات من خلال اتخاذ قرارات ذات طابع دولي، فالشركات الأمريكية من مثل (هاليبرتون - شيفرون - بكتل)، لعبت دور كبير سواء في إيصال شخوص الإدارة الأمريكية

(ديك شيني - هاليبرتون، بكتل - رامسفيلد، كوندليزا رايس - شيفرون)، وحتى الرئيس الأمريكي بوش الابن قد دعمته في حملته الانتخابية شركة هاليبرتون، هذا الالتزام للشركات من قبل الإدارات المختلفة دفع بعضها للتلاعب بالكثير من الموضوعات، فتلاعب شركات المحاسبة في الأوضاع المالية للشركات، كان لها تأثير كبير على سلوك حملة الأسهم، إذ جرى تزوير وتدليس المواقف والجدارة المالية للشركات، وكذلك الحال إلى دفع الشركات إلى الإدارة لتجاوز أو عدم الاهتمام ومراقبة سلوك الشركات مالياً، إذ لم يتم تقويم المخاطر المتوقعة في الأنشطة المالية وفقاً لقواعد لجنة بازل -2&1).

هذه الأوضاع في الحياة الاقتصادية لا تتطابق مع افتراضات قدرة آليات التضبيط الرأسمالية من الحفاظ على استقرار الأداء الاقتصادي، ويبدو واضحاً أن هناك تناقض فاضح مابين ما تتم الدعوة له من أطلاق العنان للسوق والاتكاء على الليبرالية في تمهيد الطريق لها، وما بين استدعاء الدولة والإجراءات المصاحبة لها، والتي يطلق عليها خجلاً (التحفيز الاقتصادي) والتي ترتقي إلى كونها تأميم.

إن الدعوات التي انهالت على طريقة إدارة الاقتصاد الرأسمالي في وجهها الأخر، إلا وهو الأنفاق الحكومي الهائل، لا تمس البلدان الرأسمالية التي تستطيع التعبير عن ذلك بشتى الوسائل وتحت مختلف التسميات وبعنوان عريض يستطيع ضم كل المجالات، إلا وهو الأمن القومي، بينما ينصب جم النقد والإجراءات المطلوب تنفيذها من البلدان النامية على جوانب الأنفاق الحكومي، حتى لو كان مخصصاً لدعم الصحة والتعليم والغذاء، والدعوة بدلاً عنه إلى الإحسان والصدقات وغيرها، هذا التوكيد المشروط (اشتراطات واشنطن) التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية، قد رفعت سقف السكان

الفقراء في العالم أو الذين لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء يومياً، وهم في الغالب من سكان البلدان النامية.

ولكن لم نجد ولو لمرة واحدة فرض فيها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي على بلد نامٍ أن يخفض مستويات الأنفاق العسكري، أو يقلل من مستوردات السلاح المتأتي في اغلبه من شركات السلاح الغربية والأمريكية بخاصة، بل من أولى أولوياتهما هو أجبار البلد النامي المدين أو الذي يعاني من مشكلات مالية، إن يبدأ برفع أسعار السلع والخدمات الضرورية وخفض الدعم الحكومي الموجه للسلع الرئيسة، وهو ما يؤثر بالحتم على مفردات رئيسة من مفردات التنمية المستدامة فيها، ويبين انحياز مطلق للمؤسسات الدولية باتجاه مصالح الدول الغربية، بالضد من مصالح شعوب العالم النامي.

والمفارقة بينما تطالب البلدان المتقدمة البلدان النامية بضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية ورفع مستويات الرفاهة للسكان، وهذه تظل رهناً بأداء الحكومة والدولة عبر فقرة الأنفاق العام، وتصدر تقاريرها السنوية في تراتبية الدول التي تتبوأ المراكز بحسب اهتماماتها وأنفاقها وما توفره من خدمات لسكانها، فأنها في الجانب الأخر تُحرم عليها الاتكاء على الدولة في ذلك، بل تدفع باتجاه أن بيع الخدمات ومؤسساتها إلى الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على كامل اقتصادات هذه البلدان، وهو ما يدفع أسعار هذه الخدمات إلى الارتفاع وبالتالي التقليل من الانتفاع منها أو الأحجام عنها، بسبب عدم تناسبها مع القدرة الشرائية للسكان والمتأتية أصلاً من ضعف الدخول.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الرأسمالية عاشت مرحلة تكوينها ونضجها في ظل الدولة ودعمها اللامحدود لتشكل البنى الأساسية، وحتى أن الرأسمالية

جعلت من الدولة سكرتارية رجال الأعمال على حد تعبير ادم سميث، وهي ترى في اتكاء البلدان النامية على الدولة ودورها خطيئة كبرى.

إن عنف قوى السوق ونمط تخصيص الموارد في نظام رأسمالي مكتمل مع كل جوانب التلطيف لنزع فتيل الاصطفاف الطبقي، وهو ما عبر عنه جون كينيث غالبريث الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ومستشار الرئيس الأمريكي كنيدي (**إننا في الغرب لا نقبل بمجتمع السوق ولكننا نقبل باقتصاد السوق، ومن دون الدولة وتدخلها لا يمكن تحمل عنف السوق**)[16].

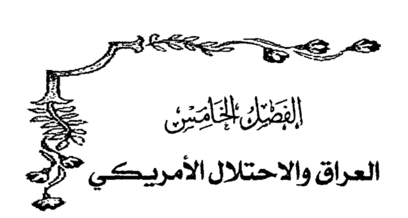
لقد ألقت الأزمة الحالية بظلالها المقيتة على كامل اللوحة الرأسمالية، وانتهت إلى أجبار كل المنظومة الرأسمالية إلى إعادة النظر بكل شيء، بدء من الأطروحات التي كانت في غاية التفاؤل والطوباوية من أن الرأسمالية تعد نهاية التاريخ، إلى إعادة النظر بسياساتها الاقتصادية بما فيها التراجع عن الفكر الليبرالي المنفلت كما جاء به المحافظين، وعاد التشكيك في سلامة المنطلقات المعتمدة، مما أفضى إلى التفكير بأطروحات جديدة، كما أعيد الاهتمام بكل الضوابط المالية والمصرفية بتشدد لم تشهده المؤسسات من قبل.

وبدا من الصعب على الرأسماليين في موقع القرار الفكري أو العملياتي من الاستمرار في الدفع باتجاه التبني المطلق للرأسمالية، والقبول بها على عواهنها، وبدلاً من أن يعزى الفشل في آلياتها الضابطة للمسارات ذهبت في سياق تبريرها إلى إلقاء اللوم على المؤسسات المالية، التي غالت في الإقراض من دون احتساب حجم المخاطر، هذا كان يتم كله تحت مرأى ومسمع المؤسسات والبنوك الكبرى، لهذا لا يمكن أن تساق البلدان النامية تحت سوط الحاجة إلى مذبح الاستغلال الرأسمالي تحت ذرائع فساد الدولة وقطاعها، بل أن النتاج

الطاغي على العلاقات الاقتصادية لا يسمح بتكرار الدفع باتجاه ترك المجتمعات تحت سوط الاستغلال والقهر الاقتصادي.

إن الإيهام المتعمد من أن آليات السوق (العرض والطلب)، تتطلب جواً ليبرالياً هو محض افتراء، فآليات السوق وجدت منذ أولى طلائع البشرية التي استوطنت المعمورة، فقد وجد أن آليات السوق بما فيها وجود مصارف وأسعار الفائدة وتقدير حجم المخاطر في الاقتراض بحسب طبيعة النشاط والمدة الزمنية لتصفية القرض، ناهيك عن وجود ما يشبه الآن المناطق الحرة، ومثالها منطقة داقوق التي كان يجري فيها تجارة العبيد آنذاك، هي سلوك أنساني محض، وجد في حضارة وادي الرافدين (3500 ق م) وكذلك في الحضارة المصرية[17]، فلم تكن هذه المجتمعات تعرف الليبرالية ولا الشمولية والتداول السلمي للسلطة، على الرغم من وجود مستويات مختلفة من السلطات، فالربط بين احترام عمل آليات السوق، وما بين الليبرالية لم يرتقي يوماً إلى يصبح ظاهرة جبرية.

* * *



الفصل الخامس

العراق والاحتلال الأمريكي

الفصل الخامس

العراق والاحتلال الأمريكي

تمهيد:

بعد سنوات عجاف من الحصار الاقتصادي الذي رتبته القرارات الدولية ضد العراق على خلفية احتلال الكويت عام 1990، وما تركه هذا من واقع صعب ومعقد على جميع المفاصل في حياة المجتمع العراقي، وكان واضحاً اتجاهات التفكير الأمريكي إزاء العراق، مما يؤكد أن حالة احتلال العراق لم تكن أمراً فرضته أحداث 11 سبتمبر، أو عنجهية الرئيس الأمريكي بوش الابن، فهذا يخالف منطق الأشياء فالقرارات الأمريكية الإستراتيجية لا يتم اعتمادها إلا عبر قرارات مؤسسية ومن قبل مراكز لصنع القرار، مما يعني أن هناك برنامجاً متصاعداً للوصول إلى اللحظة المناسبة، وديدن الإستراتيجية الأمريكية على الأقل خلال قرن كامل منذ مطلع القرن العشرين وإلى احتلال العراق.

إن الولايات المتحدة لم تتدخل أو تدخل حرب إلا بعدما تنهك وتتعب فريستها، حتى يمكن لها أن تعظم نتائجها وتدني خسائرها، ففي حالة من مثل العراق، تم تجويع شعبه وتدمير بنيته التحتية وأضعفت دولته وتقادمت معداته الإنتاجية وأضعفت جيشه، مضافاً إلى ذلك سلوكيات نظامه السياسي التي لم تكن عقلانية، وتجري مقاربة بسيطة من أن البلد الذي ينعم بحريته سيكون قادراً أن يدافع عن بلده.

لقد فعلت كل هذه الأوضاع بتلاحقها في أن تكون مخرجات الوضع في العراق مهيأة لأي نوع من التغيير، ونحن إذ لا نتبنى شرعنة الاحتلال تحت أي معطى، إلا أن المنطق يفرض أطروحته من النظام السابق في قراءته الخاطئة وتوجسه المبالغ فيه بشأن امن النظام وشخوصه، واتساع المعارضة والرفض في الداخل العراقي، نتيجة سياسات كان في جلها قائمة على عدم قدرة النظام عن التواصل مع قاعدته الجماهيرية، وفق منطق الرضا المجتمعي، ومن دون وهدت العنف السلطوي، هذه المخرجات من أفعال السلطة والنظام فعلت فعلها في جانبين مهمين:

الأول: وجود معارضة من مختلف الطوائف والاتجاهات مستعدة للتعاون في إسقاط النظام مع أية جهة في الأرض.

الثاني: انسداد المستقبل بوجه المجتمع في ظل استمرار الحصار وازدياد معاناة السكان اليومية، والتي بدا أنها لا تنتهي مع التغافل المتعمد من قبل المنظمة الدولية والدول العربية والإسلامية وحتى البلدان الأوربية التي تنادي بحقوق الإنسان، فهذه جميعاً وقعت تحت تأثير وسطوة الإدارة الأمريكية.

وعلى وفق عملية أضعاف العراق، كان قرارات الحرب وخططها قد أنجزت، ولهذا كان الاحتلال بمباركة من الدول العربية المجاورة للعراق (الأردن - دول الخليج)، ومن البعيدة كانت مصر التي وجدت في ذلك معاقبة للعراق، من جراء احتضانه للمؤتمر وإسناده للقرار الذي علق عضوية مصر في الجامعة العربية أبان زيارة رئيسها السابق إلى الكيان الصهيوني، بجانب السعودية اللاعب المالي السخي والباحث عن دور إقليمي مميز، فقد تفاجأ شوارزكوف في عام 1990، وكما يشير في كتابه **المهمة لا تحتاج إلى بطل**، من سرعة موافقة السعودية على إنزال القوات الأمريكية والمتحالفة معها على أراضيها، ناهيك عن إسنادها

المادي لتكاليف الحرب، والغريب أن السعودية أسندت العراق في حربه مع إيران، ثم عادت ودعمت أخراج العراق من الكويت، ثم ساهمت بإسقاط نظام صدام حسين، ولديها الاستعداد لإسقاط آخرين في العراق؟.

إن الآثار التي تركها الاحتلال الأمريكي على واقع المجتمع العراقي كان أكثر وطأة من الحصار، وما كان منتظراً في انفراج الأوضاع ربما كان وهماً أو أمراً مخالفاً لما تلعبه الإستراتيجيات المتصارعة في العراق، ونعتقد أن أطروحة القائلة في أن أمريكا خططت لإسقاط النظام ولم تكن قد خططت لما بعد ذلك، أو أنها بنت تصوراتها على وفق معلومات زودها بها خطأ عملائها، يعد ضحكاً على الذقون، والسؤال كيف يمكن لدولة تعد نفسها قوة فوق عظمى تطمح في قيادة العالم، أن تعمل على وفق منطق الصدفة، أو أنها تجازف بكل ما تملك وتسند إجراءاتها على وفق معلومات شخصية؟؟.

بل ما هو حقيقي أن أهداف أمريكا من احتلال العراق موزعة على مجالات عدة، ولكن ما هو أبرزها على الإطلاق، أمن إسرائيل وتحقيق رؤيتها في تفتيت وأضعاف العراق وإخراجه من لعبة الشرق الأوسط إلى الآبد، كما جرى ذلك مع مصر، والإبقاء على عدم استقرار العراق إلى اجل محدد بغية استكمال متطلبات تأمين وضعها في العراق، بجانب ذلك التقرب من عدو إسرائيل الأول إيران والهيمنة على النفط، بالنظر لوضعها الحرج في مجال الطاقة وقراءتها الاستباقية لمآل الصراع القادم مع القوى الناهضة في العالم، وتحجيم قدراتها في إزاحة أمريكا عن موقعها من خلال هيمنتها على النفط، الذي سيلعب دوراً محدداً في معدل النمو الاقتصادي للمنافسين المحتملين لأمريكا وعلى رأسهم الصين.

إن ما تركه الاحتلال من أثار على المجتمع والإنسان والحاضر والمستقبل لا يمكن حسابه، وهو يتجاوز تاريخ العراق الحالي إلى أجيال عديدة مقبلة، فبعد

خمسة عقـود مـن الآن سـيحج العـراقيين سـنوياً إلى نصـب ضـحايا الاحـتلال الأمريكي، والذي ربما ستجبر حكومة ما حتى وأن كانت تحت سوط الأمريكان من أقامته.

سعة التغيرات التي عصفت بالعراق وتواترها أدت دون أدنى شك إلى أن تترك أثارها السلبية على واقع ومستقبل هذا البلد، وتحفر لها أخاديد في أوضاعه السياسية والاقتصادية - الاجتماعية على الأقل، لاسيما وأن الحال المعـاش فيـه ينوء تحت ثقل المتراكم الذي يزداد يوماً بعد أخر، بسبب مـن تعـدد الاتجاهـات والرؤى ومراكز التجاذب والتأثير، ليبدو المشهد في أحسـن حالاتـه أن الـداخل فيه مطعم على الخارج.

المبحث الأول

بعض من دوافع احتلال العراق

إن محاولة الإمساك والاستدلال على ما هو مخفي وما هو معلن من الأهداف الأمريكية في احتلال العراق، يبدو صعباً ومتداخلاً، ويقترب تشبيهها كمن يحاول التفريق مابين ألوان الطيف في الظلمة الحالكة، فكل الأهداف متداخلة فيما بينها، ولا توجد مساحة مابين أهداف أمريكا أو أهداف إسرائيل، فهي تريد إعادة بناء بلد محطم ومدمر، على وفق ما تريد، بحيث يصبح تاريخ هذا البلد من العصور السحيقة في التاريخ إلى الاحتلال، شيئاً لا يعد لذكره معنى، وبين مجتمع بلا هوية ولا تاريخ ومواريث ولا انتماء قومي.

فمن تحقيب تاريخ الممارسة الرأسمالية وقواها منذ خروجها على العالم ولحد الآن، بثوابتها الاستغلالية البشعة وفرض سطوتها على البلدان الفقيرة (المتخلفة)، يمكن ملاحظة أن لكل مرحلة شعاراتها وتوجهاتها التي تخدش الإبصار بأنوارها البراقة المشوشة، إلا أنها تخفي أهدافاً عظيمة للبلدان الرأسمالية، والمشكلة ليس في إستراتيجية البلدان الرأسمالية وآلياتها فهي تبحث بشكل دائم عن مصالحها، لكن المشكلة الحقيقية هي في بقاء دول العالم الثالث على طول الخط متلقية ومرددةً بصورة ببغاوية شعارات البلدان المتقدمة، حتى وأن كانت في غير مصلحة بلدانها ؟.

لم تعد أمريكا تحتاج كثيراً لاستخدام دبلوماسية الحرب الباردة مع الآخرين، وبخاصة بعض الأطرف الدولية الفاعلة (ألمانيا - فرنسا) على سبيل الحصر من المنظومة الرأسمالية، لاسيما وأنها تمارس سياسة الأمر الواقع من ناحية والأغراء في المصالح السياسية منها والاقتصادية، فمقابل غض الطرف

عن السلوك الفرنسي في أفريقيا عليها أن لا تعترض، وتستخدم ورقة اليهود للضغط على ألمانيا وتصم أذانها عن الشيشان مقابل أن لا تسجل روسيا اعتراضاً في مجلس الأمن، لذلك غلبت على السياسة الدولية قاعدة السكوت المتبادل عن فضائح الدول الكبرى.

إن التناقض بين ما تدعيه أمريكا من إدانة الحرب وحق تقرير المصير للشعوب، لم يحض يوما بقناعة الطبقات المسيطرة وصناع القرار فيها، فهي تعلن بدون استحياء ما كانت تخفيه لزمن طويل، فهي تنتقي ما ينفعها وتترك ما ينفع الآخرين، تستخدم التشريع الدولي مع هذه الدولة ونقيضه ضد دولة أخرى، وواقعية ستالين في تعليقه على النازيين في زمن حكمه (**أنهم لا يعرفون أين يجب التوقف**) تنطبق حرفياً على الإدارات التي حكمت الولايات المتحدة الأمريكية [1].

وهي في ذلك تستخدم الوسائل المشروعة وغير المشروعة، الحقيقية والملفقة، فاحتجت بالإرهاب وعرفته كما يحلو لها، ليعبر عن رؤية أمريكية ضيقة، (**هي الأنا الأمريكي** على حد قول محمد عابد الجابري)، إذ ترى الإرهاب ما هو ألا (**كل عمل يقوم فيه فرد أو جماعة أو دولة (مناهضة) للولايات المتحدة الأمريكية ومهددة لمصالحها الحيوية حيثما كانت**) [2].

إن وقائع التاريخ تثبت بدون أي لبس، إن استخدام الشوفينية والارتكاز على شحذ العاطفة الأميركية، واختزال المعارضة للسلوك الأمريكي، بأنها مجرد عداء قائم على **الغيرة والحسد من الرفاهية والديمقراطية التي تنعم بها الأمة الأمريكية**.

أولا: الدوافع السياسية

لقد اعتمدت الإدارة الأمريكية في شن حربها على العراق على مسببات (واهية) من مثل أسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع القاعدة وربطتها بالأمن

القومي الأمريكي، ساندتها الإشارة التي أوردتها بريطانيا من مخاوفها من أمكانية أطلاق صواريخ تحمل رؤوس جرثومية أو كيماوية خلال (45) دقيقة، بيد أن اللجنة التي حققت في دقة المعلومات الاستخباراتية أشارة دون مواربة تذكر من أن معلومات الأجهزة كانت تفتقد إلى الدقة، وحتى معلومات بريطانيا كانت غير صحيحة، وهو ما اجبر الرئيس الأمريكي إلى تغيير مسببات الحرب ليعد نتائجها تعد نصراً للديمقراطية؟.

هي جزء من المغالطات في الرؤيا وعملية غسيل الدماغ للمجتمع وغياب التساؤل للحكومة من قبل الرأي العام عن الرؤى والتسبيبات التي تعتمدها، وهو ما يعبر عنه وليم جيمس (**نحن نعيش بما نستطيع أن نحصل عليه اليوم من الحقائق ونكون على استعداد لأن نعتبرها أكاذيب غداً**)[3]، هذه بتبسيط شديد تعدها الإدارة الأمريكية واحدة من فضائل البراغماتية الأمريكية، دون الاقتراب أو التذكير بالأضرار التي تلحق بالشعوب من جراء هذه البراغماتية المقيتة ؟.

فتصنيف دول العالم في الثقافة السياسية الرسمية الأمريكية يقسمها إلى دول صديقة ووفية لها حق المشاركة في الفردوس الأمريكي، ودول عاصية/ أو مارقة، ينبغي إن يكون مآلها إلى جهنم أو إلى مرحلة انتقالية (منزلة بين منزلتين على حد تعبير المعتزلة)، وبالتالي فهي مرشحة للعبور من الجحيم إلى الفردوس بعد قضاء فترة انتقالية في **المطهر الأمريكي**.

هذا العقل ينضح بأفكار تبريرية تتجاوز العقل نفسه فهو يحاول **عقلنة اللاعقلاني**، فيذهب كوتون هاذر، احد ابرز المفكرين الأمريكيين في محاولته لتبرير اضطهاد الهنود الحمر (**كنقطة سوداء في تاريخ أمريكا**)، بقوله أن الهنود الحمر يعملون تحت إمرة (**إبليس**) وأنهم قدموا إلى الولايات المتحدة لكي يمنعوا

الأناجيل من فرض سلطانها المطلق، (وكأن المحتلين الأمريكان هم السكان الأصليين)، وتروج الإدارة الأمريكية الآن للخطاب ذاته، على أنها تقاتل الشياطين والمقصود بهم (المسلمين - الفلسطينيين - العراقيين - الأفغانيين، أو كل من يقاوم الدور الأمريكي).

لهذا اتخذت من إحداث 11 سبتمبر 2001 مبرراً لصوغ التدخل في الشؤون الداخلية الرافضة لسلوكها على قاعدة إذا لم تكن معي فأنت إرهابي أو مساند للإرهاب مختزلة كل شيء في ذلك بدءا من الفكر والثقافة والسلوك والخصوصيات والمصالح لتمده ليستوعب أية مفردة يحلو لأمريكا أضافتها، يقول رئيس وزراء ماليزيا السابق محاذير محمد **(إذا كنت صديقا للولايات المتحدة فهذا جيد، لكن إذا ما أزعجت الولايات المتحدة فأنها سوف تستخدم إجراءات ضدك كما فعلت في بنما)** [4].

والولايات المتحدة عملت على إسقاط محاذير محمد ليس لن ماليزيا لها تطلعات كونية أو أنها عدوة لأمريكا ولكن محاذير محمد رفض تطبيق توصية صندوق النقد الدولي إبان الأزمة الآسيوية 1997، في ربط العملة الماليزية بالدولار، مع معرفة محاذير محمد من أن الأزمة الأسيوية تعد أمراً مخططاً لتقزيم دور البلدان الأسيوية قامت به الشركات وبيوتات المال والرأسماليين الغربيين، ولما كانت رؤية محاذير محمد قد انطلقت من موقف ورؤية وطنية خالصة، وهو ما لا يروق لأمريكا ومؤسسات بريتون وودز والشركات، فقد جرى التآمر عليه لأزاحته عن السلطة، وهنا يصبح المعيار المعتمد صحيحاً فكل من لا ترضى عليه أمريكا من المؤكد انه وطني بشرف، في حين من ترضى عليه فما عليه إلا مراجعة نفسه ودليل على دخوله في دائرة الكمبرادورية وصولاً إلى العمالة الكاملة لها.

فهي تعد (جوزيه راموص هورتا) بطل قومي ورجل سلام، ومعبر عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقدمت له جائزة نوبل لأنه ساهم بفصل تيمور الشرقية عن الوطن الأم (أندونسيا)، وهذا الإرهابي قائد الحركة الانفصالية والمتسبب بسقوط أكثر من (200000) قتيل خلال عقدين من الزمن[5].

ولكنها تمتنع عن أظهار صور الأطفال العراقيين الذين ماتوا بالحصار أم بالقصف الأمريكي أم بالتفجيرات الإرهابية، بل تقول أولبرايت عن الضحايا العراقيين من الأطفال الذين ماتوا بسبب الحصار والذي بلغ عددهم (1.5) مليون طفل أنه أمر طبيعي لإضعاف النظام، إن القط يصطاد الفار ويأكله، ولكنه لا يتظاهر بأنه يفعل ذلك لخير الفأر، ولا يدعي أن هناك ثمة عقيدة تشير إلى أن جميع الحيوانات متساوون، ولا يرفع عينه إلى السماء عبادة لخالق الجميع[6].

ولا نعتقد توجد كلمة أكثر تعبيراً وصدقاً مما قاله نيكيتا خرشوف (**نحن يا حضرت السادة: لا نأكل الأطفال**)[7] ظلت صيحته مدوية إلى الآن.

ثانيا: أمن إسرائيل:

في رسالة المحافظين الجدد إلى الرئيس الأمريكي (كلينتون)، يورد هولاء النص الأتي:

(ان أمن الجيوش الأمريكية في المنطقة وأمن أصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة وجزء كبير من إمدادات النفط العالمية سوف يتعرض للخطر)، ووقعت هذه الرسالة من قبل (أبراهام، أرميتاج، بنيت، برغنر، بولتون، دوبريانسكي، فوكوياما، كاغن، زالماي خليل زاده (السفير الأمريكي في العراق)، كريستول، بيرل، رودون، رامسفيلد، جينيور، ويبر، ولفوتيز، ولسي، زويليك[8].

يقول كيسنجر **أن أمريكا تحرص على دعم الكيان الصهيوني** كأداة لضرب القوى العربية المناهضة للمصالح الأمريكية، وفي الاتجاه ذاته يؤكد السفير الأمريكي فولفرت على أهمية الكيان الصهيوني في نظر الولايات المتحدة مقارنة بالعرب بقوله (**إن النفط العربي ليس بقدر الأهمية التي تشكلها إسرائيل لنا**) [(9)].

ومن المناسب الإشارة إلى إن (المعهد اليهودي لقضايا الأمن القومي - JISNA)، يحتضن شخصيات أمريكية مساهمة في صنع القرار من مثل ريتشارد بيرل أحد مهندسي الحرب على العراق ومستشار المعهد، الذي صرح: **أن إسرائيل هي ذخراً أمني للولايات المتحدة.**

مما سبق تظل إسرائيل جزءاً مهماً من منظومة الأمن الأمريكي بالنظر لتشابك الأوضاع والمهام والمصالح بينهما، لذلك تظل موضوعة تحقيق الأمن الإسرائيلي مسألة محورية في السلوكيات والسياسات الأمريكية في المشرق العربي بخاصة، وهذا ما يدفعها إلى البحث المستمر وبالضغط واستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية لأضعاف الدول المجاورة لإسرائيل وامتداداً لتأمين عمق أمني لها يصل إلى أطراف الوطن العربي.

لقد كان العراق أحد العقبات في طريق تسوية أمريكية منحازة ابتدأ ما بين الدول العربية وإسرائيل، ولقد أفرجت أمريكا عن عدد من الوثائق السرية ونشرتها **صحيفة الشرق الأوسط** ففي وثيقة عن اجتماع هنري كيسنجر (وزير خارجية أمريكا آنذاك) مع سعدون حمادي (وزير خارجية العراق) عام 1975 في السفارة العراقية في باريس، إذ تكشف الوثيقة أن الاختلاف ما بين الجانبين ينحصر في الموقف من إسرائيل وبخاصة حول إسرائيل ما قبل 1967 (فلسطين 1948) [(10)]، وحالة الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم، ولو قبل العراق

بإسكان جزءاً منهم في أراضيه، والاعتراف بإسرائيل، ربما كان العراق واحة الديمقراطية، ولكان صدام رسول الحرية وحقوق الإنسان، ولمنح جائزة نوبل لخدماته الجليلة للإنسانية ؟.

كما أعلنت أمريكا كذلك أن العراق هو بداية مشروعها وأنها تريد إعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط (الشرق الأوسط الكبير) الذي كشف أن أحد مساعيه تغيير هوية المنطقة وتهيئتها للتطبيع القسري مع إسرائيل، وإجبار النظم العربية الخانعة أو ما تسمى (المعتدلة) خطأ، في جلب البلدان العربية الأخرى إلى المشاركة في الترتيبات الأمريكية تحت معطى الواقعية والعقلانية، وستطبق أمريكا وإسرائيل المعادلة المخططة للشرق الأوسط منذ ثمانينات القرن الماضي **= أموال عربية خليجية (بتر ودولار) + موارد طبيعية + تكنولوجيا وإدارة إسرائيلية + حماية أمريكا وحلف الناتو = هيمنة إسرائيلية/ أمريكية + تدفق منتظم للنفط + تنمية للتخلف في البلدان العربية** [11].

لقد نشرت صحيفة هأرتز تعليق الإعلامي الإسرائيلي جدعون ليفي الذي ينقل انزعاج الجنرالات الإسرائيليين من تأخر الغزو الأمريكي للعراق وعن جذوتهم ونشوتهم العارمة إزاء الفتنة الساحرة لقوة الدمار الأمريكية مشيراً إلى أن (الجنرال أريبه مزراحي) قد أخرج أنموذجاً صغيراً من القنبلة العنقودية التي تصنع في مصانع إسرائيل وبعين براقتين بالسعادة قال **(أن الأمريكان يستخدمون هذا السلاح)** [12].

هذه الأهداف لا تبتعد كثيراً عن إستراتيجية إسرائيل والتي نشرتها مجلة كيفونيم التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1982 ونورد ما يخص العراق كما جاء في الفقرة السادسة من أصل الوثيقة كما وردت.

1- إن العراق لا يختلف عن جارتها ولكن الأغلبية فيها الشيعة والأقلية من السنة، أن 65٪ من السكان ليس لهم تأثير على الدولة التي تشكل الفئة الحاكمة فيها 20٪ إلى جانب الأقلية الكردية في الشمال.

2- ولولا القوة العسكرية للنظام الحاكم وأموال البترول، لما كان بالا مكان أن يختلف العراق عن ماضي لبنان وحاضر سوريا.

3- إن بشائر الفرقة والحرب الأهلية تلوح فيها اليوم (هذا الحديث عام 1982) خاصة بعد تولي الخميني الحكم في إيران، والذي يعد في نظر الشيعة العراقيين زعيمهم الحقيقي وليس صدام حسين.

4- إن العراق الغنية بالبترول والتي تكثر فيها الفرقة والعداء الداخلي (**هي المرشحة الثاني لتحقيق أهداف إسرائيل**)، وتقصد الوثيقة أن العراق هو المرشح للخروج بعد مصر.

5- إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت سوريا وذلك لأن العراق أقوى من سوريا.

6- إن في قوة العراق خطورة على إسرائيل في المدى القريب اكبر من الخطورة النابعة من أية دولة أخرى.

7 - وسوف يصبح بالإمكان تقسيم العراق إلى مقاطعات إقليمية طائفية كما حدث في سوريا في العهد العثماني.

8- وبذلك يمكن إقامة ثلاث دويلات (أو أكثر)، حول المدن العراقية، دولة في البصرة ودولة في بغداد، ودولة في الموصل، بينما تنفصل المناطق الشيعية عن الشمال الكردي والسني في معظمه.

عليه يمكن القول أن ملامح الإستراتيجية الأمريكية في العراق وهي جزء من الإستراتيجية اتجاه المنطقة (مخطط -1) تتمحور على جملة أهداف منها ما هو قريب ومنها ما هو بعيد وكما يأتي:

1- إن مسوغات الاحتلال مهما دبجت واصطبغت بمفردات تنبهر إبصار من أصابهم عمى أمريكي مؤقت من مثل الحرية والديمقراطية وبناء نظم شرعية، وهي جميعاً تحظى بالمشروعية، وهي استحقاقات مجتمعية كان حرياً بالنظم الحاكمة على اختلاف مشاربها ممارستها، ولكن هذه النظم كانت تستقوي بأمريكا على مجتمعاتها، حتى أن أجهزة أمريكا الأمنية كانت تساند هذه النظم بصورة مباشرة أم غير مباشرة في لجم معارضيها.

2- يظل الدفع الإسرائيلي باتجاه ضمان أمنها وتفتيت القوة العربية ودولها، بغية ترتيب صعودها على الكتف الأمريكي وبقوة المال اليهودي وتأثير اللوبيات الصهيونية في السياسة الأمريكية، عاملاً محدداً ومركزياً في الإستراتيجية الأمريكية على الأقل اتجاه العرب.

ثالثا: الدوافع الاقتصادية

إن فكرة الإمبراطورية الأمريكية خرجت من رحم التوسع العالمي لمشروع الولايات المتحدة الأمريكية، نعيش اليوم من خلاله أولى مراحل تحول الحدود العالمية إلى فضاء سيادة إمبراطورية مفتوح ورحب[13].

لقد تصور الاقتصادي الانكليزي ج أ.هوبسون (1858-1940) أن الإمبريالية شراً بأكمله والذين يمارسونها طفيليون وجشعون يمتصون دماء مواطنيهم ودماء أهالي المستعمرات على حد سواء، ولا تنتهي إلى مجرد الاستغلال فقط، بل إلى النزعة العسكرية والفساد والاستبداد والحرب أيضاً،

فقد رفضت كل النظريات ورسالات المدنية والمسيحية، باعتبارها مجرد واجهة كاذبة، واتفق مع جيمس ميل من أن الإمبريالية ليست سوى (**نظام ضخم للتنفيس عن الطبقات العليا في الخارج**).

لقد أشار برونو نيومان رئيس غرفة التجارة الأمريكية في المكسيك عام 1923 (**يجب علينا تهيئة أسواق جديدة، يمكن أن يطور فيها الاستهلاك بنسبة تطور زيادة الإنتاج الأمريكي**)[14].

ليس هذا جديداً فالرأسمالية منذ نشوءها هي عالمية وهي إمبريالية وتساوي أسواق لأن الأخيرة هي مجلبة للأرباح، وبدءاً من مطلع القرن العشرين وبالتحديد منذ عام 1952، وفي عهد الرئيس الأمريكي ودور ولسون بدأت أمريكا خطواتها الأولى في الاهتمام بالعالم، بعدما غادرت مرحلة الانكفاء الداخلي والعزلة لتتحول في رؤيتها من مجرد دولة رأسمالية إلى دولة رأسمالية استعمارية تبحث عن أسواق ومناطق حيوية تعزز من دورها العالمي الجديد.

إذ يقول ولسن (**إن الولايات المتحدة بلغت مرحلة النضوج المتكامل، وقد ولت أيام عزلتها من غير رجعة**)، وعلى وفق ذلك وظفت الولايات المتحدة الأمريكية إدراكها الفعلي من خلال تحليل التزاوج بين نمط التفكير وتصوراته المفترضة للعالم وبين الإستراتيجية الكونية التي يصوغها مجلس الأمن القومي لضمان رفاهية المجتمع الأمريكي.

وهذا ما يجعل الإستراتيجية الأمريكية نحو العراق والمنطقة تحمل في جنباتها أهدافاً اقتصادية موزعة على مفردات عدة، منها ما هو اقتصادي وسياسي وامني وحتى ثقافي.

فقد ظل الاقتصاد الأمريكي لأكثر من عقدين من الزمن حبيس التراجع في أدائه الاقتصادي، بسبب من ظهور وتصاعد مشكلاته البنيوية، رغم جرعات

الدعم الذي تقدمه الحكومة لإنعاشه وقتياً، وهي تدرك جيداً عمق المنافسة الاحتكارية مع الآخرين، ولكنها تستخدم الحرب كوسيلة بالغة القوة لمواجهة هذه المنافسة، هذا التنافس وأن كان غير محسوساً لنا نحن مواطني العالم الثالث، بسبب من أن الرأسماليات المركزية تعمد إلى التوحد إزاء أية قضية في العالم الثالث لتشكل ما يسمى بالدولة **(الأمريكية - الأوروبية - اليابانية الموحدة)**[15].

ومن الطبيعي فأن أعراض الأزمة بشقيها (العامة والدورية) تفعل فعلها في استحالة احتفاظ الرأسمالية بأشكال الديمقراطية البرجوازية التي تعدها معلماً لإنجازاتها، فتنتقل إلى أشكال من الدكتاتورية الإرهابية أي الانتقال بمعنى آخر إلى الفاشية، وكلما تعمقت الأزمة ووصلت إلى مرحلة يصعب فيها الحل، كانت عملية تحول الرأسمالية إلى فاشية أكثر اقتراباً وحدوثاً، فلقد ولدت الفاشية الألمانية من رحم المشكلات الاقتصادية التي طالت المجتمع الرأسمالي ونتاجاً مباشراً لأزمة 1929-1933.

والحالة نفسها تظهر في تحول أمريكا في نهاية القرن العشرين إلى فاشية جديدة ترفع سوطها السياسي والعسكري والاقتصادي على مجتمعات العالم الثالث، وتمارس أشد الأساليب عنفا ضدها من خلال إجبارها على اعتماد آليات الإفقار المعمم المنظم المتمثلة بسياسات مؤسساتها الدولية المختلفة، وبالقدر الذي يشهد فيه العالم تطوراً حثيثاً في العلوم والتكنولوجيا وأساليب الإنتاج، نلحظ في المقابل منه تماماً زيادة مساحة الفقر والمجاعة وارتفاع معدلات البطالة والاستغلال والقهر الاقتصادي والإفقار والتهميش في مجتمعات الأطراف.

لذلك تصبح الحرب في مرحلة الرأسمالية (المتوحشة -الفوق -إمبريالية) وسيلة لحل الأزمات، من أجل إعاقة اللحظة التي يطاح فيها بالرأسمالية

الأمريكية، أو تتراجع أمام صعود رأسماليات شقيقة، لهذا فقط تظل الرأسمالية حاملة للحرب كما تحمل السحب المطر.

عندئذ نستنتج من هذا أن أزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يمكن تجاوزها دون أحداث حرب حقيقية تكون أمريكا طرفاً رئيساً فيها، كما هو الحال في الحرب الكورية وحرب فيتنام واحتلال أفغانستان والعراق الخ.

فأحد أبرز المتغيرات الحاكمة للأزمة الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد الأمريكي باستمرار هي مشكلة تصريف السلع والخدمات (الطلب الكلي)، في مقابل ازدياد القدرات التنافسية لإطراف اقتصادية عدة في العالم (المجموعة الأوربية ومجموعة آسيان والصين واليابان)، وفي ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج (الثابتة منها والمتغيرة وبخاصة أجور العمال والطاقة) مما سيدفع أمريكا شيئا فشيئا عن مساحات واسعة من السوق العالمي.

لهذا تركز أمريكا في بواكير هذا القرن على احتكار التكنولوجيا الفائقة بخاصة تكنولوجيا (المعلوماتية والاتصالات)، ومرد ذلك هو هاجس الخوف من الآخرين، لذلك تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تدفع اللحظة التاريخية إلى زمن لاحق (تأجيل وقوعها)، بحيث تستفيد من الفسحة الزمنية المتاحة لترتيب أوضاعها، وتأتي في أولوية الترتيبات ربط العديد من البلدان التي تخضعها قسراً أو بالرضا (استخدام ما حدث للعراق أنموذجا للتخويف) لإقامة صلات اقتصادية محكمة، أي بمعنى آخر فتح اقتصاداتها بالكامل أمام الشركات والمنتجات الأمريكية على طريقة اتفاقية التجارة الحرة.

هذه السياسة ترتكز على متغير أساس من متغيرات الأزمة الاقتصادية الأمريكية، ألا وهو العجز شبه الدائم في الميزان التجاري الأمريكي، والذي

استخدمت أمريكا قوتها في محاولة لتعديله مع اليابان في عقد التسعينات وهي تمارس الأمر ذاته مع الصين الآن.

مضافاً إلى ذلك أن اتجاهات الأنفاق الحكومي قد بدأت بالتزايد المفرط منذ عهد الرئيس ريغان (حرب النجوم) وإلى الآن، لتأخذ منحى تصاعدي مع تزايد الالتزامات التي فرضتها أمريكا على نفسها كإمبراطورية، ناهيك عما يجري أنفاقه على تطوير القدرات العسكرية وتزايد الطلبات على منتجات المجمع الصناعي - العسكري، أرضاءً للشركات العملاقة المرتبطة بروابط عدة بالإدارة الأمريكية ورموزها.

وإذا ما تكلمنا بلغة الإحصاءات عن أوضاع الاقتصاد الأمريكي، فعلى الرغم من أن حجم هذا الاقتصاد يعد الأكبر على مستوى العالم، إلا أن ذلك لا يخفي أبداً أن هذا الاقتصاد يعاني من مشكلات حقيقية لن يتم تجاوزها بسهولة وبدون كلفة.

هذا الاقتصاد لن يكون بمقدوره الخروج من دورة الأعمال (Business cycle) التي تعرض لها منذ سبعينات القرن الماضي ولحد الآن، رغم جرعات الأنفاق العسكري الهائل إبان حكم ريغان (غزو الفضاء).

في عام 1975 كان الميزان التجاري قد سجل فائضاً قدره (8.9) مليار دولار، وفي عام 1980 تحول الفائض إلى عجز مقداره (22.5) مليار دولار، وتوإلى هذا العجز ليطبع الميزان التجاري بطابعة وليرتفع باستمرار إلى (450) و (660) مليار دولار للعامين 2003-2004 على التوالي.

وتتوقع الأوساط الاقتصادية بما فيها الأمريكية من أن حالة العجز ستستمر بشكل متصاعد وليبلغ العجز التجاري عام 2015 (2.6) تريليون

دولار، ومن المعلوم أن حجم التجارة الأمريكية الآن يصل إلى (2) تريليون دولار ويشكل سدس الناتج المحلي الإجمالي، في حين تصل صادرات ألمانيا إلى حوالي (25٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص الجوانب الاجتماعية وعدم اهتمام الإدارة الحالية بها، فان الوضع ليس بأفضل حال، فهناك (29) ولاية قد خفضت دعمها للجوانب الاجتماعية للسكان، ومن أجمالي السكان في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يربو على (270) مليون إنسان، هناك (30) مليون شخص يعانون صعوبة بالغة في الحصول على الغذاء من بينهم (13) مليون طفل وهؤلاء اغلبهم من السود، فيما يوجد ملايين من البشر في أمريكا الآن بدون تأمين صحي.

بالإضافة إلى الضغط الذي سيواجهه هذا الاقتصاد في حالة التخلي عن (2.5) تريليون دولار متداولة في الاقتصاد العالمي وخارج سيطرة الولايات المتحدة، والتي ستفرض على الاقتصاد الأمريكي تعويضها بقيم حقيقية (سلع وخدمات) مقابل استرجاعها، وهي بمثابة مديونية على الولايات المتحدة واجبة الدفع في الأجل القصير جداً، ولن يكون بمقدورها التملص من أثارها كما هو الحال في عام 1971 (عهد نيكسون)، عند ما أوقفت تحويل الدولار إلى ذهب لاختلاف أوضاع الاقتصاد العالمي الآن عما سبق، **فمن غير المتوقع أن يكون متاحاً لها عبور النهر مرتين دون تكلفة؟.**

رابعا : الدوافع النفطية

بدأ اهتمام أمريكا بالخليج العربي والعراق بخاصة في آب 1889 عندما اسست الإرسالية العربية Arabian mission بزعامة المبشرين الأمريكيين جميس كانتين J.canten وصموئيل زومير S.zwemer بهدف نشر المسيحية، وإنشاء أول

مركز تبشيري لها في البصرة لكونها أكبر ميناء تجاري آنذاك في شرق الجزيرة العربية[15].

كذلك عملت الولايات المتحدة على نشر ثقافتها بإنشاء المدارس الأمريكية في البصرة من مثل مدرسة الرجاء العالي عام 1910 ومدرسة أخرى للبنات في السنة ذاتها[16].

فيما يخص النفط فأن الامتياز الأول لاستغلال النفط كان عام 1925عندما منحت شركة البترول التركية (استبدل اسمها بعد ذلك إلى شركة نفط العراق)، الحق في استخراج النفط لمدة 75 سنة، كما تمكنت شركتان فرعيتان لها (شركة نفط الموصل - شركة نفط البصرة) من الحصول على امتيازات مماثلة عام 1932 و1938على التوالي وبذلك غطت الامتيازات الممنوحة كافة الأراضي العراقية.

لقد نظمت اتفاقيات الامتياز أنماط العلاقة بين حكومة العراق والشركات النفطية العالمية التي بموجبها تم منح الشركات حقوق شاملة للإنتاج والتصدير، ومنحت كذلك صلاحية تحديد مستويات الإنتاج والأسعار، في حين اقتصر دور الحكومة على تقاضي ضريبة عن الوحدة المنتجة المصدرة منه، هذا الأمر قاد إلى فقدان الحكومة لإرادة التحكم بمسارات القطاع القائد في اقتصاداتها.

مثلما تحكمت الشركات النفطية الكبرى (أكسون، شل، موبيل، تكساكو، جولف، ستاندر أويل كاليفورنيا (شيفرون) البترول البريطانية، البترول الفرنسية) بنفوط البلدان المنتجة في دول العالم الثالث، فأن هذه السيطرة قدرت (95٪) من أسهم الشركات العاملة بالعراق.

وبالنظر لضعف الإمكانات الذاتية لإنتاج النفط فقد اضطر العراق إلى الاعتماد بشكل كامل على الشركات، وحتى فيما يخص حجم الإنتاج

والتسعير، ولم ترد آنذاك أية توجهات للدخول في صلب العملية النفطية، لأسباب تتعلق في جزء منها بالتخلف التكنولوجي من ناحية وتحت الضغط السياسي من ناحية أخرى، حتى عام 1961 التي تمثل بحق المحاولة الأولى للتوجه صوب التفكير الجدي في بناء صناعة نفطية وطنية في العراق عبر قانون (80)، الذي تمكنت بموجبه الدولة من إحكام سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلاً، والتي شكلت (99.5٪) من الأراضي الخاضعة لامتيازات الشركات الأجنبية العاملة.

لقد مثل هذا القانون دلالة وخطوة أولى في إطار هدف استراتيجي بعيد لسياسة العراق النفطية وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة والاستغلال الأجنبي. لذلك يمثل قانون 80 مرتكز أساس لقرار تأميم النفط عام 1972 لتصبح أيلولة النشاط النفطي استكشافاً وإنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً إلى شركة النفط الوطنية.

من المناسب الإشارة إلى إن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت فيه الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة العربية خاصة النفطية منها ليس مصدرا لتلبية احتياجاتها المباشرة أم الغرب الصناعي من الطاقة بل كمصدر للربح وضمن النمط الاحتكاري للنفط لسد احتياجاتها فضلا عن قدراتها المتميزة في اكتشاف وتطور المنابع النفطية وامتلاكها لأرث كبير في الصناعة النفطية.

على خلفية الحرب الباردة وتزايد النزوع نحو الاستقلال قفز المتغير النفطي ليدخل بقوة في الإدراك الإستراتيجي، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي (إيزنهاور) عام 1957 **(بأن سيطرة الغرب الرأسمالي على النفط العربي لأتقل أهمية عن منظومة حلف الأطلسي، بل أن الحلف يفقد أهميته بفقدان السيطرة على النفط العربي)**[17].

إن هـذا التوجـه بـدا يشـكل قاعـدة سياسـية وفكريـة ليـذهب الخطـاب الإعلامي - المجتمعي منسجما تماما مـع خطـاب الدولـة مـن أن (**أمـن الخلـيج العربي= أمن النفط**)، وهو ما أسماه الكاتب الأمريكي روبرت تاكر (R.Tuker) في منتصف السبعينات (**بالحلم الأمريكي في السيطرة على أرض الذهب**)[18].

في خضم سعي الدول النفطيـة لتعـديل أسـعار الـنفط، قـادت الولايـات المتحدة الدول الصناعية نحو رؤية مشتركة إزاء دول الأوبك مستفيدة آنذاك مـن أوضاع الحرب الباردة من خلال سعي حثيث لصوغ نظاماً نفطياً عالميـاً جديـداً، يتضمن رؤية أمريكية مطلقة في ترسيخ إستراتيجيتها النفطية حيال النفط العربي بما يؤهلها للسيطرة عليه.

إذ يقول هنري كيسنجر (**أن النفط العربي يمكـن إن يعـد نفطـاً أمريكيـاً**) والبعض من الساسة الأمريكان يرى (**أن النفط العربي هو نفط أمريكي ولـد في أرض عربية**)[19].

فالتخطيط لأدراك اللحظـة التاريخيـة في بسـط النفـوذ الأمريكـي سياسـياً وعسكرياً واقتصادياً كانت تجري بالتساوق مع الأهداف الأخرى، وعلى قاعـدة ظلت تداعب مخيلة الإستراتيجيين والسياسيين الأمريكان، وكما يعبر عـن ذلـك لنكولن مان l.man أحد خـبراء الإسـتراتيجية الأمريكيـة مـن (**إن إسـتراتيجيتنا يجب أن تنطلق من أن نسيطر سيطرة كاملـة و (فعليـة) علـى مـوارد الـنفط في الخليج العربي، وإذا ما سيطرنا فأننا سنجبر الدول الأوربية واليابـان وأيـة قـوة اقتصادية في العالم على أن تكون تابعة لنا**)[20].

وكأن التاريخ يعيد نفسه ولكن بطريقة مأساوية هذه المرة، فقد كان يشغل حاكم ولاية تكساس (روست تورليتغ) احد أسلاف جـورج دبليـو بـوش، هـو

أول من أعطى لنفسه تفويضا باستخدام منصبه للسيطرة على حصص الإنتاج النفطي كيما يتحكم بالعرض النفطي، وبالتالي بأسعاره في السوق، مستدعيا الحرس الوطني وأمرهم باحتلال حقول النفط في شرق تكساس، التاريخ يعيد نفسه، فأصبح الآن في العالم وبعد سبع عقود رجلاً من أحفاده (سياسياً) ومن تكساس أيضاً، ويطبق ما فعله جده حينذاك، ولكن على نطاق عالمي!.

هذه التوجهات لم تكن بمعزل تام عما يتحقق على الأرض، إذ أخذ الإنتاج النفطي الأمريكي بالهبوط منذ عام 1985، فقد انخفض من (10.5) مليون برميل يوميا إلى نحو (8.4) مليون ب/ي عام 1994، وهو في تناقص مستمر، وتشير تصريحات نعوم تشومسكي إلى أن إنتاج النفط الأمريكي بلغ أدنى مستوى له في نهاية عام 2002 بأقل من (5) مليون برميل يومياً، هذا من المؤكد أن يدفع مستوردات أمريكا من النفط نحو الزيادة، وهذا يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الأمريكي مستقبلاً، إذ ما جرى اعتماد اليورو عملة دولية بدلاً من الدولار.

جدول (15) مؤشرات الوضع النفطي الأمريكي

المؤشرات	1973	2003	2010
حجم الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	60	25	5
الإنتاج اليومي (مليون برميل)	9.5	5	1.5
الاستيراد اليومية (مليون برميل)	3.3	9	16

Source: " The US is Running Of Energy" Time Magazine . August 2003 . P.34.

وهو ما أخفته الإدارة الأمريكية ويعد مسبباً رئيساً في الإسراع باتخاذ قرار الحرب على العراق على حد قوله، وهو ما تؤكده المعلومات المتاحة من الجدول (16).

جدول (16) التوقعات الزمنية لاستمرارية أنتاج النفط في دول العالم المختلفة

السنوات	الدول
2000 -2010	أمريكا – كندا – إنكلترا – أستراليا – أندونسيا – كولومبيا – انجولا – الأرجنتين – مصر – الأكوادور النرويج – سلطنة عمان .
2000 -2050	البرازيل – روسيا – ماليزيا – قطر – نيجيريا – الهند – الصين – أوكرانيا – ليبيا – الجزائر – بر وناي – رومانيا.
2000 -2100	أذربيجان – اليمن – المكسيك – إيران .
ما بعد 2100	العراق – السعودية – الأمارات – الكويت – تركمنستان – أوزبكستان – كازاخستان – فنزويلا .

تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر الآتية: هو شاخ أمير احمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل قوى السوق والسياسة مركز الأمارات للبحوث والدراسات، أبو ظبي – 1996، ص78.

إذ يلاحظ من الجدولين (16-17) الاتساق في التقديرات، فالعراق سيظل ينتج لسنوات طويلة تتراوح مابين (100-148) سنة قابلة أو أكثر إذ ما جرى اعتماد الاحتياطي غير المعلن.

فيما سيشهد العالم على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل بدايات الإعلان عن التراجع في الإنتاج على المستوى الإجمالي على الأقل في غضون السنوات 2010-2020. ناهيك عما سيكون علية حالة الطلب العالمي على النفط من ازدياد بسبب النمو الاقتصادي في جنوب شرق أسيا والصين.

من المناسب لأمريكا إستراتيجياً أن تهتم بالمناطق التي تمتاز بطول عمر النفط فيها، وارتفاع إنتاجية أبارها وغزارتها، وهو ما يفيد شركاتها في تعظيم الإنتاج والأرباح، وهي على الإطلاق متركزة في منطقتين من العالم، وهي المنطقة العربية وبحر قزوين والجمهوريات المطلة علية، إذ يبين الجدول (16) أهمية الأقاليم وأسبقيتها في الإستراتيجيات الأمريكية، فيما يورد الجدول (17) عمر النفط في مختلف مناطق الإنتاج في العالم.

جدول (17) عمر النفط واحتياطاته في مختلف الدول المنتجة عند نهاية عام 2002

الدول	الاحتياط المؤكد مليار / برميل	النسبة ٪ من الاحتياطي العالمي	عمر الاحتياطي سنة
السعودية	262.7	24.6	101
العراق	115	10.7	148
إيران	99.08	9.2	83
الأمارات	97.8	9.1	141
الكويت	96.5	9	151
أوربا الشرقية	79.1	7.4	24
فنزويلا	77.8	7.2	87
ليبيا	36	3.3	82
نيجريا	31.5	2.9	47
الصين	18.2	1.7	14

Source: OPEC . Annual Statistical Bulletin , 2002 ,pp 34 -54 .

وعلى وفق ذلك تتبدى أهمية المنطقة والعراق في الإستراتيجية الأمريكية، إذ تشير التوقعات إلى إن أميركا ستكون مضطرة بعد عام 2015 لتأمين أكثر من (70 ٪) من استهلاكها من الخارج[21].

وكذلك الحال لبريطانيا الشريك الرئيسي في احتلال العراق، إذ أن أنتاج النفط في بحر الشمال وصل عام 1999 إلى ذروته، وأنه بدأ يسجل انخفاضاً مستمراً تجاوز السدس من أجمالي الإنتاج، وستصبح بريطانيا قريباً مستورد صاف للنفط، وهو ما دفعها لاعتبارات جيو - سياسية للاندراج بقوة في المشروع الأمريكي[22].

والملاحظ أن هناك أربعة بلدان يتجاوز عمر الاحتياطي النفطي فيها أكثر من مئة عام، وهي السعودية والعراق والأمارات والكويت، وهي جميعا تقع في منطقة واحدة، في حين يتجاوز احتياطي ثلاث دول فقط (إيران - فنزويلا - ليبيا) حاجز الثمانين سنة.

من المناسب الإشارة إلى أن الاحتياطي النفطي العراقي المعتمد في منظمة أوبك بحدود (1212.5) مليار برميل والذي يمثل (10.7%) من الاحتياطي العالمي و (14٪) من احتياطي الأوبك.

وتقدر الأوساط الأمريكية الاحتياطيات المؤكدة الأخرى بحدود (214) مليار برميل، وإذا ما جرى اعتماد (75٪) من هذا الاحتياطي، فأن الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع إلى (275) مليار برميل مما يجعله الدولة الثانية بعد السعودية، وبنسبة (21٪) من الاحتياطي العالمي، هذا عدا الإعلان عن فتح الصحراء الغربية غربي العراق والتي يوجد فيها احتياطات هائلة تقدر بحوالي (45) مليار برميل أي أكثر من احتياطي المكسيك والولايات المتحدة الأميركية مجتمعة - وذلك للاستثمار أمام الشركات الأجنبية[23].

جدول (18) إنتاجية الآبار النفطية في مختلف بلدان العالم عام 2000

الدول	كمية إنتاج الف برميل / يوم	عدد الآبار المنتجة	معدل إنتاجية البئر الواحد برميل/ يوم
أمريكا	5822	533550	11
روسيا	6416	41192	156
الدول المستقلة	7359	109939	68
السعودية	8272	1825	4533
الأقطار العربية	20644	13202	1564
العراق	2933	648	4526

المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط العراقية، الدائرة الاقتصادية والمالية، (دراسة غير منشورة) تشرين الثاني، 2002، ص25.

وأعتقد بقوة أن أمريكا وجدت في القدرات النفطية العراقي كافية لتأمين احتياجاتها مستقبلاً على أقل تقدير، لهذا فهي تسعى للارتقاء بالإنتاج العراقي من النفط إلى مستويات تقترب من الإنتاج السعودي وهي بذلك تحقق فائدة في جوانب عدة هي:

1- تأمين منتج رئيس في النفط منافس (بديل) لأكبر منتج الآن (السعودية)، ولا يمكن لآية دول غير العراق أن تقوم بهذا الدور، نظراً لقدراتها النفطية، فالآبار النفطية العراقية هي من أكثر آبار العالم غزارة في الإنتاج (جدول 4)، والجدول في أدناه يوضح بدون أي لبس، من أن أي استثمار في آبار غزيرة الإنتاج سواء في مرحلة الاستكشاف أو الإنتاج، تحمل أرباحاً كبيرة للشركات النفطية

الأمريكية، وهي تمثل مكمن الثروة لأي بلد، لهذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل الوسائل في محاولتها فتح ملف أحالة قطاع النفط إزاء شركاتها.

2- هناك بلدين هما العراق والسعودية يكون متوسط الإنتاجية اليومية لأبارها متجاوزاً أربعة الألف ونصف برميل، فيما تكون الآبار الأمريكية في أدنى مستوى وهو أحد عشر برميل يوميا، وهو أحد أهم مكامن الضعف في الأمن النفطي الأمريكي.

3- أن الكلفة الحدية لإنتاج البرميل الواحد من النفط العراقي (جدول 5) في أدناه، هي من أدنى الكلف في العالم سواءً المتغيرة منها أم الثابتة، فهي أقل من أربعة ونصف ضعفاً عن الكلفة الحدية للنفط الأمريكي ونفط أسيا وأمريكا اللاتينية، وبخمسة أضعاف إلى سبعة أضعاف ونصف عن كلفة النفط الروسي ونفط بحر قزوين على التوالي.

4- أن كلفة رفع مستويات الإنتاج إلى المستويات المخططة تمثل استثمارات لصالح الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية (الأخوات السبع) من مثل هاليبرتون وشل ... الخ.

5- بسبب من وسائل الخدمات المتعددة في المجتمع الأمريكي فان معدل الاستهلاك الفردي للمواطن الأمريكي هو أعلى مستوى في العالم إذ يبلغ (70) برميل نفط سنوياً، مقارنة باستهلاك المواطن الأوربي والآسيوي والبالغة (35-45) و (8-9) برميل نفط سنوياً على التوالي، وهو ما يشكل ضغطاً مستمراً على الاقتصاد الأمريكي دون أمكانية خفضه مستقبلاً في دولة يشكل قطاع الخدمات فيها القطاع الأكثر مساهمة في تكوين GDP ويروج خطابها إلى العالم أن عداء الأمم والمجموعات المتطرفة لها ليس على خلفية سياساتها وإنما بسبب رفاهية وسعادة مواطنيها.

جدول (19) كلفة الإنتاج (د/ ب) بحسب المناطق في العالم 2000

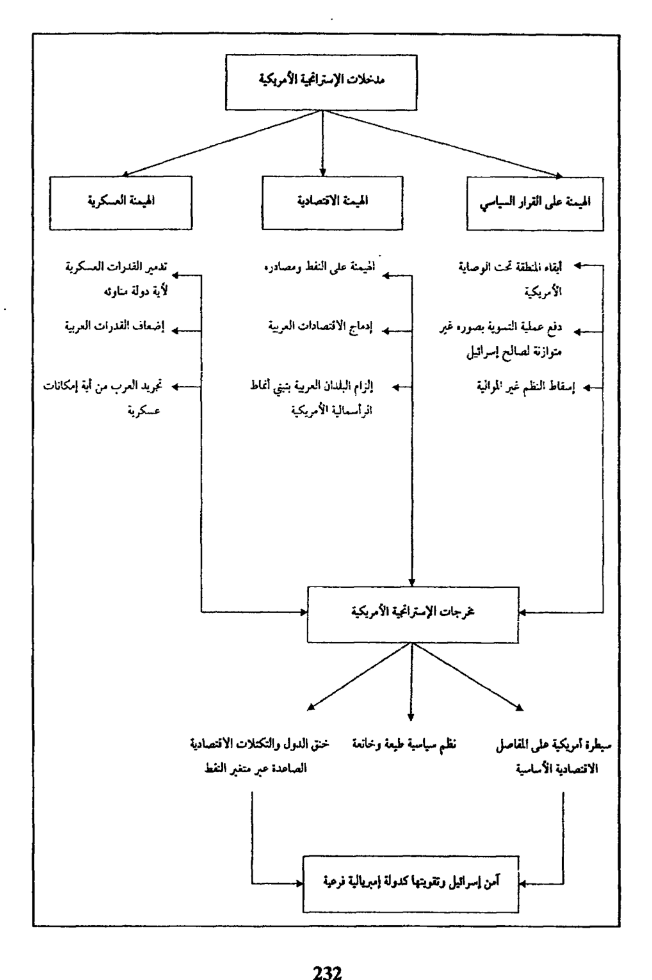
الدول	الكلفة التشغيلية	الكلفة الرأسمالية	الكلفة الإجمالية
العراق	1	1	2
الشرق الأوسط	2	2	4
أفريقيا	3.6	4.4	8
أسيا (الباسفيك)	4.6	4.6	9.2
أمريكا	4.2	5.1	9.3
أمريكا اللاتينية	2.7	6.9	9.6
روسيا	2.2	8.6	10.8
أوربا	5.2	6	11.2
بحر قزوين	9	6	15

المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية والمالية قسم الدراسات الاقتصادية (دراسة غير منشورة) تشرين الثاني 2002، ص23.

وعلى وفق ذلك فأن أمريكا تبحث في بواكير هذا العقد عن درجة تيقن عالية في ضمان الإمدادات النفطية التي تتحكم بها، ولسوف يؤمن النفط العراقي حاجتها إلى (98) سنة قادمة.

فيما ستواجه جميع البلدان (المجموعة الأوربية - الصين - اليابان - مجموعة آسيان) وغيرها، تحديات كبرى في موضوعة النفط بخاصة، لاسيما وأنه سيصبح احد أهم العوامل الحاكمة للنمو الاقتصادي مستقبلاً.

هذا القيد على جميع البلدان تحاول أمريكا جاهدة خلقة والإمساك به لضبط الأوضاع العالمية، ولاستثمار ارتفاعات أسعار النفط لاحقاً لصالح شركاتها، التي من المتوقع أن تعود بقوة إلى ميادين الاستكشاف والإنتاج والتسويق في اغلب البلدان النفطية[24]، على خلفية عدم قدرة هذه البلدان من تمويل عمليات تطوير حقولها النفطية، بسبب من ضعف قدراتها التمويلية في ظل المشكلات التي تعصف بها.



مدخلات الإستراتيجية الأمريكية
الهيمنة على القرار السياسي
الهيمنة الاقتصادية
الهيمنة العسكرية
إبقاء المنطقة تحت الوصاية الأمريكية
دفع عملية التسوية بصوره غير متوازنة لصالح إسرائيل
إسقاط النظم غير الموالية
الهيمنة على النفط ومصادره
إدماج الاقتصادات العربية
إلزام البلدان العربية بتبني أنماط الرأسمالية الأمريكية
تدمير القدرات العسكرية لأية دولة مناوئه
إضعاف القدرات العربية
تجريد العرب من أية إمكانات عسكرية
مخرجات الإستراتيجية الأمريكية
سيطرة أمريكية على المفاصل الاقتصادية الأساسية
نظم سياسية طيعة وخانعة
خنق الدول والتكتلات الاقتصادية الصاعدة عبر متغير النفط
آمن إسرائيل وتقويتها كدولة إمبريالية فرعية

المبحث الثاني

الفوضى السياسية

لا نشك أبدا بأن العراقيين قبل أكثر من خمسون عاماً، كانوا أسعد حظاً منا، على الأقل، في وضوح مشكلتهم الوطنية إبان الاحتلال البريطاني، على عكس حالنا الآن مع الاحتلال الأمريكي، فالأمر يبدوا صعباً ومعقداً ومركباً لأسباب عدة منها:

- توافر أجماع عراقي شبه تام على مقاومة الاحتلال البريطاني آنذاك وغيابه الآن، على الرغم من تطابق خطاب الاحتلال البريطاني مع خطاب الاحتلال الأمريكي من أنهم جاءوا محررين وليس محتلين.
- لم يكن الاحتلال البريطاني مرتبطاً بإستراتيجية هيمنة عالمية، وبالتالي لم يكن احتلال العراق نقطة وثوب مخططة لاحتلالات مفترضة لاحقة.
- لا يوجد شك أبداً من أن جل الأهداف البريطانية في العراق كانت واضحة ومكشوفة ويمكن الاستدلال عليها، في حين تتسم الإستراتيجية الأمريكية صوب العراق بأن تتعامل مع (أهداف معلنة غير حقيقية - وأخرى ثابتة أساسية).
- احتلت بريطانيا العراق في مرحلة هرمها وشيخوختها (الطور الأخير لإمبراطوريتها) وصعود قوى عالمية أخرى تنافسها الموقع ذاته، في حين يأتي الاحتلال الأمريكي للعراق في الطور الثاني من الهيمنة الأمريكية، وهي ترتكز على جملة مقومات أساسية تتراوح ما بين قوة عسكرية هائلة وقوة اقتصادية، وأخرى إعلامية...الخ فهي بحق القوة العظمى (super power).

- لم يأت احتلال بريطانيا للعراق بناءً على ضغط دولة ما أو توافق مصالح معها، كما هو حال الاحتلال الأمريكي الآن، والذي جاء في أهم أهدافه (قصيرة الأجل) أرضاءً لرغبات إسرائيل.

- المرونة التي تتعامل فيها أمريكا مع الأطراف الدولية، سواءً أكانت ضد المشروع الأمريكي أم دول مترددة في قبوله (Rogue state)، أو مرتدة (Back lash state) فهي تستخدم القوة الصلبة (Sold power) معها، والتي قوامها القوة العسكرية (جيوش، طائرات، صواريخ عابرة للقارات)، بينما تستخدم القوة المرنة (Soft power) الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية مع الدول الانتقالية، وحيناً تجري المزاوجة بين القوتين اتجاه دول اخرى تحت ما يسمى بالقوة الذكية (Smart Power)، هذه تمارس بقوة من خلال ماكنة الأعلام الضخمة التي تقف في مقدمتها (fox news) و(C.N.N) وهاتين المؤسستين تكافئ قوتهما التأثيرية قوة مجلس الأمن الدولي، فلهما القدرة العالية والوحيدة على فبركة الأحداث وقلب الحقائق وتزييف الوعي وممارسة (غسيل الدماغ الجماعي) داخل أمريكا وخارجها.

ما يهمنا هو الاستدلال ولو جزئياً على ما يختزنه المدرك الأمريكي من دوافع تجاه العراق وهي مخرجات الإستراتيجية الأمريكية، بجانب دخول العراق بعد أعادة تأهيله أمريكيا (كمدخل أضافي) في التوجهات القابلة تجاه المنطقة.

إن سبر غور العقل الإستراتيجي الأمريكي تكتنفه صعوبة بالغة متأتية من سعة المتغيرات التي يتضمنها بحكم الطموح العالمي من ناحية وسرعة التغير في الأسبقيات الموضوعة في أجندة هذه الإستراتيجية، لكننا نحاول أن نجمع بعضا

من أجزاء الرقعة لتشكيل ملمح أولي عما ستكون عليه هذه الإستراتيجية، التي لفت العراق وأدخلته قسراً في تلافيفها، كيما يصبح جزءاً عضوياً منها مستفيدة من الموقع الجو -إستراتيجي الجديد للعراق، والذي يمكن الارتكاز عليه لتنفيذها مستقبلاً في عموم الشرق الأوسط الكبير.

وتتبدى الصعوبة أيضاً في المسارات القابلة لهذه الإستراتيجية التي يمثل الغاطس فيه جزءاً اكبر من الظاهر على السطح.

فهناك تساؤلات مشروعة تفرض نفسها بقوة، هل أن الإستراتيجية الأمريكية تصدر عن رؤية موضوعية وعقلانية، أو أنها تخضع بهذا القدر أم ذاك لرواسب أيدلوجية وتاريخية تحتضن في جنباتها رؤية عنصرية متجذرة منذ قرون، مؤطرة بغلوائها في شخصية الرجل الأبيض ومهمته المقدسة، هذه تمثل امتداداً للرؤية الغربية ذاتها، التي ترى بعلو كعبها في الثقافة والسلوك على مجتمعات الأرض الأخرى، أم هي تصدر عن تزاوجات دينية بدت تطفح على السطح لتطبع خطاب الدولة الرسمي هذه تعد تزاوجات مشبوهة حتى من قبل الرأي المحلي الأمريكي.

وما يعزز التخوف من الممارسة الأمريكية الجارية في العراق وبعض البلدان وأغلبها أسلامية، أن تأريخ تدخلاتها واحتلالاتها، لا يشيح بما يمكن عده وضوحاً في الأهداف والرؤى، ومصداقاً لذلك خلفية ما أحدثته هذه الممارسة في جوانبها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، وبالتالي لا يوفر مستويات مقبولة من التوافق بين ما تعلنه (وهو مثار شك وعدم واقعية) وبين ثوابتها، طبقاً لازدواجية المعايير التي تعتمدها، وانتقالها غير المسوغ من تسبيب إلى آخر سواء أكان هذا شرعياً أم غير ذلك.

فما بين المنطقي واللامنطقي، والحقيقة ونقيضها، والمخطط والمفبرك، بين ضغط الايدولوجيا وضغط التاريخ، بين غسيل الدماغ وإعادة تحميله أمريكياً، بين الجدل في اعتماد النهب من اجل الإبادة، والإبادة من أجل النهب، بين المناداة بتقديس الشرعية وحق الشعوب في العيش، ومشروعية استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة، بين الطبقات الجيولوجية المتحجرة في الذات الأمريكية والجلبة للموت الجسدي والروحي والاقتصادي والاجتماعي، المتراكم والمتكامل عبر السلسلة الطويلة من جبال (فكرة) أمريكا المعبر عنها في نمط السلوك الأمريكي، والقائمة على أطروحة أن لا تاريخ لأية أمة قبل أن تطأها أقدام الأمريكان، بين أكذوبة (المهمة المقدسة) و (انجاز المهمة)التي تضطلع بها والهوس المستمر بالاتكاء الزائف على الدين وتكفير الآخرين.

هذا الخليط المتناقض من المفردات المؤدلجة حد الانفصام تعمل الإدارة الأمريكية ودوائرها إلى الارتقاء بها، للحد الذي تريد منه أن يكون قاموساً لاهوتياً مقدساً تعمل على أقناع الآخرين به، حتى وأن كان بالقوة (الهجمونية) على حد تعبير أنطونيو غرامشي، والخيار يظل وحيداً حتى وأن آفاق العقل على مزدوجات ثنائية في الرؤى والممارسة الأمريكية، وسواء أكان القبول بالرضا أو الرضا بالقوة كجزء من العقلانية المفترضة أو البراغماتية الأمريكية، هذه السرمدية التي تطبع الأهداف والخطاب السياسي الأمريكي لا تستقيم مع واقع الحال المنظور (السابق والقائم)، مما يوفر مساحة واسعة من الضبابية الشديدة حد العتمة.

والذين يدفنون الحقائق العيانية في الرمال المتحركة موجودون في كل عصر وفي كل مرحلة، لاتهمهم الحقائق المجردة في قليل أو كثير، أنما تنحصر همومهم فقط في مصالح خاصة مباشرة وضيقة تتراوح (بحسب تعبير أبن خلدون) بين الجاه والمال والسلطة.

هذه الفئة تظل تبحث دائما عن الجواد الذي يبدو رابحاً فتراهن وتعرض عليه خدماتها، تردد شعاراته وتتمنطق بمنطقه، فما بين إمبريالية أمريكا واستكبارها واستغلال واضطهاد الشعوب، والاتكاء عليها لبسط الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والعدل، يصبح التراوح السياسي والفكري بين النقيض والنقيض، سواءاً أكان شخصانياً أم فئوياً، يمثل منهجاً ارتداداياً، إذا ما أصاب الشخصية بالترويض domestication of character أو عمد إلى تغير العقول changing minds، سيمثل مستقبلاً من وجهة نظر المجتمع أصفاقاً اجتماعياً، وشكلاً من انتهازية الأجل القصير، التي لا يمكن لها مهما طال المدى أن تضع المجتمع على طريق التطور الحقيقي.

إن الفوضى السياسية التي خلقتها الولايات المتحدة سوف لن تنتهي بخروج الأمريكان، بل أنها وضعت أسس استمرار هذه الفوضى، فالكثير من التجمعات والحركات السياسية المتواجدة على الساحة العراقية، تفتقر إلى الكثير من أساليب العمل السياسي المتعارف عليه كتراث ومواريث سياسية، وتبدو في أحيان كثيرة أنها كانت مجرد تجمعات لا تركن على برامج واضحة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبالوقت الذي تدعي فيه الولايات المتحدة من أن هذه الفوضى السياسية، تعدّ طبيعية على وقع استجلابها للديمقراطية والحرية، إلا أن هذه الأحزاب لا تمارس الحرية ولا الديمقراطية حتى داخل هذه المكونات، مما يجعل هناك فجوة واضحة مابين التنظير والخطاب ومابين الفعل والتطبيق.

وعلى وفق ذلك فأن هناك الكثير من الأحزاب والحركات قد تم تأسيسها على خلفية أوضاع التهتك في المنظومة السياسية لما بعد الاحتلال، ومن أية ضوابط محددة، وفي الوقت الذي تم فيه رفع شعار (**بناء دولة القانون**)، كان الأجدر أن تخضع هذه الأحزاب والحركات إلى نواظم أساسية تشيح عن

مكنونات هذه الحركات، بحيث يكون ممكناً أن يتم بيان مسببات التكالب والتقاسم والتوافق على كل ما من شأنه أن يكون مجلباً للمال والسلطة وإعاقة الآخرين، وهذا انعكس على أسلوب التنازع فيما بينها إلى حد التسقيط العام والخاص.

ومن مظاهر الفوضى السياسية في العراق لما بعد الاحتلال، هو ظاهرة التوالد (أو التفقيس) المستمر للأحزاب والحركات، فقبل كل انتخابات نلحظ ظهور أحزاب بمسميات جديدة، ولهذا يمكن إحصاء أكثر من (450) حزب، وأكثر من (250) صحيفة، وبحدود (5000) منظمة مجتمع مدني، و (80) قناة فضائية وتلفزيونية، هذه جميعاً تنتابها إشكالية حقيقية وهي:

1- إن الأحزاب والحركات والقنوات الفضائية ومنظمات المجتمع المدني، تشترك في كونها باحثة عن فرصة وسلطة.

2- لا يمكن معرفة أي الجهات تقف وراءها.

3- لا تمتلك أية برامج حقيقية ترتقي إلى مستوى القبول والإقناع الرأي العام.

4- هناك إشكالية في مصادر تمويلها.

5- تشترك الكثير من الأحزاب أو الصحف أو المنظمات أو القنوات بأهداف متماثلة أن لم تكن متطابقة.

ولكنها جميعاً تخطط للسيطرة والوصول إلى سدة السلطة وأشغال المناصب بكل المستويات، ويبدو أن الكلام عن إسقاط النظام السابق تحت لافتة الديكتاتورية محض افتراء، في ضوء السلوك العياني والميداني لهذه الحركات، بل أنها كانت ساعية نحو الوصول إلى السلطة، واستبدلت فردانية الشخص والحزب

والمنهج المستندة على القوة والعنف بأشكاله، إلى استبداد مماثل تماماً ولكن تحت عباءة الديمقراطية، إذ أنها استبدلت شخصنة الديكتاتور السياسي القابض على السلطة والحزب في زمن النظام السابق، بشخصنة جديدة مرتكزة متغذية من الحزب والسلطة على حد سواء، فهذه تسعى إلى أقناع الشارع العراقي من أن هذا الفرد الماسك على سلطة الحزب أو الدولة هو الملهم والمقتدر والوطني والحكيم ...الخ، ومن دونه لا تلد الأمة ولا يقام للعراق قائمة، فنحن ذاهبون إلى المجهول من دونه، هذا المنطق هو ذاته الذي خلق الديكتاتوريات في الأرض، مما يرشح إلى إنتاجها من مصادر مختلفة وعلى وفق معطيات متعددة، وهو ما يظهر بجلاء في نتاج ومخرجات الفعل السياسي والحزبي، فالسلوك هو ذاته عند كل القابضين على السلطة في مختلف مجالاتها، وهو ما يماثل سلوك أي ديكتاتور، ولكن النسخة الديكتاتورية بلبوس ديمقراطي تعد شرعية من وجهة النظر الأمريكية ومن الأحزاب القابضة بتلابيب السلطة.

هذه التقاطعات السياسية انعكست على مجمل الأوضاع وأصبح الوضع العام بما فيه الأمن رهينة هذه التجاذبات ودالة في هذه العلاقات فتصاعد التوتر والعنف تبدأ تغذية من مختلف وسائل الميديا المتاحة التي تغطي العمل السياسي.

وما يجمع هذه الحركات أنها تلتقي عند سوط الأمريكان الذي تمسكه الإدارة الأمريكية (الرئيس الأمريكي - نائبه - وزير الدفاع - وزيرة الخارجية)، فهما القادرين فعلاً إلى جلب اغلب الأطراف إلى طاولة التوافق والموافقة، وترى هذه الأحزاب أن الرضى الأمريكي عنها سوف يتيح لها أن تكون فاعلاً مهماً في الحياة السياسية، ولذلك يحج الكل نحو البيت الأبيض والسفارة الأمريكية، مما يعني أن هذا الفاعل هو الذي يرسم خريطة السلطة والتدخل في الكثير من الموضوعات بهذه الطريقة أم تلك، مما يجعل الرضى الأمريكي أهم من الرضى

المجتمعي، هذا الرضا الأمريكي له اشتراطاته المعقدة التي قبلتها بعض الحركات تحت وقع الجاه والسلطة والمال والمواقع السياسية، بل بدا التجاوز واضحاً حتى لمنظومة الفلسفة التي تركن إليها هذه الأحزاب تحت معطى الواقعية ومتطلبات السلطة. واعتقد أن هذه الأحزاب ذهبت إلى الأبعد من ذلك عندما بدأت تشرعن عملية الاستحواذ وحتى مركزة السلطة.

هذه التقاطعات السياسية انعكست على مجمل الأوضاع وأصبح الوضع العام بما فيه الأمن رهينة هذه التجاذبات ودالة في هذه العلاقات فتصاعد التوتر والعنف تبدأ تغذية من مختلف وسائل الميديا المتاحة التي تغطي العمل السياسي.

لعبت الولايات المتحدة وبخاصة في مرحلة كتابة الدستور وتسليم السلطة شكلياً إلى العراقيين، دوراً ضاغطاً على كل الأطراف لقبول الدستور وأجراء الانتخابات، مستهدفة تقديم منجز تبرر فيه احتلالها بعدما تساقطت أسباب الاحتلال الواحدة تلو الأخرى، لهذا تمسكت بجلب الديمقراطية وفرضها من الخارج، حتى تحاول إشاعة نوع من الرضا في الداخل الأمريكي والخارج الدولي، مهما كانت الآثار المتولدة مستقبلاً وهو ما دفع بعض الأحزاب إلى الاحتجاج الدائم بالدستور، كضامن أساس للعملية السياسية، الذي هو الأخر يحتضن ممكنات تشظي وحدة العراق.

إن الواقع العراقي ينوء بأعباء مرحلة الاحتلال بكل ما تحتمله مفردة الاحتلال، من خلق لأوضاع يستفيد منها في حرف الجهد المجتمعي عن مقاصده، ولهذا شاعت الفوضى السياسية المعبر عنها بالكثرة الكاثرة من العناوين السياسية، وهو مبدأ شجع الاحتلال حصوله إذا ما كان له اليد الطولى في تحققه، وفقدان السلم الأهلي تحت ظروف خلقت التصارع على أسس مذهبية لازال الغموض يكتنفها بالنسبة لما هو معلن.

ولا يمكن وفق الزمن المنظور تجاوز حالة السيولة السياسية في العراق، ولا دور الأحزاب الفاعلة في السلطة، ولقد استفاد الاحتلال من بناء منظومة كمبرادورية متعددة المجالات فهناك كمبرادورية (سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية وحتى اجتماعية) سيكون بمقدورها أدارة الأوضاع وخدمة المحتل، حتى وأن تم سحب جنوده من العراق، وهذا ما عدت الولايات المتحدة العدة له، ومصداق ذلك حجم سفارتها التي اكبر سفارة في العالم والتي ستحتضن أكثر من (3000) موظف، وهو حجم لا يتناسب مطلقاً مع سفارات أمريكية في دول ذات حجم سكاني اكبر من حجم سكان العراق بكثير، إذ يراد لهذه السفارة أن تحصي كل شاردة وواردة في العراق عبر مختلف الوسائل بما فيها الوسائل الالكترونية بالغة التعقيد.

المبحث الثالث

التدمير الاقتصادي

ألقت ظروف الحرب والاحتلال بظلالها المقيتة على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعي، وبالقدر الذي تسببت به ظروف الحصار الاقتصادي الممتدة لأكثر من (13) عاماً بأضعاف بنية الاقتصاد والمجتمع، فأن العمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية (1991-2003) دمرت لمرتين الأصول الثابتة (البنية الرأسمالية) لهذا الاقتصاد، ثم أجهضت علية نهائياً عندما سمحت لجهات محلية - إقليمية - دولية بنهب هذه الممتلكات أو حرقها ، ولم توفر الحماية للازمة للحفاظ على ثروة العراق.

لقد دمرت قوات (التحالف) بقيادة أمريكا دولة بكل ما في كلمة تدمير من معنى، ولم تجري لا الأمم المتحدة ولا أمريكا ومن تحالف معها ولا السلطات العراقية المتعاقبة في ظل الاحتلال، تقويم موضوعي وحقيقي لحجم رأسمال الثابت المدمر، والذي يجمع أغلب الاقتصاديين الوطنيين من أنه لا يقل بأي حال من الأحوال عن (80٪) من أجمالي رأس المال الثابت، لاسيما وأن قواعد البيانات للمنشأة والوزارات والدولة العراقية عموماً، قد جرى أتلافها أو حرقها أو تدميرها بعملية محسوبة ومخطط لها بدقة،ساهمت فيها دول مجاورة وبأسلوب موحد وبأدوات ووسائل ومواد وجدت أثارها في أغلب المواقع التي تم حرقها.

لذلك حول الاحتلال البلد إلى دولة قاصرة ((UNDER -AGE تعمل اقتصادياً وسياسياً تحت وصاية دولة بالغة (MATUR)، ولا يحق لهذه الدولة القاصرة في الأمد القصير أن تتطلع إلى بلوغ سن الرشد، إلا بعد سنوات عدة،

يصر الرئيس الأمريكي على تسميتها (أنجاز المهمة) والتي لم يتم توصيفها أو تحديد أفقها الزمني بعد؟.

وما يمكن الاستدلال علية من سعة التدمير هو ما أشارت إليه بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتقييم أبعاد وكثافة حجم القصف الجوي على العراق بالأتي: (بالمناسبة يجب الإشارة ابتداءً أن ما شوهد أو تمت قراءته عن أشكال التدمير الذي لحق العراق ،لم يكن معداً أو محضراً لأغراض زيارتنا، فالنزاع الأخير أحدث نتائج قريبة من الأساطير)[25].

ونتيجة التدمير الذي الحقة القصف الجوي المنظم للبنى الصناعية والتحتية (خاصة قطاع النفط والكهرباء) فقد قدرت مجلة (الايكونومست) معدلاً سالباً للنمو في الاقتصاد العراقي عام 1991 بأكثر من 25٪ [26].

إن عزم الولايات المتحدة على تدمير العراق كانت عملية منظمة وممنهجة، وفق رؤية مسبقة ارتكزت على معطيات ما يفرزه التراكم المتولد من إحكام تطبيق القرارات الدولية عليه من ناحية، وما يترشح من وطأة التراكمات التي تضرب في إسفين الاقتصاد والمجتمع.

هذا تم في أطار رؤية أمريكية - إسرائيلية في لجم اتجاه العراق أو أية دولة عربية أو أسلامية نحو التصنيع، إذ إشاعات قوات الاحتلال بعد مدة قصيرة جداً، وبعدما نقلت ما نقلت من الأجهزة المهمة من هذه المعامل وهو ما كان منظوراً من حجم ما نقلته طائرات الشينوك الأمريكية من حاويات من المصانع وبخاصة العسكرية، ثم أشاعوا نهبها وسرقتها.

إن الإقرار على إشاعة النهب والسلب بعد سقوط النظام السابق، لم تكن وليدة الصدفة أو كما يقال بنت لحظتها ،بل عمل مخطط وتم إقراره قبل بدء

احتلال العراق بموافقة جهات عراقية تعمل مع وكالة المخابرات الأمريكية والبنتاغون، ويوصف نعوم تشومسكي احد هذه الرجالات بالاتي (**أن الداعية للسنة الصفر، كانت كراهية للدولة العراقية تتغلغل إلى أعماقه إلى حد أنه يتوق لأن يرى البلد كله، وقد احترق تماماً وسوي بالأرض، بمعنى كل شيء فيها، عدا النفط، التي كانت ستصبح نواة العراق الجديد، عنقود الخلايا التي تخرج منها امة بأكملها، وقد وصفت هذه العملية إزالة البعث بالكامل**)[27]؟ ، وما يمكن قوله أن هناك فرق بين ممكنات العراق كدولة ومابين البعث كمنهج سياسي، إذ يمكن إزالة الثقافة أو الرمزية أو القرارات والقوانين، وليس المصانع والمعامل والإجراءات التي تخدم أداء القطاعات الاقتصادية.

ما يمكن قوله في هذا المجال إلى، إن أمعان الولايات المتحدة في فرض الحصار الاقتصادي وتدمير بنية الاقتصاد العراقي في جانبها الصناعي وإشاعة النهب والسلب فيه، استهدفت تصفيته بشكل نهائي وهو تطبيق لمبدأ (**أقصف ثم اشتري**) على حد تعبير ناومي كلاين[28].

إن الإقرار على تدمير ممكنات الاقتصاد العراقي بشكل كامل، يرتكز على رؤية مخططة وممنهجة، تم اعتمادها من خلال اللجان التي عملتها أمريكا بالتعاون مع العراقيين في الخارج، والذين تم جلبهم إلى خلية العمل لما بعد احتلال العراق، فطالما أن الشركات هي التي دفعت باتجاه احتلال العراق، فأنها قد تدخلت بقوة لتحويل العراق إلى دولة تولد من جديد وهي لا تملك أي مقوم ذاتي عدا النفط، وما هو مطلوب إعادة بناء هذه الدولة ابتدأ من النفط ولا غيرها، وهو ما أشار إليه السيناتور جون ماكين الذي صاغ الأطماع الاقتصادية لأمريكا في العراق بشكل رائع، بقوله (**أن العراق هو قارورة العسل الضخمة التي تجذب الكثير من الذباب**) فكل شيء يمكن تحويله إلى سلعة تباع

من أجل الربح[29]، والشركات هي هاليبرتون وبكتل وشيفرون وولت مارت و7-11...الخ.

إن تأريخ الممارسة - الاقتصادية منذ عام 1958 وإلى 2003، وباختلاف النظم السياسية التي تعاقبت في الحكم، لا يمكن القول أنها لم تقدم إنجازات اقتصادية محسوسة وواضحة لا تخطئها العين، وبالقدر ذاته فأن هناك آماد زمنية أغفلت الجوانب التنموية وقفزت مهام أخرى في أولوية اهتمامات هذه النظم، لذلك ظل الجهد التنموي متذبذباً طيلة أكثر من أربعة عقود.

وشكل عامل الضغط الخارجي المرتبط بنمط التوجهات السياسية، احد أهم العقبات والكوابح التي أضرت كثيراً بالجهد التنموي عن طريق إعطاء المبررات لتراجع أولوية التنمية ليحل محلها (**عسكرة الاقتصاد والمجتمع**)، وفي الجانب الداخلي فأن غياب فلسفة واضحة للتنمية وتغييب العقلانية في التخصيص الاقتصادي للموارد، بجانب شيوع التجريبية المستمرة في السياسات الاقتصادية، هذه جميعاً فعلت فعلها في تعميق اختلال النظرة إلى القدسية المفترضة لأهمية واستمرار الزخم التنموي في الاقتصاد العراقي.

إلا أن التراجع الهائل في كل مجهودات الإنماء الاقتصادي جاءت على خلفية غزو العراق للكويت عام 1990، وما رافق ذلك من عقوبات اقتصادية فرضتها المنظمات الدولية تحت ضغط أمريكي لم يكن خافيا على أحد بغية أضعاف النظام السياسي وتعقيد الأوضاع علية، وما ترتب على العمليات العسكرية عام 1991، والتي طالت في تدميرها للقاعدة الاقتصادية - الاجتماعية، مما تركت أثارها على مجمل الأوضاع اللاحقة، فقد جاءت عملية احتلال العراق عام 2003، لتضيف مزيداً من التدمير لبنية الاقتصاد العراقي

من خلال العمليات العسكرية الصرف، وما تبعها من عمليات نهب وسرقة وتدمير منظم أطرافه (محلية - إقليمية - دولية).

ولسنا بصدد أجراء تقويم شامل للمرحلة السابقة، إلا أننا أثرنا الإشارة إلى الأعباء التي تحملها الاقتصاد العراقي، والتي تأتت معظمها من مزيج من المسببات (خارجية وداخلية)، إذ أن طبيعة ممارسات التنمية في العراق وإخفاقاتها وانحرافاتها وطريقة التحكم في مساراتها التاريخية والإقليمية والدولية والاجتماعية والأيديولوجية التي كان العراق طرفاً فاعلاً فيها، مرت بانقطاعات تاريخية بفواعل سياسية بعضها تستند على معطى كاريزمي، وأخرى خطل الرؤية الاقتصادية أو غيابها تماماً، مما شكل عقبات كؤود في مسيرة تطور العراق اللاحق.

إلا أن هذا بمجمله لا ينفي أن العراق قد أستخدم جزء من موارده في إقامة وتكوين رأس المال الثابت (الأصول الثابتة)، في شكل مشروعات زراعية أو صناعية أو خدمية، وبخاصة ما يقع تحت مسمى البنية التحتية أو الارتكازية (INFRA STRUCTURE)، إلا أن السنوات ما بعد 1985 قد أوضحت بدون أي لبس تسارع الاتجاهات في خفض الاهتمام بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية لصالح الإنفاق العسكري والإنتاج الحربي، مثلما بررت الدولة بعد عام 1958 تخفيض حصة خطط التنمية من عوائد النفط إلى (50٪) مقابل (70٪) مفترضة في عهد مجلس الأعمار (Development Board)، بمخاوفها من عدوان خارجي مرتقب فزادت حصة الميزانية الاعتيادية[30] إلى (50٪) حتى عام 1989 والتي كانت فيه حصة التصنيع العسكري بأكبر من كل القطاعات الأخرى، إذ استحوذ هذا القطاع على أكثر من 50٪ من موازنة الدولة الاستثمارية.

إن تراجع أداء الاقتصاد العراقي لما بعد 2003، لم يكن بعيداً عن جملة محددات فرضها الاحتلال الأمريكي، باعتباره القائم على أمر العراق، كونه دولة

قاصرة، فقد جرى تصفية قطاع التصنيع العسكري بالكامل، بينما توقف قطاع الصناعات المدنية والمكون من أكثر من 192 شركة، حاول برايمر تصفيتها خلال أدارته لسلطة الاحتلال، في حين عملت السياسة الاقتصادية للحاكم الأمريكي، على رفع اليد عن القطاع الزراعي من ناحيتين أساسيتين هما:

1- عدم دعم هذا القطاع كما كانت الدولة تفعله قبل الاحتلال، لا من ناحية دعم مستلزمات الإنتاج (البذور - الأسمدة - المبيدات...الخ) ولا دعم أسعار منتجاته.

2- فتح الأسواق إزاء مختلف السلع الزراعية والغذائية وبخاصة من دول الجوار، مما قضى على أية أمكانية للإنتاج الزراعي المحلي نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج في العراق مقارنة بالدول المجاورة.

ومثلما جرى للقطاع الزراعي فأن الشركات الصناعية العامة والخاصة لم تستطع تأمين مستويات معينة من المنافسة مع السلع الوافدة، ناهيك عن غياب الرقابة على دخولها، على الأقل في مجال الصلاحية واستخداماتها، إذ أعلن مدير جهاز التقييس والسيطرة النوعية عام 2004 من وجود ما يقارب (5) مليون سلعة مسرطنة [31].

بجانب هذه التحديات للقطاعات الاقتصادية هناك تحدي أساس بدأت ملامح إطلالته تطفو بتأثيراتها على مجمل الحياة في العراق، إلا وهي مشكلة المياه التي ستؤدي بتراكمها وعدم الاهتمام بها طيلة مرحلة ما بعد الاحتلال، على أن ضياع مليار م3 من المياه يؤدي إلى خروج (263) ألف دونم من الزراعة [32]، كما أن نصيب الفرد من الأراضي المزروعة تناقص من (0.58٪) كمتوسط عام 1980 إلى (0.42) دونم/ فرد عام 2001 [33]، أي بنسبة (50٪)

عما كانت عليه في عام 1980، وعلى وفق ذلك فإن ظلال أزمة المياه ستنعكس بالاتي:

1- انخفاض حجم السكان في الأرياف وحدوث هجرة كبيرة نحو المدن للاستفادة من توفر المياه للشرب، وسنكون إزاء ظاهرة ترييف المدن.

2- اتساع وزحف التصحر نتيجة الجفاف بسبب شح المياه.

3- انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ليس بسبب حدوث تغيرات بنيوية بل هي تشوهات مصدرها اختلال الموارد.

4- ازدياد مستوردات العراق من الغذاء أو تحوله إلى مستورد صاف للغذاء، وعدم قدرته على توفير الغذاء لسكانه، لاسيما وأن التقديرات تشير إلى وصول عدد السكان إلى (50) مليون عند نهايات النصف الأول من هذا القرن.

أما في مجال الخدمات فتقف إشكالية أنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية كأحد ابرز المشكلات التي خلقتها أمريكا ودعمت استمرارها على النقيض من سلوكها في حالة الكويت، فعلى الرغم من أنها لازالت الطرف الفاعل في رسم اتجاهات مستقبل العراق والمتغير الأساس في كل ما يحدث كونها القابض الأوحد على شؤونه، إلا أنها تعمدت في عدم إسناد قطاع صناعة الطاقة مع كل ما تمتلكه من إمكانات تكنولوجية.

لقد دمرت أمريكا في عام 1991 جميع محطات أنتاج الطاقة الكهربائية في العراق بأنواعها من خلال القصف الجوي لها، وذهبت إلى تدمير منظومات السيطرة والتوزيع، والجدول الآتي يبين مستويات التدمير الذي لحق بالمنشئات الخاصة بإنتاج الكهرباء في العراق.

جدول (20)القدرة الكهربائية المتبقية بعد القصف الأمريكي عام 1991

نوع	القدرة الفعلية ميكاواط	القدرة المتبقية (ميكاواط)
كهرومائية	2521	60
حرارية	5520	220
غازية	1760	490
المجموع	9801	770

المصدر: جعفر ضياء جعفر، نماذج من جهود إعادة الأعمار للعراق أثناء الفترة من 1991-2002، المستقبل العربي، العدد (10)، 2003، الجدول (5)، ص116.

ويلاحظ من الجدول أن القدرة المتبقية بعد الحرب هي (770) ميكـاواط، وبعد وقف العمليات العسكرية أجرت الدولة حملة أعمـار قطـاع الكهربـاء وفي غضون ثلاثة أشهر، ومع عدم وجود أمكانية توفير قطع الغيار وبإمكانـات فنيـة عراقية خالصة تم رفع الإنتاج إلى أكثر من (50٪) من مستويات الإنتاج لما قبـل الحرب، في حين جرى أنفـاق أكثـر مـن (14) مليـار دولار علـى هـذا القطـاع للوصول إلى المستوى ذاته الـذي أنجزتـه القـدرات العراقيـة وبمبـالغ تعـد بخسـة بالمقارنة بما يجري حالياً.

والأمر ينسحب كذلك على إعـادة جميـع الصـناعات بمـا فيهـا الإنشـائية والبتروكيمياويات والصناعات النفطية للعمل، وأن كانت دون طاقاتها الفعليـة، إذ لم يكن العراق بعد ستة أشهر من العدوان الأمريكي عام 1991، يعـاني مـن شحة في المنتجات النفطية على الإطلاق، ولم يرتفع سعرها في السوق المحلية، بل لا نغالي مطلقاً إذا قلنا غياب الأسـواق الموازيـة للكـثير مـن منتجـات القطـاع العام.

وبهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى أن العراق طوال السنوات ما بين 1991-2003، لم يكن يستورد لا المنتجات النفطية ولا الأسمدة ويحقق اكتفاءً ذاتياً منهما، ناهيك عن أن وجود إمكانات فعلية للتصدير لولا قرارات الحصار الاقتصادي.

إن التدمير الذي خلفته العمليات العسكرية وما بعدها،عصي على أن يحصى، وهو ما عملت أمريكا على تحقيقه بنجاح، بمساندة من جهات وأفراد وجماعات عراقية، وتظل جميع الأرقام والإحصاءات والبيانات مفتقرة للدقة المطلوبة، وهي في أحسن الأحوال تقديرية، فالخسائر المباشرة للحرب والاحتلال وما رافقها من عملية نهب وتدمير هي في أوطأ التقديرات لا تقل عن (450) مليار دولار، وتقدر أقيام السلاح والمعدات ومصانع الجيش بأكثر من (300) مليار[34].

من الصعب التكهن بأن الحالة المنتظرة للاقتصاد العراقي ستكون على ما يرام في الأجل القصير، إذ أن ما ينتظر هذا الاقتصاد الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يتطلب أوضاع مشاركة شعبية حقيقية ووطنية، واعتماد سياسات اقتصادية واقعية وعقلانية تحظى بالقبول العام، لبناء اقتصاد متعافي من كل عواهنه، وليس تطبيق لمناهج ورؤى مؤسسات دولية، لم تثبت نجاعتها في أكثر البلدان التي طبقتها، أن لم تكن مأساة لمجتمعاتها.

إن أكذوبة أعمار العراق بعد تدميره من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية وبعض الدول الأوربية، وعلى الرغم مما أشغلت العالم به من مؤتمرات للدول المانحة وأخرى لوضع الإستراتيجيات وغيرها لتقدير تكاليف الأعمار، يمكن القول ومن دون تردد، من أنها اكبر كذبة تاريخية، فتكاليف أعمار العراق

وفق أوطأ التقديرات لا تقل عن (300) مليار دولار، بينما قدرتها أمريكا وخبراء الأمم المتحدة بـ (56) مليار دولار، ساهمت أمريكا بـ (20) مليار دولار منها، استطاعت أن تستعيد هذا المبلغ من جراء أجبار العراق على استيراد الأسلحة والمعدات من شركاتها لعامي 2007 -2008، إذ يشكل الاستيراد العسكري منها مابين (8-9) مليار دولار، وبنسبة (8-8.5٪) من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لإحصاءات معهد استكهولم للسلام (SIPRI) لعام 2008 [35].

وهو ما دفع وكالة الشفافية العالمية،إلى توصيف حالة ما يسمى (بإعادة أعمار العراق)، بالقول (**عملية أعادة الأعمار في العراق الذي دمره الاحتلال الأمريكي، مهددة بأن تتحول إلى اكبر فضيحة فساد في العالم، وما لم تتخذ إجراءات عاجلة فأن العراق لن تصبح منارة الديمقراطية الساطعة، التي تخيلتها إدارة بوش وإنما ستصبح اكبر فضيحة فساد في التاريخ**) [36].

ما يمكن قوله هو أن حال الاقتصاد العراقي هي حالة تقترب أن يكون اقتصاد محطم - راكد - متضخم، اقتصاد فقاعي (Bubble)، ودولته هي للبيع (state for sale)، أو ربما تتحول إلى دولة قمامة (state of poubelle) ومزابل للنفايات الصناعية وربما النووية الأمريكية في صحرائها الشاسعة.

من الصعب التكهن بأن الحالة المنتظرة للاقتصاد العراقي ستكون على ما يرام في الأجل القصير، إذ أن ما ينتظر هذا الاقتصاد الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما يتطلب أوضاع مشاركة شعبية حقيقية ووطنية، واعتماد سياسات اقتصادية واقعية وعقلانية تحظى بالقبول العام، لبناء اقتصاد متعافي من كل عواهنه، وليس تطبيق لمناهج ورؤى مؤسسات دولية، لم تثبت نجاعتها في أكثر البلدان التي طبقتها، أن لم تكن مأساة لمجتمعاتها.

وطالما أن الأحزاب والحركات السياسية الحالية تنتقد سلوك النظام السابق في مجال التصرف بالموارد والإمكانات، يكون حرياً الآن أن ترتقي حق العراقيين في التمتع بثرواتهم إلى مصاف القدسية، حتى لا تصبح الإمكانات والخيرات التي وهبها الله سبحانه وتعالى لهذا المجتمع عبئاً عليه، فتكون أداة لانفعالات كاريزمية مريضة، أو أن تكون أداة تدمير بدل من البناء، أو تنهب ويساء التصرف بها أرضاء لهذه الجهة أم تلك، أو أن يغض الطرف عما يجري لها من قبل المسؤولين أو المحتلين، وهو ما لم يحصل، فدائرة الفساد وإنتاجه لا تستطيع أية من الحكومات التي تلت الاحتلال ولغاية 2009 أو ما بعده، أن تعلن في برامجها أنها ستوقف دائرة أنتاج الفساد على الأقل وليس القضاء عليه، لأن اغلب الرموز الفاسدة سواء من مستوى وزراء أو ما دون هم فاسدين تماماً، ولكنهم يستندون على أحزابهم في الدفاع عنهم وحادثة وزير التجارة دلالة واضحة على ذلك، فالفاسدين في إدارات الدولة إما يعتمدون على أحزابهم أم على الأمريكان مثلما كان حال أيهم السامرائي وزير الكهرباء ووزير التجارة، وهو ما فتح باب التساؤل المشروع، هل أن هذه الأحزاب تستفيد من فساد وعدم أمانة احد كوادرها في تمويل أنشطتها؟.

لم تختزن ذاكرة التاريخ والشعوب أن هناك احتلالاً على مر التاريخ، عمد على بناء دول وخلق ممكنات (أو على الأقل حافظ عليها) تطورها، ولعل الاحتلال الأمريكي كان أسوء الاحتلالات على مر التاريخ بامتياز، فهو قد جمع كل الهمجيات المعروفة على طول تاريخ البشرية وأيضاً بامتياز، إذ قضت أمريكا على كل شيء، فلم يسلم من الاحتلال المدمر، لا الإنسان ولا الأرض ولا الموارد ولا البيئة، حتى الأسماك والنخيل ودجلة والفرات، بما تشكله من رمزية

للعراق - في الثقافة والحياة وعنواناً للقصة والشعر، (مثلما هو في الشعر الشعبي القديم)، فبدأ من السياب ومروراً بالجواهري وسعدي يوسف والبياتي وكاظم إسماعيل الكاطع وعريان السيد خلف وكاظم الرويعي وغيرهم، فقد استوحوا من هذه كلها قصائدهم وصورهم الشعرية

المبحث الرابع

التدمير البيئي*

تكتنف الكتابة عن موضوعة البيئة في العراق إشكاليات متعددة أبرزها على الإطلاق عدم توافر المعلومات الكافية، وبخاصة البيانات والإحصاءات بسبب من عدم الاهتمام الجدي بهذا الموضوع والضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية على المنظمات الدولية المتخصصة والحكومة العراقية، لأن فتح ملفات هذا الموضوع من شأنها أن تضع الإدارة الأمريكية (وتيار اليمين المتطرف) وحلفائها في حرج شديد أمام الرأي العام العالمي، تبعاً لحجم المأساة التي تتعدد توصيفاتها، بدءً من أنه (كارثية) ومروراً (بالمجزرة)[37]، على حد وصف عالمة الفيزياء الاسترالية (هيلين كوكديكوت)، وانتهاءً بأنها (أنفلونزا الديمقراطية) في ظل الاحتلال، كما أن جزءاً مهماً من هذه الإشكالية يتجسد في الأوضاع التي يعيشها الاقتصاد العراقي، والمتمثلة في عدم قدرته على النهوض بالبيئة من الناحية المالية والفنية (لتكنولوجية) ذاتياً، مضافاً إلى ذلك ضعف القدرات المحلية المتاحة في التعامل مع هذا الكم من المشكلات البيئية المعقدة والمتعددة والتي تحتاج إلى جهود كبيرة واستثنائية.

إن التراجع في الأوضاع البيئية في العراق، ظل يتغذى من معين الحصار الاقتصادي وقبلها عسكرة الاقتصاد والمجتمع، لا تشكل إلا هماً مؤقتاً يمكن أن يتجاوزه المجتمع عندما يغذ السير في البناء والتنمية من جديد، ولكن الذي لا يمكن أن يتم تجاوزه لمئات السنين من التدهور، وربما الانتكاسة البيئية هو موضوعة التلوث الإشعاعي المتأتي من الاستخدام المنفلت للأسلحة والمقذوفات المعاملة باليورانيوم المنضب (المستنفد)، والتي تعد أشد فتكاً ودماراً من الأسلحة التي

استخدمت في الحرب العالمية الثانية)، أو هي في جوهرها (**قنابل قـذرة**) بحسـب تعـبير تشـالمرز جونسـن مؤلـف كتـاب (**الضـربة المرتجعـة: تكـاليف وعواقـب الإمبراطورية الأمريكية**).

إن الكلفة الباهظة الاقتصادية والاجتماعيـة والايكولوجيـة الـتي سـيكون العراقيين قد استعدوا لدفعها مرغمين، تتجاوز المنظور من الأشياء والوقائع وقد تتجاوز المتصور والمتوقع. وأمريكا والعالم بمنظمته العتيدة (منظمة الأمم المتحدة) والمؤسسات الإنسانية الحكومية منها وغيرها، والقائمين على الحكـم في العـراق الآن، وأحزاب الاحتلال ورجالاته، غير عابئين بمآل الأوضاع وما يـدفع يوميـاً، فأمريكا في سلوكها وممارساتها اليومية في العراق تخدع العالم على مرأى ومسمع منه، وأوصلت العالم جميعـاً إلى أنهـا تعقلـن اللاعقلانـي بكفـاءة وقـدرة عاليـة، وأصدق تعبير عن ذلك ما وصف به الرئيس الأمريكي عمليـة احـتلال العـراق من على حاملة الطائرات أبراهام لنكولن، إن الأسلحة الحديثة تسـتطيع إسـقاط الأنظمة (**بدون توجيه العنف ضد المدنيين**).

إن الاستخدام المتعدد لوسائل التدمير المباشر وغير المباشـر ضـد مصـالح الشعب العراقي وقدراته الاقتصادية والحياتيـة، لم تكـن تجـري مصـادفة أو إنهـا نتاج غير منتظم من الأفعال، بل هي عملية منظمـة ومخططـة، استهدفت تـدمير ممكنات العراق البشرية والمادية ،طالما أن الحقيقة الـتي ترتكـز عليهـا الرأسماليـة الأمريكية وحليفاتهـا في المرحلـة الحاليـة مـن تـاريخ الإنسـانية، هـي رأسماليـة متوحشة تقضم ما يمكن أن يكون أمامها وتفترسه وصولاً إلى تحقيـق مصـالحها، وهذا لا يتجاوز آبـداً الحقيقـة الأصـلية للسـلوك الرأسمـالي والإمبريـالي منـذ خروجه عند نهايات القرن السادس عشر ولحد الآن، طالمـا أنهـا تـرى في الكـم البشري خارج حدود دولها مجرد تراكمات بشرية ليس لها سعر تباع به.

وتتبدى إشكالية البيئة في العراق من أن موضوعة آثار استخدام الأسلحة المعاملة باليورانيوم المنضب وكذلك الأسلحة الكيماوية (كما اعترفت أمريكا بذلك في الفلوجة)، لم تحض بالاهتمام الكافي من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية وحتى الحكومات، سواء في العراق بعد الاحتلال أو الحكومات في الخليج العربي وبخاصة (السعودية والكويت)، وظلت الدعوات مجرد جهود متناثرة وخجلاً سواءً من قبل الباحثين أم المؤسسات ومراكز البحث وتتضح في الأتي:

- عدم وجود إحصاءات دقيقة حول المساحات الملوثة وتحديدها.
- عدم رغبة أمريكا بتقديم كشوف عن المناطق والمواقع التي استخدمت فيها هذه الأسلحة.
- لا توجد متابعة حقيقية من قبل المؤسسات العراقية لهذا الموضوع تحت مسبب الخجل من الأصدقاء الأمريكان.
- عدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية لأية جهة بالكشف عن مستويات التلوث الإشعاعي في العراق.
- عدم إحراج مؤسساتها والمؤسسات الدولية واتهامها بالتواطؤ والكذب في أثار الإشعاع.

فقد اجمع المختصين والباحثين من مختلف أنحاء العالم على أن جل الخطر يكمن في موضوعة التلوث الإشعاعي الناتج عن استخدام اليورانيوم المنضب (المستنفد) Depleted Uranium، والذي تسببت فيه أمريكا والدول المتحالفة معها سواء عام1991، أو 2003، فهو أمراً جرى غض النظر عنه تماماً من قبل الأمم المتحدة التي هي متواطئة وكذلك الحال مع المنظمات الدولية.

لقد استخدم بوش (الأب) في حربة على العراق عام 1991 (320) طن من اليورانيوم المنضب[38]. فيما تقدرها مصادر أخرى ما بين (300-700) طن[39].

ففي الأسبوعين الأولين من حرب 1991 تم قصف العراق بـ (700) صاروخ توما هوك، حولت هذه الصواريخ أهدافها إلى سحب على شكل فطر دلالة على النشاط الإشعاعي لها، وأطلقت دباباتهم (9) مليون قذيفة معالجة باليورانيوم المنضب[40]، وتشير التقديرات التي أجراها الخبراء في مراكز الأبحاث العسكرية من أن حجم القنابل التي اسقط على العراق ما يعادل (7) قنبلة نووية عام 1991 فقط[41].

بينما أعلنت الإدارة الأمريكية (ديفيد لابان - المتحدث باسم الخارجية الأمريكية)، من أنها لا تعتزم إزالة مخلفات اليورانيوم المنضب الذي استخدمته في أسلحتها لضرب العراق، بحجة أن الدراسات التي أجرتها مؤسسة راند وكذلك منظمة الصحة الدولية والجمعية العلمية الملكية البريطانية تؤكد أنه لا توجد أثار طويلة المدى لليورانيوم المنضب.

فأميركا لم تحترم حتى جنودها فما بالك بالشعوب التي تريد أمريكا معاقبتها، كما يشير إلى ذلك البروفيسور دوك روكه (Doug Rokke) (الفيزيائي الأمريكي)، بأن البنتاغون يكذب حول خطر اليورانيوم المنضب وأن هذا الاستهتار جريمة لأن البنتاغون لا يتخذ الاحتياط الطبي اللازم لحماية جنوده الذين يتعرضون للخط[42]، إن النوع الجديد من الموت (لأول مرة تستخدم أمريكا وبريطانيا أسلحة معاملة باليورانيوم المنضب) البطيء الذي نقلته أكثر الحروب تسميماً في التاريخ، سيستمر إلى عقود وسنوات طويلة، ويكفي أن يكون معروفاً في شهادات وفاة الذين سيموتون.

فيما يفند الخبير الإشعاعي البريطاني روجر كوغيل ادعاءات بريطانيا وأمريكا، بأن (جزيئاً واحداً يستقر في الدم قادر على تدمير كل نظام المناعة)[43]، وهذا جاء في أطار الاستدلالات التي قدمها عند الكشف على أوضاع الجنود الذين شاركوا في حرب عام 1991، والذين أصيبوا بمرض سمي في حينه (لعنة العراق) أو (Gulf War Syndrome) وباء حرب الخليج**.

لذلك يعلن د. أساف دوراكوفيتش أمام علماء نوويين في باريس (أن عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين والبريطانيين المرضى يموتون الآن، بسبب الإشعاع الذي تعرضوا له خلال حرب الخليج عام 1991، وأن (62٪) من الذين تم فحصهم من هؤلاء قد عثر في أوصالهم وعظامهم وبولهم على أشكال تفاعلات كيماوية سببها اليورانيوم، وهو ما أكدته مختبرات سويسرا وفنلندا[44]. فيما بينت رابطة مخضرمي حرب الخليج أن هناك ما لا يقل عن (300) الف جندي من جنود الحرب مصابون بأمراض معطبة، وقد تقدم حوالي (209) ألف جندي من هؤلاء بطلب تعويضات من العجز الذي أصابهم جراء إصابات وإمراض لحقت بهم أثناء غزوهم الأول للعراق عام 1991.

بيد أن جميع ما يقال عن كميات الأعتدة سواء أكانت مقذوفات بالستيقية بعيدة أم متوسطة حرة أم موجهة تظل محض تقديرات لم يتم التأكد منها، ويصعب تحديدها من دون استخدمت اعتراف أمريكا وبريطانيا بكمياتها، فهي تقدر بحسب (وليام أركين)[45] رئيس معهد العلوم والأمن الدولي - واشنطن، على أنها متوزعة على النحو الآتي:

1- **940** ألف قذيفة عيار30 ملم تحتوي كل منها على 30 غرام من اليورانيوم المنضب.

2- 10000 ألف قذيفة من الطائرات.

3- 4000-6000 قذيفة عيار 120 ملم للدبابات تحتوي كل منها على كيلوغرام واحد من اليورانيوم المنضب.

ففي عام 1999 كشفت وزارة الدفاع الأمريكية وتحت الضغط عن خارطة (تدعي أنها مفصلة) للمناطق التي تعرضت لليورانيوم وتم نشرتها(Christian Science Monitor)، واعترف ناطق من البنتاغون بأنها غير كاملة [46].

إذ يقدر خبراء بريطانيون أن مجموع ما ألقي على مدينة البصرة لوحدها من الذخائر المعاملة باليورانيوم المنضب يتجاوز (45) طناً [47]، وهو ما انعكس على ازدياد نسبة حالات الإصابة بأمراض السرطان في هذه المدينة مقارنة بكل المدن العراقية الأخرى، هذا عبر عنه بوضوح Larry Johnson (ليس هناك ما يعادل النسبة الفلكية من أمراض السرطان والتشوهات الولادية التي عان الشعب العراقي الذي تعرض علىَ مدى سنوات طويلة لعقاب نووي وحشي، وما أكثر صور الأطفال العراقيين الذين ولدوا بعد عام1991مشوهين بشكل لا يتصوره العقل) [48].

تشير ماري شارما، أستاذة الكيمياء في جامعة ووترلو بأونتاريو في كندا من خلال مقابلة مع (BBC) عن اعتقاده بأن (5-12٪) الذين تعرضوا لليورانيوم المنضب سيموتون بالسرطان، موضحاً بأن ذلك قد يستغرق (20) عاماً أو أقل، كما قد ترتفع النسبة أو تنخفض.

أكد هاري شوما (عالم كندي في مجال الكيمياء) أن (100000) ألف مواطن في البصرة وحدها أصيبوا بالسرطان منذ عام 1991 ولحد الآن، وأن

الأمريكي والبريطاني، كانت ضارية ومعقدة وأخرت تقدم قواته إلى بغداد (14) يوماً مع كل كثافة النيران التي استخدمت في ثني المقاومين، وهو ما اضطر القوات الأمريكية إلى تعديل خططها باتجاه استخدام أسلوب الاحتلال بالتخطي.

بينما لم يكن متوقعاً أن تصمد وتقاوم البصرة والناصرية كل المدة المذكورة لاعتبارات عسكرية صرف منها على سبيل الإبانة لا الحصر:

1- إن القوات العسكرية الأمريكية في بداية جهدها العملياتي وغير مرهقة.

2- قرب المدينتين من القواعد الجوية التي تنطلق منها الطائرات مما يزيد من زمن تحليق الطائرات لأغراض الإسناد والقصف والتجريد.

3- المرونة في استخدام القوة البحرية في المعركة.

ونظراً لعنف المقاومة في تلكم المدن فأن من الطبيعي أن تلجأ القوات الأمريكية والبريطانية إلى استخدام مكثف لأسلحة التدمير بشكل يتناسب طردياً مع معرقلات تقدمها، وهو ما يؤكد أن حجم التلوث بأسلحة اليورانيوم المنضب قد تركزت في الجنوب وبغداد بشكل رئيس، وهو ما يمكن تلمسه من عدد المواقع الملوثة في الواردة في الجدول التالي.

ومع سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدمير العراق وشل قدراته، انطلاقاً من إستراتيجية الرعب والصدمة بالقوة العسكرية فقد ذهبت إلى استخدام مكثف يصل إلى حد الهمجية في الاستخدام المنفلت للقوة، إذ عملت على تخصيص مبالغ فيه للأسلحة والعتاد لتدمير الأهداف المقصودة، كونها تمتلك فائض قوة، فقد تسعف المشاهدة العيانية آنذاك من أن أمريكا تعمدت بقوة إعادة ضرب الأهداف المدمرة بما فيها أهداف مدنية وبعضها ذات طابع

انسانوي، أكثر من ثلاثة مرات، وهذا ما يرفع التقديرات بشأن استخدام المقذوفات المعاملة باليورانيوم المنضب كونه أكثر تدميراً من الأعتدة التقليدية، ويوضح الجدول التالي، التقديرات غير الرسمية لكمية اليورانيوم المنضب المستخدم في ضرب العراق للحربين 1991 و2003.

جدول (21) عدد المواقع الأكثر تلوثاً بالإشعاع حسب المحافظات

المحافظة	العدد	أبرز المواقع الملوثة بالإشعاع
البصرة	8	قاعدة الشعيبة – أم قصر – مزارع الزبير
ذي قار	3 أو أكثر	قاعدة الأمام علي – تل اللحم
بغداد	10	المطار – الرضوانية – أبي غريب
بابل	4	المصانع الحربية
نينوى	3	الحداية – قاعدة فرناس – الرماح
السماوة	30	الجزرة
كربلاء	3	الجمالية – العطيشي – عون
صلاح الدين	4	القاعدة الجوية – مخازن الأسلحة
المجموع	300*	مواقع التلوث عام 2003 أكثر من ذلك

المصدر:عباس ناجي بلاسم، تصريح، جريدة الزمان، 16 -1 -2005.

*=هذه المواقع تهدد مليون ونصف المليون مواطن عراقي الآن.

ناهيك عن أن هذه الاعتدة ظلت تستخدمها القوات الأمريكية في عملياتها في العراق لحد الآن، وهو ما بات معروفاً في معركة الفلوجة والنجف ومدينة الصدر، واتضح بشكل جلي في حادثة قصف المقاومة لقاعدة الصقر في بغداد.

ويقدر المختصون في جامعة البصرة أن مساحة التلوث في جنوب العراق تبلغ أكثر من (85) ألف كم مربع، مما يجعل أمر تنظيف المنطقة من اليورانيوم المنضب سيكون مكلفاً وصعباً، لأنه يتطلب تغليف العربات وبقايا الأسلحة وتؤخذ إلى أماكن محددة لتخليصها من التلوث، بالإضافة إلى ذلك إزالة الطبقة السطحية من التربة وبعمق قدم وتوضع التربة في حاويات ليتم التخلص منها، بالإضافة إلى البحث عن القنابل غير المنفلقة، ومن الجدير بالذكر أن مدة عمر النصف للنشاط الإشعاعي لليورانيوم المنضب هو (4.5) مليار سنة [52].

جدول (22) تقدير كمية اليورانيوم المنضب المستخدم ضد العراق 1991-2003 (طن)

تقديرات عام 1991	تقدير عام 2003 بواقع (4) اضعاف	تقدير عام 2003 بواقع (6) اضعاف
320	1280	1920
800	3200	4800
1700	6800	10200
المتوسط = 940	4933	5640

مصدر التقديرات: إسلام اولاين، 27 -7 -2004.

ومن الملاحظ وعلى الرغم من عدم إعلان وزارة الصحة عن الأرقام الحقيقية للمصابين بأمراض السرطان والذي يشكل الإشعاع بسبب اليورانيوم المنضب عاملاً مهماً لرفع نسب الإصابات، إلا أن الجهات الحكومية التي اضطرت للتوسع في نشر مراكز معالجة السرطان، على الرغم من رداءة الخدمات وضعف الإمكانات وتخلفها، يعد دليلاً على حجم الكارثة، من دون أن التجرؤ على تسبيب ذلك بفعل الاحتلال، وإجبار الولايات المتحدة وبريطانيا على تحمل مسؤولياتهما في إيقاف دائرة أنتاج الأمراض السرطانية في العراق، كنتيجة طبيعية لاحتلالهما، طالما أن هدف أمريكا الذي استقرت عليه من هذا الاحتلال هو الديمقراطية، وهذه الديمقراطية المزعومة لا تتطلب معاقبة شعب بالإبادة بفعل الإشعاع، وحرياً بالحكومة أن تدفع بجانب طلبها بتشكيل محكمة دولية لتحقيق في دور الدول المجاورة في دعم الإرهاب، أن تدفع للمطالبة بإلزام أمريكا وبريطانيا والدول التي ساندتها بمسؤوليتها عن انتشار السرطان بفعل الإشعاع حصراً، وهو ما لا تستطيع أية حكومة حالية أو مقبلة أن تتجرأ على طرحه كون أمريكا صاحبة العلامة التجارية لها.

إن الإجماع بين المختصين والباحثين والمؤسسات العلمية والصحية على ارتفاع نسبة الإصابة بمرض السرطان في المنطقة الجنوبية، تعبر عنه التصريحات، فقد حدد الدكتور عمران سكر حبيب أستاذ الوبائيات في جامعة البصرة، من أن نسبة الإصابات المسجلة بالأمراض السرطانية في البصرة هي نحو (70) إصابة لكل (100) ألف مواطن في السنة، مضيفاً أن نسبة الإصابة الحالية بالتأكيد أعلى مما كانت عليه قبل (10-20) سنة بمعيار الإصابات أو الوفيات.

وعن تأثير الإشعاع واليورانيوم المنضب بانتشار الأمراض السرطانية، قال الدكتور جواد العلي استشاري الأمراض الباطنية والأورام، إن السرطانات التي

لها علاقة بالإشعاع هي سرطانات الدم والعظم والكلية والرئة، وأحياناً سرطانات الثدي وتوجد سرطانات الألياف التي لها علاقة وثيقة بوجود الإشعاع، وبعد سنتين أو ثلاث ستظهر سرطانات الألياف والعظم.

وأشار الباحث في التلوث الإشعاعي خاجاك بارتنيان إلى ظهور أنواع جديدة من الأمراض السرطانية لم تكن موجودة في السابق، قائلاً: ظهرت لدينا أنواع سرطانية لم تكن موجودة سابقاً، وأنواع أخرى كانت تصيب الإنسان في عمر (60-70) عاماً، لكنها تصيب الآن أعمار مابين (20-30) عاماً، فضلاً عن التشوه الولادي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى ولادات لا تشبه شكل الإنسان (عروس البحر).

وحالة التشوهات الخلقية في الأطفال حديثي الولادة لا تقتصر على مدينة عراقية دون أخرى، فقد ظهرت في جميع المحافظات بشكل نسبي، إلا أن أكثرها قد سجلت في المحافظات التي كان تركيز استخدام اليورانيوم المنضب فيها بكثافة، فقد أشارت الاندبندنت اللندنية أن الذخيرة المعاملة باليورانيوم المنضب، قد تكون هي السبب في زيادة الولادات المشوهة في مدينة الفلوجة، نتيجة استخدام القوات الأمريكية اليورانيوم المنضب والفسفور الأبيض في الهجوم عليها عام 2004، وهو ما أكده الطبيب أيمن قيس مدير مستشفى الفلوجة العام في سبتمبر 2009، من أننا نشهد ارتفاعاً ملحوظاً في تشوهات الجهاز العصبي المركزي، وأورام المخ، في حين نقلت قناة سكاي نيوز عن احد حفاري القبور في المدينة، قوله أن معدل الأطفال حديثي الولادة المتوفين وهم من المشوهين ما يعادل (4-5) طفل مشوه يومياً.

ما يمكن قوله أن كلفة الحفاظ على القدرات البشرية ستكون هي التحديد الأهم مستقبلاً، وهي كلفة إذا ما تم احتسابها بموضوعية، فأنها ربما تقترب من

كلفة إعادة الأعمار أو تتجاوزه إلى أضعاف، لأن آثار التلوث البيئي بجانبه الإشعاعي تمتد إلى الآلاف من السنين.

فمن المؤكد علمياً أن آثار اليورانيوم المنضب ستطال الشفرة الوراثة للعراقيين، وسنكون مستقبلا إزاء مواطنين معاقين أو مشوهين خلقياً، وهو ما يضع كلفة على الدولة والمجتمع لرعايتهم، لذلك ستزداد نسبة الإعالة في المجتمع، مما يعني تزايد عدد السكان ضمن سن العمل ولكنهم خارج دورة الإنتاج والفعالية الاقتصادية.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لما ترتب عن العمليات العسكرية في العراق (1991-2003) سيترتب عليها تكاليف تراتبية متراكمة زمنياً، مما سيجعل من تكاليف خفضها مستقبلاً أكثر صعوبة، ولسوف ترتبط بدالة طردية مع الزمن من ناحية وعدم توافر القدرات لمعالجتها من ناحية ثانية، هذه سوف تتضح بارتفاع عدد السكان خارج دورة النشاط الاقتصادي (السكان النشيطين اقتصادياً)، بسبب العوق الذي ينتاب الأعداد المصابة، ويرفع من معدل الإعالة في المجتمع، كما سيؤثر في هيكل السكان وسيقلل من المعدل العام للحياة، مما يستلزم مستقبلاً أن ترتفع نفقات الدولة الاجتماعية لرعاية السكان، وهو ما يتناقض مع دعوة أمريكا لتقزيم الدولة العراقية، ناهيك عما سيؤول إليه الوضع في ظل تشرذم هذه الدولة.

لقد واصلت سلطات الاحتلال تجاهلها للخطر الذي يداهم حياة الآلاف من العراقيين، مستفيدة من انشغال مجلس الحكم الانتقالي والحكومات المتعاقبة بقضايا السلطة والحكم والمنافع والصفقات والتحويلات من طرف واحد، وعدم الاكتراث بحياة الناس، على الرغم من كل الدلائل القاطعة على تفاقم

المشكلة المدعوم بعشرات التقارير والدراسات من مختلف الجهات على مستوى العالم، وبخاصة الأمريكية منها.

واللافت للنظر أن وزارة البيئة التي هي المعنية بهذا الأمر، قد أكدت عبر وزيرها السابق عبد الله صديق كريم، بوجود تلوث إشعاعي في المنطقة المعنية (إلا أنه **أشار إلى أن الموضوع تحت السيطرة!!**)، ولا يفهم المعنيون ما هي السيطرة التي يفترضها، وهو لا يمتلك أي أجهزة حديثة لفحص الإشعاع في المدن العراقية الرئيسة، بل لا نبالغ إذا قلنا أن جامعة بابل في وسط العراق وفيها مركز علمي للبيئة وقسم علمي للهندسة البيئية، لا تمتلك جهاز لفحص الإشعاع من أي نوع كان حتى بتقنية ستينيات القرن الماضي.

وما أريد قوله وبناءً على كل التقويمات والتقارير التي أشارت لها المنظمات الدولية غير الحكومية، أن تنظيف العراق من التلوث الذي تحاول أمريكا إخفاءه وغض طرف العالم عنه، يحتاج إلى جهد عالمي كبير ومنظم ولأموال وتخصيصات تتعدى إمكانات العراق لمدة أكثر من (20-30) عاماً واعتقد أنها تتجاوز مليارات عدة.

المبحث الخامس
التدمير الثقافي والاجتماعي

لا يمكن للاحتلال الأمريكي أن يتجاوز موضوعة إحداث التغيرات الاجتماعية أو الثقافية في بنية المجتمع العراقي، فعلى وقع الاحتلال لابد من حدوث حراك اجتماعي سواء أكان هذا الحراك يحمل مضامين حقيقية تقدمية أو ارتدادية (مشوهة)، وفي الجانب الثقافي فأن الاحتلال مارس دخوله بقوة على الجانب الثقافي والإعلامي، واعد لذلك خططاً ومجموعات استفادت من المثقفين والإعلاميين الذين تواجدوا في الخارج إما لمعارضتهم النظام السابق أو سعياً وراء الرزق، وبالذات الذين استطاعت استمالتهم أو تجنيدهم للعمل معها.

ومن خلال جهدها الكبير في التمويل وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة والاستقطاب المستمر تحت ضغط الحاجة للعمل بعدما حلت دوائر الدولة كاملة وركزت على إعادة تشكيل بعضها على وفق ضوابط توافقت فيها مع الأحزاب التي جاءت عشية الاحتلال. ويبدو أن الولايات المتحدة قد وضعت خططها لهذا المجال من دون المجالات الأخرى، إذ خصته بذلك لأهداف مسبقة، ويخطئ من يقول أن أمريكا خططت لاحتلال العراق ولكنها لم تخطط لما بعده.

إن طبيعة الأعلام الذي أرادت بناءه أمريكا في خضم الاحتلال أن يتوجه إلى مفردات صغيرة وهامشية من دون التركيز على المشكلات والهموم الرئيسة، ولهذا فأنها لم تكن تمانع من نقد الأحزاب والشخوص بل ترى في ذلك ممارسة ديمقراطية حقه، ولكنها تعمل على لجم كل التوجهات التي تنتقد الاحتلال وممارساته، وهذا نجده في مختلف المجالات، فلا توجد قناة تلفزيونية عاملة في العراق لم تسلم من مداهمة الأمريكان لها أو للقائمين عليها، وينتاب ذلك

سلوكيات تحط من قدر الإنسان سواء بالإجراءات التي تحدث خلال المداهمة أم من خلال الاعتقال، ناهيك عن طريقة العبث بمحتويات هذه المؤسسات والمساكن، فهي طريقة منتظمة ومتسلسلة يحفظها كل الجنود الأمريكان ويمارسونها، وبهذا فهي مخططة ومقصودة.

بالإضافة إلى ذلك فإنها تعمل على رصد كل المثقفين والإعلاميين ومضايقتهم من اجل تخويفهم بعدم نقد أو نقل حقائق الاحتلال، وكذلك الحال بالنسبة للصحف التي تعارض الاحتلال أو تنتقد سلوكياته وممارساته، إذ أشيع عن أنها تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة جمع الصحف التي ترد فيها موضوعات تثير الرأي العام إزاء الاحتلال، مستخدمة المال بطريقة قل نظيرها في كل الاحتلالات التي شهدتها بلدان العالم.

كما أنها عملت على الدفع باتجاه تزييف الحقائق والكذب والتزوير، والكثير من ذلك عبر صحف مدعومة بقوة من قبلها، ولهذا فان هناك آليات اعتمدتها قوات الاحتلال في التأثير على المجالات الإعلامية المختلفة، إلا وهي آلية منح الإعلانات، والتي تستخدمها بحنكة للسيطرة على وسائل الأعلام من خلال عقود مجزية جداً، لاسيما وان كل صحيفة يومية لا تستطيع الاستمرار في الصدور من دون دعم لضآلة المبيعات من جهة وارتفاع التكاليف وبخاصة في السنوات التي شهدت شحناً طائفياً.

وفي الجانب الثقافي فأن جل ما فعلته هو أنها دفعت باتجاه أقرار وزارة للثقافة، تعيش حالة موت سريري مخطط، وبالتالي سمحت للترويج إلى ثقافات الاحتلال، فأمريكا معروف لها أنها تسعى إلى إشاعة ثقافتها على العالم كله، في رؤية لا تخلو من الشوفينية من أن ثقافتها يجب أن تتسيد العالم كونها ثقافة لا

تنتمي إلى مكون محدد، بل هي نتاج انصهار وتلاقح ثقافات مختلفة تعايشت وتمازجت وولدت ثقافة جديدة تنهل من معين التحضر الأمريكي.

هذا خطاب مبثوث على نطاق واسع يراد له إزاحة كل الثقافات الأخرى التي تحتضنها شعوب العالم، بل تريد محو وقتل كل المواريث الثقافية والتاريخية للمجتمعات التي تضعها في مركز الاستهداف، فلم تعد هناك ثقافة محددة وملموسة للهنود الحمر في أمريكا، ولم يعد لهم تاريخ أو تراث إلا المتداول فيما بين من بقي منهم. ولهذا سعت إلى تصفية التراث العراقي عبر قنوات عدة منها السرقة والنهب والنقل خارج البلد، حتى أن الولايات المتحدة عدلت من بعض قوانين الاتجار بالتراث الإنساني لتشرعن بيعه وشراءه في أمريكا تحت بند الحفاظ على التراث في ظروف الأزمات السياسية.

ففي مجال الآثار والكنوز فقد جرى نهب جميع المتاحف والمواقع الأثرية وبطريقة مخططة، فقد أسست أمريكا لذلك قبل الاحتلال، إذ عقد المجلس الأمريكية للسياسة الثقافية اجتماعاً مع مسؤولين من البنتاغون ليعبروا عن قلقهم حيال مقتنيات المتحف العراقي، إذ دعا المجلس إلى (وضع فروض اتفاقية دولية على التصدير)، في حين ينبغي أن يكون مشروعاً تماماً استيراد الأشياء المنهوبة من بغداد إذا اختارت محكمة أمريكية عدم الإقرار بالتشريعات العراقية[53]، ومن المعروف جيداً أن لندن ونيويورك هما أسواق الآثار في العالم.

تم نهب نسخاً نادرة من دار للكتب يمتد عمرها لقرون من القرآن الكريم، ومخطوطات أسلامية ووثائق من زمن الإمبراطور العثمانية، كما سرقت أكثر من ثلاثة الألف قطعة من المتحف العراقي، ناهيك عما نهب من المتاحف والمواقع الأثرية الأخرى والمنتشرة في عموم البلد دون آية حماية لها بعدما منعت قوات الاحتلال تواجد أي شخص في هذه المواقع.

من المؤكد أن المواقع الأثرية العراقية قد تعرضت للتخريب المقصود، إذ ليس من المناسب أن تكون معسكرات الجيش الأمريكي والبولندي في المدينة الأثرية في بابل، في حين يؤكد السكان المجاورين للمواقع الأثرية المنتشرة في أنحاء العراق من أن هناك أشخاص أجانب يتواجدون لفترات زمنية غير محددة وبشكل مستمر في مواقع أثرية من مثل (موقع أثار كيش)، ومن المتوقع حدوث تنقيبات من قبل متخصصين من دول معينة لسرقة الآثار وتهريبها خارج الوطن، في حين تمتد أصابع الاتهام إلى جهات عراقية معينة لتقديم هذه الآثار هدايا لشخوص ودول معينة، ومن الأمثلة المعروفة هو إهداء مجموعة أثار عراقية إلى رئيس وزراء إسرائيل أريل شارون من قبل مسؤول عراقي كان احد أعمدة احتلال العراق، فيما كشفت المصادر الصحفية في مطار دبي عن قيام صهر مسؤول كبير في العراق بتهريب قطعة آثارية تعود إلى العهد السومري في العراق وتم ضبطها في حقيبته، وقد تمت تسوية الأمر حكومياً.

وتشير المعلومات الصحفية التي تناولت ابرز الصحف الأمريكية، من أن هناك آثار عراقية تجري المتاجرة بها من قبل عصابات تهريب بالتعاون مع شخوص كويتيين معروفين بعلاقاتهم مع تجار الآثار الأمريكان، وأكدت هذه الصحف أن عملية التهريب تجري منذ عام 2003-2009.

والمشكلة في العراق هو أن سلوك الحكام والمسؤولين وأقاربهم وحواشيهم في التصرف بالمال العام لا تحده حدود، ويعد العراق بنظر اغلبهم ضيعه من ضياعهم، ولهذا تجذرت حالة التهتك في منظومة قدسية المال العام من الناحيتين الأخلاقية والقانونية.

ولعل من المؤكد بوضوح أن فظاعة نتائج الاحتلال الأمريكي على العراق، تجسدت عبر تداعيات اجتماعية وإنسانية، والتي أدت إلى مقتل (مليون)

عراقي وتهجير أكثر من (4) مليون عراقي في الداخل والخارج، وظهور مشكلات اجتماعية كبيرة من مثل (الأيتام والأرامل)، إذ يقدر عدد الأرامل ما بين (1.5-2) مليون أرملة، وأن أكثر من (5) مليون طفل قد فقدوا احد الوالدين أو كلاهما[54].

* * *



الفصل السادس

تأثير احتلال العراق على التفرد الأمريكي

الفصل السادس

تأثير احتلال العراق على التفرد الأمريكي

تمهيد

لا يستطيع أحد أن ينكر مطلقاً من أن الولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها للعراق، ومن دون تفويض دولي ولأسباب غير حقيقية، ظلت أسبابها خفية إلا ما يستنتج عن أبعادها، ولكن لا حد ينكر كذلك، إن إسرائيل تعد أبرز المستفيدين والمروجين للاحتلال، وهي العقل المفكر في تصريف أوضاع العراق لما بعد الاحتلال سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، فالآلة العسكرية والقوة واستخدامها والمال أمريكي، والإدارة والتخطيط والنتائج إسرائيلية.

وعلى وفق كل ما جرى وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها أمريكا في العراق، وما قدمته من خسائر بشرية ومالية بالإضافة إلى ما أفرزتها ظاهرة احتلالها للعراق، وبخاصة في حقل حقوق الإنسان والرمزية التي كانت تتغنى بها في هذا المجال، والتي كشفت من دون أدنى لبس، إن الخطاب التشويشي المبالغ به فيما يخص الإنسان والقيم الإنسانية وحق الشعوب، لا تتساوق مع غمرت به العالم وسائل الأعلام الأمريكية، وبخاصة في ظاهرة جرائم الانتهاك بحق المعتقلين في أبي غريب، والتي شكلت صدمة للعالم عصفت بسمعة أمريكا، والتي عبرت عن منهج مخطط ومبرمج لإذلال أبناء الشعوب المقهورة، ونمط احتضنه العقل

الأمريكي وعبر عنه سلوك مواطنيها على مر التاريخ مع كل تلامس تعسفي مع المجتمعات الأخرى.

إن التصاعد في الرفض المحلي العراقي والإسلامي والعالمي للممارسة الاحتلالية الأمريكية في العراق، تبلور بأشكال مختلفة من بينها وصولاً إلى المقاومة بصورتها التعبيرية أو العنفية (المسلحة)، ومع هذا التنامي انخفض مستوى التأييد للأمريكان حتى من قبل ممن يعيش بنعيمهم، إذ أضحى الكلام عن محاسن الأمريكان وتضحيتهم والمستقبل الذي ينتظر العراقيين في ظل الاحتلال، لأن هذا لم يعد مقبولاً، وهو ما أضعف التأثير الأمريكي في الشارع العراقي، وصاحب هذا انحسار خطاب أحزاب الاحتلال وشخوصه، لأن الواقع أشاح بغير ما أعلن أو جرى الترويج له.

بل أن اخطر ما حصل هو عقد المقارنات في مفاصل معينة ما بين حال وحال، عدا فيما يخص الحرية وظاهرة الانتخابات والنقد وحرية التعبير وتشكيل التجمعات والأحزاب، وهذه في جميعها لا تخلو من الكثير من الشوائب، أو أنها لا تنعكس ايجابياً على الواقع الفعلي للمواطن في جميع المجالات، وهكذا بدت الديمقراطية المراد لها أن تكون ثمن تدمير العراق واحتلاله، مجرد تراشق خطب ووعود وفوضى وعدم انضباط، ومزيد من الفقر والبطالة والاحتراب الطائفي وتقاتل على المناصب والمنافع، وبما أفضى إلى أن يعد الفساد حالة يتعايش معها الكل، من دون وضع اعتبار للتوصيف العالمي الذي جرى الإجماع حوله من أن الفساد خلل قيمي في السلوك.

هذه الأوضاع لابد أن تجد انعكاساتها على الشارع العراقي، فبجانب كل المشكلات التي جاء بها الاحتلال، وتبلور حالة الرفض وظهور المقاومة بشكلها

الجنيني بعد أشهر قليلة من الاحتلال، وعملية التدمير المنظم للدولة ومؤسساتها، بجانب سعي كل الأطراف التي تناهض التطلع الأمريكي صوب الهيمنة والتصرف كإمبراطورية، وحالة الانفراد في القرار الدولي من دون أي اعتبار للأطراف الدولية الأخرى (روسيا - الصين - فرنسا...الخ)، ناهيك عن المخاوف التي تركها الاحتلال على البلدان العربية والإسلامية المجاورة للعراق، والخشية من امتداد الفعل الأمريكي في ضوء ما هو معلن في الخطاب السياسي المبثوث.

هذا وفر قاعدة رفض ممتدة من العراق إلى الإقليم ومن ثم إلى العالم، ليتطلع الكل إلى إسقاط المشروع الإمبراطوري الأمريكي، وجعل العراق مستنقعاً حقيقياً لوأد الطموح الأمريكي وليسجل أولى خطوات الانكفاء الأمريكي، على خلفية تصاعد المقاومة العراقية وفشل الولايات المتحدة في ضبط أوضاع العراق وانفلاتها في كافة المجالات وأبرزها الإطاحة التامة بما كان متوافراً من مستوى من السلم الأهلي.

هذه المقاومة الوطنية سواء أكانت بإمكانات ذاتية وهي الأغلب الأعم في جهدها العملياتي ضد الاحتلال أم بالإمكانات التي تتوافر لها من هنا وهناك، وهي في المضمون لا تنتقص من الدوافع الوطنية الخالصة التي تحكم أهدافها، وهي حالة تعد طبيعية فقد ارتكزت المقاومة الفيتنامية على الإسناد والمساعدة السوفيتية واستقوت المقاومة الكورية بالإمكانات الصينية والسوفيتية، حتى مستوى الاشتراك معها في القتال. وكذا الحال للمقاومة الفلسطينية التي تلقت الدعم المالي والعسكري من كل الأطراف العربية والإسلامية على اختلاف مشاربها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

بيد أن هذا لم يكن مأخذاً على قوى المقاومة في كل العالم إلا في حالة العراق، وحتى الأمريكان في بدايات استيطانهم وتهجير سكان أمريكا الأصليين، وعلى الرغم من إمكاناتهم المادية والتسليحية وهم غزاة، إلا أنهم استعانوا بأبناء جلدتهم من الأوربيين للإسراع بتصفية خصومهم.

إن التصاعد في الرفض العراقي المعبر عنه بالفعل المتمرد على الهمجية الأمريكية واعتراف القادة الأمريكان بعنف المواجهة مع المقاومة، ووصول العمليات ضدها في الكثير من الأشهر إلى أكثر من (2000) عملية معلنه، قد أدت إلى ترنح واضح في الأداء القتالي للقوات المحتلة، وهو ما رفع من وتيرة الانتحار والهروب والعزوف، وبالتالي ولد حالة انكسار كبيرة في معنويات الجنود الأمريكان كان من نتائجها ركون الإدارة الأمريكية إلى أساليب متعددة لتخفيف الضغط على جيشها ومعه جرت عملية مراجعة لسياساتها في العراق، والسعي للخروج من العراق بطريقة مسؤولة كما سموها تأدباً بدلاً من الانسحاب الخاسر.

لهذا تعد الاتفاقية الأمنية بمثابة طوق النجاة الذي تم رميه لإخراج الأمريكان من ورطتهم، ولولا اندراج أطراف عراقية تحت ضغط الاستحواذ على المال والجاه والسلطة والتمتع بالإمكانات المالية التي توافرت لها وهي قابضة على الموارد الريعية، لكان منتظراً لأمريكا أن تخرج من العراق بطريقة أسوء من خروجها من فيتنام، وهذه هي مشكلة العراق الحالية والمستقبلية **(الكمبرادورية الجديدة في العراق)**.

المبحث الأول

دور المقاومة الوطنية العراقية

أولا: ثنائية المقاومة والإرهاب

إن السعي الحثيث من قبل أمريكا لإلغاء مقاومة الشعوب ضد محتليها تحت ما يسمى بسوط الإرهاب، في ظل المطابقة غير الحقيقية والمتعسفة مابين **(الإرهاب والمقاومة)**، والمتأتية من التوصيف الأمريكي للإرهاب، والذي لا يستند على قبول عالمي له، وعجز المؤسسة الأممية عن توصيف الإرهاب، قد يسر للإدارة الأمريكية السابقة واللاحقة من أدراج أية مقاومة وطنية تحت مسمى الإرهاب، وقد يصل الأمر في القابل من الأيام وعلى وفق المنطق الأمريكي، إلى أن أية ثورة لشعب ما ضد حاكمه الدكتاتوري **(إذا كان هذه الحاكم عميلاً للأمريكان)** يعد الشعب إرهابياً، وهذا يتطابق تماماً مع ما يشير إليه تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي، إذ جاء في إحدى فقراته **(سوف تؤيد الولايات المتحدة أكثر الطغاة سفكاً للدماء، مادام يلعب على هواها، وسوف تعمل على إسقاط ديمقراطي العالم الثالث، إذا ما خرجوا عن خدمة أغراضها)**[1].

لقد نجح الاحتلال ومريديه وبمساندة من بعض دول الجوار العربي، مع أبواق الدعاية الأمريكية في المنطقة، على ترويج أطروحته في محاصرة المقاومة الوطنية العراقية من خلال عد هذا المكون على هذه الجهة والأخر على جهة أخرى، فقد ربط الاحتلال وأعلامه وقواه في العملية السياسية، المقاومة في المناطق السنية بتنظيم القاعدة وتعميم ذلك على جميع مكوناتها وهي مخالفة

للواقع والحقيقة، بينما ربطت المقاومة الشيعية بإيران وهي الأخرى مجانبة للحق والواقع، وكأن هذا البلد لا توجد فيه أية وطنية، وهذه رسالة خاطئة أرادت أمريكا إيصالها إلى العالم للتشويش على هذه المقاومة، ومن أن مشكلات الوضع العراقي لا ترتبط بالاحتلال بل بتدخلات الخارج.

ونحن لا ندعي مطلقاً أنه لا توجد تدخلات أو وجود أنشطة واستراتيجيات، فمن اليابان إلى فرنسا الكل متدخل في العراق، حتى بدا العراق بنعمة الاحتلال منطقة تقاطع كبرى لمصالح واستراتيجيات الكثير من الدول وأجهزة مخابراتها، كأنموذج يحاكي الأنموذج اللبناني من سعة التدخل الخارجي، لكن المشكلة هي في إغماض العين عن الموساد وأجهزة مخابرات أخرى كثيرة بينما تفتح على عناوين محددة بصرامة.

والحال ذاته ينسحب على الخلط الذي تريد إضفاءه أمريكا ومشايعيها، ما بين المضامين والأهداف الانتحارية الجهادية (الاستشهادية)، فالأولى تتغذى من معين مختلف عما عليه الأخرى، فلكل منها فلسفتها ودوافعها، وعدم سبر غور المنظومة الفكرية والدينية للمجتمعات الإسلامية، وطبيعة خصوصياتها، هو الذي أوقع الأمريكان في إشكالية عدم التفريق يق تحاول من خلاله أن تشوه معنى الشهادة، وهذا يرتبط بالحملة الغربية على كل ما هو إسلامي، فالشهادة لها منظومتها الفكرية والتاريخية، وبالتالي فأن سعي أمريكا في أطار الربط مابين الإرهاب والإسلام يأتي كهدف لنزع الجهاد والشهادة عن سياقهما الممتد إلى الأنبياء والرسل والأحرار، فالشهادة ليست هدفاً قائماً بذاته بل هي طريق لهدف أسمى وأكبر، فعندما لا توجد خيارات للدفاع عن استمرار الحياة وفق أسسها الحقيقية تصبح الشهادة أخر خطوة والسلاح الأمضى لمقاومة الظلم(2).

تأريخياً ارتكزت حركات المقاومة بكل تلويناتها وإيديولوجياتها في ثقافتها على ضبط العلاقة بينها وبين المعطيات الوطنية والدينية والقومية، التي تشكل حواضن ومستقرات تتحرك في بيئتها هذه المقاومة، هذه البناءات يمكن لها أن تتحول إلى رمزية تعبيرية عما تسعى إليه المقاومة، كتعبير متقدم عن الحالة التي تسعى إليها الأمة في لحظة تاريخية، تكاد أن تكون مفصلية في مواجهة تهييضها واستباحة ممكناتها وتزييف وعيها والسطو على موروثاتها، وبالتالي تدجينها في أطار تساكن لا يستند على أسس حاملة لمشروع نهضوي لها.

وعلى وفق ذلك لابد للمقاومة العراقية الوطنية بكل إشكالها، وأن استندت في نشوءها واستقوامها وامتدادها على مساندة خارجية، حالها حال كل إشكال المقاومة التي ظهرت على مر التاريخ القديم والحديث، لابد أن تعتمد على عمقها الاستراتيجي الثقافي والتوعوي بما فيه المنظومة الدينية والأخلاقية وجملة الموروثات الناصعة المعبرة عن الأخلاقيات الحقيقية للمجتمع العراقي، كيما تعمل كروافع استنهاضية لتعظيم الفعل المقاوم والجهادي.

هذا يعد من المشتركات التي تجمعت في تاريخ الحركات المقاومة على امتداد كوكبنا من إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، بحيث شكلت أفعال المقاومة المستندة على إرث مجتمعاتها جزءً من تاريخ شعوبها في صيرورتها نحو التحرر وبناء تجربتها المستظلة بفعل وقوة مقاومتها، التي أضحت جزء من هوية الشعوب سواء الدينية أو القومية أو الوطنية، تعود وتحتمي وتستند إليها كلما شعرت بأن هناك خطراً داهماً يتربص بها.

ومن الطبيعي إزاء هذا أن تسعى القوى الاستعمارية (الاحتلالية)، وفي ضوء مشروعها الذي تتبناه، على الرغم من عدم التطابق المفضوح مابين الكامن

والمفضوح من أهدافها، إن تسعى حثيثاً وبمختلف الوسائل سواء أكانت قوة صلبة أو قوة لينة إلى عزل المقاومة عن المجتمع، حتى تجفف البحر الذي تسبح فيه والتضييق عليها من خلال القوة العسكرية، أو أنها ستعمد بكل وسائل التزييف واستخدام وسائل الأعلام (الميديا) والفبركة للإحداث والتشويه المتعمد للقضاء عليها، أو الإساءة إلى المقاومة أو التشكيك في وطنيتها، وهويتها وإلى تضحياتها وبطولاتها، وهو ما حاولت أمريكا القيام به في حالة العراق عندما لم تشر صراحة وبوضوح إلى المقاومة الشيعية الوطنية.

لهذا سوف لن يكون بمقدور هذه القوى لا الآن ولا مستقبلاً، إن تروج أو تحافظ على ثقافة المقاومة بكل معطياتها، أو أن تؤسس لثقافة مقاومة ضد الاستبداد الجديد تحت ظل ما يسمى الشرعية، أو أنها تعد العدة لمقاومة تركة الاحتلال وثقافة الاحتلال التي روج لها، أو أنها تكون حاملة لثقافة مقاومة لثقافة العولمة، التي تضرب بإطنابها كل جوانب الحياة، لهذا تظل ثقافة المقاومة الجهادية الوطنية هي الثقافة التي يصعب على المحتل احتواءها وتدجينها.

إن حصاد المحتل في كل زوايا ومفاصل الحياة العراقية، كان حصاداً ظالماً وعدوانياً مشحوناً بشحنة دينية متطرفة منتهكة لحقوق الإنسان ومشايعة للفرقة والتطاحن، واستلاب إنسانية الإنسان ومدمرة للإمكانية العراقية وممدةً لأشرعة الفساد والنهب والسرقة، وعندما يكون البلد من مثل العراق قد فقد جيشه وأسس الدفاع عن نفسه عسكرياً تجاه هذا الغزو، فأن المقاومة الوطنية هي البديل والمعوض عن محاربة المحتل والتصدي له، والمقاومة المسلحة بهذا المعنى هي صيغة من صيغة التعبير عن الانتفاضة لحرية الوطن وكرامة الشعب، وبهذا تكتسي حلتها الوطنية من دون أن تنتظر من الخانعين توصيفها، فبذل أغلى ما

عند المواطن وهي روحه على مذبح الحرية تكون غايتها الشهادة في سبيل الوطن والدين والعرض والأرض والمال.

وكذا الحال وبالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة في المادة (2) في الفقرات (1، 2، 4) الآتي:

- **الحق في الدفاع عن النفس.**
- **حق تقرير المصير وفقاً للمادة الأولى، الفقرة الثانية.**
- **مقاومة الاحتلال.**

وبينما أباحت كل الدول الغربية والعربية والمنظمة الدولية للكويت الحق في مقاومة الاحتلال العراقي لها، وجمعت كل جيوش العالم، وأصدرت عشرات القرارات الدولية، وأجبرت مجلس الأمن الدولي في إصدار عدد من القرارات في سرعة ورد فعل لم تعرفها العلاقات الدولية من قبل وربما لا تعرفها من بعد، نلحظ أن هذه الدول جميعاً قد أشاحت بوجهها عن حق العراق والشعوب الأخرى في مقاومة الاحتلالات.

بل وذهب الجميع إلى قبول التفسير الأمريكي للمقاومة على أنها إرهاب، في تفسير وتوصيف أحادي يستند على أطروحة أساسية، إلا وهي أن من يقف ضد مصالح أمريكا وحلفائها وأصدقائها هو إرهابي بامتياز، وهكذا أضحى معيار التوصيف يرتبط بالفهم الأمريكي حصراً وهو ما يعد مصادرة للمواثيق الدولية ولحقوق المجتمعات، فما بالنا أن كان الأمر يخص الأمريكان واحتلالهم، لهذا نعتت كل الحركات المقاومة الوطنية التي تستهدف الاحتلال الأمريكي على إنها إرهابية.

لم تكن المقاومة جديدة على الشعب العراقي، فتاريخياً تعرض هذا البلد لمختلف الغزوات والاحتلالات حتى أن بغداد احتلت (23) [3] مرة، ولهذا يوجد تراث للمقاومة في هذا البلد الذي احتلته الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعارات عدة، استطاعت من خلالها أقناع من هم خارج البلد بشكل كبير، نظراً لحدوث توافق تام بينهما وبخاصة الحركات السياسية التي عارضت النظام السابق، والتي انتهت في تقويمها إلى أن من غير الممكن لها أن تسقط النظام من دون مساندة خارجية، ولهذا توافقت رؤيتها مع الرؤية الأمريكية في التخلص من النظام السابق، لأسباب منها تتعلق بإستراتيجيتها في المنطقة بالإضافة إلى النظام السابق استهلك مرحلته التاريخية، بعدما يسر لها التواجد بقوة في المنطقة بدءً من الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وبالعودة قليلاً إلى التاريخ ففي عام 1979، بدأت أحداث كانت ملامحها تنذر بعدم استقرار المنطقة.

فبعد سقوط نظام الشاه في مطلع عام 1979 وحدوث الثورة الإسلامية في إيران، نلحظ صعود صدام حسين إلى سدة الحكم بعد أشهر عدة في مسرحية مكشوفة ومعروفة، وهو ما يمكن أن يفسر هو إعادة ترتيب العراق استعداداً للمواجهة المحتملة، كذلك ما سمي بمؤامرة 1979، وفيها جرى التخلص من الكثير من قيادات النظام السابق، هذه جميعاً فسرت لصالح أطلاق يد رئيس النظام السابق في الدولة والحزب، ساند هذا دفع أمريكي لدول المنطقة من الدول العربية (الأردن – مصر – السعودية – الكويت...الخ)، من إسناد النظام العراقي آنذاك ضد إيران، مرة تحت ضغط العامل الديني (الطائفي)، لمواجهة ما سمي منع تصدير الثورة، أي منع امتداد تأثير الثورة الإيرانية (الشيعية) إلى المناطق الرخوة من مثل وسط وجنوب العراق – شرق السعودية – البحرين...الخ، ومرة أخرى لجعل النظام العراقي يندفع بقوة إزاء طموحات

كبيرة يصعب معها مستقبلاً تراجعه، ومصداق ذلك هو عدم استعداد النظام آنذاك من الانسحاب بعد غزو الكويت.

في عام 1991، وما تمخض عنها من أحداث على خلفية ما سمي تحرير الكويت، تأكدت الحركات السياسية والمعارضين من أن أمريكا لم تكن لديها الرغبة لإسقاط النظام السابق، على الرغم من أن أغلب المدن في الوسط والجنوب والشمال قد تمردت على النظام، وانهزمت الرموز السياسية والإدارية والأجهزة الأمنية، وهو ما أثار تساؤلات عدة فسرت فيما بعد، من خلال ما أشار إليه شوارسكوف في كتابه (**المهمة لا تحتاج إلى بطل**)[4]، والذي عاقبته الإدارات الأمريكية اللاحقة بعدم إسناد أية مسؤولية له، وما كشفت عنه الحكومة السعودية فيما بعد.

هذا وفر في الذاكرة العراقية **أن الولايات المتحدة مثل الماء يمكن أن تحمل السفينة ويمكن أن تغرقها متى ما شاءت أو انتهت مدة صلاحيتها**، لهذا فأن الكثير من القوى السياسية الحالية تؤمن بشكل مطلق أنها لا يمكن أن تثق بالولايات المتحدة، ولذلك تحاول أن تتفلت من تأثيراتها متى ما كان ذلك ممكناً، كونها الفاعل المؤثر في الواقع العراقي سياسياً واقتصادياً، وحتى إعلامياً فبمقدورها أن تسقط أي شخصية أو تجفف ساحة أي حزب من خلال ما يمكن أن تثيره من مشكلات للحركات أو شخوصها، والعداء ما بين الأحزاب السياسية والشخصيات التي جاءت بفعل الاحتلال، لا ترتبط أبداً بالموقف من الاحتلال فكل رجالات هذه الأحزاب في اللقاءات الخاصة (من دون أعلام) يشيرون إلى الاحتلال وإلى المقاومة الوطنية العراقية، ولكنهم يخشون تأثير هذه المقاومة على وضعهم السياسي الحالي والمستقبلي، وكذلك الخوف من منافستهم على سلطاتهم في الدولة وأجهزتها، ولهذا فهم يريدون من استمرار

التواجد الاحتلالي لترتيب أوضاعهم وترسيخ إمساك أحزابهم بالسلطة، وليس غير ذلك.

وبعد احتلال العراق وانهيار المؤسسات للدولة العراقية، وغياب الجيش عن تأدية مهمته التقليدية في الدفاع عن البلد وإزاء الاحتلال، لابد من تبلور مقاومة وطنية تتولى مهمة تنظيم الدفاع ومقاومة المحتل، ولما كان الحاكم الأمريكي للعراق قد اعتمد قرارات غير محسوبة النتائج ومفضية إلى بدء مرحلة جديدة من الإقصاء تحت ضغط الأحزاب السياسية، التي تلبست بلبوس الثأرية والضغينة في العمل السياسي، كميراث اكتسبته من تاريخ الممارسة السياسية في العراق الحديث، وتعمقت حالته في ظل النظام السابق، فقد ساند هذا حدوث استقطاب لكل الذين نالهم حيف من الممارسات التي جاءت بفعل الاحتلال، ولهذا يمكن الإشارة إلى أن بعض من الجهات التي أعلنت عن نفسها مقاومة عراقية قد تبلورت تحت ضغط أوضاع هي:

1- التأثر المباشر من الإجراءات السياسية والتي كان لمخرجاتها أثار مباشرة على الحياة العامة من مثل حل الجيش والكيانات التي ترتبط بالنظام السياسي السابق من دون أية عقلانية تستطيع أن تعزل الغث من السمين، وبدافع انتقامي - ثأري - إقصائي.

2- وبالتأثير المنفعل ذاته تبلورت حركات مقاومة استقطبت أفرادها تحت معطى الطائفة وخطر هيمنتها وفقدان السلطة وتغذت هذه بالشحن الديني وبالمال البترو دولاري.

3- على الجانب المقابل هناك مقاومة تبلورت تحت عنوان الوطن وقدسيته ومصالحه، رافضة كل أشكال الاحتلال والتدخل في شؤونه، من هذه

الطائفة أم من تلك، هذه لا تتغذى من الجانب المذهبي أو العرقي أو غير ذلـك، بل أنها ترتكز على الهم الوطني في مقارعة الاحـتلال، ومـن المنطقـي أن يكـون لهذه الشكل من المقاومة امتداداً خارجياً من حيـث التمويـل والتـدريب وتـوفير السلاح، شأنها شأن أية مقاومة في التاريخ على الأقل الحديث منه.

ولعل ما يمكن ملاحظته من تجربة المقاومة في العراق، إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كأبرز الدول التي عملت على احتلال العراق، قد نجحت في أحداث التداخل المخطط مـابين فعـل المقاومـة والإرهـاب، فقـد جـرى الخلـط والإساءة والتشـويه للمقاومـة الوطنيـة مـن خـلال فعـل المجموعـات الإرهابيـة التكفيرية، هذا الأمر لم تعانيه تجارب المقاومة في العالم، ويتأتى هـذا في جلـه مـن خلال ما توافر لأمريكا من أمكانية اختراق المقاومـة الأفغانيـة، أبـان الاحـتلال السوفيتي لأفغانستان، إذ دخلت (CIA) بقوة من خلال باكستان جغرافيـاً ومـن خلال السعودية مالياً إذ قدمت هذه الأخيرة أكثر من (25) مليار دولار لصالح إحراج السوفيت في المستنقع الأفغاني[5]، تحت توافق أمريكي - سـعودي علـى إيقاف المد السوفيتي نحو المياه الدافئة.

لقد استعانت الولايات المتحـدة الأمريكيـة بالأفغـان والعمـلاء ومرتزقـة الشركات الأمنية من كل بلدان العالم (جنوب أفريقيا - النيبال - أمريكا اللاتينية - دول أوربا الشرقية - الدول العربية)، في محاولة لتشـويه المقاومـة الوطنيـة بغيـة أحداث التزييـف والتشـويه للفعـل المقـاوم، وبمـا يضـعف مـن البيئـة الحاضـنة للمقاومة، حتى تستطيع إيصال المجتمع إلى الاقتناع بكل فعل ينـدرج تحـت فعـل الإرهاب، هذا الخطاب الذي يرتكز على معطى فعلي عيـاني لأحـداث طالـت المدنيين من شأنه أن وفر مصداقية مقبولـة لـدى المجتمـع، وسـاند هـذا الخطـاب الأمريكي خطاب رسمي وحزبي داعم لنعت كل فعل تحت لافتة الإرهاب.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم خبرتها الكبيرة في التعامل مع حركات التحرر والمقاومة الوطنية في الدول التي احتلتها على إستراتيجية ثلاثية الأبعاد وهي:

البعد الأول: إعلامي، يعتمد على الحرب الدعائية الشرسة ضد المقاومة ووصفها على أنها حركات إرهابية متطرفة خارجة على الشرعية والإجماع الدوليين، وما هي بمقاومة مشروعة أو حركة تحرر وطني، وفي هذا السياق فأن واشنطن تحرص على أخفاء أية انجازات عسكرية تحققها هذه المقاومة في ساحة القتال، ولا تفصح عن أية خسائر تلحق بقواتها.

البعد الثاني: عسكري، حيث الهجوم العنيف ضد المقاومة ومحاولة التضييق عليها بشتى السبل وأنفاق مبالغ كبيرة جداً، لتأمين الجهد الاستخباراتي ضد المقاومة ومحاولة اختراقها.

البعد الثالث: دبلوماسي، وفي هذا حاولت أمريكا نزع صفة الاحتلال عنها ودفع البلدان الأوربية في مساندتها وكذلك بعض الهيئات الدولية من اجل نزع الاعتراف بالمقاومة خارجياً، وقد ساندت الأمم المتحدة المساعي الأمريكية بشكل يظل كنقطة سوداء في تاريخ هذه المنظمة الدولية وأمينها كوفي عنان الذي قايض القبول باحتلال العراق مقابل إنهاء ملف فساد ابنه، على أن يبقى الوجود الأممي شكليا ومجرد ستار تخفي وراءه أمريكا كل ما تم ارتكابه في العراق.

فلا معنى لأية ثورة أو مقاومة ولأي نضال أن لم يكن من اجل الإنسان (حياته - كرامته - حريته - حقوقه)، هذا هو الخط الفاصل بين الوطنية الحقيقية ووطنية الأدعياء المزيفين، لهذا حرصت أمريكا على خلط كل الأوراق،

وعملت على فصل المقاومة الوطنية عن محيطها، إذ لا يمكن للمقاومة دون أن تسبح في محيط المجتمع، وقد تمت مساندة التوجهات الأمريكية ضد المقاومة الوطنية من قبل أطراف عدة، منها جماعات وأحزاب وعملاء ومقتنصي فرص، وإعلاميين أجريت لهم عمليات غسيل احذف كل ما هو وطني في معتقداتهم واستبدالها بتحين الفرصة والإثراء، فمرت تحاصر بالمقاومة السلمية وأخرى مقاومة سياسية، مرة تدافع الأحزاب عن الاحتلال ونبذ وتكفير المقاومة، ومرة أخرى تتبنى ذلك مؤسسات دينية معروفة.

وعلى الرغم من التشويه المتعمد لدور المقاومة الوطنية وعدم الإقرار أو الاعتراف بها علناً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة، إلا في الغرف المغلقة أو الاتصالات السرية، إلا أن هذا لم يكن ليمنع من أجبار كلا الطرفين على الاعتراف بالمقاومة الوطنية العراقية كمكونات مارست الفعل العسكري المقاوم للاحتلال فقط، فبينما عملت الولايات المتحدة على الاتصال بالمقاومين سواء أكانوا يحملون أجندات وطنية أم غير ذلك، عدا القاعدة، فيما تولت جهات حكومية الاتصال بجهات مقاومة وطنية في أطار ربما يفسر لغرض استمالتها لأغراض انتخابية (من مثل عصائب الحق وغيرها)، في حين أدرجت أمريكا حركات وطنية أخرى تحت بند الحركات الإرهابية (كتائب حزب الله في العراق)، لعدم قدرة الأمريكان على إقناعها بالتفاوض، والمفارقة أن الأمريكان والحكومة يعترفان ضمناً بهذه الحركات ويتفاوضون معها، وعندما تفشل الاتصالات أو تنهار المفاوضات يتم عد هذه الحركات حركات إرهابية أو حركات مليشاوية أو خارجة عن القانون أو مجاميع خاصة. وهي التسميات التي ابتدعتها أمريكا في العراق.

بيد أن ما يمكـن ملاحظتـه هـو أن الولايـات المتحـدة ووراءهـا الحكومـة والأحزاب السياسية في العراق، قد عملا معاً على تقسيم المقاومة على جـانبين، فبينما نعتت المقاومة في المنطقة الغربية من العراق، بأنها حركات ومجاميع تنتمـي إلى القاعدة والتيارات الدينية المتطرفة، وهو وأن كان في جزء منـه صـحيحاً، إلا أنها غيبت الصفة الوطنية العراقية عن بعضها، فيما مارست الإيحـاء والتصـريح المباشر بأن المكون الشيعي في الوسط والجنوب لا يحتضن مقاومة وطنية عراقيـة، بل وصفتها تحت مسمى مجاميع خاصة ترتبط بإيران أو خارجة عن القانون.

وعلى الرغم من كل محـاولات الولايـات المتحـدة لكـبح جمـاح المقاومـة الوطنية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، إلا أن تصريحات قياداتهـا العسـكرية توضح من دون لبس أنها تواجه مقاومة شرسة لا يمكن أن تتوقف، قد تضـعف أو تتراجع أو تتكفئ قليلاً، ولكن لا تنتهي.

فقد صرح قائد القوات الأمريكية في العراق بـأن (85٪) مـن العمليـات التي تعرضت لها في النصف الثاني من عام 2008، كانـت مـن خـلال المقاومـة الوطنية الشيعية، التي تعتمد الحرب غير المتماثلـة ((Un symmetrical warأو مـا يسمى حروب التحرير أو حروب العصـابات. واعـترف أيضـاً بوطـأة المقاومـة الوطنية في العراق عندما قال، إن قوات التحالف تواجه حرب عصابات منظمـة ودقيقة من حيث التنظيم والقدرة، حيـث أن المقاومـة العراقيـة تنسق عملياتهـا على ارض المعارك بشكل رائع [6].

كما توائم تكتيكاتها وطبيعة عملياتها مع أوضاع ومهام القوات الأمريكية في العراق، واسـتراتيجياتها هنـاك، وقـد نجحـت المقاومـة العراقيـة مـن أربـاك المخططين العسكريين الأمريكيين على اثر الخسـائر الهائلـة الـتي لحقـت بقـوات الولايات المتحدة في العراق على مختلف الأصعدة، وهو ما حدا بها طلب انتشار

أكثر من (50) ألف جندي أضافي، كـذلك إعـادة النظـر بمعـداتها، الـتي لم تعـد قادرة على أن تصمد أو تحافظ على أرواح جنودها، وإلى طلب تقنيـات جديـدة تحاول من خلالها أعاقة الهجمات التي تحدث لقطعاتها، وهـذه بالنتيجـة تتضـمن تكاليف أضافية غير محسوبة وغير مقررة أصلاً، استفادت منهـا شـركات المجمـع الصناعي - العسكري؟.

وهو ما يبين بدون لبس حجم التزييف ومسـتوى إنكـار حقيقـة الوجـود المقاوم لأبناء الوسط والجنوب في العراق، وهو ما اجبر الولايـات المتحـدة عـن تبديل آلياتها وأساليبها لأكثر من مرة، فمن القـوة المفرطـة والاسـتخدام الفـض للقوة العسكرية والمطرقة الحديدية وعقرب الصحراء وصولة الفرسان إلى استجداء معاونة الدول العربية للمساعدة في الضغط على بعض الحركات للقبول بالتفاوض، وإلى طلب التدخل من أطراف شيعية للتوسط مع الحركات المقاومة لها.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية التعاطف العالمي معهـا علـى خلفيـة أحداث 11 سبتمبر، ووظفت ذلك لصـالحها، في إعـلان الحـرب العالميـة علـى الإرهاب وان تقود الحملة عليه وتضع خططها واستراتيجياتها وأعطت بموجـب هذا لتعاطف تفويضاً عالمياً للانفراد بتعريف الإرهاب وتحديد منهم الإرهـابيين، فتحت وطأة خطر الإرهاب (الحقيقي والوهمي) صنفت الولايات المتحـدة كـل عنف سياسي لا ترضاه هي أو حلفائها إرهاباً، وهو ما خلق خلطاً مقصوداً بـين الإرهاب والمقاومة.

ثانيا: فعل المقاومة الوطنية العراقية

لم يكن لأمريكا أو الحكومة أو الأحـزاب السياسـية أن يسـتمرا بالإعمـاء المؤقت للرأي العام المحلي العراقي والأمريكي والعالمي، من أن الساحة العراقيـة

والشعب العراقي خالي الوفاض من المقاومة، لأن منطق الأشياء لا يقر ذلك كحقيقة تاريخية، فالمقاومة تظل حالة مستديمة مع النفس البشرية، وأن محاولة مسخ المقاومة من الشعوب المحتلة لا تتوافر له المعطيات المقبولة، ومثلما تؤمن الشعوب الأوربية وحتى الأمريكية، من أن المقاومة حالة لابد أن تظهر مع كل احتلال، وأنها ترتقي أن تكون حتمية تاريخية، فأن محاولة إنكارها لا يعد أمراً يقتصر على مجموعة بشرية دون أخرى، بل هي حالة يبدو الإجماع عليها مفروغ منه على الأقل إنسانياً، ومحاولة طعن الشعوب في قيمها الإنسانية من خلال إشاعة رغبتها بالدخول إلى الجنة الأمريكية تحت أي شكل، وأن المعارضين لهذا التطهر هم مجموعات خارجة أو أنها ترتبط بدول في حالة عداء لأمريكا، وهذا يعد مصادرة لقيم المجتمعات ولتاريخها.

ويعبر عن مضمون ما سبقت الإشارة إليه هو ما قاله فليفريدو باريتو (الفيلسوف الإيطالي)، **إذ حارب الإنجليزي أو الألماني أو الفرنسي أو البلجيكي أو الإيطالي، ومات من اجل بلده فأنه بطل قومي، ولكن إذا تجرأ أفريقي للدفاع عن وطنه ضد أي من هذه الأمم فهو متمرد** (حقير وخائن)، هذا عندما كانت أوربا تحتل بلدان العالم غير الأوربية، وأمريكا لا تخرج عن توصيف باريتو فهي تعد جنودها تارة أبطال وأخرى مبشرين ومرة أنهم صليبين، وتكني الآخرين بالتمرد والإرهاب والخروج عن القانون.

والمفارقة أن الجندي من أصول أمريكية عندما يقُتل في العراق، فهو بطل لأنه رسول الحرية وحتى المرتزق/ المتعاقد الذي يقاتل في العراق فهو مسيحي/ صليبي، مبشر للحرية وللفردوس الأمريكي، بينما إذا قاتل العراقي ضد الأمريكان فأنه **(يكنى بالإرهاب أو التمرد)**، وعلى الوتيرة ذاتها تستخدم الحكومة والأحزاب السياسية التوصيف ذاته.

ولا نستطيع معرفة أي من القوانين تقصدها أمريكا، هل هي الشرعة الدولية التي تجاوزتها أو لا تعترف بها وتعدها غير معنية بها، أم مواثيق حقوق الإنسان، وهل أن الخروج على احتلالها وتدميرها للبلدان والاستهتار بأرواح شعوبهم يعد تمرداً، وهل تقصد أمريكا أن الخروج عما وعدت الشعب العراقي به ليصبح **لؤلؤة الشرق الأوسط** خروج عن القانون، والذي أضحى بفعل احتلالها مجزرة الشرق الأوسط وأكثر بلدانه فساداً وفقراً وخطراً.

هذا الخطاب التزييفي والذرائعي عبر عنه الباحث الأمريكي الأسيوي الأصل إقبال احمد، **إن العنف الذي يمارسه الطرف الأقوى (أمريكا والبلدان الغربية)** هو الذي أدى تاريخياً **إلى تحويل الضحية إلى إرهابي.**

وحتى خطابها الذي اعتمدته والتي حاولت من خلاله استثارة المتطرفين المسيحيين وإعادة الذاكرة إلى الحروب الصليبية، لم يحضا بالقبول على الرغم من عده زلة لسان، فقد كشف الكاتب الألماني يورجن تودينهوفر في كتابه الذي صدرت الترجمة العربية له عن الدار المصرية اللبنانية **(لماذا تقاتل يا زيد؟ قصة حقيقية للمقاومة العراقية)**، **إن** أعداد المسيحيين في المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية يفوق بكثير أعداد الذين قاتلوا مع تنظيم القاعدة، **وأن** احد المقاتلين المسيحيين ابلغه **(قل للولايات المتحدة الأمريكية، إننا نحن المسيحيين نريد أن نحرر بلادنا من قوات الاحتلال ومن الإرهاب الغربي).**

لقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أبان حربها في فيتنام، من أن أعداد القتلى الأمريكان بلغ (58200) قتيل أمريكي، فيما كان العدد الحقيقي وفقاً للوثيقة التي تم الكشف عنها مؤخراً، بأن عدد القتلى بلغ أكثر من 78 ألف قتيل، أي أن عدد القتلى المعلن بالمقارنة مع العدد الحقيقي يقلل بنسبة

(25٪) ويقترب من (20) ألف قتيل، فقد تم إخفاء ربع عدد القتلى الأمريكان، لمدة تزيد على 40 سنة، على الرغم من الوضوح الإعلامي الكبير فيها[7].

فمتى سيتم الكشف عن عدد الحقيقي للقتلى الأمريكان في احتلال العراق مع هذا التعتيم الإعلامي الكبير؟.

وهو ما يرفع درجة التشكيك بالإحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة الأمريكية بخصوص خسائر الجيش الأمريكي في العراق، والواقع أن كثيرين يشككون في صحة هذه الأرقام بعدما كشفت جمعية قدامى المحاربين الأمريكيين إلى أن عدد القتلى من جنودها بلغ فقط (4200) آلاف قتيل، في حين أن عدد الجرحى وصل إلى 50 ألف جريح، في حين كشفت صحيفة (تاجيس انتايجر) السويسرية قبل 3 سنوات (2005)، إن عدد الجرحى الأمريكيين في العراق وأفغانستان بلغ (103) آلاف جندي أمريكي أغلبهم في العراق، الأمر الذي دفع وزير قدامى المحاربين الأمريكيين، إلى الكشف عن هذا الرقم أمام لجنة تابعة للكونجرس عام 2005، ليطلب تخصيص مزيد من الأموال لرعايتهم، فكم بلغ عددهم الآن؟ وكم بلغ عدد القتلى.

وخلال السنوات ما بين 1965-1968 (حرب فيتنام)، كان الجيش الأميركي يعلن عن خسائره ببضعة آلاف من الجنود مثلما هو الحال في حربي العراق وأفغانستان، وما لبث أن تسربت الأرقام الحقيقية التي وصلت إلى أكثر من ثلاثين ألف قتيل، وسرعان ما أطاحت هذه الخسائر بالرئيس الأميركي آنذاك جونسون.

جدول (23) تقدير خسائر الأمريكان في العراق

التقدير	المعيار	عدد الجرحى	عدد القتلى	عدد القتلى من مرتزقة الشركات	عدد القتلى في الاجتياح	الإجمالي
الأول	7/1	224000	32000	1315	300	33615
الثاني	5/1	224000	44.800	1315	300	46415

* التقدير الثاني هو الأقرب إلى حقيقة الخسائر الأمريكية في العراق.

** حجم الخسائر المعلنة إلى آب 2010 هو 4417 قتيل.

*** قدر خبير عسكري روسي خسائر أمريكا في العراق (الأرقام المعلنة × 10).

إن التقديرات العسكرية العالمية، تشير إلى أنه مقابل كل أربعة أو خمسة جرحى، يوجد قتيل، وعليه فهناك (20) ألف قتيل قبل 4 سنوات، وكان أحد الخبراء العسكريين الروس في مقابلة أجريت معه، أشار فيها إلى أن الأرقام الحقيقية لعدد قتلى الأمريكيين في العراق تساوي الأرقام الرسمية الصادرة عن البنتاجون مضروبة بعشرة.

من الأمور التي ساعدت الحكومة الأمريكية في إخفاء عدد القتلى كيفية حسابهم وطريقة قتلهم، فمن لا يموت في مكان التفجير لا يحسب ضمن القتلى، ومن لا يحمل الجنسية الأمريكية وإنما الإقامة فقط لا يتم حسابه، وهو ما جرى الاتفاق مع المجندين بذلك قبل مشاركتهم في الحرب، أي أن وزارة الدفاع غير ملزمة بإعادة جثثهم أو تسليمها لذويهم، وما أشيع، وهؤلاء كثيرون جداً، حيث غدا الوعد بمنح الجنسية الأمريكية عامل إغراء للتجنيد، كما أن العاملين في

الشركات الأمنية التي يتعاقد معها البنتاجون لا يتم حسابهم، علماً أنهم يشكلون نصف الجيش الأمريكي في العراق، فقد أعلنت وزارة الحرب الأمريكية عن وجود (160) ألف مقاتل أجنبي من المرتزقة في العراق.

وعلى الرغم من كل هذه الأرقام والشكوك حول مصداقيتها لا يزال المسؤولون الأمريكيون يميلون إلى تحريف الحقائق وتشويه الوقائع وإخفاء أعداد القتلى والجرحى، ويسعون جاهدين إلى عزل المصابين بالجنون واللوثة العقلية والاضطرابات النفسية، وعمليات الحروب من الجيش وعمليات الانتحار وغيرها.

وحمل الجنود المرتزقة وزر الحرب القذرة في العراق، من خلال برنامج ديك تشيني لخصخصة الحرب، والذي جاء لإنعاش الشركات الأمنية التي يقودها ضباط في الجيش وأجهزة المخابرات، والواقع أن الجنود الأمريكيين العائدين من العراق، سواء أكانوا مرتزقة أم لا، نساء أم رجال، والذين يبلغ تعدادهم الآلاف، إما مشوهين جراء بتر في الأرجل أو اليدين أو مقعدين جراء تعرضهم لشلل نصفي أو كامل.

ناهيك عن أن أكثر من (20٪) منهم يعانون ضغوطاً نفسية وتوترات ما بعد الصدمة[8]، خاصة أن آخر الإحصاءات تشير إلى وقوع أكثر من ألف محاولة انتحار لدى الجنود القدامى أي الذين شاركوا في بداية الغزو ضد العراق.

ويعد المصور والصحافي الأمريكي ايجون ريتشارد من الأشخاص الذين أمضوا سنوات عدة بين عدد من الجنود الأمريكيين الذين عادوا من العراق إما مقعدين تماماً، وإما مصابين بجروح عميقة من الصعب شفاؤها، أو بصدمات نفسية خطيرة، كما أنه عايش أسر وعائلات هؤلاء الجنود عن قرب وشاهد كيف يواجهون الألم والعذاب وحتى الموت بأم العين.

ويعتقد ريتشارد أن نتائج الحرب على المدى الطويل ستكون كارثية بالنسبة لأمريكا، لأن كفالة هؤلاء الجرحى الذين ستكون باهظة جداً، هذا مع العلم أن حياتهم تكاد تكون معدمة، فلا هم أموات ولا هم أحياء يرجى منهم أي فائدة بعد الآن.

إعلان الخسائر في الجيش الأميركي، وكذلك تصنيف الخسائر إلى خسائر منظورة مادية وبشرية (Tangibles Cost)، وخسائر غير منظورة Intangibles (Cost)، وهي تلك المتعلقة بالمكانة والمعنويات والهيبة والتأثيرات النفسية والرعاية الاجتماعية.

إن امتداد فترة الصراع وتراكم نعوش الجنود وإعداد الجرحى والمنتحرين، وتجاوز كلفة الحرب الحدود القصوى مما دفع بالكثير من الباحثين واللجان المستقلة الأميركية إلى السعي لكشف الحقائق العميقة للخسائر بعيداً عن سياسة التعتيم والتضليل التي ينتهجها البنتاغون لإعماء الرأي العام الأميركي.

وبذات الطريقة التي إدارات فيها الولايات المتحدة وعبر البنتاجون عملية التضليل بشأن الخسائر، عمدت إلى أحكام الطوق في الإعلامي بشأن خسائرها في العراق، إذ حاولت مذ ظهرت بوادر فعل المقاومة الوطنية في العراق وتصاعدت عملياتها، التقليل من شأن هذه المقاومة والتعتيم على حجم خسائرها بحجة عدم إعطاء العدد (المقاومة) انطباعاً بأنها تحقق انتصارات.

ضمن الجهود الجبارة التي بذلتها الإدارة الأميركية في إخفاء وتزوير المعلومات التي اعتبرتها سلاحاً في المعركة بغرض إعماء الرأي العام الأميركي، تم التعامل مع مستويين من المعلومات، **الأول** يمكن الوصول إليه ويتعلق بالأرقام الرسمية المعلنة والمتيسرة على المواقع الرسمية، والمستوى الثاني

المحجوب ولا يمكن الوصول إليه إلا عبر قانون خاص بحرية الوصول إلى المعلومات (FOIA)، لأنه يتضمن الخسائر الحقيقية البشرية والمادية وإعلانها ينطوي على مخاطر سياسية واقتصادية شديدة.

تم التوصل إلى نسبة (7:1) أي قتيل واحد مقابل كل سبعة جرحى، وطبقاً لعدد الجرحى المسجلين لأغراض الرعاية والتعويض في وزارة المحاربين القدامى البالغ (224) ألفاً يكون عدد القتلى (32) ألفاً.

إن هذه الأرقام لا تشمل أفراد الشركات الأمنية (المرتزقة) الذين يستعين بهم الجيش الأميركي تحت بند خصخصة الحرب، ويقومون بإعمال تتراوح بين صيانة أنظمة الأسلحة والعمليات القتالية إلى حماية الدبلوماسيين الأميركيين ويتجاوز عددهم (160) ألف مرتزق، وهو ما يماثل عدد القوات الأمريكية المعلن عنها بشكل رسمي.

كذلك لا تشمل الأرقام الرسمية القتلى من الجنود المتعاقدين مع الجيش بغرض الحصول على الجنسية الأميركية، فضلاً عن عشرات الشركات الآسيوية والهندية التي تقوم بخدمات خاصة من الطهي إلى التنظيف وجيش من المقاولين[9]، ومن المناسب الإشارة إلى أنه توجد مساحة للمرتزقة في التاريخ الحديث للعراق، فقد جاء المرتزقة مرتين إلى بغداد، ففي عام 1941، استقدم الانكليز لمرتزقة صهاينة من منظمة أرغون الإرهابية من فلسطين المحتلة، وقد عمل الجنرال غلوب باشا الذي كان رئيساً لأركان الجيش الأردني على تسهيل وتسريع مرورهم نحو العراق بسرية وأمان[10]، ويبدو أنها لمفارقة أن تلعب الأردن مرة أخرى خلال احتلال العراق 2003 الدور ذاته ولكن بكفاءة أعلى.

فقد تحول العراق بفضل الاحتلال الأمريكي إلى كنز ثمين للمجرمين والمطلوبين عالمياً، فبعضهم ممن قد ارتكبوا جرائم في صربيا ضد المسلمين،

واستطاعوا من الهروب من المحكمة الدولية وتستروا بفضل الأمريكان بأسماء مزيفة ضمن شركات المرتزقة، بالإضافة إلى مجرمي شرطة نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا وغيرهم، حيث مارست هذه الشركات تجارة المخدرات والرقيق الأبيض وإدارة بيوت الدعارة، وأنشأت شبكات (طبية) تقوم باختطاف الأشخاص وبخاصة الأطفال، لاستئصال الأعضاء البشرية المطلوبة طبياً، بالإضافة إلى شبكات للمتاجرة في الآثار الثمينة[11].

في حين لا تتوفر مصادر دقيقة لإحصاء عدد القتلى الذين قضوا في حوادث (غير قتالية)، والمنتحرين أو عدد الجرحى الذين ماتوا في المستشفيات الألمانية أو في الطريق إليها، والذين عادة لا يحسبون ضمن أعداد القتلى الرسمية.

ناهيك عن عدم التطرق إلى الخسائر غير المنظورة المتعلقة بانهيار معنويات الجيش الأميركي، وارتفاع معدل الكراهية للولايات المتحدة في العالم، وتهاوي مصداقيتها وتدهور هيبتها ومكانتها على المستوى الدولي، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والعجز والمديونية.

وتعبر التكاليف الإجمالية لاحتلال العراق طبقاً للمصادر الأميركية، وفي مقدمتها تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونغرس الأميركي، وكذلك ما توصل إليه البروفسور جوزيف ستيجليتز عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، والدكتورة ليندا بيلميز الأستاذة في جامعة كولومبيا في كتابهما الذائع الصيت (**حرب الثلاث تريليونات**)[12].

واعتمدا فيها على عشرات الوثائق الرسمية بمعاونة جمعية المحاربين القدامى، التي يسرت لهم هذه الوثائق، عن الخسائر تعد كبيرة سواءً بكلفتها

المباشرة أم غير المباشرة، هذا لا يتضمن التطويرات التي أجرتها شركات المجمع الصناعي - العسكري على الأسلحة والعجلات، وبخاصة (المدرعات من نوع همر - والدبابة أبرامز)، والتي فشلت في حماية أعداد الجنود فيها، ومقاومة أساليب استهداف المقاومة لها، وهو الذي حدا بها إلى تسليمها إلى العراق كجزء من صفقات الأسلحة التي عقدت مع الجانب العراقي.

يأتي تقرير أميركي آخر لا يقل خطورة ليشير إلى الحجم الحقيقي للخسائر، وهو تقرير مكتب المحاسبة الأميركي (G.A.O) الصادر بتأريخ 23 يوليو/ تموز 2008، لتقييم الحرب على العراق، ليكشف رسمياً ولأول مرة عن إجمالي عدد الهجمات التي نفذتها المقاومة العراقية بحوالي 164 ألف عملية قتالية مسجلة تحت وصف (مهمة وعنيفة)، مع إشارة في نفس التقرير إلى أن هذه الأرقام لم تشمل الهجمات شرق وجنوب البلاد.

فبعد ما كانت الحرب تكلف (4.4) مليار دولار شهرياً سنة 2003، ارتفعت عام 2008، إلى (12.5) مليار دولار شهرياً، وهو ما يطرح سؤال جوهري، كيف تم احتساب تكلفتها من قبل مجموعة المحافظين الجدد؟.

ولعل في مقدمة هذه المصادر تقرير لجنة بيكر - هاملتون، وهو أول تقرير أميركي رصين تضعه لجنة مستقلة من الكونغرس، استعانت بخبراء عسكريين ومدنيين بلغ عددهم (183) [13]، وتعترف لأول مرة بأن معدل الهجمات في أكتوبر/ تشرين الأول 2006 قد بلغ (180) هجوماً يومياً وبواقع (102) قتيل في الشهر نفسه.

عليه لا يمكن لأية قوة في الأرض مهما أوتيت من قوة وخالجتها طموحاتها وغرورها، لنقض البناء الصلب القائم على إرادة الناس، وعلى ما

يؤمنون به حد التقديس، في أن يرسموا لمجتمعاتهم من مستقبل يرون فيه متسقاً مع ثوابتهم، سواء أكانت وطنية أم أخلاقية أم دينية.

وتشير بعض التحليلات إلى أن المقاومين على تعددهم، وعلى خلاف ما يظن الكثيرون، يريدون للقوات الأمريكية البقاء في العراق، وذلك من اجل **إلحاق أكبر ما يمكن من الخسائر بالقوات الأمريكية وإجبارها على الانسحاب المذل، كيما تقدم درساً للشعوب الأخرى، بإمكانية إعادة إذلال أمريكا، بعد التجربة الفيتنامية، وبالتالي سحق المشروعين الأمريكي - الإسرائيلي في المنطقة.**

بلغ عدد الجرحى في تشرين الثاني عام 2004 حسب اعتراف الجانب الأمريكي، 1304 جريح [14]، وعلى وفق معيار (5:1) فان هذا يعني أن عدد القتلى بلغ (260) جندي، وهذا لم يتم الاعتراف به من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

لقد كان من أولى مهمات ما سمي ببرنامج الخاص السري [15]، هو الآتي:

1- خلق جيش من العملاء (يسميهم الأمريكان تأدباً المخبرين السريين)، من الممكن أن يندس في صفوف المقاومة.

2- أضعاف روح المقاومة من خلال نشر الصور للمقاومين، والتي تتضمن حالات امتهان جنسي، أو صور تعري.

هذا البرنامج كانت جذوره تعود إلى الأكاديمي اليهودي من أصل هنكاري رافائيل باتاي (1916-1996) والذي حصل على الدكتوراه من الجامعة العبرية في الكيان الصهيوني، إذ ألف كتاب بعنوان (العقل العربي) افرد جزء منه عن العرب والجنس، فقد وصف الجنس كمحرم (تابو) يحيط به العار

والكبت، هذا الكتاب يمثل الجيل المحافظين الجدد فيما يخص التعامل والسلوك مع العرب والمسلمين.

لقد كتب الجنرال باري ماكفري، إن الولايات المتحدة في حالة سباق من الزمن بسبب المصاعب على القوات العسكرية في العراق، وقال أن القوات الأمريكية بدأت تتفكك[16].

لهذا لم يعد ممكناً لأمريكا أن تضبط تماسك جنودها في شوارع العراق، نتيجة الخوف والهلع والذي أوصل حالات الهروب إلى مستويات لم تسجلها ذاكرة هذا الجيش حتى في حرب فيتنام، ولهذا عملت الولايات المتحدة بكل الوسائل مابين القسوة والإفراط بالقوة ومابين الاستجداء للتفاوض مع المقاومين عبر ترتيبات وساطة عربية -عراقية، لأنها تدرك جيداً وبقناعة راسخة أن الحالة لو استمرت بالمستوى ذاته ستكون انهياراً مؤكداً، حتى لو جندت كل مرتزقة العالم، وهو تجسيد للمقولة الميكافيلية التي تعتنق القيادة الأمريكية أفكار قائلها **(إن الأمير الذي يعتمد على مثل هذه القوات (المرتزقة) قد يؤجل دماره المحتوم)**[17].

ثالثا: موقف المقاومة العراقية من القضية الفلسطينية

لا يعد جديداً في أن القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني لأراض شعب عربي، ظلت تتعايش في أذهان كل الشعوب العربية والإسلامية، وعلى مدى أكثر من سبعة عقود من الزمن، كما أن الحاضنة الفكرية لهذا الهم كانت دائمة التفاعل، ولا نعتقد في المطلق أن مساحة الحضور للمحنة الفلسطينية في الذات العراقية ربما هي الأكثر بالمقارنة مع بلدان العالم العربي والإسلامي، فمغذيات هذا الحضور ممتدة من رياض الأطفال إلى أعلى مستويات الدراسة

الأخرى، بالإضافة إلى مراكز البحوث العراقية المتخصصة التي تهتم تفصيلاً بالشأن الفلسطيني.

لهذا لا يمكن لأي سياسي أن يتجاوز القضية الفلسطينية أو يشيح باهتمام حزبه أو حركته جانباً عن هذه القضية، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على مقبولية هذا الحزب في الشارع العراقي.

ولما كان فعل جميع حركات المقاومة في العالم يستهدف رد الظلم والاستغلال والاستعباد ضد القوى المهيمنة في العالم، فأن التوافق في الموقف العام والنتائج المترتبة على الفعل المقاوم، من شأنها أن تؤدي إلى إسناد موقف المقاومة في أي مكان أخر.

لهذا فأن المقاومة الوطنية العراقية ترى في المقاومة الفلسطينية ظهيراً أساسياً في عملية كبح جماح المشروع الأمريكي - الصهيوني، لاسيما وأن الجزء الثابت وغير المعلن في إستراتيجية احتلال العراق، هو تأمين الأمن في الأعماق (لإسرائيل)، وإخراج العراق نهائياً من الصراع العربي - الصهيوني، كما حدث ذلك لمصر على خلفية معاهدة كامب ديفيد ثم أخرجت الأردن بعد معاهدة وادي عربه، وهذا الأمر مستمر لإخراج دول عربية وإسلامية أخرى، بغية تصفية القضية الفلسطينية وتجفيف ركائز إسنادها.

إن المؤكد عند المقاومة الإسلامية العراقية هو الإيمان المطلق بالربط المحكم مابين الاحتلال الأمريكي والإسناد والتغلغل الإسرائيلي في العراق، ولذلك فأن المقاومة تستهدف كلا المكونين في تواجدهما على الساحة العراقية، طالما أنهما يعملان سويةً على تفكيك البنى السياسية والثقافية والاجتماعية للعراق صوب أعادة تركيبها على وفق مصالحهما. وهنا يكون المشروع الأمريكي ممهد وكاسحة

ألغام أمام النشاط الصهيوني، فالشركات الإسرائيلية التي اخترقت ميادين كثيرة في العراق، تتم بإسناد عربي يسهل لها المرور إلى العراق وبرغبة أمريكية.

فقد سهل الاحتلال الأمريكي دخول الشركات الإسرائيلية إلى العراق، عبر أحالة الكثير من عقود التجهيز إلى هذه الشركات بصورة مباشرة، حيث أن هناك أكثر من (150) شركة إسرائيلية متواجدة في العراق، لعل من أبرزها ما هو وارد في الجدول الأتي:

جدول (24) بعض الشركات الإسرائيلية العاملة في العراق

ت	اسم الشركة	النشاط الذي تعمل فيه
1	نعان – دان	معدات الري
2	ريبتتكس	المعاطف الواقية من الرصاص
3	عيتس كرميئيل	الأبواب الحصينة والجدران
4	طمبور	الدهانات
5	ثميون	البيرة والمشروبات الخفيفة
6	تامي – 4	أجهزة تنقية المياه
7	تر ليدور	الأسلاك الشائكة
8	تنور غاز	أجهزة الطبخ
9	غاية كوم	الهواتف وأجهزة الاتصال
10	سو نول	الوقود
11	دان	تصدر حافلات قديمة
12	سكال	للمنتجات الإلكترونية

فضلاً عن عشرات الشركات الأخرى من مثل:

1- شركة نطافيم

2- شركة ترانسكلال

3- شركة بختال

4- شركة برينغ بوينت

5- شركة التحويل أغيش

6- شركة سي.بي.أم

هذه الشركات تنشط أيضاً في المحافظات الشمالية (الكردية) في العراق، ربما حتى قبل احتلال العراق، بسبب سعة العلاقات بين الأحزاب والشخصيات الكردية والكيان الصهيوني.

من المؤكد لما بعد الاحتلال أن أمريكا تعتمد في أطار بناء علاقاتها مع القوى العراقية على قاعدة الموقف من القضية الفلسطينية والكيان الصهيوني، وهو احد أهم المؤشرات في الوثوق من هذا الحزب (أو الشخصية) من عدمه، هو القبول بالترتيبات الأمريكية والقبول مستقبلاً بالتطبيع مع العدو الصهيوني.

في المقابل فأن حركات المقاومة الوطنية تجمع على أن التطبيع مع الكيان الصهيوني ووجوده في العراق، أمراً لا يحتاج إلى حوار أو إعادة مناقشة، فهذا الأمر يعد خطاً أحمر، ومن يقدم عليه فهذا يعني خسارة الشارع العراقي، كما خسرته شخوص جاءت مع الاحتلال – **معروفة بارتباطها بعلاقات متينة مع الكيان الصهيوني** – ومن وراءها أحزابها، على الرغم من الزخم الأمريكي لتسويقها أو محاولة فرضها.

إن التناغم المطلوب مابين قوة الفعل والثبات عند المقاومتين العراقية والفلسطينية، لا يعد خياراً بل حتمية وطنية وشرعية، لأن كلاهما يكمل الآخر، وأن النجاح في جبهة معينة يعني أضعاف للعدو على الجبهة المقابلة.

وطالما أن (إسرائيل) هي الحليف الدائم لأمريكا ومنصتها المتقدمة في المنطقة، فأن بوادر تراخي هذه العلاقة ليست واردة الآن، ففي مقابل التراجع الأمريكي عقب احتلال العراق وأفغانستان والفشل في الحسم العسكري، وكذلك في الذرائع التي ساقتها أمريكا لاحتلال هذين البلدين، لا يمكن لأمريكا الضغط على إسرائيل وهو ما يشكل أضعاف لها، ناهيك عن المكانة التي تتمتع بها أذرع إسرائيل الضاغطة في أمريكا.

وتسعى أمريكا وعبر تجميع البلدان التي تسميها معتدلة، من خلق جبهة ضد قوى المقاومة الحقيقية لإسرائيل وأمريكا، وبخاصة تلكم التي لا توجد لها ممرات أمنة للعلاقات المشبوهة، وقد تمكنت من أقناع أقطاب هذا التجمع (السعودية - مصر)، من أن العدو القادم عليهم هو إيران وليست إسرائيل، لذلك فأن كل قوة مقاومة وطنية لا تندرج في سياق التفاهمات المشبوهة مع أمريكا وإسرائيل، يمكن اتهامها بأنها تنفذ أجندة إقليمية (والمقصود بها إيران)، وعد ذلك صعود للمذهبية الشيعية، والمفارقة أن أمريكا والبلدان (المعتدلة) تتهم إيران باستخدام هذه القوى بالطائفية، والعمل على إثارة النعرات الطائفية في السعودية وبعض البلدان، وهو ما لا يتطابق مع توجهات حركة حماس التي تحظى بالدعم الإيراني.

هذه المواقف تجاه كل من يقاوم المشروع الأمريكي - الصهيوني، كلها تتحجج بشتى الذرائع من اجل تكفير المقاومة، في أي من بلد، وهذا هو أصل المبدأ في التكليف الأمريكي للنظم العربية الحاكمة.

لهذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى تجفيف كل مواطن المقاومة عند العرب، حتى يمكن للمشروع العمل من دون أية عقبات ويحقق أهدافه. وهذا من شأنه أن يجعل كلا البلدين (أمريكا - إسرائيل) بمقدورهما تدجين المنطقة وشعوبها، في ظل نظم خانعة ومتواطئة وحريصة على الخدمة مقابل البقاء في السلطة وتوريثها.

هذا الحال ممتد من الماء إلى الماء، ولهذا فأن حال العراق في ظل الاحتلال، سيبقى تتجاذبه أمواج الاحتلال والدول (إقليمية أم دولية)، والتي تسعى جميعاً لخدمة مصالحها ومشروعاتها، وليتحول العراق إلى نقطة تقاطع استراتيجيات ومصالح وساحة نشاط استخباري قل نظيرها.

لهذا سيكون الاحتلال حريصاً على الآتيان بالأحزاب والشخصيات التي لا تمانع من سير المشروع الأمريكي - الصهيوني إلى أمام، إلى أن يأتي غرسه بثماره اليانعة من أجيال، استطاع صناعتهم وتخليقهم، كسياسيين وإعلاميين، وسوف يعمل على إيصالهم إلى سدة السلطة في مراحل قادمة.

وهذا ذات المأزق الذي مرت وتمر به المقاومة الفلسطينية، من وجود اتجاهات متباينة في مواقفها من الاحتلال الصهيوني، وهو ما أدى بمرور الوقت إلى التدافع صوب الاحتلال من قبل الأطراف العربية المتبنية لمشروعه، وبعض القوى الفلسطينية التي تم استدراجها بوساطة مصر، التي ظلت تلعب دور عراب التسوية والتطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني.

إن ما يمكن ملاحظته في الواقع السياسي في البلدان العربية المحتلة وحتى الإسلامية، هو اندفاع بعض النظم وحكوماتها وأحزابها وإعلامها الرسمي إلى إعادة ترتيب أولويات العداء، معتمدة تزييف وعي الناس واستثارة كوامنها

الطائفية، وصناعة عدو جديد للعرب عدته أكثر عداً من (إسرائيل) أو أمريكا، الحليف الأساس لها، أو بريطانيا التي صكت ما سمي (وعد بلفور) والتي يقول وزير خارجية بريطانيا، انه غير مشرف لبريطانيا، أو فرنسا التي عملت بجد على رعاية المشروع النووي الصهيوني، كل هؤلاء الأعداء، تجاوزتهم النظم العربية الحاكمة، لتذهب إلى عد إيران العدو الأول للعرب، وهذه مجافية للعقل والمنطق.

فالمشروع الأمريكي - الصهيوني يريد من خلال إستراتيجية محافظي الرئيس السابق (بوش الابن)، أن يعمل على:

1- فسح المجال للتغلغل الأمريكي - الصهيوني في جميع مفاصل الحياة للشعوب العربية، من خلال شبكة العلاقات التي يجري التأسيس لها وبخاصة في دول الخليج.

2- حرف العداء العربي - الإسرائيلي.

3- القضاء على قوى المقاومة القائمة والمحتملة.

المبحث الثاني

التكاليف الاقتصادية للحرب

ربما تكون حرب احتلال العراق هي الحالة المفصلية في تاريخ الحروب الأمريكية ضد دول العالم، فقد وضعت الاقتصاد الأمريكي في أزمة خانقة، وهو ما يجعل كل الإدارات الأمريكية تتحسب جيداً في المستقبل للتكاليف الاقتصادية إذا ما فكرت أن تشن حرباً، مما يعني أن حالة الإقرار على أية حرب سوف يخضع لمراجعات اقتصادية وكلفوية متعددة، في ضوء ما أفرزته حرب احتلال العراق، والتي بنيت على تفاؤل مفرطاً وربما يكون مبالغاً فيه، أو أنها تعمدت في إخفاءه خوفاً من عدم أقرار الذهاب إليها.

إن البناء الكلفوي الذي استندت الإدارة الأمريكية (أدارة بوش الابن) لتقدير تكاليف الحرب، بإجماع حتى الخبراء والمتخصصين الأمريكان لا ترتكز على معطيات حقيقية أو حسابات واضحة، وهي في مجملها قامت على تلاعب وتزييف أريد منه تضليل الرأي العام الأمريكي، مثلما هو حال مسببات قيام الحرب ومبرراتها، بل لا يعد مجانبة للحقيقية، إن التكاليف المفترضة لا تغطي حتى المرحلة الممتدة من بدء العمليات العسكرية وحتى احتلال بغداد، والتي تمثل التكاليف الأولية - المباشرة للاحتلال، على قاعدة تبناها أبرز المحافظين الجدد (رامسفيلد - ولفويتز)، من أن الحرب ستمول نفسها بنفسها من خلال دعم الدول الخليجية وبعض الدول المانحة لاحتلال العراق، ومن خلال الاقتصاد العراقي وحصراً القطاع النفطي.

هذا التقويم لم يستند على معطيات حقَيقية وعملية بل كان مغرقاً في التوهم التمويلي، إذ دخلت الإدارة الأمريكية في إشكالية معقدة بعد منتصف

الولاية الثانية لإدارة بوش أي بعد عام 2006، بسبب من صعوبة الحصول على موافقة الكونغرس للتمويل الإضافي للحرب، كما أن بوادر مراجعة تعهدات الإدارة وتقديراتها لتكاليف الحرب قد بدأت توضع كأولوية على جدول المناقشات مابين الجمهوريين والديمقراطيين في أطار التنافس الانتخابي.

لقد تم بناء التصورات والتوقعات من قبل الرئيس ومستشاروه نزاعاً سريعاً، هذه اصطدمت في الواقع، إذ غطست أمريكا في حرب لا يتوقع مدة انتهاءها، ولا أمكانية تحديد تكاليفها، وهو ما أشار إليه جوزيف ستيغلتز في محاولة إلى فك إلغاز تكاليف الحرب يبدو صعباً ومريراً، في ظل شح البيانات والأرقام والتعمد في أخفاء حقيقية الأوضاع بحجة (أشار لها بوش الابن)، إن ذلك يقر بالنجاح للمقاومين الوطنيين في العراق، إلا أن ستيغلتز استطاع أن يثبت بقوة.

إن التكاليف الحقيقية للحرب على العراق هي اكبر من الذي دأبت الإدارة الأمريكية على إعلانه، واهتمامه هذا يأتي في سياق وجهة نظر أمريكية، لبيان أن الحرب لم تكن منقذاً للاقتصاد الأمريكي كما هو شائع ومعروف، بل أضحت أداة مهمة من أدوات الانكفاء في جانبه الاقتصادي.

فمن المعروف أن السجالات لتقدير تكاليف الحرب قد ظهرت قبل البدء بعملية احتلال العراق، فقد قدر مستشار الرئيس الأمريكي (بوش الابن) لاري لندسي، إن التكاليف للحرب ربما تصل إلى (200) مليار دولار[18]، هذا التقدير لم يكن يعجب وزير الدفاع رامسفيلد، إذ عَد هذا التقدير نوع من الهراء، وهو ما دفع نائبه بول ولفويتز إلى إسناد رؤية رامسفيلد، من خلال قوله أن أعمار العراق لن يكون عبئاً على الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن الأعمار

سيتكلف بنفسه من خلال زيادة عوائد النفط، فيما جرى تقدير هذه الكلفة مرة أخرى مابين رامسفيلد ومدير مكتب الموازنة في البيت الأبيض وبحدود (69-57) مليار دولار، وأن بلدان عديدة من بينها دول الخليج واليابان وبعض الدول الاسكندينافية ستتولى تمويل جزءً مهماً من هذه التكاليف.

واستثمرت أدارة بوش هذا التقدير المتدني للتكاليف لحالة من الزهو بأنها ذاهبة كلفة لاحتلال العراق بكلفةً زهيدةً وبخسةً، ولا تستحق الوقوف عندها، وكذا الحال لكلفة أعادة أعمار العراق، والتي جرى تقديرها من قبل مدير وكالة التنمية الدولية (AID) اندرو ناتسيوس في شهر نيسان 2003 بأنها في كل الأحوال لا تزيد عن (1.7) مليار دولار.

وعند نهاية عام 2008 بلغ حجم الأموال المعتمدة للنفقات العسكرية ما يتجاوز 845 مليار دولار، وأن تخصيصات النفقات العسكرية الجارية في العراق بحدود (12.5) مليار دولار بعد أن كانت في عام 2003 (4.4) مليار دولار، وإذا ما أضفنا ما يخصص للإنفاق في أفغانستان فأن كلفة الشهر الواحد لكلا الحربين في العراق وأفغانستان يساوي موازنة الأمم المتحدة لسنة واحدة.

كما أن تكاليف الحرب قد تجاوزت بالفعل كافة السنوات (12) من حرب فيتنام، وبلغت ضعفي كلفة الحرب الكورية، وما يقارب عشرة أضعاف حرب الخليج الأولى*، وضعفي تكلفة الحرب العالمية الأولى.

إن التحليل الاقتصادي الرصين والذي يخصص لتناول تداعيات السياسة والحرب، يذهب دائماً إلى الارتكاز على تحليل الفرصة الضائعة (البديلة) Opportunity cost، والتي يمكن الإقرار عليها من فرص الأنفاق على مجالات أخرى بديلة، تتوافر لها حاجات اجتماعية ملحة، وهذا ما يعني حرمان المجتمع

من فرص الانتفاع وتحقيق مستويات إشباع معينة من أنفاق حجم الأموال المخصصة للحرب لمجالات أكثر إلحاحاً (أولوية وطنية) من وجهة نظر المجتمع.

فالتكاليف المقدرة للحرب في (العراق وأفغانستان)، كما جرى الإجماع عليها من قبل الكثير من الاقتصاديين الأمريكيين وبعض المؤسسات (مشروع الأولويات الوطنية)[19]، ولغاية نهاية عام 2008 بلغ (3) تريليون دولار، وهو في جله ذهب إلى حرب العراق، وكان بالإمكان أن يفي هذا المبلغ ببناء (8) ملايين وحدة سكنية، أو تشغيل (15) مليون معلم أضافي للتوسع في التعليم الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنة واحدة، أو تغطية تكاليف الأنفاق على (120) مليون طالب في مدارس إعدادية خاصة لسنة كاملة، أو توفير الضمان الصحي لما يقارب (530) مليون طفل لمدة عام، وكذلك الحال لتأمين منح دراسية لحوالي (43) مليون طالب في الجامعات الحكومية طوال أربعة سنوات، ويرى آخرين أنه بدل الأنفاق على الحرب في العراق كان ممكناً حل مشكلة التأمين (الضمان) الاجتماعي للمجتمع الأمريكي حتى 2050[20].

بيد أن مقارنة تكاليف الحرب بالمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، يوضح أن ما يقدم إلى أفريقيا من مساعدات أمريكية يتجاوز (5) مليار دولار سنوياً، وهذا المبلغ يقارب الأنفاق على الحرب لمدة شهر في أفغانستان، ولمدة (10) أيام في العراق.

ويتفق الكثير من المتابعين لحروب أمريكا في القرن الحادي والعشرين مثلما هو الحال في كل الحروب، إلا أن حروب أمريكا التي افتتحت بها شهيتها للألفية الجديدة، هي الأكثر قتامة ودموية وتكاليف، ففي أفغانستان والعراق معاً، أدخلت أمريكا البلدين في نفق مظلم من الفوضى والفقر والجاعة والتهجير

والتدمير الشامل للبلدين، ومفاعيل هذه التكاليف من الممكن أن تكون ممتدة زمنياً، فالتكاليف المؤجلة الواجب سدادها بالحتم سواءً من قبل أمريكا داخلياً وخارجياً، سيظل يطاردها إلى حين.

فيما سترزح أفغانستان والعراق، تحت تكاليف مادية وبشرية لا يمكن تحديد أقيامها، فهي تجمع في متضمناتها تكاليف انسانوية يصعب تحديدها أو التعبير عنها رقمياً (تكميمها)، من مثل الآلام وفقدان الأهل والأبناء والمعاناة الإنسانية الكبيرة من جراء العمليات العسكرية الأمريكية، وصدمة الرعب والخوف والترويع التي تم استخدامها، ناهيك عن الآثار البيئية التي سيظل يدفعها الشعبين إلى سنين قادمة طويلة نتيجة استخدام اليورانيوم المنضب، فمع كل الاستعدادات لجنود الدول الأكثر تقدماً تكنولوجياً وعلمياً، لا يزالوا يدفعون ثمن استخدام الأسلحة والمقذوفات المشعة، إذ يقدر عدد الذين لحقت بهم إعاقة بسبب حرب الخليج ما يقارب (200000) عسكري أمريكي، ويحصلون على تعويضات ورواتب تعاقدية، بينما يقدر الذين لحقت بهم إعاقة دائمة بحوالي (40000) عسكري.

وبعد مضي ما يقارب (18) عاماً فأن حجم المبالغ المنفقة على هؤلاء تجاوزت (50) مليار دولار، عدا تكاليف معالجتهم المستمرة في المستشفيات الأمريكية، فما بالنا بالتكاليف التي سترتب على الشعبين الأفغاني والعراقي، وهل سيكون بمقدور حكومتي البلدين؟ أن تطالب أمريكا بتعويض هؤلاء، بعدما تم إنقاذ أمريكا في العراق من دفع التعويضات والاعتذار بموجب الاتفاقية الأمنية؟ وهو ما سيتكرر حتماً مع الحالة الأفغانية.

وتشير التقديرات المستندة على الحالة الواقعية للجنود المسرحين من الحرب في العراق وأفغانستان، بأن أكثر من (37٪) منهم يطلبون الرعاية

الصحية من المؤسسات الطبية العسكرية التي تعنى بشؤونهم، والجدول الآتي يوضح أعداد هؤلاء للسنوات 2003-2008.

جدول (25) أعداد الجنود الذين يطلبون الرعاية الصحية من المسرحين من الخدمة

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أعداد الجنود	13822	56703	103544	155272	209308	263000

المصدر: جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 71، جدول 1.2.

ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام قد ازدادت مع استمرار احتلال كلا البلدين، وهو ما يعني تزايد الأعباء المالية على الموازنة الفيدرالية، وما يضاف إلى ذلك من تبعات مالية أخرى إذا ما اتضحت حصول نسب من الإعاقة أو وقوع الجنود تحت اضطراب الضغط العصبي (عقب الصدمة) والذين قدر عددهم بحوالي (52000) جندي.

كما أن وزارة الدفاع الأمريكية تدفع لذوي الجنود الأمريكيين القتلى مبلغ (500000) دولار، فيما لا تعوض المجندين من طالبي الجنسية الأمريكية، وتؤمن للمتعاقدين من الشركات وثيقة تأمين بالتنسيق مع شركات التأمين، ومقابل هذا فهي قد دفعت مبلغ يتراوح ما بين (2.500-5000) دولار كتعويض لأسرة كل عراقي مات ميتة ظالمة، وهو ما يعادل أجر عمل خمسة أيام للمنتسب لشركة بلاك ووتر البالغ في اليوم الواحد (1222) دولار[21].

في هذا يتضح أن المواطن العراقي اقل قيمة من المواطن الأمريكي وحتى المجند لدى الشركات، وهو ما يكشف بوضوح عن أن العقلية الأمريكية التي

قادت الحرب على الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين هي ذاتها في النظرة والتقويم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما لا يوفر أية مصداقية عن حقوق الإنسان، إن التعبير الذرائعي الذي تدفعه الولايات المتحدة عن حالات القتل للعراقيين المدنيين (المسالمين) تحت مسميات غير حقيقية (تضحيات مصاحبة – القتل الخطأ – خسائر لابد منها...الخ) هو قتل متعمد بدم بارد، إذ كان الأمريكان وبعض من القوات التي عملت معهم، والتي أسموها بالقوات القذرة، كانت تصاد فرائسها من المدنيين في طرقات مدينة الصدر، ويختارون مناطق محددة في أجسام النساء والرجال.

إن التكلفة الاقتصادية التي بدت تعاني منها أمريكا، والتي انعكست على موقعها في موازين القوة الدولية، لاسيما وأنها عدت نفسها الدولة القائدة للعالم، وهو ما انعكس على ظهور علائم الانكفاء للإمبراطورية البازغة، فلم يعد ممكناً لأمريكا أن تتخلص من وقع الأزمة الاقتصادية التي كان اقتصادها هو القاطرة لهذه الأزمة التي طالت كل البلدان، من دون التوافق على ترتيبات جماعية، كذلك لم يعد ممكناً أن تخرج من المستنقعات التي غاصت فيها، من دون أن تعاونها الدول الأخرى، فقد اضطرت إلى التعامل مع روسيا لتأمين خطوط الإمدادات العسكرية، كما أنها لا تستطيع إيصال الأمور إلى نقطة اللاعودة مع إيران، لأنها فاعل مؤثر بقوة في حالتي العراق وأفغانستان بصورة مباشرة وغير مباشرة.

يعد النظام الرأسمالي بعض الاقتصاديين أنهم كهنة النظام، وأن أطروحاتهم تعد القداسة بعينها، حتى أن جون مينارد كينز باعتباره كبير الكهنة وأفكاره عدت عقيدة وبنيت على أساسها الأنظمة الرأسمالية لربع قرن، يقول بتفاخر أنه بلا أخلاق (Immoralist)، ومقولته المشهورة (**علينا أن نتظاهر إزاء أنفسنا وإزاء الجميع بأن العدل خطأ وأن الخطأ هو العدل**)، تعد تعبير عن جوهر العقيدة الرأسمالية[22].

المبحث الثالث

ضغط الرأي العام

من المؤكد أن الرأي العام الأمريكي بالذات قد تأثر تحت ضغط وهيمنة الأعلام المدار بكفاية عالية من قبل الإدارة الأمريكية، كما أن هذا الأعلام في اغلبه يقع تحت سطوة المنظمات والمؤسسات اليهودية التي ساهمت في كل أنحاء العالم بالدفع باتجاه احتلال العراق، وإسناد توجهات الإدارة الأمريكية التي تغذت من أطروحات تتطابق رؤاها مع ما تهدف إليه إسرائيل.

إما الأسلوب الثاني الذي تمارسه الإدارة الأميركية للتحكم في الرأي العام فيتمثل في السيطرة والتوجيه لأسطول الإعلام العالمي الذي تتحكم فيه، فضلاً عن ممارسة الضغوط ترهيباً وترغيباً على بقية وسائل الإعلام الداخلية والخارجية.

مع أن هذا لا يعد أطلاقاً وتعميماً، فقد تم رفض السلوك الأمريكي وطريقة تعاملها المنفعل والقائم على الاستناد على القوة في فض المشكلات في العالم المعاصر، وإذ لم يشكل الرأي العام المعارض للحرب واستمرارها في الداخل الأمريكي مستوى عالياً من التأثير أو الفعل باتجاه تعديل مسار القرار الأمريكي، وهو ما اتضح من خلال إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) لولاية ثانية.

بينما كان ضغط الرأي العام العالمي أكثر فاعلية وتعبيراً عن حالة الرفض للهيمنة الأمريكية وانفرادها في القرارات الدولية، ولعل المظاهرات التي عمت العالم وأجبرت بعض الحكومات على اتخاذ قرارات صعبة من مثل مظاهرات برشلونة التي أدت إلى سحب القوات الاسبانية من العراق بعدما أطاحت

بحكومة (أزنار) حليف بوش في حربه على العراق، مصداق على الفاعلية الجماهيرية في هذه البلدان.

إن طبيعة اهتمامات المجتمع الأمريكي ورسوخ التقاليد الرأسمالية المستندة على الاهتمام الاستثنائي بالمصلحة الخاصة بشكلها المادي الصرف، من شأنه أن اضعف اهتمام المجتمع بالقضايا الإنسانية على المستوى العالمي، لهذا ظل هاجس سيطرة الأوضاع الاقتصادي ومستويات المعيشة على منظومة التفكير عند الفرد الأمريكي.

ومع كل هذا فأن العلائم البسيطة التي بدت تلوح نُذرها في أفق الحياة الأمريكية، دفعت الكثير منهم إلى تبني رؤية الإطاحة بالنهج الجمهوري، الذي اعتمده الرئيس الأمريكي، فالجمهوريين على طول تاريخ الولايات المتحدة هم وحدهم الذين يحملون لواء شن الحروب والترويج لها، والذي يترتب عليه المزيد من المشكلات الاقتصادية التي لا يولونها أي اهتمام، بينما ظل الاتجاه العام للديمقراطيين هو ترقيع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتلميع صورة أمريكا خارجياً، والمتتبع للتاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة يلحظ أن سنوات حكم الديمقراطيين، كانت تشهد تصاعد معدلات النمو الاقتصادي، والانخفاض العجوزات وارتفاع في المستوى المعاشي.

لقد تصاعد الرفض الأمريكي والعالمي للحرب الأمريكية، وما زاد من تصاعد حالة الرفض هو انكشاف حالة الكذب والخداع والتزوير والتزييف، الذي مارسته الإدارتين الأمريكية والبريطانية، فلم تعد هناك لا أسلحة دمار شامل تستطيع الوصول إلى الدول الأوربية خلال (45) دقيقة، ولم يتم أثبات وجود علاقة بين النظام السابق والقاعدة، لهذا وإزاء الحرج الذي وقع فيه الرئيس السابق (بوش الابن) اختار (إسقاط النظام السابق من اجل نشر

الديمقراطية)، ويمكن ملاحظة تراجع التأييد للرئيس الأمريكي من استطلاعات الرأي التي تقوم بها مؤسسات أمريكية متخصصة، هذا التأييد وصل إلى أدنى مستوياته، وهو ما هيأ الفرصة السانحة لفوز مرشح الديمقراطيين.

إن الرأي العام الأمريكي لا يمتلك حساسية عالية لأوضاع العالم والإنسانية بشكل عام، وهذا الأمر على مر الوقت لا يشكل أولوية في اهتمامه، إلا إذا ارتبط ذلك بشواهد عيانية ضاغطة عليه، من مثل العدد الكبير من القتلى والخسائر البشرية، أو ارتفاع مستوى الضرائب لتمويل نفقات الحرب أو انخفاض مستويات معيشته بسبب من ارتفاع مستويات التضخم، أو كلها جميعاً من خلال دخول اقتصاد بلدهم في أزمة اقتصادية.

وبينما ساند هذا الشعب أدارته في استخدام الحروب كوسيلة في حل المشكلات الدولية، نلحظ أن هذا الرأي يمكن التأثير فيه حتى مستوى إحداث الانحراف فيه عن طريق ما يسمى بصناعة الرأي العام، بالاستناد إلى إمبراطورية ضخمة من وسائل الأعلام التي استطاعت الإدارة الأمريكية من توظيفها لصالح مشروعها، مع التذكير أن اللوبي اليهودي يسيطر بقوة على اغلب مفاصل الأعلام في أمريكا وأوربا.

ففي استطلاع أجرته صحيفة (US Today) مع مؤسسة غالوب لاستطلاعات الرأي في المدة ما بين 1-3 حزيران 2006، وبناءً على تطورات الوضع في العراق والصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، ذكر الأمريكان الذين تم استطلاع آرائهم، إن قرار الحرب كان خاطئاً وبنسبة (56٪)، بينما كانت نسبة تأييدهم عشية قيام الحرب بنسبة (75٪)، وهو ما يظهر تبايناً واضحاً في اتجاهات الحرب بعدما انتهت مرحلة الشحن الإعلامي وانكشاف الأوضاع في العراق، كما أنه وعلى العكس من جميع الخطب

السياسي التي تلاها الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في تأكيده على الانتصار والسعي لانجاز المهمة، وجدت الاستطلاعات ذاتها أن الأمريكيين وبنسبة (41٪)، بأن الولايات المتحدة لن يكون بمقدورها الانتصار في الحرب في العراق، ولهذا لابد من الانسحاب من العراق، وأكدت هذا الرأي استطلاعات أخرى حيث ذكر (57٪) من الأمريكيين ضرورة وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية.

وفي استطلاع أخر أجرته شبكة أخبارABC بالتعاون مع صحيفة واشنطن بوست ما بين 29 مايس - 1حزيران عام2007، جاءت نتائجه لتؤكد أن حالة التحول في الرأي العام الأمريكي باتت واضحة، وتمثل نفور من طبيعة الممارسة السياسية لإدارة بوش، إذ أكد (67٪) من المشاركين في الاستطلاع أنهم يعارضون السياسة التي ينتهجها بوش في العراق.

في بداية احتلال العراق عام 2003 وما قبله، كانت استطلاعات الرأي الأمريكية تشير إلى تأييد الإدارة الأمريكية واستخدامها العمل العسكري ضد العراق ونظامه السياسي، على خلفية تجييش الأعلام والرأي العام، بعدما جرى الربط مابين النظام ورئيسة والقاعدة على خلفية أحداث 11 سبتمبر، لاسيما وأن موضوعة سعي النظام وامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل قد ترسخت في العقل الأمريكي على خلفية حرب عام 1991، وإمكانية وصول هذه الأسلحة إلى الإرهابيين، كانت هاجساً مخيفاً للأمريكيين بسبب من مساحة العداء لدولتهم، والمتأتي من مواقفها ضد المسلمين بشكل عام، والظلم الذي وسم سياساتها تجاه المجتمعات والشعوب.

لهذا كان الرأي العام الأمريكي رافضاً لتقرير العراق ومؤيداً لرئيسه في الإطاحة بالنظام العراق، وكما تشير بنوك الاستطلاعات بنسبة (83٪)، حتى

ولو دخل الحرب دون موافقة الأمـم المتحـدة، وهـي اسـتمرار لظـاهرة تاريخيـة أمريكية في الالتفاف حول الرئيس في الأزمات وتأييده للحرب في بدايتها أو عند تحقيق نصر، ثم لا يلبث أن يتنـاقص هـذا التأييـد عنـدما يطـول النـزاع وتزيـد الخسائر، ليتنامى الخوف لدى الأمريكيين من تورط الولايات المتحـدة في حـرب طويلة ومكلفة في العراق (الخوف من المستنقع الفيتنامي)، تكتنفـه حالـة خـوف مفرطة من تورط الولايات المتحدة، ولتصل حالة الرفض لاستمرار الحـرب مـا نسبته (80٪) من الرأي العـام الأمريكـي، ومـا يشـذ عـن ذلـك حالـة واحـدة استمرار تأييد الشعب الأمريكي لجريمتي قصف هيروشـيما وناغـازاكي النكـراء بعد مرور أكثر من ستين عاماً على حدوثها.

ويبدو أن حالة القوات المسـلحة الأمريكيـة بمختلـف صـنوفها (البريـة - الجوية - البحرية)، لا تبتعد كثيراً عن حالة الرأي العام المحلي الأمريكي، فقد تم إجـراء اسـتطلاع اشـتركت فيـه جهـات أمريكيـة كـثيرة مـن مثـل مجلـة (Foreign Policy)، التي تصدر عن مؤسسة كارينجي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International، بالمشـاركة مـع مركـز أمـن أمريكـا الجديـدة Center for a New American Security، والذي اجري على (3400) ضابط أمريكي من مختلف المسـتويات، وهـو مـا يمثـل اسـتطلاعاً للمجمـع العسـكري الأمريكي عام 2008، وتضمن احد التساؤلات تقييم هؤلاء الضـباط للجـيش الأمريكي بعد خمس سـنوات مـن الحـرب في العـراق، فكانـت أجـابتهم بنسـبة (60٪) من أن القوات الأمريكية اضـعف ممـا كانـت عليـه قبـل بـدء الحـرب، وأجاب بحدود (80٪) ممن تم استطلاعهم عن صعوبة خوض القوات الأمريكية حروب ونزاعات على أكثر من جبهة.

والمؤسسات الإعلامية معروفة في الولايات المتحدة بمصاهرتها للمؤسسة السياسية والمجمع الصناعي - العسكري وأنصار الحروب، وهي لا تبدو كما هو معروف حيادية وموضوعية، ويمكن تلمس فجوة واضحة ما بين الرأي العام المحلي وبين هذه المؤسسات، وهذا الحال يبدو أنه متوارث من الحرب الأمريكية - الفيتنامية، ففي عام 1968 وبعد سنوات من ضراوة الحرب، أجرت صحيفة بوسطن غلوب استطلاعاً شمل 39 صحيفة أمريكية يومية ورئيسة، وظهر عدم تخصيص أي منها مساحة لنشر دعوات التأييد والمطالبة للانسحاب من فيتنام، على الرغم من مطالبة ملايين الأمريكيين بالانسحاب الفوري على خلفية الخسائر التي لحقت بالأمريكان هناك.

هذا النهج في الصحف ووسائل الأعلام الأمريكية تم اعتماده في قضية احتلال العراق، وعند إيجاد مقاربة مابين حرب فيتنام في عهد جونسون وأفغانستان والعراق في عهد بوش الابن، نجد أن هناك حالة تبدو متشابهة تماماً (بحسب تعبير نورمان سولومون)، وهو إصرار الأعلام على تأييد الحرب حتى وأن كان الإدارة الأمريكية في مأزق، مقابل غالبية الشعب الأمريكي المعارضة للاستمرار بالحرب، وهذا يعود إلى ملكية وسائل الأعلام هذه والإيديولوجيات التي تقف وراءها وهي في اغلبها أما متطرفة أو يهودية.

إما الأسلوب الثاني الذي تمارسه الإدارة الأميركية للتحكم في الرأي العام فيتمثل في السيطرة والتوجيه لأسطول الإعلام العالمي الذي تتحكم فيه، فضلاً عن ممارسة الضغوط ترهيباً وترغيباً على بقية وسائل الإعلام الداخلية والخارجية.

في 29 نيسان 2004، بثت القناة الأمريكية CBS صوراً أذهلت العالم وهزته، جنود أمريكيون وجنديات يتفنون بتعذيب الأسرى والمعتقلين والعرب

في سجن أبو غريب، بسادية رهيبة كشفت وجها من أبشع أوجه الاحتلال والمحتلين، بما تتضمنه من قسوة وعنف وفوقية وازدراء واحتقار.

ولم يخجل المحقق الأمريكي الجنائي بول آرثر في التعبير عن الانتهاكات التي وقعت في سجن أبو غريب، من القول (**إن سبب قيام الجنود بإساءة معاملة المساجين يعود أساساً إلى مجرد التسلية والتنفيس عن استيائهم**).

إن الجنود الذين تصرفوا بالإساءة إلى المعتقلين لا تمثل مفاجئة، إذ أن أسلوب الدعاية الأمريكية، الذي غرسته في ذهن الجندي الأمريكي، قدمت فيه العراقيين كما لو أنهم لمامات من أشباه البشر، فأساليب تسلية الأمريكان بضحاياهم لم تكن مجرد صدفة، بل هي تعبير عن دواخل نفسية ممروضة من زمن بعيد، فالرؤساء الأمريكان الأوائل كانوا على الدوام يحضروا حفلات القتل والسلخ والتمثيل بالأجساد للهنود الحمر في حفل كبير.

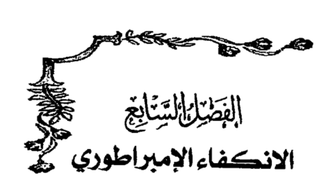
ولهذا فإنها لا تبتعد عن الأعمال المخططة فقد تمت دراسة ثوابت الشخصية العربية - الإسلامية، وقد تم تكليف أكاديميين في الجامعات الأمريكية من المختصين بعلم النفس، بوضع برامج لصالح البنتاغون في الأساليب الكفيلة بأضعاف مقاومة الشخصية العربية - الإسلامية المقاومة، وكانت توصيات هذه الخبرات ترتكز على جانبين أساسيين، هي مسألة الدين والاعتقاد الديني، والعرض (الشرف)، ولهذا نلحظ اغلب السلوك الذي تم استخدامه في التحقيقات التي اعتمدتها القوات الأمريكية تجاه المعتقلين العراقيين، بما في ذلك فضائح أبو غريب وغيرها، تستند على معطيات البرنامج السري للبنتاغون، ورامسفيلد وولفويتز وغيرهم كانوا يعرفون بهذا البرنامج[23].

إن التعبئة للرأي العام العالمي مع كل حملة التشويش والتضليل الإعلامي الأمريكي والصهيوني، إلا أنها كانت واضحة ومعبرة ففي الخامس عشر من

شباط عام 2003، شارك أكثر من (3) مليون شخص في روما للتظاهر ضد الحرب على العراق، وفي مدريد تظاهر أكثر من مليون شخص ضد الحرب، ووفروا الفرصة لإسقاط الحكومة في الانتخابات من خلال مظاهرة برشلونة (2) مليون اسباني، والتي دعا لها الحزب الاشتراكي الاسباني الموحد والقوى اليسارية الأخرى، وسحب الجنود الأسبان في العراق لاحقاً، كذلك مئات الآلاف من المتظاهرين البريطانيين ضد مشاركة حكومة توني بلير في الحرب.

فالتضليل وتزييف الوعي العام الأمريكي (مع جهالة المجتمع الأمريكي بشؤون العالم)، قد لا يتقبله رأي أخر حتى من العالم الثالث، إذ تجاوزت الاستهانة بالعقل والوعي لدى المواطن الأمريكي، حداً لا يقبله العقل ولا تؤيده حقائق العلم، فقد تناوب رجال الإدارة الأمريكية في الكذب على الشعب الأمريكي، إذ أوردوا قصة الطائرات العراقية من دون طيار والتي من الممكن أن يستخدمها العراق لرش المدن الأمريكية بالجراثيم القاتلة، ومن المعروف أن مدى هذه الطائرات لا يتعدى في أحسن الأحوال (300) ميل، في حين تبعد اقرب المدن الأمريكية عن العراق (6) آلاف ميل، وكذلك الحال في (يوتوبيا) الفزع التي جاء بها خيال كوندليزا رايس في السحابة الذرية فوق أمريكا، والتي من الممكن للعراق من تنفيذها[24].

ولكن عندما بدأ المجتمع الأمريكي يستشعر في أوضاعه الاقتصادية من خلال انخفاض فرص العمل وتراجع الأنفاق العام وتقليل المخصص للقضايا الاجتماعية والتامين الصحي، بالإضافة إلى ما تركته الأزمة من أعباء، انعكست تماماً على إعادة النظر بالأسباب التي أوصلت المجتمع الأمريكي إلى ما وصل إليه، وهنا جرت عملية مراجعة شاملة ابتداء من الوعي المترسخ في الذهنية الأمريكية، وهو ما نلحظه من كثرة الانتقادات على كل ما جرى تسويقه.



الفصل السابع

الانكفاء الإمبراطوري

الفصل السابع

الانكفاء الإمبراطوري

تمهيد:

مثلما شهد التاريخ على صعود وهبوط كل الإمبراطوريات التي مرت في تاريخ البشرية، عبر مرورها بثلاثية باتت قاعدة (أو حتمية تاريخية)، يجمع عليها كل المفكرين ومحققي التاريخ، وأطوار الإمبراطوريات تتعاقب لتحمل معها حوادث كبيرة، بما في ذلك ولادة انقطاعات تاريخية لمجتمعات محددة، ممن تعد نقطة سقوط فعل الإمبراطورية، والتي تتمثل بآثار عامل القوة والسطوة والتعسف في الاستخدام والتعالي على هذه الشعوب، وعدها شعوباً خارج حركة التاريخ، ومثلما كانت قسمات كل إمبراطوريات الأرض، فأن الإمبراطورية الأمريكية وأن تشكلت على قواعد مختلفة، ارتبطت بتطور العلم والتكنولوجيا ومدخلات أخرى عديدة لا يمكن للعقل أن يتجاوزها، إلا أنها كانت في الكثير من مسوغات حصولها واقعةً تحت خارطة الأضعاف والاستهداف وبناء الفرصة، فيما وفرته معطيات الحرب العالمية الثانية، بعدما جرى أنهاك جميع الأطراف المتطلعة إلى أشغال موقع الإمبراطورية، ولاحقاً خروج العدو الأساس (المعسكر الاشتراكي السابق) من المنافسة مع الولايات المتحدة، هذه الصيرورة لابد أن تكون محكومة بقوانين نشوء وفناء الإمبراطوريات مثلما هو حالها على مر التاريخ.

إن التطلع الإمبراطوري لدى الساسة الأمريكان ما انفك يتطور مع بناء القوة الشاملة، في أبعادها المختلفة (العسكرية - الاقتصادية - الثقافية...الخ)، لاسيما وأن المعين الذي يغذي هذا النزوع قد ورد عند ما يسميه الأمريكيين (الآباء المؤسسين)، وهؤلاء لهم حضورهم في الموروث السياسي الأمريكي، بل أن الكثير من الرؤساء الأمريكان في العصر الحديث والمعاصر، يعدون العودة (أو اعتماد الأسلوب السياسي ذاته) إلى الرؤساء الأوائل عودة شرعية، وهؤلاء استطاعوا منذ نشوء أمريكا أن يرسخوا في منظومة التفكير الأمريكي والثقافة الأمريكية، وحتى لدى المواطن الاعتيادي، إن هناك اختيار إلهي لهذه الدولة، وهذا الشعب مكلف بإيصال رسالة لعموم الإنسانية، لهذا وبموجب هذا التفويض الإلهي، فإن أمريكا لابد أن تكون إمبراطورية.

من الطبيعي عندما تكون أمريكا هي الأنموذج، فمن المفترض بكل الدول والشعوب أن تتعلم منها، وأن تفسح المجال لها كيما تنشر ثقافتها وسلوكها وأسلوبها، ولهذا فهي لا تخضع إلى القوانين والمواثيق الدولية، وهذا يستلزم بالحتم أن تكون حدود حركتها في العالم كله، إذ يجب أن لا تحدها حدود، فحدود أمريكا المعلنة هي المثبتة في الخرائط، إما الحقيقية (غير المعلنة) فهي الكون كله أرضاً وسماءً، وعلى وفق هذه الرؤيا فأنها تضع حقاً لها (من طرف واحد) التدخل في مكان من العالم.

الجهود التي بذلتها أمريكا طوال تاريخها كانت تغذ السير من خلالها، باتجاه الوصول إلى بناء إمبراطورية منفلتة، كيما يكون بمقدورها أن ترسم خرائط جديدة للعالم، بما يتواءم مع متطلبات الإمبراطورية الأمريكية في هذه المرحلة الدقيقة.

ولعل أبرزها رسم خريطة جديدة للعرب والمسلمين، تنتزع فيها القدرة حتى من الأطفال الذين سيولدون بعد 200 سنة قادمة، وأن تجعل من الإسلام مسمى ينزع الحكام المسلمين عنه كل أسسه لصالح رضا أمريكا وإسرائيل، وهو ما يجعل صراع الحضارات هو الذي سيغطي الممارسة المستقبلية، هذه الصورة هي التي أرادت أمريكا وإسرائيل تغذيتها في العقل العربي والإسلامي جمعاً أو فراداً، ولكن تبقى حيوية الشعوب وقيمها وحركاتها الوطنية ومواريثها الموغلة قُدماً في التاريخ، لها كلمتها وفعلها وممارستها في المقاومة، على الرغم من كل التشهير والتزييف والتجييش والحصار حتى إعلامياً.

مضافاً إلى ذلك ضلوع بعض الدول العربية في التيسير والتسهيل والمعاونة للاحتلال الأمريكي، في محاصرة وتشويه المقاومة عن طريق دعم الإرهاب وافتعال الصراع الطائفي بغية الإلهاء والإنهاك، وهو ما سهل على المحتل في اللعب بالأوراق المختلفة، ناهيك عن الدور الذي لعبته الأحزاب التي تلحفت بالاحتلال للاستحواذ على السلطة والمنافع، والدور الفاعل لمزدوجي الجنسية في العمل لصالح البلدان الأوربية، التي منحتهم جنسيتها على وفق القسم (العهد) الذي ألزموا أنفسهم به، إلا وهو العمل بشرف لصالحها.

لقد كبحت المقاومة الوطنية العراقية بمختلف مشاربها ورؤاها وانحدارها وجغرافيتها، التطلع الأمريكي في سهولة هضم العراق، وبسمو المقاومة على كل الدرنات والأمراض التي جرى إدخالها عنوة على قاموس الحياة العراقية، شعرت أمريكا وحلفاءها أن أرض العراق أرضاً موارة كلما طال أمد بقائهم فيها فإنهم يغوصون في وحل مستنقعاتها.

لهذا فإن كل ما حدث سواء من همجية المحتلين أم من سياستهم في تدمير العراق، وعلى الرغم من قدرات الآلة الإعلامية الأمريكية في التضليل، لم

تستطع أن تفرض أكذوبة الانتصار الأمريكي أو انجاز المهمة أو بناء الديمقراطية أو أن حقوق الإنسان في العراق أضحت أنموذجاً للمنطقة، أو أن الرفاهة الاقتصادية قد حلت في ربوع العراق، فإن ما طفى على السطح بوضوح تام، هو أن المقاومة الوطنية قد فرضت أجندتها على المشهد السياسي، من خلال إحراجها للقوات المحتلة في خسائرها سواء بالقدرات البشرية أم المادية، وإجبارها على التفاوض أحياناً.

هذا الفعل المقاوم والمنظم والمتوسع باستمرار، أضحى يؤرق الأمريكان وكمبرادوريتهم التي أعدوها بعناية، وفرض عليهم جميعاً إعادة حساباتهم، وتكفلت جهات إقليمية ومحلية، تدافعت لتقديم خدماتها للأمريكان خوفاً من أي أنموذج للمقاومة سواء في العراق أو أفغانستان أو فلسطين أو لبنان، فالمقاومة التي أبداها مجاهدي حزب الله في حرب 2006، شكلت إحراجاً كبيراً لكل النظم الخانعة، ولكل طفيلي أمريكا وإسرائيل في المنطقة.

هؤلاء لا يمتلكون أجوبة عن معاني الصمود والفعل المقاوم وإجبار إسرائيل التي ما عرفت الهزيمة ولو لمرة واحدة، لاسيما وأن خطاب اليأس وابتذال القدرات والدفع باتجاه الانبطاح، هو الخطاب الذي أرادته مجموعة الدول المعتدلة (أو المعتلة)، إن لا يعلوه خطاب، ولهذا فأي مقاومة تحقق نجاحاً واضحاً وملموساً على الأرض، سوف تهاجم تحت شعارات عدة (**خارجة عن الإجماع - منفذة لأجندة إقليمية**)وهي ذات التهمة التي تعتمدها أمريكا في العراق، فإما المقاوم يكون (متمرد أو خارج عن القانون أو أنه ينفذ أجندة أجنبية لمجاميع خاصة).

إن سعت التهتك في وضع الأمريكان في العراق وأفغانستان لاحقاً، قد عمل من دون أدنى شك إلى استلاب الحلم الإمبراطوري الأمريكي، وبفضل

المقاومة العراقية الوطنية علت أصوت بلدان لم يكن بمقدورها التصريح فقط، بما فيها تلكم الدول ضمن منظومة الدول الرأسمالية (فرنسا - ألمانيا)، التي ظلت طوال المرحلة الممتدة لما بعد الحرب العالمية الثانية مثالاً للانتهازية الدولية.

لقد أدت المقاومة الوطنية في العراق، دوراً هاماً في سياق مناهضة الهيمنة والتفرد، كالتزام وطني وعالمي أنساني، في التعجيل وتقريب زمن الانكفاء الأمريكي، وهو ما لم يكن بحسبان المحافظين الجدد، أو مصممي استراتيجياتهم، فقد تجاوزت خسائرهم على الأرض كل الأرقام المعلن عنها بعشرات المرات، في حين أدخلت خسائرهم المادية اقتصادهم في نفق مظلم، من ابرز معالمه هو إشهار إفلاس أعرق المصارف والمؤسسات المالية، مما أصبح من العسير على أمريكا الآن الدخول في حرب أخرى، حتى وأن (سحبت) جنودها من العراق، ولهذا نلحظ إظهارها الكثير من المرونة في الملف الإيراني.

ولولا وجود عدة عوامل حاكمة، لامكن أخراج أمريكا مهزومة بطريقة أكثر إذلالاً من فيتنام واشد قسوة من الصومال، وأكثر كلفة مما تحملته الآن، ومن هذه الأسباب:

1- الرؤية الضيقة والسطحية لبعض الدول العربية، والقائمة على أنانية مذهبية وغلواء في الكراهية.

2- الثأرية التي اعتمدتها الكويت في تدمير العراق على خلفية غزوه عام.1990

3- الأحزاب القابضة على السلطة ومخاوفها من خسارة ما حصلت عليه بعد سقوط النظام السابق، والذي تجاوز حتى أحلام بعض شخوصها.

4- استخدام أمريكا لقوى تسمى دينية في الإساءة إلى المقاومة الحقيقية، وخلق التداخل المطلوب مابين الإرهاب والمقاومة.

5- صعود الحاضنة المذهبية والفئوية لدى بعض أطراف المقاومة على حساب الحاضن الوطني.

6- العهر السياسي الذي استخدم للتأثير على مقاومة الاحتلال.

7- الإسناد الذي قدمته أطراف عراقية للمحتل، بغية الحصول على الحظوة والمكانة واستجلاب المال.

المبحث الأول

نذر الانكفاء

التاريخ سجل للتغيير، وتذكرة بأن لا شيء يدوم إلى الآبد، ويذكرنا أيضاً بأن بعض الأشياء قد يدوم لمدة طويلة، ولكنه عندما يزول لا يعاود الظهور ثانية، وهذا ما سيكون عليه أمر التفوق العالمي الأمريكي الحالي، فهو أيضاً سيتلاشى في وقت من الأوقات، ربما يكون متأخراً عما يتمناه البعض، ومبكراً عما يسلم به الكثير من الأمريكيين[1]. فحال المجتمعات من حال إلى حال.

كل القوى العظمى والإمبراطوريات كانت تدرك أنها ليست معزولة، وأن ما من احد يسعى إلى السيطرة بمفردة على العالم، ويكون بمنأى عن الخطر، حتى لمن كانت تعد نفسها مركزاً للعالم، كما هو حال الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطوريات الأخرى في أوج قوتها، فالإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر كانت عملياً الدولة (الشمولية) الوحيدة، بمعنى أنها كانت تمارس نفوذها على مجمل الكرة الأرضية[2]، وفي ظل بلوغ العصر البريطاني ذروته، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالصعود والظهور على ساحة التنافس الدولي كقوى عظمى طموحة، ولكن الإمبراطورية البريطانية تعرضت إلى الصراع مع أخواتها الرأسماليات (الألمانية - الفرنسية - اليابانية - الأمريكية)، لقيادة منظومة العالم الرأسمالي وبالتالي قيادة العالم.

هذا السعي لبلوغ الوضع الإمبراطوري جاء متزامناً مع جملة عوامل سائدة، حيث اتسعت قوة الولايات المتحدة الأمريكية حول العالم اتساعاً كبيراً، وأخذت تشق طريقها بيسر وسهولة في مختلف مناطق العالم (مناطق الاستعمار القديم) لتفرض نفسها قوة بديلة، وتملئ الفراغ الحاصل بسبب شيخوخة

الإمبراطورية البريطانية ووهن وضعف القوى المنافسة الأخرى، مستفيدة من أوضاع العالم آنذاك في ظل ظهور المعسكر الاشتراكي (الشيوعي)، فقوتها المتسعة بلا حدود والمترسخة من خلال شعار وظفته دائماً لصالحها هو منع الشيوعية [3] من الانتشار، والحفاظ على ديمومة النظام الرأسمالي ومكاسبه في الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، وبهذا عُدت المدافع الحقيقي عن مستقبل المجتمعات الغربية بشكل خاص.

إن ما يمكن قوله أن مرتكز المكانة التي انتزعتها الولايات المتحدة من الكثير من القوى الأوربية، التي كانت طامحة في تبوء مكانة بريطانيا بسبب أفول نجمها، جاءت بسبب مخرجات الحرب الأوربية - الأمريكية، كما يسميها البعض، (يعترض مهدي المنجره مساعد المدير العام لليونسكو على وصف حربي النصف الأول من القرن العشرين بالعالمية، فالحرب العالمية الأولى كانت حرباً أوربية - أوربية، بينما كانت الحرب العالمية الثانية كانت حرباً أوربية - أمريكية)[4]، فلها الفضل في أن تفرض أمريكا على الآخرين أجندتها لتحقيق حلمها في أن تكون القوة الرأسمالية الأولى، بعدما أزاحت الحرب عن طريقها الكثير، وحتى البلدان الأوربية لم يكن بمقدورها الوقوف اتجاه الطموح المشفوع بالقوة.

ناهيك عن أن هذه البلدان كانت في ظروف لم تكن قادرة على إيقاف زحف الفكر والممارسة الاشتراكية، وقد وصف حال هذه البلدان أفضل توصيف رئيس وزراء بريطانيا آنذاك (تشرشل)بقوله (**إن أوربا اليوم هي كومة من الحطام ومقبرة للموتى، وأرض خصبة للطاعون والكراهية**)[5].

إن محاولة أمريكا للارتقاء إلى مستوى الإمبراطورية، لم يكن هدفاً قفز بشكل مفاجئ إزاء مهندس الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، أم

هو مصادفة تاريخية حدثت مع تفكك الإتحاد السوفيتي السابق، بل على العكس تماماً من هذا الاختزال التبسيطي، فأن الأعداد لذلك جرى بجد وبهدوء وتخطيط متقن وبأفق واسع، إذ أجرت لذلك استحضارات واسعة وكبيرة، نهلت من مصادر متعددة وتوزعت على مروحة واسعة وطيف من المتغيرات (اقتصادية - سياسية - عسكرية - تكنولوجية - دينية - نفسية - ثقافية - فنية)، كيما تنبلج المرحلة عن تفرد شامل في القوة، على خلفية وهن وتراجع الإمبراطوريات الأخرى، وهنا تكمن قدرة الولايات المتحدة في بناء فرصتها التاريخية، وهي بلا شك اختيار مثالي ومخطط ومحسوب، فقد تحينت الفرصة المناسبة للإطاحة بكل الأطراف الأخرى المنافسة لها، وقدرت الموقف بشكل دقيق واتخذت القرار بدخول حربين عالميتين بالزمن الضائع، وهو ما رتب لها أدنى الخسائر وأعلى الأرباح.

وهكذا أريد للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتصب كقلعة فوق تلة بمفردها فقط، وتلقي بظلال قوتها العسكرية المرعبة على كل ما تحتها، هذه الصفة التي اتصفت بها أمريكا، جعلتها موضع كراهية عالمية متنامية، لن تستطع اللغة اللينة من محوها من الذاكرة، ولن ينطبق الكلام الوارد في أنجيل متي على الحالة الأمريكية، لأنه لن يكون بمقدورها أنوارها أن تضيء حياة المجتمعات، التي لاقت الويل والثبور من غطرسة قوتها وجرائم جنودها وفضائح إداراتها وفساد عملائها.

ومن هنا فأن نزوع الولايات المتحدة إلى السيطرة الشاملة وتأمين وسائلها العسكرية والسياسية والرمزية لتحقيق قيادتها للعالم، يعكس في طياته غياب القوى المتعددة لقيادة العالم، فالولايات المتحدة لا تنجح في فرض انفرادها في تنظيم شؤون العالم، إلا لأن القوى الدولية الأخرى، وفي مقدمها أوروبا واليابان والاتحاد الروسي بالإضافة إلى الصين والهند والدول النامية الكبيرة، لم تنجح في

فرض تصور تعددي أو صيغة ناجعة للمفاوضات المتعددة الأطراف على هـذه القيادة.

لهذا سوف تستمر الولايات المتحدة في فرض تصـورها الأحـادي للقيـادة وفرضها لجدول أعمالها وتصوراتها الخاصة على حقل السياسـة الدوليـة، طالمـا بقيت الدول الأخرى غير قادرة على تكوين قوة يمكن أن توازن القوة الأميركية أو تعدل من طغيانها المادي الحقيقي، وتفرض عليهـا التفـاوض علـى مصـالحها القومية لا فرضها كمصالح عالمية.

إن الانفرادية الأميركية ليست حتمية تاريخية، بالرغم من التفوق الواضـح للولايات المتحدة على أي دولة أخرى منفردة، ولكنها تعبير عن إخفاق الـدول الأخرى في التوصل إلى تفاهم يعمل على تكوين قطب دولي قادر على موازنـة القوة الأميركية، وفرض قيـادة عالميـة قائمـة علـى تطـوير صـيغة للمفاوضـات الدولية متعددة الأطراف، كإطـار لمعالجـة القضـايا الدوليـة جميعـاً، بمـا في ذلـك علاقات الولايات المتحدة مع بقية دول العالم.

ومن المؤكد أن الانفراد في قيادة العالم تفترض بالحتم حالة الحرب الدائمة، وهو ما نعيشه اليوم، وما تعكسه السياسة الأميركية الراهنة، الـتي لا تخـرج مـن حرب حتى تعلـن إعـدادها لحـرب جديـدة، بينمـا لا تسـتقيم القيـادة المتعـددة الأطراف إلا في إطار سلام دولي حقيقي، لذلك تشكل الحرب الدائمـة أفضـل وسيلة تملكها الولايات المتحدة لمنع ولادة عالم متعـدد الأقطـاب، وقيـادة عالميـة قائمة على المفاوضات متعددة الأطراف.

لقد استفادت أمريكا من أحـداث 11 سـبتمبر عـام 2001، إلى عسـكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وتسريع جمع الأوربيين حولها، فقـد أرسـل ثمانيـة

من الرؤساء الأوربيين رسالة إلى بوش وقد نشرتها مجلة وول ستريت تحت عنوان (**موحدون نقف**)[6]، طلعت جريدة اللوموند الفرنسية المعروفة باتجاهاتها عندما ذهب جاك شيراك إلى واشنطن عقب أحداث11 سبتمبر2001، وفي عنوان رئيس (**نحن كلنا أمريكيون**)[7].

هذا من شأنه أن سهل استدارة روسيا وفرنسا نحو الغرب، كونهما القوة الأكثر فاعلية في الفضاء الأورو - أسيوي والفضاء الأوربي، وأشعلت حرباً من أجل الإرهاب وليست حرباً ضد الإرهاب.

ففي الوقت الذي استدعت فيه الولايات المتحدة الدول المنضوية في حلف الناتو، في أزمة البلقان، وحملتهم وزر أوضاعها، عادت واستدعتهم في أزمة أفغانستان، وألقت سبب فشلها هناك بضعف الإسناد الأوربي لها، وهو ما يفسر بأن هناك بعد عملي للمعضلات المتشابكة للاضطراب العالمي الذي تواجهه أمريكا اليوم، فالسلطة والقوة لا تكفيان بمفردهما للحفاظ على الهيمنة الأمريكية.

ولكن الولايات المتحدة لا تعبئ بذلك فهي تتخذ القرارات لصالحها وتوزع التكاليف على حلفائها، تقول مادلين أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا في عهد كلينتون (**إن الولايات المتحدة سوف تتصرف كمجموعة عندما تستطيع وانفرادياً عندما يجب**)[8].

ففي الوقت الذي تعمل فيه أمريكا على الاسترضاء الجزئي لحلفائها (المناوئين)، فأنها تعمل بكل ما لديها من قدرة على تقزيمهم، حتى تضمن عدم استطالتهم عليها مستقبلاً، وهو تطبيق لرؤية بريجنسكي الواردة في كتابه The only supper power الصادر عام 1998، ومفادها (**إن الهدف الأساسي**

للسياسة الأمريكية، هو منع تطور أية قوة يمكن أن تهيمن على العالم، أو تكون معادية للولايات المتحدة).

لذلك يبدو أن السياسة الأميركية تتعمد في سلوكها المزج بين مفهومي العقيدة والإستراتيجية، فهي تطلق حيناً عقيدة ما وفي حيناً آخر إستراتيجية تظهر فيهما موقفها السياسي والعسكري والاقتصادي من مسألة ما، لهذا تبدو الخشية قائمة إستراتيجياً من الجموح الأمريكي في العالم، لكن لا يمكن لأي دولة لوحدها أن تقف بوجهها، فأين ما يممت وجهك، ستجد أن هناك تواجد أمريكي معلن أو غير معلن، فهي تدس أنفها في كل شيء لكي تضمن لها البقاء في الزعامة العالمية وتعبر عن وجودها دائماً.

ففي إطار الاحتفاظ بأسلوب القيادة الدولية الراهنة التي تقوم على الانفراد بالرأي والإملاء وإكراه الآخرين على الالتزام بجدول أعمال، وأولويات الدولة الأقوى والأغنى، لا يمكن أن تكون هناك مساءلة من أي نوع كانت، ولن يشعر أي طرف أن له مسؤولية في ما وصلت إليه المجموعة البشرية من تصدع واضطراب وتدهور في أوضاع ثلاثة أرباع البشر المادية والمعنوية، فالسيطرة لا تعني سوى الإلحاق من دون محاسبة ولا مسؤولية، وإلحاق العالم بها هو ما تريده الولايات المتحدة وما تمارسه بالفعل، وما يجعل من المستحيل التوصل إلى حلول لأي من المشاكل العالمية المطروحة.

إذ تبدي الكثير من الشعوب دهشتها تجاه الحلم الأمريكي، وتصفه أحياناً بالجريء ، فلا يوجد مثلاً حلم انكليزي أو برازيلي أو فرنسي أو صيني ليبقى الحلم حكراً على أمريكا من دون سواها، حيث يرجع أول استخدام له إلى المؤرخ (جيمس تراسلو آدامز)، الذي أطلقه على التجربة الأمريكية الفريدة، والذي عرفه على النحو الآتي **(إنه حلم بأرض تكون فيه الحياة أفضل وأغنى**

للأفراد، وتتساوى الفرص أمام الجميع لتحقيق النجاح كل حسب قدرته والجازه، وهو حلم يصعب على الطبقات العليا الأوروبية فهمه على نحو دقيق، كما أن العديد منا أصبح أكثر تشككاً مع مرور الوقت في الحلم الأمريكي...)[9]

منذ عام 1840 كتب ألكسيس دوتوكفيل (لست أعرف شعباً يحتل حب النقود هذا المكان الضخم في قلوب أفراده، كهذا الشعب المؤلف من تجمّع المغامرين والمضاربين، ويضيف إنه بوسع دولة اجتماعية ديمقراطية كدولة الأمريكيين تقديم أفضل التسهيلات لإقامة حكم مستبد، وسيكون هذا الاستبداد أكثر اتساعاً وأكثر تركيزاً من استبداد أمراء أوربا، وسيذل الناس دون أن يؤلمهم وسيدفع بهم إلى الانحطاط دون أن يعذبهم)[10].

لهذا ويشعر الأمريكيون بمشكلة لعلها تكون نفسية مترسخة، فهم بحاجة دائمة إلى التكرار والترديد بأنهم الأكبر والأفضل والأكمل والأقوى...الخ، من اجل أن يشعروا الآخرين بعجزهم وتراجع مكانتهم مقارنة بالأمريكيين، وفي الوقت نفسه أن يعطوا لا نفسهم شحنة ذاتية في التمجيد والعلو والخصوصية، هذه نجدها عند بورجيس وقد عرضته في كتابها (عن أمريكا) إلى عينة من هذا، والتي ترددها الصحافة والتلفزة الأمريكية بشكل دائم ومستمر، من مثل:

- يشير كولن باول خلال حرب الخليج الثانية (إن الأمريكيين هم الأذكى في العالم).
- عمدة نيويورك دايفيد دنكينز يقول أن النظام القضائي الأمريكي هو الأفضل في العالم.
- مجلة تايم تقول أن أمريكا هي المجتمع الأكثر تقدماً في العالم.
- إد كوش عمدة نيويورك الأسبق يقول (إن الدستور الأمريكي هو أروع وثيقة وجدت في هذا العالم منذ بدء الخليقة).

لا توجد قوة الآن في العالم تحظى بكراهية الشعوب أكثر من أمريكا، هـذا اعترف به الأمريكيون أنفسهم، حيث صدرت مجلات أمريكية بعد 11 سبتمبر، وهي تحمل العنوان المثير (**لماذا يكرهوننا** – Why They Hate Us)، والسبب من المؤكد هو ليس الحسد، كما أفاضت به عبقرية الرئيس الأمريكي بوش الابن، بل هو العدوان والانحياز والعنجهية والغطرسة الذي مارسته أمريكا تجاه عشرات الشعوب في الأرض، لقد كرر بوش الابن ما قاله الرئيس أيزنهاور عام 1958 (قبل بوش) يقول (**هناك حملة كراهية ضدنا في العالم العربي وهي لا تأتي من الحكام وإنما من الشعوب**).

فأمريكا هي برأي أهلها، أول بلد تأسس من لا شيء، ويعبرون عن ذلك بعبارة (**أنها أول امة جديدة** – The First New Nation)، فقد نظر المبشرين الأوائل أو ما يسمونهم الرسل، بأن خروجهم من بلدانهم إلى أمريكا يشابه منظور سفر الخروج الوارد في الكتاب المقدس، فعلى غرار الخروج الجماعي المذكور في العهد القديم (**خروج العبرانيين من مصر بقيادة النبي موسى إلى أرض الميعاد، وهكذا فقد نظروا إلى أنفسهم أنهم شعب الله المختار الجديد، وإلى انكلترا باعتبارها أرض مصر الفرعونية، والأرض الجديدة هي أرض الميعاد الجديدة، وأنها أيضاً فرصة الله الثانية للبشر (God's given second chance) في أشارة توراتية إلى الخطيئة الأصلية وعقاب الله لأدم وللبشر وانتزاع الفرصة الأولى منهم**).

يقول سيرج لاتوش في كتابه تغريب العالم، أنه بالامتثال لطريقة الحياة الأمريكية تكمل الكائنات البشرية انجاز الحلم الجامح لتيودور روزفلت بأمركة العالم، بل كذلك حلم كافة الامبرياليين، وهو ما أكده الجنرال ديغول عام 1969، (**عندما يأتي اليوم الذي يرى فيه الأمريكيين أنفسهم – بوعي – أنهم سادة العالم، سوف ترى إلى أي مدى ستصل إمبرياليتهم**)[11].

المبحث الثاني

من الامبريالية إلى الإمبراطورية

يعرف الأمريكيون جيداً أن ثمة خطأ ما في أمريكا، ولكن لا يعرفون ما هو، ولماذا كان هذا الخطأ، وكيف يتم أصلاح الخطأ، كل الهم الأمريكي قائم على محاولة لإصلاح نتائج الخطأ وليس الخطأ ذاته، من دون أن يجري تحسس ذلك، حتى لا تتغير صورة أمريكا في أذهان شعبها، وهي صورة أريد لها أن تكون براقة دائما وجميلة، على الرغم من كل التزييف والتلاعب بمضامينها الحقيقية، هذا يحث لأمريكا ذاتها، فكيف بخطأ احتلال العراق، أي جزء يتم إصلاحه المجتمع - الفرد - التاريخ - الذاكرة - القتل - الترهيب - التلوث الإشعاعي الذي يفتك بالآلاف من العراقيين سنوياً - كلفة الهجرة والتهجير والإذلال ...الخ.

لقد شكلت سعة التغيرات الحادثة في منظومة القوى العالمية، ولاسيما غياب الاتحاد السوفيتي السابق، وعدم توفر قوة أخرى أو تكتل دولي وازن ينافس الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي، إغراء لصياغة رؤية إستراتيجية مفرطة في تفاؤلها، وفي فعالية قدرتها على رسم خريطة عالمية جديدة تكرس القبضة الأمريكية، على ما تم وصفه بالقرن الأمريكي الجديد.

ويرى ايرفنغ كريستول الذي ينحدر من أصل يهودي أن الوضع الإمبراطوري للولايات المتحدة، فرضته عليها الظروف الدولية، والتطورات التاريخية وقد ظل الوضع الإمبراطوري قائماً، على الرغم مما تعرضت له السياسة الأمريكية من فشل في فيتنام، أو غيرها، وهو سيستمر كذلك في المستقبل لأن ذلك هو قدرها، وهو يقول بلغة أكثر دقة وصرامة في كتابه الصادر

عـام 1997 بعنـوان (The Emerging American Imperium)، إن قيـام إمبراطورية أمريكية هو أمر يجري بشكل طبيعي، فلا تحتاج المسألة إلى (أكراه) ويقول (**في يوم قريب سيمتلك الشعب الأمريكي وعياً بكونه صار امة إمبراطورية، لقد حصل هذا لأن العالم أراده أن يحدث**)[12].

لذلك حاولت الولايات المتحدة منذ 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وتحت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وبمعية المحافظين الجدد، الإسراع في تحقيق مشروعها الإستراتيجي في تحويل العالم إلى صورة المجتمع الديمقراطي والليبرالي على الطريقة الأمريكية، الذي كان يحلم به الآباء المؤسسون الأوائل، غير أن الحضارات غير الغربية (الشرقية) وقفت سداً منيعاً في طريقها، وأثبتت مقاومة هذه الشعوب إزاء تفلت أمريكا من اجل بلوغ الهيمنة والسيطرة على العالم.

مع أن هذا السلوك الامبريالي بامتياز لم يكن وليد الصدفة أو الفرصة، بل هو أمراً مدبراً ومخططاً وما كان يعوز تنفيذه هو الفرصة السانحة، إذ قال السيناتور هارت بنتون في خطاب أمام مجلس الشيوخ عام 1846 (**إن قدر أمريكا الأبدي هو الغزو والتوسع، أنها مثل عصا هارون (يقصد موسى)، فهكذا ستغزو أمريكا الأراضي وتضمها إليها أرضاً بعد أرض، ذلك هو قدرها المتجلي، أعطها الوقت وستجدها تبتلع كل بضع سنوات مفازات بوسع معظم ممالك أوربا، ذلك هو معدل توسعها**)[13].

ما نحاول الإتيان به في هذا: إن التفرد الأمريكي في نهايات القرن الماضي وحدثان هذا القرن لا يحظى بالقبول العالمي حقيقةً، وحالة التعارض بدأت مظاهر تبلورها تختمر، لذلك تحث أمريكا الخطى، وهي تدرك ذلك لترتيب

أوضاع العالم والإمساك بعناصر حاكمة فيه (النفط - نظم موالية - قواعد عسكرية..الخ)، من أجل استباق الزمن لتحقيق هدفين أساسين:

- **تأكيد ممكنات الهيمنة والسيطرة والتفرد.**
- **لجم أية محاولة لأضعاف مكانتها أو أزاحتها على مستوى العالم، أو على مستوى المنظومة الرأسمالية.**

لقد أكدت أمريكا في إدراكها الاستراتيجي، أنها تعمل للحيلولة دون بزوغ قوة أخرى منافسة لها، حتى وأن تطلب ذلك استخدام القوة، وهو ما أكدته وثيقة أعدها ديك تشيني عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع في أدارة بوش الأب، إذ نصت الوثيقة (التي صدرت في عام 1990)، على وجوب أن تظل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأن تمنع صعود أية قوة أخرى، سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول، وعندما تمكنت صحيفة نيويورك تايمز من نشر تفاصيل الوثيقة، بعد عامين من صدورها، أثار نشرها انتقاد حلفاء الولايات المتحدة، وبادر تشيني إلى نفي صلته بها.

وأردفت هذه بخطة جرى اعتمادها عام 1997، تتركز حول توافر الرغبة الجامحة عند بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية لتحقيق هدف واحد وكبير، وهو تأسيس إمبراطورية أمريكية عالمية، لكسر شوكة العالم بأسره، ومن ابرز من وضعوا هذه النظرية هم رجال بوش الابن والذين أداروا مختلف مفاصل القرار الأمريكي من مثل تشيني، رامسفيلد، ولفويتز، ريتشارد بيرل وبرون جاكسون، هذه الخطة لبلوغ الإمبراطورية هي ذاتها إستراتيجية الأمن القومي التي جاء بها بوش الابن، والذي استلهم معظم بنودها من الخطة السابقة.

فيما شكلت إستراتيجية الأمن القومي المعلنة في عام 2002 والمعدلة في عام 2006، المحطة المفصلية في إطلاق هذه الرؤية، حينما دعت إلى ضرورة

احتفاظ الولايات المتحدة بقوات مسلحة متفوقة على أي قوات مسلحة أخرى، مع تميزها بقدرات قتالية، تعتمد على سرعة الحركة والمناورة على امتداد الكرة الأرضية، إضافة إلى الاحتفاظ بدرجة عالية من الاستعداد للرد السريع، في مجابهة أي طارئ، والأخذ بالضربات الاستباقية ضد أي عدو يحتمل أن يشكل خطراً على الولايات المتحدة، حتى لو لم يكن هذا الطرف قد أظهر نية عداء أو مارس فعلاً ما يهدد المصالح الأمريكية.

من هنا يتوجب فهم الطابع الهجومي لسياسة إدارة بوش على المسرح الدولي، وشنه للحروب على كل من أفغانستان والعراق، والتدخلات العسكرية الأخرى، وتوظيفه لهجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول كذريعة ساهمت في تسريع الانتقال الهجومي الذي كان ينتظر الإنضاج، كذلك يمكننا فهم سعي واشنطن لتوسيع حلف الناتو إلى التخوم الروسية والصينية، والتحرر من بعض الالتزامات والاتفاقيات الدولية السابقة المبرمة مع الاتحاد السوفيتي في السابق.

هذا جاء متناغماً مع ما أوصى به فريق (**بلتشلي 2**) وأعضاءه من المحافظين الجدد في أمريكا، وقد أعد وثيقة من سبع صفحات أطلق عليها تسمية (**دلتا الإرهاب**)، التي تستهدف تقسيم وتفتيت دول العالم العربي والإسلامي، وتقول تلك الوثيقة (**إن الولايات المتحدة قد دخلت حرب ضد الإسلام ربما ستستمر إلى جيلين وستبدأ من العراق**)[14]، تلك هي المخططات الإستراتيجية للحرب الكونية الأمريكية.

فيما يشير تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي، وقد جاء في إحدى فقراته (**سوف تؤيد الولايات المتحدة أكثر الطغاة سفكاً للدماء مادام يلعب على هواها، وسوف تعمل على إسقاط ديمقراطي العالم الثالث، إذا ما خرجوا عن خدمة أغراضها**)[15].

وبالطبع اختارت إدارة بوش المسرح العربي/الإسلامي كونه البطن الرخو المسلوب الإرادة السياسية المستقلة، والحاضن لأهم مخزونات الطاقة، ميداناً للإستراتيجية التي لم تكن لتتوقف عند حدود أفغانستان والعراق، لولا نجاح قوى المقاومة في ردعها، وعرقلة هجومها الإستراتيجي لإعادة تشكيل المنطقة.

ويبدو أن وعي المجتمعات العربية لمآل السلوك الأمريكي واستهدافه لهذه المجتمعات كان استشرافياً، وأكثر فراسة ودقة من حكامها، فقد حذر أيزنهاور عام 1958، وقبل بوش من تنامي شعور الكراهية لأمريكا في المجتمعات العربية، (**هناك حملة كراهية ضدنا في العالم العربي وهي لا تأتي من الحكام وإنما من الشعوب**)، إلا أن بوش والمحافظين الجدد لا يسببون ذلك، في ضوء ما أفرزته مخرجات وأنماط الفعل الأمريكي تجاه هذه المجتمعات، من إسناد مطلق وغير محدود للكيان الصهيوني، والتزام وتسويق ورضا عن حكام هذه المجتمعات الديكتاتوريين والخانعين، وهو ما يؤكده تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي، الذي جاء في إحدى فقراته (**سوف تؤيد الولايات المتحدة أكثر الطغاة سفكاً للدماء مادام يلعب على هواها، وسوف تعمل على إسقاط ديمقراطي العالم الثالث، إذا ما خرجوا عن خدمة أغراضها**)[16].

وهي في سعيها لتأكيد هذه الهيمنة وضبط إيقاع حركة العالم على وفق رؤاها، تحاول تفكيكه وجعله عالم بلا خرائط تاريخياً وقيمياً وأخلاقياً، منقطعاً عن مواريثه وخصوصياتها وصولاً إلى اختزاله كبقع كونية، وليصبح إنسانه مجرد عدد، في فواتير الاستهلاك، أو ليس له سبيل إلا أن يقدم عمله للإنتاج المعولم.

فالفكر الرأسمالي (الكلاسيكي والنيوكلاسيكي) يدفع باتجاه (**تشيء**) الأشياء، إذ أن حجر الزاوية في فلسفة هذا الفكر على عهد آبائه الأوائل (سميث - ريكاردو) تقوم على تقديس وثنية **رأس المال**، وعلى عهد أبنائه

المعاصرين (فريدمان) تقديس السلعة (**وثنية السلعة**)*، من خلال الشره **الاستهلاكي**، وما بينهما يظل الإنسان في زمن العولمة بوصفه سلعة لها تأريخ أنتاج وتأريخ انتهاء صلاحية، فرداً أكان أم مجتمعاً.

لهذا من الصعب القبول بأن الرأسمالية بصورتها المتوحشة (على حد تعبير جون كينيث غالبريث) تقدم خدماتها كجمعية خيرية، ويخطأ من يؤمن بخطابها على عواهنه، ومن يحرق أوراقه مع أميركا (الشاه، السادات، بينوشت، فالسيا، يلسن،..الخ)، عليه أن ينتظر نهاية تركنه إلى مزبلة التأريخ.

في الوقت الذي تتبنى فيه الليبرالية الجديدة الدعوة إلى خفض الإنفاق العام في البلدان النامية والتي تعاني من البطالة والفقر، وتصبح هذه شرطاً أساسياً للحصول على التمويل من المؤسسات الدولية والحكومات الرأسمالية، فأن مستويات الإنفاق العام الحكومي في أكثر بلدان الليبرالية الجديدة وعموم البلدان الغربية حماسة، لا ينخفض عن مستويات محددة، وإلا كيف تعالج هذه البلدان موضوعة الفقر والبطالة والتأمينات الاجتماعية الأخرى من دون الإنفاق العام، إذ بلغ هذا في أمريكا (34٪) من أجمال الأنفاق وفي السويد (69٪) وفي ألمانيا (49٪) من إجمالي الأنفاق[17].

واتصالاً ما بين الرؤى الرأسمالية المتطرفة وإطلاق أمريكا ليد الشركات في العالم، من خلال ثلاثي الارتكاز للرأسمالية المعاصرة (WB -IMF -WTO)، فأن مصالح الشركات الكبرى سواء المالية منها أم النفطية أم شركات المجمع الصناعي – العسكري، لم تكن بعيدة عن رسم السياسات الأمريكية أو الدفع باتجاه تبني إستراتيجية التحول الإمبراطوري من خلال التفلت من الالتزامات الدولية أو استخدام القوة العسكرية المنفلتة، هذه الشركات كانت رويداً رويداً قد غزت مراكز صنع القرار، أو أنها استطاعت أن توصل رجالاتها إلى سدة

الحكم، واتخاذ القرار، أو أنها ساهمت بتمويل مراكز التفكير في رسم سياسات الهيمنة الإمبراطورية، سعياً وراء مصالحها والبحث عن الأرباح، وهو ما نجده واضحاً في قول لنكولن قبل قرن ونصف (**تم تتويج الشركات وأن عهداً من الفساد في المراكز العليا سينتج عن ذلك وسينمو بارونات المال على حساب الشعب وحتى تتمركز في أيادٍ قليلة وتصبح الجمهورية حطاماً**).

وبعده قال الرئيس الأمريكي (Rutherford B. Hays) أن مقولة (**هذه حكومة الشعب ومن الشعب وإلى الشعب، لم تعد قائمة، أنها حكومة الشركات ومن الشركات وللشركات**).

ومصداقاً لذلك كله أشارت الفاينانشال تايمز بعد سنة واحدة من احتلال العراق، إن أرباح شركة هاليبرتون زادت (80٪) وبكتل (158٪) وشيفرون (90٪) ولوكهيد (300٪)، فالرابحون من الحرب هم فئة (1٪) الذين يمتلكون أكثر مما يمتلك (80٪) من الشعب الأمريكي، وهم أرباب بيوت المال ورؤساء الشركات النفطية ورجال المجمع الصناعي - العسكري، فالحروب تعني تجارة الشركات والفساد معاً، فهي التجارة الوحيدة التي تكون **أرباحها بالدولار وخسائرها بالأرواح**، فحتى الجنود الأمريكان الذين يقاتلون في العراق لم يسلموا من جشع الشركات، فقد اصطادت مراكز القروض واحداً من كل خمسة منهم، عندما أقامت مراكز بالقرب من القواعد العسكرية في أمريكا وبلدان أخرى لإقراض عوائلهم بفوائد تصل إلى (400٪)، على حد ما نشرته جريدة (Us Today) في عدد (31) أيلول عام 2006.

إن السعي الأمريكي لتأكيد سطوتها على العالم، وسحب قطيع الدول الأوربية من وراءها، كان يجري في ظل الحرب الباردة إلى تأكيد أمريكا كقوة امبريالية محضة، على وفق كل التوصيفات المبثوثة في الفكر السياسي لحالة

الدولة الامبريالية، وما أن غادر الاتحاد السوفيتي الند في تلكم الحرب وهو الآخر وفق التوصيف الصيني امبريالية بثوب اشتراكي، فأن مساحة الخداع والتضليل والزيف لابد من أن تكون اكبر مما سبق، بغية ترتيب الأوضاع لتأكيد الذات الأمريكية التي باتت متفوقة على ما سواها وبخاصة الأوربية، كيما تفرض ثقافتها (وحضارتها) وأسلوب حياتها وحتى فلسفتها، على مجتمعات الأرض كلها، لأنها تعد أنها الأرقى والأعظم على مر التاريخ.

لذلك أوهمت العالم ومواطنيها على حد سواء، من أنها تتعرض بسبب تطورها الاقتصادي والعلمي والحضاري إلى عداء المجتمعات المتخلفة ومجموعاتها المتطرفة وبخاصة الإسلامية، وهكذا أوصلت أمريكا الرأي العام العالمي والمحلي إلى الربط المنظم والذي لا فكاك منه أنها ضحية إرهاب المجتمعات الأخرى لها، واستخدمت الإدارة الأمريكية الأساليب المعتمدة تاريخياً، وفي كل مراحل تطور هذه الدولة مذ نشوئها وإلى الآن.

وفي هذا الصدد يقول جون دين مستشار نيكسون في مؤلفه (**أسوء من ووترغيت**)، إن بين نيكسون وبوش أوجه شبه كثيرة، من أهمها وفي مقدمتها، نزعة السرية المفرطة والكذب والخداع والتضليل، وفي تقديره أن ما فعله بوش أسوء مما كان قد فعله نيكسون[(18)].

وتحدث الصحافي لويس لافام عن (**أمريكا المكمومة**)، قائلاً: إن هدف أدارة بوش ليس الدفاع عن المواطن الأمريكي ضد عدو خارجي، وإنما هو حماية المؤسسة الحاكمة الأمريكية وبالضد من الديمقراطية (التي يعدها الأمريكيين احد معالم حياتهم السياسية)، وأضحت الأصوات الرافضة والنقدية مهمشة ومغيبة بشكل مطلق، بحيث بدت السلطة الجمعية الأمريكية تحتقر الحريات المدنية وتتجاوز عليها، مسوغة ذلك بوساطة أعلام يخضع كلياً لقوانين الربح

والخسارة، ويؤكد لويس لافام (**إن أمريكا تمر بأخطر أزمة في تاريخها، لأنه لا يوجد ديمقراطية من دون اعتراض**)[19].

بعد أكثر من ثماني سنوات من الحرب الطاحنة في أفغانستان رفع الجنرال ستانلي ماك كرستال قائد القوات الأمريكية وقائد (قوات حلف الناتو) مجتمعة، التي تقاتل إلى جانب 45 ألف جندي أمريكي راية الفشل، في تقريره المكون من 66 صفحة، والذي قدمه إلى وزير الدفاع الأمريكي، وطلب فيه قوات أضافية في غضون 12 شهراً المقبلة، وإلا سيكون الفشل هو النتيجة الأرجح للصراع في هذا البلد، الذي يتعرض شعبه إلى الإبادة تحت ذريعة محاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وكان نصيبه التأنيب والعزل، كونه اقتنع من الواقع ولأجله، إن الظلم والخديعة والإبادة التي يتعرض لها الشعب الأفغاني، لا يمكن تعويضها نظرياً بشعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

والأمر ممتد لحالات أخرى لا تقل أهمية، فقد ترك قائد القوات البرية الجنرال (تشيمسكي) منصبه، ولم يجدد مدة خدمته كما عُرِض عليه؟، واعتذر قائد القيادة المركزية الجنرال (تومي فرانكس) عن قبول منصب الذي عرضه عليه (دونالد رامسفيلد) مصمماً على الاعتزال دون أن ينتظر لكي يسبح وسط أضواء النصر بعد غزو العراق؟، ولماذا عهد بالقيادات الميدانية الكبرى إلى جنرالات ينحدرون من أقليات عرقية هاجرت عائلاتهم أخيراً إلى الولايات المتحدة: مثل الجنرال (ريكاردو سانشيز) الذي عين قائداً لقوات الاحتلال في العراق (وهو من أسرة مهاجرة من أمريكا اللاتينية)، والجنرال (جون أبو زيد - وهو من أسرة مهاجرة في لبنان)، والذي عين قائداً للقيادة المركزية الأمريكية[20].

حتى أن نسبة الأمريكان من أصول أمريكية أخذت بالتراجع، وهو ما رفع غطاء الوطنية عن أفراد القوات المسلحة الأمريكية، إذ ازداد عديد المرتزقة

من طالبي الجنسية الأمريكية أو ممن هم من فقراء الجنوب، الذين أضحوا صيداً سهلاً للشركات الأمنية التي باتت تؤدي الدور ذاته عند اصطياد الأفارقة للعمل في بلدان الاستيطان الحديث والمتاجرة بالبشر، لهذا فأن المستقبل سيحمل الاعتماد الرئيس على ما يسمى (خصخصة الحرب)، التي ستكون مرتكزة على جيوش الظلام (المرتزقة) في غزو البلدان واحتلالها، على طريق بناء إمبراطوريتها المزعومة.

وفي إطار نمط القيادة القائم على السيطرة المادية اليوم، سواء أكانت هذه السيطرة أميركية منفردة أم أطلسية يشارك فيها أعضاء النادي الصناعي للدول الكبرى والأغنى، لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف المجموعة الدولية، سواء تعلق الأمر بالتنمية البشرية التي أصبحت مسألة تراجيدية أو بالأمن العالمي أو بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

والمؤكد على سطح الواقع في البلدان التي خضعت لعصف القوة العسكرية الأمريكية، في مرحلة الهياج الإمبراطوري، تخالف الأهداف المعلنة التي تحاول تسويقها سواء أكان ذلك بالقوة الخشنة أم القوة الناعمة التي تحاول الاعتماد عليها في مختلف بلدان العالم بحسب أسبقيات الاهتمام الأمريكي.

إن الشيء الأكيد الذي لن تحققه الحرب هو وقف الإرهاب، إن لم نقل أن الحرب على العراق وأفغانستان قد زادت من وتيرة الإرهاب، لأنه كلما ازداد التدمير في هذه البلدان، ازداد طالبو الثأر من الأمريكان، وهو ما تناولته احد الصحف الأمريكية في تحقيق عن مبررات انخراط النساء في العمليات الانتحارية، إذ تشير الصحيفة إلى أن احد أهم الأسباب هو الثأرية، نتيجة فقدان الزوج أو الأخ أو الأب أو احد الأقارب، وهو ما يدفعهم إلى تبني موضوعة

العمليات الانتحارية، مما يعني هذا (ومن تبرير حالة الإيذاء والاستهداف للمدنيين وهي حالة مرفوضة بشكل مطلق)، إن الاحتلال قد ولد حالة تذمر ورفض واستهداف للمصالح الأمريكية[21].

لهذا نلحظ أن أمريكا قد وصلت إلى ستصل إلى طريق مسدود في العراق وأفغانستان، وبدلاً من الغوص في الوحل الأفغاني، ستكون مضطرة إلى أن تغرق في الأوحال الباكستانية، وبهذا ستخرج أمريكا من مشكلة لتدخل في مشكلة أخرى، فبينما استطاعت أن تحرر جزء من قواتها في العراق، ستكون مضطرة إلى إرسال لغرض تعزيز أوضاعها في أفغانستان، وسوف لن يكون بمقدورها من حسم الأمر في أفغانستان حتى نهاية إدارة أوباما الأولى، وستجد في حماية الترسانة النووية الباكستانية ذريعة جديدة للتدخل في هذا البلد، لاسيما وأن أغلب صانعي القرارات هم من رجال ريغان الذين يتسمون بالتطرف لصالح إسرائيل.

ومحاولة اجترار حالة العراق بعد انكفاءها عنه تحت ضغط المقاومة، واعتمادها أيضاً في أفغانستان بمعونة السعودية، وهو ذات الدور الذي لعبته هذه الأخيرة مع أطراف في العراق، وبخاصة رؤساء القبائل في المناطق (التي سمتها أمريكا بالمثلث السني)، واستدراجها للتعاون مع أمريكا، هي محاولات للالتفاف على الفشل المتحقق بامتياز، وحتى أوباما الذي ورث العبء عن سلفه، لا يستطيع تحت ضغط مختلف القوى الضاغطة وإزاء هيبة أمريكا، أن يعلن أي مستوى من الفشل في ما سمي بالمهمة المقدسة.

فما أفرزته ظاهرة فرض الديمقراطية بالقوة العسكرية والاحتلالات تظل حالة هشة باعتراف الأمريكان أنفسهم وهي لا تقوى على النمو الذاتي بعيداً عن الكوابح كون هذه الزراعة قد تمت بالأنابيب، بل أن للديمقراطية مناخاتها

ومنظومات تطبيقها، وحواضنها المجتمعية والتي لا يمكن القفز عليها أو حرق المراحل بشأنها، وهو ما قد يؤدي إلى ظهور ديمقراطيات (بهيئة أجنة مشوهة من أبوين شائهين)، ومآل الزراعة القسرية للديمقراطية في كلا التجربتين (العراقية والأفغانية) هي ديمقراطية تفتيتية، لا تنتج إلا دول ونظم ضعيفة لا تستطيع الاستقراء بإمكاناتها الذاتية لذلك تظل تتسم بأنها (دول/ نظم - قاصرة)، تستمد كل وجودها من المعونة والحماية الأمريكية.

وهو ما استطاع الوصول إليه، الخبير العسكري البروفيسور أنتوني كوردسون من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن بأن (الحرب على العراق لم تنته)، مضيفاً أنه لا منتصر فيها، وأنها تمر بمرحلة خطيرة تشبه وضعها الحرج والخطر مثلما هي المرحلة إبان 2003.

وأخيراً، يجب على الولايات المتّحدة أن تدرك أنّ نظرتها الخاصة إلى العالم ستكون حرجة فيما يتعلّق بتعريف الحقبة الجديدة أو العصر الجديد، وبغض النظر عما إذا كانت الولايات المتّحدة تنظر إلى التحدّيات والمسائل العالقة نظرة (صفرية)، تخضع لمبدأ الربح والخسارة، أو إذا كانت (غير صفرية)، فأن نظرة الولايات المتّحدة إلى القوى الصاعدة ستعكس بالمقابل نظرة القوى الصاعدة إلى السياسة الأمريكية، والتخوف من الانفلات الأمريكي، لذلك ستعتمد هذه الدول كل إمكاناتها في إعاقة الصعود الإمبراطوري لها، وبالتالي التسريع بانكفاءها.

المبحث الثالث

انكفاء الإمبراطورية

يجمع كل المحققين للتاريخ على هناك رؤية دائرية تحكم توالد وأفول الفواعل الدوليين، أو الإمبراطوريات على مر التاريخ، مما يعني أن هناك عوامل ومسببات يمكن لها أن تتحكم بمسارها عبر التاريخ سواء أكان السابق منه أو القابل، وهو ما دفع المؤرخ الشهير بول كنيدي برصد أسباب صعود وسقوط إمبراطوريات متتالية، سماها القوى الكبرى، ابتداء من الإمبراطورية الصينية في عهد أسرة منيغ، ومروراً بالإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابيسبرج، ثم الإمبراطوريات البريطانية، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي أشار كنيدي إلى أنها تمر بمرحلة من الترهل الإمبراطوري بسبب كون (**أجمالي المصالح العالمية الأمريكية والالتزامات بعد اليوم أكبر كثيراً من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعاً في وقت واحد**)[22].

ولم يعد خطأ قول الكاتب البريطاني جون لوكاريه (**إن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت في إحدى مراحل الجنون التاريخي**)، وذلك لأن أمريكا في أطار تفردها في مطلع القرن الحادي والعشرين ذاهبة بسرعة وقوة نحو الإصابة بهوس القوة العسكرية، وأضحى السلوك الأمريكي محكوم بحتمية سحب القطيع وراءها، فلم تعد تدرك أن هناك قوة ما، يمكن أن تقول لها (لا) وتؤكدها ذلك، وحتى معارضة فرنسا وألمانيا لاحتلال أمريكا للعراق، وأن بدت خجولة وغير مؤثرة ولكنها تعد سابقة، إذ يمكن لكلا البلدين أن يعملا على إعطاء معارضتهما مضامينها العملية، وهي رسالة بالغة الخطورة للرئيس الأمريكي السابق بوش الابن.

على الولايات المتحدة امتلاك سلطة عالمية واحتكار للقوة فهي ستقوم بحماية الوضع العالمي لما بعد الحرب الباردة، مع السماح للآخرين بالبحث عن مصالحهم المشروعة كما تحددها واشنطن، ويجب بقاء الناتو الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأداة الرئيسة للدفاع والأمن الأوربيين **(سنحافظ على مسؤوليتنا المتميزة في التعامل منفردين مع كل ما يضر بمصالحنا ومصالح أصدقائنا وحلفائنا، ستقر الولايات المتحدة منفردة ما يضر ومتى يجب أن يتم إصلاحه)**[23].

إن دعوة الولايات المتحدة إلى الديمقراطية بهذا المستوى من الفهم والإصرار وبكل الوسائل، وعدها مطلباً من متطلبات الأمن القومي الأمريكي، وربما بيع الديمقراطية بثمن لهذه المجتمعات كبديل للديكتاتوريات كما في حالة العراق، إذ من شأن ذلك أن استبدل الظلمَ بظلم، ولا يختلفان إلا في شيء واحد فقط، وهو أن احدهما كان ظلماً محلياً أما الأخر فهو ظلماً أجنبياً.

يقول برنارد لويس ونيوت جينجريتش في تقرير صادر في أغسطس 2001، بشأن الإمبراطورية الأمريكية، ذاهبين في مقارنتهم إلى التاريخ الوسيط والسحيق منه، فبدون مؤسسات سياسية واقتصادية قوية، لم يكن ممكناً للمغول والمقدونيين أن يحافظوا على إمبراطوريتهم المترامية الأطراف، وما جعل الإمبراطورية الرومانية عظمى لم يكن مجرد قوتها العسكرية فحسب، وإنما امتيازها كإمبراطورية، وما جعل الإمبراطورية الصينية عظمى لم يكن مجرد قوتها العسكرية لوحدها، وإنما القوة والقدرة الهائلة لثقافتها، وأنه أذا كان لنا أن نستخلص أي درس من التاريخ، فهو أنه من اجل أن تعزز الولايات المتحدة هيمنتها يجب أن تبقى مهيمنة عسكرياً، ولكن عليها أيضاً أن تحافظ على تفوقها عبر الأعمدة الأخرى للسلطة[24].

إن تحول أمريكا من جمهورية ديمقراطية إلى دولة مستكبرة ومستبدة ومتوحشة تسعى إلى إخضاع العالم لمشيئتها، ليست مجرد تهمة ترد عليها من الخارج، بل هو ما يلاحظه الأمريكان من داخلها، بعدما عمدت الإدارة الأمريكية إلى التقرب من حقوق مواطنيها شيئاً فشيئاً، في محاولة لسلبها تحت ذريعة ضرورات الأمن القومي، إن عوامل تقهقر الإمبراطورية سيكون من داخلها حتماً، إذ ستضطر أمريكا إلى قضم كل المنافع التي وسمت نظامها سابقاً، فمع كل حالة حرب أو أزمة، نلحظ تراجع الأنفاق على التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية.

وعلى الرغم من القوة العسكرية الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وزعمها أنها قادرة على أعادة رسم خريطة العالم، وبعد ثمانية سنوات من احتلالها أفغانستان، فأنها فشلت فشلاً ذريعاً في السيطرة على أوضاعها، كما أنها لم تستطع تسويق الحكومات التي جاءت بها، والحال إلى حد ما يشابهه حال العراق فالحكومات التي تعاقبت والتي جاءت على وفق (الأنموذج الديمقراطي)، هي الأخرى تعاني من عدم مقبولية عالية في الشارع العراقي، إلى الحد الذي تخشى فيه القوى السياسية من أن مشاركة الشعب العراقي في الانتخابات باتت أمراً جُد مقلقاً لها، في ضوء تردي الأوضاع الحياتية، والولايات المتحدة تبدو إمبراطورية مصابة، تعتقد في ذاتها أنها القوة العظمى في الأرض، لكنها في الوقت ذاته لا تستطيع فعلياً القضاء على خصومها في الدول التي تحتلها، وهي بالتأكيد حركات المقاومة الوطنية.

لهذا تذهب إلى الالتفاف حول قضية الفشل من خلال فتح قنوات تواصل مع هذه الحركات، لخلق تفاهمات تحاول من خلالها تحقيق أغراضها من أنها نجحت في السيطرة على الأوضاع، وهو ما يضع الحكومات التي جاءت بها في

حرج شديد، فكل الاتصالات التي تجريها أمريكا مع الحركات التي تتمرد على تواجدها، تجري من دون أشعار هذه الحكومات، بل وتتجاوزها وتفرض عليها في ما بعد من الجلوس والتعاون معها، وهو ما يبعث برسالة واضحة المعالم من أن هذه الحكومات أقل ما يقال عنها أنها صورية أو أنها دمى، والأدهى من ذلك أنها تعلق الفشل في رقبة هذه الحكومات هذا من ناحية.

وفي ناحية أخرى، تذهب إلى تسويق الفشل الحاصل وتضعه على عاتق الحكومات التي جاءت بها، في عام 2007 ادعت أمريكا، بأن الحكومة العراقية هي التي تتسبب في الفشل بكل جوانبه، بسبب ضعفها وانحيازها الطائفي وعدم قدرتها، والآن عندما وصلت أوضاع أفغانستان إلى طريق مسدود بسبب الفشل التام في ضبط أوضاع البلد، جرى التحريض على حكومة كرزاي المعينة، وتعليق جل الفشل عليها، وعدت بقاء إيقاع أداءها هو الفشل ذاته، وقدمت أشارات واضحة لعدم بقاء كرزاي من خلال اعترافها بالتزوير الحادث في الانتخابات، في حين أن ما جرى من تزوير في العراق أكبر وأعقد وأخطر من ذلك، وأمريكا على علم تام به، وهكذا فأن الولايات المتحدة لن تعترف بالفشل علناً، بل أنها لابد أن تجد مسبباً حتى وأن كان واهياً وضعيفاً، لتجعله الفيصل في هذا الفشل، مما يؤكد أنها لن تتوانى مطلقاً في الخداع والتزوير والتزييف لكل الحقائق حتى وأن كانت عيانية.

فالتقارير الصحفية وفي مقدمتها الأمريكية تؤكد أن حركة طالبان تسيطر على (80٪) من الأراضي الأفغانية، وبهذا يكون رصيد حكومة حميد كرزاي التي لا تستطيع أن تصمد لولا الوجود الأمريكي (20٪) من الأرض، وأن هذه النسبة المتواضعة بعد 8 سنوات من الاحتلال، هي المتحققة بالقوة العسكرية لأمريكا ودول حلف الناتو مجتمعة.

ويطالب قادة الجيش الأمريكي بالمزيد من القوات سواء أكان ذلك من أمريكا أم من دول حلف الناتو، متناسين أن أفغانستان أضحت **(كالنار يوم القيامة)**[25]، فالجنود الذين سترسلهم واشنطن ودول الناتو الأخرى لن يغيروا من المعادلة شيئاً، بل أن فرصة أحداث خسائر أكبر سوف تتضاعف، لأن الأرض الأفغانية ستلتهم الكثير منهم كما يخبرنا التاريخ القريب، فقد دفع الاتحاد السوفيتي ثمن احتلاله لأفغانستان بتسارع زمن انهياره.

ومحاولة رمي الفشل العسكري على كاهل قوات الأمن الأفغانية، والإقرار بوجود فساد مستشر بأوساط حكومة الرئيس كرزاي، التي نصبتها أمريكا بعد إطاحة حكومة طالبان بالقوة العسكرية، يقابله فساد يزكم الأنوف في حكومة بغداد، وفي كلتا الحالتين المتماثلتين، يكون القاسم المشترك واحد، في التجربتين التي ترعاهما الولايات المتحدة،,وتدخلت فيهما بقوة إلى حد اختيار سفراء هذين البلدين في الخارج، وهو لا يعفيها رغم الدفع الإعلامي القوي باتجاه سوء الإدارة والفساد والتشرذم في الحالتين، فالفساد الذي يجري باستمرار منذ احتلال البلدين، تم ابتداءً من الحكام الأمريكيين ذاتهم، ومن أعوانهم ممن تم تنصيبهم في هذه البلدان، ففضائح بول بريمر في العراق ونحت عوامل التشرذم من خلال الإجراءات والقرارات التي اعتمدها، لم يتم التخلص منها في العراق وربما ستأخذ زمناً طويلاً، إذ ما أدت إلى تفكك العراق إلى دويلات صغيرة غير قادرة على الدفاع عن نفسها، وهذا ما تستهدفه إسرائيل في العراق.

على الرغم من مجيء حكومة منتخبة، تمتلك الحق في التغيير، وهذا لن يتم من دون فرمان من البيت الأبيض أو السفارة الأمريكية في بغداد، فهذه الدولة (القائدة) للعالم، التي تحاول بناء أنموذجها في العراق، قد رسخت أسوء حالات الفساد في العالم، وما جرى من طريقة التصرف بإمكانات العراق وثرواته هي بحق **(فضيحة التاريخ)**.

عناوين هذا الفساد تجدها في كل زاوية من العراق في كل جوانبه، وهي لا تشمل على أموال جرى التصرف فيها دون ضوابط أو (سوء تقـدير) لـلإدارات الأمريكية أو العراقية التي تشتغل في كنفها، بل ما يمكن قوله بدون تردد أو نسبية تذكر في التقويم من أن (**الكل موغلين في الفساد**).

إن ما خسرته أمريكا في العراق والمنطقة كثيراً جداً، ويأتي في أولويتـه هـو مصداقيتها إزاء الشعب العراقي وشعوب المنطقـة الـذي أغـواه خطابهـا المعـد بعناية، في ضوء ما هو مترشح من واقع العراق، ناهيك عـن سـلوكيات قواتهـا فيه، والتي ولدت عدم القبول بعد فترة قصيرة من دخولها، ثم تطور هذا الرفض لتستقر الآن ككراهية مـن وجودهـا، والـذي نجـده متجـذرة في نفسـية المـواطن العراقي، وهذا ما سوف يعرض مستقبل مصالحها في العراق للخطـر حتـى وأن جاءت بقيادات أو إدارات فصلتها على قياساته فممارسة الإغـواء المـنظم علـى طريقة نداهة يوسف إدريس، لا يمكن لأمريكا أن تمارسه مستقبلاً مـع مجتمعـات أخرى، حتى وأن كانت قليلة الوعي، أو أنها احتقنت مـن سـلوكيات حكامهـا ونظمها المستبدة والقمعية، أو أنها كانت تعاني من التفرقة العنصرية أو الطائفيـة كما هو حادث في السعودية واليمن والبحرين.

لقد كان دور الأمم المتحدة دوراً مخجلاً إنسانياً، وحتى الأمين العـام كـان مداهناً ومندرجاً في اللعبة الأمريكية، فيما جاءت التصـريحات الـتي ينثرهـا هنـا وهناك، ضمن المسموح له أمريكياً، فقد كـان لهـذه المنظمـة دوراً في عـدم اتخـاذ مواقف محددة في المسالة العراقية، على خلفية المفتشين وتعمدت في أطالة الآمـر، أصدرت قرارات شـرعنة فيهـا الاحـتلال، ولم تـؤدي دورهـا المفـترض لحمايـة السكان، لم تتخذ قرارات إدانة لانتهاك حقوق الإنسان في العراق وفضـائح أبـو غريب، لازالت بعد أكثر ستة سنوات من الاحتلال تقف متفرجة عمـا يحـدث،

ولعل ذلك كله يحدث (بسبب تورط هذه المنظمة العتيدة بقضايا الفساد والرشاوى).

إن الإدارة الأمريكية تظل تخشى أن تعلن الرقم الحقيقي لتكلفة بيع الديمقراطية الأمريكية في الخارج (احتلال العراق وأفغانستان) للأسباب الآتية:

الأول: الخوف من رد فعل الرأي العام الداخلي، والذي يدفع الجزء الأكبر من هذه التكاليف دافعوا الضرائب خاصة في ظل عدم وجود ممول آخر عدا بريطانيا نسبياً.

الثاني: عدم قدرة الإدارة الأمريكية والبنتاغون من تحديد الأفق الزمني للحرب.

الثالث: في حالة أخلال أمريكا بتعهداتها، فستزداد المقاومة المسلحة لتوافر شروط مقاومتها من جديد.

إن التحدي الرئيس للقوة الأمريكية لا يمكن أن ينبع إلا من الداخل، إما بسبب نبذ الديمقراطية الأمريكية نفسها للقوة، وإما بسبب سوء استخدام أمريكا لقوتها في العالم[26].

إن الحرب على العراق تتقاطع فيها المصالح الأمريكية عموماً مع الحسابات الإسرائيلية الإستراتيجية، فعلى الرغم من الأهداف الأمريكية المعلنة وغير المعلنة من احتلال العراق، إلا أن المصلحة المرجوة هي مصلحة إسرائيلية خالصة، ومن تابع الصحف الإسرائيلية أبان حرب واحتلال العراق، يلحظ مستوى عال من التنسيق بين إسرائيل وأمريكا لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين البلدين[27].

فمن المؤكد أن لإسرائيل حساباتها الخاصة تجاه ما يجري في العراق، لاسيما وأنها فاعل كبير غير معلن في أوضاع، وهذه لربما لا تتطابق تماماً مع الحسابات الأمريكية ففي الوقت الذي تحاول أمريكا فيه تحقيق الآتي في العراق:

1- تحقيق نجاح في العراق من خلال فرض الآمن والسلم الأهلي.

2- تحقيق نجاحات في المجال الاقتصادي والمعاشي.

3- ترسيخ الديمقراطية كونها الهدف النهائي الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية بعد اتضاح كذبها في الأهداف الأخرى.

وعلى وهكذا تبدو الإستراتيجيتين متناقضتين في فصول كثيرة، ونعتقد أن هذه الاختلافات ستنعكس سلباً على الوضع العراقي، كون التواجد والفعل الأمريكي في العراق هو في حقيقته تواجد إسرائيلي مبطن وشبحي.

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم خبرتها الكبيرة في التعامل مع حركات التحرر والمقاومة الوطنية في الدول التي احتلتها على إستراتيجية ثلاثية الأبعاد وهي:

البعد الأول: أعلامي، يعتمد على الحرب الدعائية الشرسة ضد المقاومة ووصفها على أنها حركات إرهابية متطرفة خارجة على الشرعية والإجماع الدوليين، وما هي بمقاومة مشروعة أو حركة تحرر وطني، وفي هذا السياق فأن واشنطن تحرص على أخفاء أية انجازات عسكرية تحققها هذه المقاومة في ساحة القتال، ولا تفصح عن أية خسائر تلحق بقواتها.

البعد الثاني: عسكري، حيث الهجوم العنيف ضد المقاومة ومحاولة التضييق عليها بشتى السبل وأنفاق مبالغ كبيرة جداً، لتأمين الجهد الاستخباراتي ضد المقاومة ومحاولة اختراقها.

البعد الثالث: دبلوماسي، وفي هذا حاولت أمريكا نزع صفة الاحتلال عنها ودفع البلدان الأوربية في مساندتها وكذلك بعض الهيئات الدولية من اجل نزع الاعتراف بالمقاومة خارجياً. وقد ساندت الأمم المتحدة المساعي الأمريكية بشكل يظل كنقطة سوداء في تاريخ هذه المنظمة الدولية وأمينها كوفي عنان الذي قايض القبول باحتلال العراق مقابل إنهاء ملف فساد ابنه، على أن يبقى الوجود الأممي شكليا ومجرد ستار تخفي وراءه أمريكا كل ما تم ارتكابه في العراق.

فقد أعلن مكتب الإحصاء الأمريكي في تقرير له في شهر آب من العام 2007، بأن عدد الأمريكيين الذين يعيشون في حالة فقر في أمريكا بلغ 2006 بلغ (36.5) مليون شخص بزيادة بلغت (5) مليون شخص عن عام 2000, وبلغ عدد المواطنين الأمريكيين الذين لا يتمتعون بالرعاية الصحية عام 2006 (47) مواطن بزيادة قدرها (85) مليون مواطن عن عام 2000، وتشير الأرقام إلى أن (0.5٪) هم طبقة الأغنياء الكبار الذين يستحوذون على (27٪) من ثروة البلاد ويحصل (10٪) من السكان على (68٪) من الثروة.

وبحسب الإحصاءات الأمريكية فأن من يبلغ الثامنة عشرة من عمره في أمريكا يكون قد شاهد (250) آلف عملية عنف و (4000) جريمة على التلفزيون، وبذا تشكل مفاهيمه حول (كون العنف في الحياة اليومية يعد شأناً عادياً جداً)، فالحرب والعنف هما آلهة أمريكا وهما الأكثر التصاقاً واكتمالاً في مقدسات الثقافة الأمريكية.

بالطبع هناك قاعدة المخاطرة مقابل المردود، التي قد تساهم في تكوين هذه القناعة الجديدة بأن كلفة التمدد والانتشار الأميركي، أضحت أعلى بكثير من مردودها المادي والمعنوي، ولكن الذهنية السائدة لا تزال تعبر عن اختيار

وضعية التكيف والتراجع التكتيكي أحياناً تحت ضغط (الواقع)الاضطرار، أو تحت ضغط التعثر الميداني أو الأزمات المالية المتفجرة.

إذ يشير ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، إن الأحادية القطبية تعد جزءاً من الماضي، هذا لا يعني أن أمريكا لا تبقى أقوى قوة في العالم، لكنها لن تصبح قادرة على الهيمنة أو تكون قادرة على إملاء الشروط على الآخرين، وليس لديها ما تستطيع به إقناعهم، وأن يتخذوها قدوة بعد الإفلاس والانهيار في شركاتها، وفضائحها في العراق، والأزمة الاقتصادية الراهنة، واستعصاء الحل في أفغانستان، وكراهية شعوب الشرق الأوسط لها [28].

إذ لا يمكن لأية جهة بعد الذي يطفو على السطح من حال العراق، أن تعتمد على المعين الأمريكي في تغيير نظمها السياسية، وهو ما سيطيح تماماً بشرعيتها ووطنيتها المفترضة ويضعها في حرج شديد، ناهيك عما سيلحقه هذا بأمريكا داخلياً وخارجياً مستقبلاً، وهو ما بدت علائمه بالتبلور الآن.

وفي واقع الأمر، فأن الولايات المتحدة كمضمون إيديولوجي بعد نشأتها منذ حوالي ثلاثة قرون، هو عالم خاص بالرجل الأبيض، وللمفارقة، لن تكون ذات الأغلبية السكانية البيضاء في عام 2050 **(تضاعف العنصر الأسود الأمريكي، والعنصر المكسيكي، والعنصر الأصفر الياباني والصيني والكوري، وباقي العناصر الأخرى على حساب الرجل الأمريكي الأبيض).**

سيكون على السياسة الأمريكية أن تركز على هدف لا يكمن في منع القوى الأخرى من النهوض وإنما في تقوية الآليات التي تستطيع تدوير التأثيرات الناجمة عن إعادة توزيع القوى في العالم، وعلى الولايات المتحدة الانخراط مع القوى الناهضة لجعلها شريكاً في تحمّل المسؤولية العالمية وفي توسيع نطاق

التعاون الدولي، وباستطاعة الولايات المتحدة في ذات الوقت أن تعمل على تقوية قدرتها التنافسية من خلال إعادة ترتيب وضعها الداخلي والاقتصادي والاجتماعي.

ليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تحدد أو تقرر مستقبل أو خيارات القوى الرئيسة الأخرى، لأن هذه المهمة تعدو لهم، لكن وعبر العمل مع القوى الكبرى على تجاوز التحدّيات العالمية المشتركة، سيكون للولايات المتحدة الفرصة على إعادة تشكيل وصياغة البيئة التي تتّخذ هذه القوى خياراتها ضمنها.

إن اليابانيين يكدسون اكبر مخزون احتياطي من البلوتونيوم في العالم كله، وهم في حالة مواجهة أي تهديد نووي سوف يستعملون هذا المخزون لصناعة الأسلحة النووية ومن شان قيام يابان نووية أن يجعل آسيا بأكملها مضطربة وقابلة للتفجير[29].

يدرك من لديه بصيرة أن أميركا تعيش مخاض انكشاف عجزها وتعثر مشروعها الإمبراطوري للهيمنة، ولكن هل تولدت قناعة أو رغبة لدى النخبة الحاكمة بما فيها من ينتقد سياسة ونهج إدارة بوش الابن بالتسليم بالأمر الواقع، والمباشرة في إدارة انحسار الإمبراطورية وتنازلها عن العرش المنفرد للنظام الدولي؟ لا توجد خبرة أمريكية سابقة ولا حتى خبرة عالمية مماثلة أعلنت فيها قيادة المشروع الإمبراطوري اعترافها بالفشل، واستعدادها لتنظيم عملية التراجع والانتقال من الدور المنفرد إلى دور الشريك الأساسي مع آخرين في إدارة النظام الدولي.

على أية حال لو عجزت الدول والتكتلات المنافسة أو مناطق الاستنزاف العسكري والمادي لأميركا على إرغام القيادة الأمريكية بانتهاج طريق جديد،

فالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الأمريكية ستسهم عاجلاً - وليس آجلاً - في فرض ثقلها ومستلزماتها بتحقيق الانعطاف القادم، وإلا كيف يمكن لأمريكا أن تستمر بمعالجة الأزمة المالية الطاحنة التي تولدت عن اقتصاد الاستهلاك والخدمات والمضاربات والمشتقات المالية بمسكنات مؤقتة؟ وهي تنوء بثقل دين يتجاوز (12) تريليون دولار وعجز في الميزان التجاري يتجاوز فعلياً (700) مليار دولار سنوياً، وميزانية أمن قومي تتجاوز تريليون دولار سنوياً، وإفلاس قائم فعلياً لصندوق الضمانات الاجتماعية والصحية العاجزة عملياً إلى الآن عن توفير (50٪) من الأموال اللازمة المتوجبة لجيل المتقاعدين.

كيف ستحل أمريكا مشكلة تقادم بنيتها التحتية التي كشفتها الكوارث الطبيعية مثل إعصار كاترينا؟ وكيف ستعيد التوازن للقوات المسلحة التي تمددت في مهمات أكبر من حجمها وقدرتها، لا يمكن أن تسده بشرياً إلا بالتجنيد الإجباري، ولا يمكن أن تجدد معداتها العسكرية المتقادمة إلا بإنفاق جديد يصل إلى أرقام فلكية!، وكيف ستتعامل أميركا مع مشكلاتها الاجتماعية؟ في ظل شبح الكساد الأعظم المهدد، والذي سيجعل من مدنها وتجمعاتها البشرية الرئيسية عرضة لنشوب اضطرابات وأعمال عنف في شوارعها، لتنامي بؤر الفقر والبطالة، التي يجري فيها شحن الكراهية والعداء والعنصرية على أساس ديني وعرقي، وتعبئة غير مسبوقة ضد الأجانب تحت ستار الدعوة لمعالجات جذرية لمسألة ملايين المهاجرين غير الشرعيين.

هناك كوابح بنيوية وموضوعية، ستحول دون قدرته على إحداث تغييرات جوهرية وسريعة في المسار الإستراتيجي الأمريكي القائم، لاشك أنه سيحاول تعديل المسار من حيث الأسلوب والأولويات في تحقيق نفس الأهداف، ولكن ذلك ليس كافياً لفتح مسار جديد أو إحداث قطيعة تامة مع الذهنية

الموروثة لمؤسسة حاكمة، تتناسل جيلاً بعد جيل نخبة تؤمن بثقافة التفوق والسيطرة الكونية المنفردة، وبتعبئةً تشوبها الكراهية لكل المجتمعات المتوقع أن تنافسها (الخصوم المحتملين) حتى لو كان ذلك غير مؤكداً، والسعي لإخضاعهم بكافة الوسائل بما فيها القوة.

هؤلاء الخصوم هم تحديداً المسلمون والروس والصينيون، وفي الدرجة الثانية باقي شعوب القارات الثلاث وبدرجات متفاوتة، بحسب فهم الأمريكيين لحجم المصالح والتهديدات التي تعنيهم. فصانعي القرار الأمريكي هم ذاتهم في اغلب الإدارات المتناوبة في أمريكا، فقد تم استبدال كوادر المحافظين الجدد، بأكثر منهم حدة وتطرفاً واغلبهم عملوا مع ريغان أو من مدرسته، وهم منحازين تماماً لإسرائيل، وهذه الأخيرة هي التي دفعت لاحتلال العراق ولتغيير خارطة المنطقة لتأمين العمق الاستراتيجي لها، وهي الفاعل المهم الآن في أوضاع العراق، من دون أن يطفو ذلك على السطح.

لم تعد أميركا بمأمن من تفجر أزمات داخلية، من شأنها ن تفرض على سيد البيت الأبيض التفاتاً أكبر نحو الداخل، على حساب الاستمرار في رعاية مشروع إمبراطوري يترنح في الخارج، التجارة الخارجية أداة من أدوات تعزيز قوة الدولة خاصة في ظل إمكانية تحويل هذه الفوائض إلى قوة عسكرية، فعلى سبيل المثال، تمتلك الصين حوالي (600) مليار دولار من الديون الأمريكية، كما أنها نجحت في مراكمة أكثر من (1.9) تريليون دولار بحلول أكتوبر/ تشرين أول من العام 2008 كاحتياطي عملات خارجية، ولا شك أن لهذه الأرقام القياسية معناها في تعريف القوة.

وبسبب من عدم الوضوح حول الإستراتيجية والهدف الواضح لدى القوى الرئيسة الصاعدة في العالم، فأن الولايات المتحدة لن تكون في موقع

الصديق أو العدو لهذه الدول الصاعدة، مما يفرض على الولايات المتحدة أن تتعامل مع القوى الجديدة والصاعدة وفق: تقدير البعد المتعدد لنهوض القوى الرئيسة الأخرى، والتحدي الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للصين والهند لا يكمن في البعد العسكري، ولكن في بعد آخر للقوة (اقتصادي، سياسي، دبلوماسي)، على الولايات المتحدة أن تقدر الواقع الذي يقول أن القوة نسبية وأن التغيّر في ميزان القوى في عالم اليوم إنما يعود إلى تآكل القوة الأمريكية بمختلف عناصرها كالقوّة الناعمة خصوصاً.

بينما تقوم القوى الرئيسة بالسعي إلى الانخراط في المؤسسات الدولية، وإلى بناء علاقات ايجابية ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما مع بعضها البعض، وسيكون من الصعب بل من المستحيل على الولايات المتحدة، إنشاء اصطفافات من شانها أن تعزل الآخرين عن كل القوى الرئيسة.

عليه يتوجب على أمريكا أن تعيد إحياء قدرتها على (زرع الأمل والإقناع) حول العالم، بدلاً من الاعتماد على قوتها العسكرية وحدها، فبالرغم من هيمنتها وتفوقها في امتلاك القوة القاسية (Hard Power)، فهي محدودة القدرة في مواجهة تحديات السياسة الخارجية, فمركز وهيبة أميركا في العالم في تلاشٍ متسارع، وتجاهلت إلى حد كبير استخدام الوسائل التقليدية للقوة الناعمة (Power Soft)، ولا تزال تفتقد إلى رؤية إستراتيجية تمكنها من مزج القوتين (الناعمة والقاسية)، وتحويلها إلى (قوة ذكية) لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، ويتوجب عليها اغتنام الفرصة السانحة للانخراط في حوار وطني شامل داخلي حول أفضل السبل لاجتذاب دعم أصدقائها وحلفائها في خدمة وضمان مصالحها للأمن القومي.

وفي المحصلة نقف إزاء مشهد لم تتحقق المزيمة الكاملة فيه حتى الآن، لمشروع الهيمنة الأميركي وأدواته الصهيونية والعربية معاً في منطقتنا، ولكن بالتأكيد، تمكنت القوى المجابهة له من إدخاله في حرب استنزاف مكلفة، عرقلت قدرته على التمدد، وأربكت أدواته الإقليمية التي لا تزال تتحين الفرص لاستغلال وجوده العسكري المباشر، لتعديل البيئة الإقليمية، بما يكفل الاحتفاظ بمواقعها وضمان أمنها.

ولن يكون هناك مخرج من الوضع الراهن ولا إمكانية لوقف تدهور الأوضاع الدولية، وأن الإزاحة المفترضة لأمريكا من موقعها، ووضع حد للسيطرة الأميركية، يتم في حالة نجاح مجموعة دولية كبيرة، ومن ضمنها بعض الدول الصناعية المهمة، في تكوين قطب قادر على خلق شروط جديدة من توازن القوى، تسمح بإعادة النظر في أسلوب إدارة الشؤون الدولية الذي ربطته واشنطن بتحقيق السيطرة الكلية.

وهنا نقف إزاء مشهدين محتملين:

المشهد الأول: التعددية القطبية، يشكل نجاح منهج المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف، أساساً لبناء قيادة عالمية قائمة على تفهم المصالح الدولية المختلفة لجميع البلدان وأخذها بالاعتبار، وبالتالي البحث عن التسويات الضرورية بين هذه المصالح للتوصل إلى حلول دائمة وناجعة للمشاكل العالمية.

المشهد الثاني: مثلما تشكلت القيادة الانفرادية والمفردة الحافز الرئيس لتطوير إستراتيجية السيطرة العالمية، فإن هذا سيدفع دول أخرى للبحث عن فرصتها في السعي الحثيث لانتزاع السيطرة والهيمنة بذات المنهج الذي سبق للقوى العالمية من استخدامه بما فيها أمريكا، من خلال بناء القدرات الذاتية

وتحويلها إلى قوة شاملة، ونرى أن الصين في انزواءهـا المخطـط تسـعى بقـوة إلى ذلك.

فقد قال ماوتسي تونغ مؤسس الصين الحديثة (**بأن الشمس سوف تشـرق مجدداً من الشرق، بعدما طال الوضع المقلوب، الذي ظلت الشمس فيه تشـرق من الغرب)**[30]، فبعد زوال الاتحاد السوفياتي، أصبح من الواضح للأمـريكيين أن حتمية بروز قوة قارية ممكن التحقق، فالصـين مـن خـلال المـزج بـين هبتهـا الديموغرافية الهائلة وإمكاناتها الصـناعية الكـبيرة وامتـدادها الجغـرافي الواسـع، مضافاً إلى ذلك صعودها الصناعي والتجاري المذهل، بدأ يـؤرق الاسـتراتيجيين الأمريكان، ويُذكرهم بالوضع الذي مرت به ألمانيا عشية الحرب العالميـة الأولى، التي استطاعت بفضل إمكاناتهـا الذاتيـة مـن اللحـاق وتجـاوز الإمبراطوريـات الأنجلو -سكسونية، وكان هذا هو السـبب الـرئيس في انـدلاع الحـرب العالميـة الأولى.

لهذا فأن الصين تبدو هي المستهدفة في الدرجة الأولى بغيـة إضـعافها، لأن التواجد الصيني بوجه الاقتصادي أضحى ممتداً على طول ارض وعرضها، حتى وصل إلى ما يسمى حديقة أمريكا الخلفية (أمريكا اللاتينية)، فأينما يممت أمريكا بوجهها في الأرض تجد الصين أمامها، فهي القوة الوحيدة (بدون منازع) القادرة على تجاوز قوة أمريكا ونفوذها خلال العقدين القادمين (2030).

ومن أجل مواجهة الصين، بـدأ الأمريكيـون في تـبني إسـتراتيجية جديـدة وشاملة تعتمد على عناصر عدة :

1- مدّ وتوسيع الكتلة الأطلسية حتى حدود روسيا وغرب الصين.

2- السيطرة على الطاقة التي تعتمد عليها الصين في نموها وتطورها.

3- تطويق الصين من خلال البحث أو تعزيز التحالفات مع خصومها (الهند، فيتنام، كوريا، اليابان، تايوان...الخ).

4- إضعاف التوازن القائم بين القوى النووية الكبرى عن طريق تطوير الدرع المضاد للصواريخ.

5- دعم وتثبيت الروح الانفصالية الاستقلالية (في صربيا، وروسيا، والصين (التبت)، وإلى أقاصي إندونيسيا)، وإعادة تسطير وبناء حدود خريطة (الشرق الأوسط)، يكون العرب فيها أول الغائبين عنها.

هذا على الرغم من أهميته الإستراتيجية وسعي أمريكا لتنفيذه، إلا أن عوامل التآكل والضعف وأمراض الإمبراطورية المعروفة، بدت توسم بمظاهرها حال الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فأن أمريكا لم تعد إمبراطورية في هذا القرن، وإنها ربما تكون أسرع إمبراطورية تنكفئ بهذه السرعة، ولن يكون بمقدورها بعد تجربة احتلال العراق وما تعيشه في أوحال أفغانستان، إن تغوي الشعوب الأخرى، سواء بقوتها الناعمة أم بالفردوس الأمريكي، حتى وأن جندت كل العملاء والمرتزقة على الأرض، **إذ لن يكون بمقدور أرجل جنودها التي توحلت بالعراق من أن تطأ أية ارض في المنطقة، لأنه ليس بمقدورها عبور النهر مرتين.**

* * *

هوامش ومصادر الكتاب

هوامش ومصادر الفصل الأول

* للمزيد من التفصيل ينظر: محمد محمود النيرب، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، الجزء الأول، دار الثقافة الجديدة، ط1، القاهرة، 1997، ص20.

1. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، الجزء السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت 1994، ص 318.

** هذه قائمة بأسماء المستعمرات والسنين التي بدا المهاجرين إقامتهم بها:

1- فرجينيا سنة 1607	2- نيويورك سنة 1614	3- ما تشوستي سنة 1620
4- نيوهامشرر سنة 1623	5- ميريلند 1634	6- كيناتكت سنة 1635
7- رود أيلند سنة 1663	8- دَلوَير سنة 1638	9- نورث كارولينا سنة1650
10- نيوحرسي سنة 1664		11 -ساوث كارولينا سنة1670
12- بنسلفانيا سنة 1682		13 - جورجيا سنة 1733

للمزيد من التفاصيل أنظر: ستيفن فنست بنيه، أمريكا - تاريخ، ترجمة عبد العزيز عبد الجيد، القاهرة، مكتب الولايات المتحدة الأميركية للاستعلامات والنشر، 1945، ص23.

2. ستيفن فنست بنيه، مصدر سبق ذكره، ص30.
3. صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكيا وعلاقاتها الدولية، المكتبة الوطنية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2002، ص18.
4. للمزيد ينظر: نشأة الولايات المتحدة الأميركية وامتدادها، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. http://www.almorabbi.com/vb/showthread.php
5. ستيفن فنست بنيه، مصدر سبق ذكره، ص91.
6. نقلاً عن: ستيفن فنست بنيه، مصدر سبق ذكره، ص94.
7. نقلاً عن: ستيفن فنست بنيه، مصدر سبق ذكره، ص95.
8. انظر: الحرب الأهلية الأميركية، على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. الموسوعة الحرة ويكيبيديا. http://www.wikipaidia.com

9. حسين فوزي، النجار، أمريكا والعالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 1977، ص32.

10. للمزيد ينظر: محمد حسين هيكل، الإمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 2003، ص49.

11. الإرهاب في الفكر السياسي الأميركي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. الهيئة العراقية للاستشارات والبحوث.

12. للمزيد ينظر: سليم الحسني، مصدر سبق ذكره، النسخة الالكترونية.

13. كارلها لتس دشنر، المولوخ، آله الشر، تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، ترجمة: محمد جديد، ط 1، دار قدمس للنشر والتوزيع، ط 2، سوريا، ص257.

14. المصدر السابق نفسه، ص265.

15. صابر العطية، الصناعة الأمريكية للحروب العسكرية والانقلابات في دول العالم، الجزء الرابع، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت. بتاريخ 13/ 12/ 2008.
http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/1208/saber_131208.htm

16. سيلم الحسني، مصدر سبق ذكره، النسخة الالكترونية.

17. للمزيد ينظر: حسين شريف، السياسة الأميركية، اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها 1945 – 1994، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص ص60 –61.

18. نبيل خليل، بيرل هاربر، أنظر شبكة المعلومات الدولية الانترنيت.
http://www.nabikahalil.org/USA035.html.top.

19. كريستينا تسيفكيا، الحرب العالمية الثالثة والولايات المتحدة الأمريكية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، بتاريخ 2/ 5/ 2005.
http://www.dw_world/article.html.

20. هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات، منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأميركية، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة (28)، ط 1، 2008، ص279.

21. Chare W. Kegley, JR , Eugene R.Wittkopf , American Foreign Policy, 2nd:ST.Martinds , Press , New York , 1982 , P 44 .

22. للمزيد ينظر: منعم العمار، نحو تأطير مستقبلي للعلاقات الأمريكية، (في العلاقات العربية – الأمريكية – الواقع والمستقبل)، الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص248 –249.

23. تفاقم الأزمة الأميركية يربك النظام العلمي، في التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998، ط2، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999، ص44.

*** طالب الرئيس الأميركي هاري ترومان قوات حلف شمال الأطلسي أن تهب لنصرة الكوريين الجنوبيين وأن تحمي جزيرة تايوان من احتمال غزو شيوعي محتمل .

24. الحرب الكورية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة نت.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C7C66B59 -3C8A -4A8C -8CC4 - C5B07B4F6731.htm

25. جورج تساجولوف، حقيقة دور المتجمع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة الأميركية، ترجمة مجلة دراسات اشتراكية مصرية، القاهرة، العدد السادس، حزيران/ 1987، ص18.

26. نقلاً عن: فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص 179.

**** كانت خسائر الفيتناميين عالية جداً خلال سنوات الحرب الثمانية، مليونا قتيل و (3) ملايين جريح وما يناهز12 مليون لاجئ، لمل خسائر الأمريكيون فقدرت خسائرهم بنحو (57) ألف قتيل و (153303) جريح و (587) أسير مدني وعسكري، وإلى جانب هذه الخسائر امتدت لتشمل الاقتصاد الأميركي، حيث ارتفع عجز الموازنة الأميركية من (1.6) مليار دولار سنوياً عام 1965 إلى (8.7) مليار دولار عام 1967. أنظر: الحرب الفيتنامية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت.

www.aljazeera.net/in -depth/American_wars/2003/3/3 -20 -6.htm.

أنظر أيضاً: ويلات الحروب، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت .

http://www.ertu.org.

27. الحرب الفيتنامية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. مصدر سبق ذكره.

28. للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص149.

29. حافظ جبار حسن، الصناعة العسكرية الأميركية، بغداد ،بيت الحكمة، كانون الأول، 2002، ص ص25 – 28. أنظر أيضاً: الحروب الأميركية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. موقع الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net.

30. للمزيد ينظر: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص14.

31. إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، دراسة لتطوير الهيمنة الأميركية من مطلع القرن العشرين حتى الأن، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ط 1، 2004، ص194.

32. خالد بن محمد القاسمي، وآخرون، في الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، دار الثقافة العربية، مؤسسة دار الكتاب الحديث، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص51.

33. للمزيد ينظر: الحروب الأميركية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، مصدر سبق ذكره، النسخة الالكترونية.
34. سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة والدين والقوة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت. http://www.islamonline.com/2005
35. إسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (283) أيلول 2002، ص 32.
36. أنظر: سمير مرقص، مصدر سبق ذكره، النسخة الالكترونية.
37. نصير عارودي، حملة جورج بوش الابن المناهضة للإرهاب، في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد11أيلول، مصدر سبق ذكره، ص ص10.
38. المصدر السابق نفسه، ص18.
39. عبد الغني عماد، صناعة الإرهاب، دار النفائس، ط1، بيروت، 2003، ص13.
40. W.Markley, Changing Images of Man, Calif, Standford Research Institute , May , 1977, Vii.
41. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص55.
42. احمد طلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، القاهرة، 1986، ص 114.
43. منير العكش، أمريكا والإبادات الجماعية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002، ص25.
44. المصدر السابق نفسه، ص 24 الهامش1.
45. منير العكش، حق التضحية بالأخر، دار رياض الريس، ط1، بيروت،2003، ص75.
46. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، بغداد، 1988.
47. بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
48. اوليفر كوكس، الرأسمالية نظاماً، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة العاني، بغداد، 1973، ص353.
49. بيير نوفان، تاريخ العلاقات الدولية، تعريب جلال يحيى، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1971، ص264.
50. هانز مورجينثاو، السياسة بين الأمم والصراع من اجل السلطان والسلام، ترجمة خيري حماد، المؤسسة العربية للتأليف والنشر، ج1، 1965، ص64.

51. نايلي نبيل، المشروع الإمبراطوري في السياسة الأمريكية، موقع التجدد العربي، الشبكة الدولية للمعلومات www.arabrenew1.com.
52. زياد طارق خليل، التخطيط الاستراتيجي والأداء السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين)، 2007، ص111.
53. فرجينيا برودين ومارك سلدن، المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في أسيا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص29.
54. ف ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1989.
55. احمد وهبان، العلاقات الأمريكية الأوربية: بين التحالف والمصلحة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص20.
56. للمزيد ينظر: نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.
57. رضا محمد هلال، البرازيل - أمريكا: مستقبل العلاقات، السياسة الدولية، العدد (151) كانون الثاني، 2003، ص200.
58. رشا عبد الحميد البدري، دور التحول السياسي في جنوب أفريقيا على الأداء الاقتصادي، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2009. (تحت إشرافنا).
59. للمزيد حول الصراع النفطي بين أمريكا والصين، ينظر: امجد حامد، الصراع الصيني - الأمريكي على النفط الإفريقي، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2009. (تحت إشرافنا).
60. موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: أمريكا، دار بيسان32 للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2009، ص50.
61. المصدر السابق نفسه، ص65.
62. علي وجيه محجوب، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2006، ص5.
63. إبراهيم أبو خزام، الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة مفاتيح التدخل، مجلة العلوم السياسية، العدد (2) تموز 2001، ص63.

هوامش ومصادر الفصل الثاني

1. عبد الغني عماد، صناعة الإرهاب، دار النفائس، الطبعة الأولى، 2003، ص70.
2. المصدر السابق نفسه، ص73.
3. للمزيد حول أفكار هذا التيار ينظر: ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (96)، 1985.
4. Bryan f.le Beau, The political mobilization of the new Christian right , http : are him . /le bean /. as . www. Edu

* هرمجدون: منطقة تقع في سهل مجدو بين القدس وعكا، ويبشر الإنجيليون المتهودون بان معركة نووية وكيماوية ستحصل على أرضها، وسوف يقتل مئات الآلاف وبعدها يظهر المسيح.

5. Jerry faiwell, Listen America,Banatam ed, 1981, pp - 79 -93
6. عبد الغني عماد، مصدر سابق،70.
7. سفر التثنية 14/ 28.
8. سفر القضاة 2/ 2.
9. سفر التكوين 15/ 18.
10. سفر التثنية11/ 23.
11. سفر التثنية9/ 3.
12. اغطس روهلنج، الكنز المرصود في قواعد التلمود، ترجمة يوسف نصر الله، مطبعة التعارف، مصر 1899، ص53.
13. الأب أي .بي برانايتس، فضح التلمود: تعاليم الحاخامين السرية، دار النفائس، بيروت،1991، ص147.
14. كيث وايتلام، اختلاف إسرائيل القديمة، ترجمة سحر الهندي، عالم المعرفة،1999،
15. اغطس روهلنج، الكنز المرصود في قواعد التلمود، مصدر سابق، المكان نفسه.
16. الأب أي.بي برانايتس، فضح التلمود، مصدر سابق، ص149.
17. ميشال بوغون – مودان: اميريكا التوتاليتارية، الولايات المتحدة والعالم إلى أين؟ دار الساقي، 2002 ص27.
18. أدوار م. بيرنز، أفكار في صراع، ترجمة عبد الكريم احمد، دار الآداب، الطبقة الأولى، 1975، ص73.

19. للمزيد ينظر: محمد عابد الجابري، حوار الثقافات في العالم، جريدة المستقبل، تشرين الأول، 2002.
20. للمزيد حول التصريحات التي تدفع باتجاه عودة حرب صليبية جديدة، ينظر: باربرا فيكتور، الحرب الصليبية الأخيرة، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء - المغرب، 2006.
21. جريدة السفير، العدد الصادر يوم 14 / 1/ 2002.
22. Francis fukuyama ,Their target, The modern ,Newsweek 17 -December -2001 p8.
23. George McGovern, The reason Why.www.thenation.com.1 -Dec -2003.
24. www abc.net .au, news times,30 march 2003 .
25. نقلاً عن: خير الدين نصر عبد الرحمن، أسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي2001، ص22.
26. المصدر السابق، المكان نفسه.
27. محمد رفعت الأمام، إبادة الجنس: نشأة المفهوم ومعضلات التطبيق، السياسة الدولية، العدد (151)، كانون الثاني2003، ص60.
28. نقلاً عن: فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، مصدر سابق، ص315.
29. بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر1945 -1991، تعريب يوسف جرموط، دار الجيل، بيروت،1993، ص591.

* الكالفينية: مذهب لاهوتي بروتستانتي لجون كالفن (1509 -1564) وأتباعه يرون أن أشخاصاً بعينهم يختارهم الرب لخلاصهم، وذلك لا يكون إلا بالنعمة الإلهية، الكالفينية هي أساس عقيدة (البروتستانتيين الفرنسيين) والبيوريتان والمشيخانية والكنائس الإصلاحية، ومن أطروحاتها أن الله سمح أن يجتمع في الأرض الأمريكية شعب من رجال ونساء اختيروا من قبل الله، ذلك لأنه مناط به (أي بهذا الشعب) مهمة حكم العالم.

30. فرانسوا غريغوار، المذاهب الأخلاقية الكبرى، ترجمة قتيبة المعروفي، منشورات عويدات، بيروت، 1984، ص96.
31. رينيه ديمون، نقد العالم المعاصر، ترجمة جورج طرابيشي، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الدار البيضاء، 1993، ص273.
32. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2003، القاهرة، 2004، ص41.

33. فرانسيس فوكوياما، أمريكا في مفترق طرق، ترجمة إبراهيم درويش، مركز الكاشف للترجمة والدراسات الستراتيجية، بيروت، 2006، ص7.
34. عماد فوزي شعيبي، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2004، ص5.
35. لوران فلوري، ماكس فيبر، ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008، ص17.
36. Nina Easton, Gang of five, Simon & Shuster, New York,2000,p 40.
37. وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد: التضليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، 2005، ص73.
38. للمزيد حول أطروحات الإغريق، ينظر: عبدعلي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الجزء الأول (من البابليين إلى الطبيعيين)، مطبعة الميناء، بغداد،2007.
39. نيقولو ميكافللي، الأمير، تعريب خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، ط24، بيروت، 2002، ص40.
40. عبدعلي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الجزء الأول، مصدر سابق.
41. لوران فلوري، مصدر سابق، ص55.
42. أميل برهييه، تاريخ الفلسفة، الجزء الأول (الفلسفة اليونانية)، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1982، ص213.

هوامش ومصادر الفصل الثالث

1. Rosenaw .o.n , New dimension of security, Security dialogue, vol -25, 1994, p 297.
2. منعم صاحي العمار، صناعة العدو في السياسة الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية العدد (1)، 2007، ص3.
3. فخري الهوازي، هل يشهد القرن الواحد والعشرين انهيار الولايات المتحدة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والستراتيجية، القاهرة، العدد (126) 1996، ص51.
4. غريغوري دي فوستر، الغائب والمطلوب: إستراتيجية عظمى للولايات المتحدة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1985، ص7.
5. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، 1992، ص216.

6. نعوم تشومسكي، طموحات امبريالية، دار الكتاب العربي،بيروت، 2006، ص82.

* فريدريك انجلز، في الاستعمار، دار التقدم، موسكو، (ب -ت)، ص3.

7. Francis fukuyama ,opcit, p -8.

8. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج وأوهام القوة، مصدر سابق، ص 84.

9. روجيه غارودي مصدر سابق، ص107.

10. سفر يشوع (34 -36) نقلاً عن: روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة حافظ الجمالي وصياح الجهيم، دار عطية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1996، ص61.

** يتضمن التلمود شروح وتفسيرات للتوراة قدمها الحاخامات بحسب أهوائهم وشهواتهم، واستندوا على مصدرين أساسيين هما تلمود أورشليم 230م وتلمود بابل 500م ثم زيد عليهما، وصدرت منه طبعات مختلفة طبعة أمستردام عام 1644، وطبعة براغ 1839م وطبعة وأرشو 1863م.

11. شوقي عبد الناصر، بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم التلمود، مكتبة السائح، لبنان، 2000، ص37.

12. Christopher Layane, The Unipolar Illusion Revisited International Security , Vol,31,No2, (Fall2006), p -7.

13. Robert Kagan, Power and Weakness, Policy Review, Jun -July 2002.

14. بريجنسكي، الاختيار، مصدر سابق، ص21.

15. نقلاً عن: الياس حنا، العالم والمنطقة من تحرير الكويت وحتى اليوم، عالم الفكر،العدد (2)، الكويت، 2007، ص314.

16. سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

17. منعم صاحي العمار، صناعة العدو في السياسة الأمريكية، مصدر سابق، ص5.

18. نقلاً عن: ادوار م بيرنز، أفكار في صراع، ترجمة عبد الكريم احمد، دار الآداب، الطبقة الأولى، 1975.

هوامش ومصادر الفصل الرابع

1. هذا المبحث استند على ورقة الكاتب التي وردت في: عبدعلي كاظم المعموري (المحرر العام)، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني لعام 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بابل، 2009.

2. للاطلاع على طبيعة تحليل دورة كوندراتيف يمكن الرجوع إلى بحثنا: عبدعلي كاظم المعموري، العولمة: محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة، العدد (1)، 2000.
3. عبدعلي كاظم المعموري، وصال العزاوي، شيخوخة أمريكا المبكرة: متلازمة الحرب والأزمات (كراس)، المركز العراقي للبحوث الستراتيجية، عمان، مطبعة، 2009.
4. جميل قدوري، حول الأزمة الاقتصادية العالمية (مقابلة) موقع الحزب الشيوعي السوري، 27 -3 -2009على الشبكة الدولية للمعلومات.
5. المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.
6. أيمانوئيل تود، ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا، دار الساقي، بيروت، 2003، ص112.
7. حاكم محسن الربيعي، الأزمة المالية العالمية: الأسباب والمضامين والتداعيات، مؤسسة الفكر الجديد للثقافة والأعلام، النجف، 2009، ص35.
8. فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مصدر سابق، ص170.
9. زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، المستقبل العربي، العدد (306)، آب 2004، ص76.
10. نقلاً عن: نعوم تشومسكي، طموحات امبريالية، دار الكتاب العربي،بيروت، 2006.
11. جوان روبنسون وجون إيتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة، فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت،1980، ص151.
12. كارل ماركس، رأس المال، الجلد الأول (الكتاب الأول - عملية أنتاج رأسمال)، ترجمة فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم، موسكو،1987، ص637. وأيضاً: م.روزنتال، مشاكل الجدل في رأس المال لماركس، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص44.
13. ج.كينيث جالبريث، تاريخ للفكر الاقتصادي، عالم المعرفة، الكويت، 1989.
14. سمير أمين، حول آلية التضبيط، المستقبل العربي، بيروت، 1991.
15. الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1993.
16. ج. ك. غالبريث، اليمين ليس هو الحل، محاضرة في جامعة أدنبرة، مجلة المنار، العدد (61) 1989.
17. عبدعلي كاظم المعموري، النظرات والتنظيم الاقتصادي في بلاد وادي الرافدين، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (1) 2000.

هوامش ومصادر الفصل الخامس

1. أدوار م. بيرنـز، أفكـار في صـراع، ترجمـة عبـد الكـريم احمـد، دار الآداب، الطبقـة الأولى، 1975، ص75.
2. للمزيد ينظر: محمد عابد الجابري، حوار الثقافات في العالم، جريدة المستقبل، تشـرين الأول، 2002.
3. فوزي البشتي، الإرهاب الأمريكي في التـاريخ، المنشـاة العامـة للنشـر والتوزيـع، طـرابلس 1980، ص113.
4. ميشال بوغـون - مـودان: اميريكـا التوتاليتاريـة، الولايـات المتحـدة والعـالم إلى أيـن ؟ دار السـاقي، 2002 ص27.
5. حميد السعدون، موضوعة النظام العالمي الجديد وإثارة علـى النطـاق الإقليمـي العربـي، دار الطليعية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص90.
6. جلال أمين، عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعـد إحـداث سـبتمبر، دار الشروق، 2001، ص90.
7. أدوار م. بيرنز، ص73.
8. فنسان الغريب، أزمة الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008، ص192.
9. نقلاً عن: أحمـد البرصـان، إسـرائيل والولايـات المتحـدة: حـرب حزيـران/ 1967، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص58.
10. نقلاً عن: خير الدين حسيب، المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق، المستقبل العربـي، العـدد (9)، 2004، ص15. والتي أورد في الهامش الموقع الذي يمكن الحصـول منـه علـى الوثيقـة الأصلية (موقع جامعة جورج تاون - واشنطن).
11. للمزيد ينظر للكاتب: توجهات الاقتصاد الإسرائيلي لما بعد التسوية، أفاق عراقية البغدادية، 1996.
12. Gidean levy ,Smart Bombs,Hearetz,25 -3 -2003.
13. مايكل هارت وأنطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، مكتبـة العبيكـان، 2002، ص256.
14. اوليفر كـوكس، الرأسماليـة نظامـا، ترجمـة إبـراهيم كبـة، مطبعـة العـاني، بغـداد، 1973، ص221.

15. سمير أمين، العالم الثالث في مواجهة الدولة (الأمريكية – الأوربية – اليابانية) الموحدة، مجلة المنار، العدد (5)،1990.

16. جون فاينس، أقدم أصدقائي العرب، ترجمة جليل عمر، بغداد، 1949، ص341.

17. نقلاً عن: صلاح منتصر، الإستراتيجية البترولية والشرق الأوسط، مجلة السياسية الدولية،العدد (22) أكتوبر1970، ص22.

18. نقلاً عن: نيفين عبد الخالق مصطفى، مشروع الشرق الأوسط والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ص13.

19. Robert tuker ,oil:Issu of American interventory commentary, January, 1975 p 22.

20. نقلاً: مالك دحام الجميلي، مكانة النفط في إستراتيجية احتلال العراق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2009، الفصل الأول/ المبحث الأول، (تحت أشرافنا).

21. نقلاً عن: فكرت نامق العاني، التطور السياسي الأمريكي في الخليج العربي، أطروحة دكتوراه – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1995، ص184.

22. مايكل هارت وأنطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، مكتبة العبيكان، 2002، ص256.

23. سمير أمين: جيو سياسة الإمبريالية المعاصرة، المستقبل العربي، العدد (5)، 2001، ص46.

24. John Chaman, The real reason went to war, guardian, fab -2003.

25. تقرير بعثة الامم المتحدة الخاصة بتقييم أبعاد القصف الجوي على العراق20 March 1991.

26. The Economist, 14 -3 - 1992.

27. نعوم تشومسكي، بغداد: السنة صفر، نهب العراق سعيا إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، المستقبل العربي، العدد (10)، 2004، ص25.

28. ناومي كلاين، اقصف قبل أن تشتري: اقتصاديات الحرب، محاضرة ألقيت في جامعة ماك غيل في مونتريال بتاريخ 25 تشرين الثاني2003، وقد وردت مع مقالات أخرى عن الاحتلال الأمريكي للعراق في المصدر الآتي:

Mark de vine : Twilisht of Empire Responses to Occupation. Perivale press 2003.

29. نعومي كلاين، نهب العراق سعيا إلى (يوتوبيا) المحافظين الجدد، المستقبل العربي، العدد (10)، 2004، ص27. نومي كلاين، اقصف قبل أن تشتري، مصدر سابق ص6.

30. فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960 –1970، دار الطليعة، بيروت، 1977، ص158.

31. جريدة الشاهد العراقية، 4 نيسان2005.
32. حميد عبيد، واقع الموارد المائية وتقدير الاحتياجات المائية للزراعة المروية في العراق للمدة من1980 -2001، أبحاث عراقية العدد (3) السنة2007، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، 2007.
33. احمد كامل الناصح، واقع استخدام المياه السطحية في الزراعة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الزراعة – جامعة بغداد، 2005، ص19، (غير منشورة).
34. www.world Net daily . com. 28 -january -2003.
35. SPIRI, Year Book,2008.www.sipri.org
36. وكالة الشفافية الدولية، تقرير – 2005.
* تمت الاستفادة من بحثنا المنشور في مجلة السياسية الدولية والموسوم (أثار التلوث الإشعاعي في الحروب: العراق أنموذجاً)، العدد (163)، السنة 2007. في كتابة هذا المبحث.
37. عزام مكي، معدن الخسة: استعمال اليورانيوم المستنفد في حرب الخليج، الثقافة الجديدة، العدد (288)، أيار – حزيران، 1999.
38. www.connte. punch .org 31 December 2001
39. معلومات مستقاة من وكالة معلومات الطاقة الأمريكية وسلطة الطاقة البريطانية.
40. David Rennie, Navy Seek Cash for More Tomahawks, Washington, Telegraph, 4 -Jan -2003.
41. جيف سيمونز، استهداف العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، الكتاب الثاني.
42. www.co.uk, trap rock www peace. Org, December -2002 .
** للمزيد حول تأثير سلاح اليورانيوم المنضب، ينظر: عبد الحسين مهدي عواد، سلاح اليورانيوم المستنفد: وتأثيرات استخداماته الأمريكية في حربي الخليج والبلقان، دار العارف، الطبعة الأولى، بيروت،2003.
43. www. Telegraph .co .uk 31 December 2003.
44. Sunday Times 3 -september -2002. New York Times 29 -1 -2001.
45. William M Arkin, The desrt dows with propaganda, Bulletin of atomic scientist, may, 1993.
46. سكوت بيترسون، مزاعم متضادة حول دور اليورانيوم المنضب في تدهور الوضع الصحي في العراق والكويت، الشرق الأوسط، (7465)، 7 -5 -1999.
47. Cohen nick, Radioactive wast left in Gulf by allies, The Independent, Sun -10 -Nov -1991
48. Larry Johnson, "Iraqi cancer Birth Defects Blamed 0n US Depleted Uranium" Post Intelligencer 2 -11 -2002.& Andy Kershaw "US Depleted Uranium In Southern Iraq" Independent 4 -12 -2002.

49. bbC.Online.18 -12 -1998
50. صحيفة الشرق الأوسط (مقابلة) بتاريخ 31 -3 -2004.
51. بوب نيكولز، الإشعاع (النووي) الأمريكي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (5)، 2005، ص143.
52. Kathryn Casa, A time bomb -depleted Uranium, essay edited in The Impact of Sanction on Iraq, The Children are dying, pp 142 -146.International Action Center, Second edition, New York 1998.
53. أمي ورثنغون وآخرون، العراق - الغزو - الاحتلال - المقاومة: شهادات من خارج الوطن، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت2003، ص22.
54. حسن البزاز (محرر)، الخيارات الأمريكية في العراق، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص266.

هوامش ومصادر الفصل السادس

1. Guardian , London, 25 -3 -1991.The
2. نعيم قاسم وآخرون، قيم المقاومة: خيار الشهادة والحياة، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2008.
3. للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، موسوعة المقاومة البغدادية، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، 2003.
4. H.Norman Schwarzkopf. It Doesn't Take ahero, NY, Bantam Book.1992.p -267.
5. عبد علي كاظم المعموري، إشكالية الدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة النفطية الريعية، الأنموذج السعودي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة بغداد،1997.
6. تصريحات قائد القوات الأمريكية لوسائل الأعلام حول الأوضاع العسكرية في العراق، عقب صعود دور الصحوات في المناطق الغربية (محافظة الرمادي).
7. خيري الدين حسيب، الانتخابات العراقية ومشاهد المستقبل، المستقبل العربي، العدد (3) آذار، 2005، ص30، الهامش.
8. للمزيد ينظر: جوزيف ستيغليتز وليندا بيلميز، حرب الثلاث تريليونات، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

9. بشير عبد الفتاح، تدويل الوجود العسكري في العراق ومستقبل المقاومة المسلحة، السياسة الدولية، العدد (154) تشرين أول 2003، ص94.

10. حسن عبيد عيس، المرتزقة الجدد، المستقبل العربي، العدد (328) حزيران، 2006، ص147.

11. المصدر السابق نفسه، ص134.

12. للمزيد ينظر: جوزيف ستيغليتز وليندا بيلميز، حرب الثلاث تريليونات، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

13. للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، تحليل تقرير بيكر - هاملتون وتأثيره على أوضاع العراق، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

14. ربيع كسروان، إحصاءات الأمن والمقاومة وإعادة الأعمار، ملف إحصائي، المستقبل العربي، العدد (312) شباط، 2005، جدول -1 ، ص225.

15. سيمور هيرش، المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى ابو غريب، العدد (7) تموز 2004، ص 146 والهامش.

16. ضيا ميان، القوات الأمريكية تتفكك، المستقبل العربي، العدد (10) تشرين أول 2005، ص124.

17. نيقولو ميكافللي، مصدر سابق، ص118.

18. Wall Street Journal, Sep -16 -2002, p -1.

19. www.costofwar.com.

20. جوزيف ستيغليتز وليندا بيلميز، حرب الثلاث تريليونات، مصدر سابق، ص32.

21. مجدي كامل، بلاك ووتر: جيوش الظلام، دار الكاتب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2008.

22. عبد الحي زلوم، أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص250.

23. سيمور هيرش، المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى أبو غريب، المستقبل العربي، العدد (7) تموز، 2004، ص ص38 -50.

24. جورج ماكغفرن ووليام بولك، الخروج من العراق، عرض هادي حسن، المستقبل العربي، العدد (335) كانون الثاني 2007، ص117.

هوامش ومصادر الفصل السابع

1. زينغنيو بريجنسكي، الاختيار، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص13
2. مايكل هارد وانطونيو بتغري، إمبراطورية العولمة الجديدة، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص122.
3. فرجينيا برودين ومارك سلدن، مبدأ نيكسون وكيسنجر في أسيا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص29.
4. نقلاً عن: خير الدين نصر عبد الرحمن، أسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2001، ص22.
5. احمد وهبان، العلاقات الأمريكية الأوربية: بين التحالف والمصلحة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص20.
6. Well Street.30 -Jan -2003.
7. حسن نافعة وآخرون، حول الأزمة العراقية وتداعياتها الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، العدد (152)، نيسان 2003، ص171.
8. ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة محمد زكريا، بيروت، 1992، ص 38.
9. نقلاً عن: سعود المولى، أمريكا: ديمقراطية الاستبداد، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص186.
10. المصدر السابق نفسه، ص188.
11. المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.
12. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2003.
13. فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، دار أسبار للدراسات والبحوث والأعلام،الطبعة الثانية، بيروت، 2004، ص26.
14. منير العكش، حق التضحية بالأخر، مصدر سابق، ص105.
15. وب ودورد, حالة إنكار, دار الحقائق للطباعة والنشر والمعلوماتية, حمص, ص93.
16. The Guardian , London, 25 -3 -1991.

* ثنائية التقديس أو الوثنية للسلعة أو رأس المال، نحتها اصطلاحياً، كارل ماركس في كتابه رأس المال، للمزيد ينظر: كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم ، موسكو، 1987.

17. ج. كينيث. غالبريث, اليمين ليس هو الحل, مجلة المنار, العدد (63) السنة (1990), ص76.

18. وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد: التضليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، 2005، ص308.

19. المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

20. طارق علي، عن الإمبراطورية والمقاومة، ترجمة سماح إدريس، دار الآداب، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

21. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، مصدر سابق.

22. بول كنيدي، صعود وسقوط القوى العظمى، مصدر سابق، ص44.

23. نعوم تشومسكي، سنة 501 الغزو مستمر، ترجمة مي النبهان، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1996، ص87.

24. مورين دود، رامسفيلد المقدوني في ثياب الإمبراطورية، خدمة نيويورك تايمز خاص بالشرق الأوسط، عدد (9) 2003.

25. فهمي هويدي، جريدة اليوم، 22 نيسان 2003.

26. بريجنسكي، الاختيار، مصدر سابق، ص15.

27. المصدر السابق نفسه، ص298.

28. R.Bernstien and R.H.Moro, The Coming Conflict With China , New York, Borders 1997.

29. مجلة نيوزويك في 3 نوفمبر 2008، ص34.

30. ساطع نور الدين، السفير، 27 تموز 2004.

فهرس



إنهيار الإمبراطورية الأمريكية





الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

نائل هوملي
079 7212693